

المكتبة الأزهرية

مخطوطة

النصف الثاني
من ملا مسكين شرح كنز الدقائق

المؤلف

محمد بن عبد الله الهروي

ملاحظات

وقف هذا الكتاب لله تعالى كل من محمد عبدالعظيم السقا واخيه محمد امام السقا
على روح والدهم المرحوم العلامة شيخ أهل عصره الشيخ إبراهيم السقا

كامل ومطهر واحد وعشرون صفحا

النصف الثاني

من ملا مسكين

شرح كنز

الدقائق

حنيفة

في نور العلم المار به
الحاج احمد الدويري
البحري

٢١٩٩
٢١٥٥
٢١٥٥
٢١٥٥

وقف هذا الكتاب لله تعالى من محمد بن عبد الوكيل السقا واهله محمد امام القا
على روح والدهما المرحوم الموصوف المقتضون له شيخ اهل عصره الشيخ
ابراهيم القايلتفع به العلى وطلبة العلم بالبحري مع الازهر وجبل مقرة
تحت يد محمد امام القا مدة حياته ثم من بعده يكون تحت يد محمد بن عبد الوكيل
السقا ثم من بعده يكون تحت يد اولادها الازهر واولادها في الدار
منهم فالأولاد من بعدهم يكون مقرة في كنفه الازهر الشريف للاستفاد
به كماله ابد الابدين ودره اهلهم وشرطه ان لا يفتد الا بالمالين يحفظ التغيير
وقفا عينا لا يباع ولا يرضى ولا يورثه فني بدينه بعد ما سمع كما نأتمه على
الدين يبدلونه ان الله بجميع عليهم كثيرا في يوم الاثنين فرغ محمد الحرام سنة
الف وثلثمائة سبع وثمانين كبرياء



جمع بيع بمعنى مبيع كضرب الامير والمبيعات اصناف
 مختلفة واجناس مختلفة او نفع او جمع بيع بمعنى المفسد
 لاختلاف النواع وهذا الكتاب لبيان النواع الحقيقية
 ولما افرغ من العبادات شرع في المعاملات وقدم
 البيع لانه اكثر وفوق عام **ومبادلة المال بالمال بالتراضي**
وبذلك البيع بايجاب **وقول** ان كانا بلفظ الماضي
 مطلقا فلا خيار لواحد منهما الا بعيب او عدم روية
 وقال الشافعي لكل واحد منهما خيار المجلس ما لم يفرقا
 بدنا وان كانا احدهما ماضيا والاخر مستقبلا لا ينقذ
 والايجاب ما ينفظ به والاستاكان من جانب البائع
 او المشتري وانما سمي ايجابا لانه واجب جوازا على صاحبه
 ويلزم البيع **بنقص** اي ينشأ من مطلق استاكان نفلسا
 او خيسا وسوا كان الا عطا من جانب واحد كوفال
 المساوم كليتي بخسة افقرة بخسة درهم فكلا فذهب بها
 ولم يبيع وان لم يعط الدرهم او من جانبين وعند البعض
 لا بد من اعطاء الجانبين وعند ابي الحسن الكرخي يجوز
 النعاطي اذا كان في الخسيس **اي** من المتعاقدين اذا قام
 عن المجلس **فبطل القبول بطل الايجاب** فلا يثبت الاخر
 ولا يثبت القبول بعده ولا بد من معرفة قدره وصفه **ثمن**
 غير مشاري اذا كان الثمن غير مشار اليه لا بد من معرفة
 قدره وصفه **لا مشار** اذا كان الثمن مشار اليه لا حاجة

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some words underlined in red ink. The text is written on aged, yellowed paper.

باجاب وقول المولى
لفظين ينبغي ان عن معانيهما
والتملك ما ضيق ليعتد
او حالين لمضارعين لم تغير
سوف وانتزيعه او حدها
فيعول انتزاعه الى يدية
ماض والاول الى يدية
بما يحتاج الثاني فان نوب
بمخلاف الثاني فان نوب
الاجاب للحال مع على الاح
والا الاداه
اسمعه للامال
كما هو ان
و

إلى معرفة قدره ووصفه في جوارز البيع **صح** البيع بتمن
 حال وموجب باجل معلوم ومطلقة **على** النقد الغائب
 أي ومن أطلق التمثيل في البيع بان ذكر القدر دون
 الصفة كان على غالب نقد البلد وان **اختلف** التؤد
 في البلد **فسد** البيع **ان لم يبين** أحدها هذا اذا كان
 الكل في الدراج سواء كان بعض النقود اروج ينقص
 إلى الأروج **وبياع الطعام** والحبوب **كلا** **وجزافا**
 معترف الكزاف والجزاف في البيع والشرا ما يكون
 بلا كيل ولا وزن هذا اذا باع بخلاف جليسه مجازفة
 وان باع بجليسه مجازفة لا يجوز **وبياع** **بأنا** **وحر** **يعينه**
 منعقوب **بأنه لم يرد قدره** وروى الحسن عن أبي حنيفة
 انه لا يجوز وانما خص الحر بان ذلك لانه المستلزم في الاحتال
 الزيادة والنقصان والحر كذلك حتى لو باع وزنه هذه
 البطيخة او هذا الطين لم يجز لان النقصان بالنقصان
 ومن هذا علم انه يريد بالانا ان لا يتسع عند الكيل
 ولا ينقص عند عدمه فانه لا يجوز **ومن باع صبرة** من
 الطعام **كل صاع بدرهم** **صح** **البيع في صاع** واحد
 عند أبي حنيفة الا ان يسمى حلة فنقدتها وقال لا يجوز
 في الكل سمي ولم يسمى ولو باع كل فقيز بدرهم من صبرتي
 بروشعير لا يصح عنده في الكل وعندهما يصح في الكل
 وذكر في المحيط والايضاح ان العقد يصح على فقيز

لا بد من اعطاء الجانبين وعند ابي الحسن الذي يجوز
 التعميل اذا كان في الحديث **واي** من المتعاقدين اذا قام
 عن المجلس **فبطل القول بطل الاجاب** فلا يتبني الاخر
 ولا يثبت القول بعده **ولا بد من معرفة قدره** وصف ثمن
 غير مشاري اذا كان الثمن غير مشار اليه لا بد من معرفة
 قدره ووصفه **لا مشار** اذا كان الثمن مشار اليه لا حاجة
 الى وصفه

و اما در این کتاب که در دست من است
مکتب و مؤلف و قلم و قلم و قلم و قلم
و امضا و امضا و امضا و امضا و امضا و امضا
و امضا و امضا و امضا و امضا و امضا و امضا

الاغلاف لا مفاتيح الا فقال وما كان من صلايا لبنا
 ويدخل الشجر في بيع الارض بلا ذكر من علق بالمسئلين
 ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسمية مطلقا
 وذكر القدر وصرح والاسباب في ان الزرع انما يدخل
 في بيع الارض بلا ذكر اذا لم يشتر او ثبت وصار له قيمة
 اما اذا ثبت وصار له قيمة بعد يدخل ولا يدخل الشر
 في بيع الشجر بالشرط اي بشرط دخوله في البيع
 مطلقا سواء كان له قيمة او لا وفيما من اشترى شجرا
 وعليه ثمن لا قيمة له فهو المشتري وفي الفئان يدخل
 الزرع والثر وفيما للبائع في الصورتين اقطعها
 وسلم المبيع وهو الشجر والارض مطلقا سواء كان الزرع
 والثر بجالا ولا وعند الشافعي ان كان الجالهما قيمة
 يوربها لقطع والا ومن باع ثمرة بدا اي ظهر صلاحها
 او اصح المبيع اعلم ان بيع الثمر قبل الظهور لا يصح
 اتفاقا وان باعها بعد ان يظهر منفعا بها خلافا
 للشافعي وان باعها قبل ان تظهر منفعا بها بان لم
 يصح لتناول بني ادم وعلف الدواب فالصحيح انه
 يصح وفيما لا يصح ويقطعها المشتري في الحال
 هذا اذا باع مطلقا او بشرط القطع وان باع بشرط
 تركها على الخيل فسد البيع وهذا اذا لم يتناها
 عظمها فان تناها عظمها باعها بشرط الترك

في بيع
 الدار وفي
 القياس
 لا يدخل
 الخايع

في بيع
 الثمرة

في بيع الثمرة
 في بيع الثمرة
 في بيع الثمرة
 في بيع الثمرة

لم يصح

لم يصح ايضا فاساعدها وصرح استحسانا عند
 محمد ولو استثنى البائع منها اي من الثمرة المبيعة
 ارطالا معلومة صح في ظاهر الرواية وهو قول مالك
 وفي رواية الحسن والطحاوي لا يصح استثناء رطل
 معلومة كبير برأي كما يصح بيع بر خلاف جندسه
 في سنبله وباقلا في مشره وكذا الارز والسمسم
 وقال الشافعي لا يصح بيع الباقي الا خضر وكذا
 الحوز والوز والفندق في مشره الاول وفي بيع
 السنبلة قوله ان واجرة الكيل والوزن والزرع
 والعداد اذا باع بشرط الكيل والوزن والزرع
 والعدة على البائع واجرة نقد الثمن اي يترك الجيد
 عن غيره واجرة وزنه على المشتري اما النقد
 ففيه رواية عن محمد في رواية يكون على البائع
 وفي رواية يكون على المشتري ومن باع سلعة بثمن
 حال سلمه اي المشتري الثمن اولا فان سلم قبل للبائع
 سلم المبيع وقال الشافعي يتقايضان معا ولا اي
 وان لم يبيع سلعة بثمن ولكن باع سلعة بسلعة اي
 ثمن بثمن فيلزمها سلم معا والله اعلم بالصواب
 باب خيار الشرط المبيع لو كان
 لازم وغير لازم فلم يبين الا لازم شرع في بيان
 غيره وهو ما فيه خيار شرط او روية او غيب

واضافة الخيار اليه اضافة الحكم الى سببه كصلاة
الظاهر وقدم خيار الشرط على البوابة في الكونه اعم
وجود احتي شرع للعاقدين ولا حدها ولا غيرها باذنها
صح للمبتاعين **اولا** حدها **اولا** غيرها **ثلاثة ايام**
بالنصب **او اقل** فالبيع بخيار الشرط اربعة اوجه
خيار البيع منفردا وخيار المشتري منفردا وخيارها
مجتمعا وخيار غيرهما ثم الخيار اما ان يكون مطلقا
او مؤبدا او مؤقتا **والاول** ان لا يجوز ان بالانقاف
واما المؤقت فيجوز وهذا الخيار كما جاز عند البيع
يجوز بعده ايضا حتى لو باع ومضى عليه **ثلاثة**
ايام مثلا بعد قبض المبيع فقال له البائع انت بالخيار
ثلاثة ايام فله الخيار **ثلاثة ايام** ولو قال له انت بالخيار
فله الخيار **ثلاثة ايام** في المجلس كذا في النوازل **ولو اكثر**
من **ثلاثة ايام** لا يصح مطلقا عنده وقالا يجوز اذا
سعى مدة معلومة طالت او قصرت فان اجاز في **الثلاث**
صح العقد عندنا خلافا للزفر والشافعي فيما اذا كان
الخيار اكثر **ولو باع** عبدا اعلى انه ان لم يتعد المشتري
الثلث الى **ثلاثة ايام** فلا بيع بينهما **صح** البيع عندنا
استحسننا خلافا للزفر وهو الفياسر ولو باع عبدا
ان لم يتعد الثلث الى اربعة او اكثر لا يصح البيع عندها
وعند محمد بن زوان **نفذ في الثلاث** **صح** عند الثلاث

خلافا

خلافا للزفر فيما اذا شرط اكثر من الثلاث وخيار
البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه عندنا خلافا
للشافعي وقبض المشتري بهلك بالقيمة مطلقا
اي لو قبض المشتري باذن البائع او بغير اذنه وهلك
المبيع في يده في مدة خيار البائع ضمنه بالقيمة في
ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه يجب
الثلث المسمى وعن ابن ابي ليلى انه لا شيء فيه هذا
اذا كان من ذوات القيمة اما اذا كان من ذوات
الامثال فيجب المثل ثم المقبوض على سوم الشراء
انما يضمن بالقيمة اذا سمي ثمه فان لم يسم لا يضمن
كذا في المعنى ولو هلك المبيع في يد البائع قبل
القبض انفسخ المبيع ولا شيء على المشتري كما في
البيع البات **وخيار المشتري لا يمنع** خروج المبيع
عن ملك البائع فيخرج المبيع عن ملكه ولكن
لا يملكه المشتري عند ابي حنيفة وقال لا يملكه
وقبضه يملك بالثلث في مدة خيار المشتري
عندنا وعند الشافعي يملك بالقيمة كقيمة اي
كل لو تعيب المبيع في يدي المشتري فيما اذا كان الخيار
للبياع او المشتري يجب القيمة او الثلث مطلقا سواء
كان بفعله او بفعل اجنبي او بافادته او بفعل
المبيع فكذا هذا فيهما فلو اشترى زوجته بلحيا

قوله باليمن التي يعني باليمين
التي لانها لما قربت اليها الهلاك
يجز عن رده فلزم البيع
فعليه ثمنه اه عياض

بقي النكاح عند أبي حنيفة وعندهما يفسد قوله
 فلو اشترى الخ نتيجته قوله ولا يملكه **وان وطئها**
له ان يردّها عند أبي حنيفة خلافا لما قلنا هذا اذا
 كانت ثيبا وان كانت بكر امتنع الرد عنده ايضا
 وكذا اذا قبلها او لمستها او مسنته بشهوة وكذا لو
 وطئها غير الزوج في يده **ولو اجاز من له الخيار**
بغينة صاحبه مطلقا سواء كانت الاجازة صدقيا
 بان يقول اجزئني او نحوه او دلالا بان يتصرف
 البائع في ثمن المبيع تصرف المالك **ولو فسخ البيع**
 من له الخيار بغينة صاحبه **لا يصح** الفسخ عندها
 خلافا لابي يوسف والشافعي ثم يتوقف الفسخ فان
 بلغ خبر الفسخ في المدة ثم الفسخ عندها ولو بلغ
 بعد مضي مدة الخيار ثم العقد بمضي المدة قبل الفسخ
ولم العقد الذي شرط فيه الخيار **بموت** اي بموت من
 له الخيار **ومضي المدة** وقال مالك يفسخ فيهما
 وقال الشافعي يؤخر عنه **والاعتاق وتوابعه**
 اي ثم العقد باعتاق المشتري او بالتدبير او بالكتابة
 اذا كان الخيار له **والاخذ بشقفة** اي لو اشترى دار
 على انه بالخيار ثلاثة ايام فباع رجلا لا يحبها
 فاخذها المشتري بشقفة ثم بالاخذ **ومح اخذ ولو**
شرط المشتري الخيار لغيره استحسانا وقال

مرفد

مرفد يفسد العقد وهو القياس والنقيض به اتفاق
 لانه ذكر في السراجية والكا في لو شرط احد المتعا
 الخيار لغيره **صح** **واي** من المشتري والغير اذا اجاز
 او **نفذ** **صح** كل واحد من الاجازة والنفذ استحقا
 وفي القياس لا يجوز وهو قول مرفد فان اجاز احدهما
 و**نفذ** **الآخر** **فلا شق** منهما الحق بما فعل **وان**
 كانا اي الاجازة والفسخ **معاً** ولم يعلم الخارج
فالفسخ الحق في رواية الماذون وقال في يوع
 الاصل تصرف المالك اولى من تصرف النائب
 نقضا كان او اجازة **ولو باع عبدين** بالف درهم
 على انه اي البائع او المشتري **بالخيار في احدهما**
ان فصل ثمن كل واحد منهما **وعين العبد** الذي
 فيه الخيار **صح** **ولا** اي وان لم يفصل ولم يعين او
 فصل ولم يعين او عين ولم يفصل **لا يصح** في هذه
 الصور الثلاثة **ومح خيار التقيدين** **فيما دون**
الاربعة حتى لو اشترى احد الثوبين على ان ياخذ
 ايها شاة عشرة دراهم وهو بالخيار ثلاثة ايام **صح** وفي
 الاربعة لا يصح وعند مالك يصح وعند مرفد والشا
 لا يصح في الكل وهو القياس ثم قيل بشرط ان
 يكون في هذا العقد خيار الشرط مع خيار التقيدين
 والصحيح انه لا يشترط واذا لم يذكر خيار الشرط

فدين

نا

في

فلا بد من توقيت خيار التقيين بالثلاث او بادونه
 عند ابي حنيفة وباشا القاذان عندهما ولو
 اشترى عبد امثلا على بالخيار فرضي امرها
 لا يردده الاخر عند ابي حنيفة وعندهما انه ان يردده
 ولو اشترى عبد اعلى له خيار او كان بن وكان
 العبد بخلافه فله اشترى الخيار ان شاء اخذه بكل
 الثمن وان ترك المبيع **باب خيار الروية**
 اعلم ان خيار الروية يمنع تمام الحكم لخلل في الرضي
 وخيار الشرط يمنع نفس الحكم فكاه اقوي فلهذا
 قدم خيار الشرط ثم خيار الروية ثم خيار العيب ثم
 ما لم يره جاز كما اذا اشترى زينا في زق او بر في
 جوالق ودرة في خفة او ثوبا في كم والفقاع على انه صحيح
 موجود في ملكه ولم ير المشتري شيئا من ذلك صح البيع
 عندنا خلافا للشافعي وله اي للمشتري ان يردده اذا
 رآه وان رضي قبله بان قال رضيت ولا خيار لمن
 باع ما لم يره بان ورث شيئا فباعه قبل الروية فكان
 ابو حنيفة يقول ولا له الخيار ثم رجع وقال لا خيار
 له ويبطل خيار الروية بما يبطل به خيار الشرط
 وكفت روية وجه الصبرة ووجه الرقيق مطلقا
 سواء كان رجلا او امرأة والنظر الى غيره من الجسد
 لا يبطل الخيار ووجه الدابة وكفلها او شرط بعضهم

روية

روية الفوايم في ذواب الركوب وعند محمد روية الوجه
 تكفي وعن ابي يوسف ان النظر الى وجه الدابة لا يبطل
 خيار الروية حتى ينظر الى كفلها ايضا وفي شاة اللحم
 لا بد من الخس وفي شاة الفينة لا بد من النظر الى صدرها
 وفيما يطعمه لا بد من الذوق وعن ابي حنيفة ان
 في البردون والبقول والخمار يشترط روية الخافد
 والذنب ايضا وكفت روية ظاهر الثوب حال كونه
 مطويا وعند زرارة لا بد من نشره وروية كفة قالوا
 هذا اذا لم يكن في طي الثوب ما لا يكون مقصودا فان
 كان فيه ما يكون مقصودا كما لعلم لا يبطل خياره ما لم
 ير موضع العلم وكفت روية داخل الدار وفي عامة
 الروايات اذا اراد ابي صحن الدار فلا خيار له وان لم يدر
 بيونها وكذا اذا اراد ابي طرخ الدار واستجار البستان
 من خارج وعند زرارة لا بد من روية داخل البيوت وهو
 الصحيح وقيل في الدار يعين روية ما هو المقصود
 حتى لو كان في الدار بيتان شتويان وبينان صيفيان
 وبين طابقين يشترط روية الكل كما يشترط روية الدار
 ولا يشترط روية المطبخ والمزبلة والعلو الا اذا كان
 العلو مقصودا وبعضهم شرطوا روية الكل وهو الاظهر
 كذا في المحيط ونظر وكيله بالقبض كنظره لا نظر رسوله
 حتى اذا اشترى طعاما لم يره فوكل رجلا بالقبض فقبضه

الوكيل بقدر ما رآه فليس للمشتري ان يردده الامر عيب
وان ارسل رسولا بقبضه فقبضه الرسول بعد ما رآه
فلمشتري ان يردده وقال ابو يوسف ومحمد الوكيل والرسول
سواء للمشتري ان يردده اذا رآه وهذه الخلاف في الوكيل
بالقبض واما الوكيل بالشراء فربما يستفظ الخيار
اجماعا وصورة الوكيل ان يقول المشتري لغيره كن
وكيلاعني بقبض المبيع وصورة الرسول ان يقول
كن رسولا عني بقبضه **ومع عقد الاعني مطلقا**
سواء كان بيعا او شراء وقال الشافعي لا يصح شراءه
وسقط خياره اذا المشتري الاعني **بحسن المبيع** اذا كان
ما يعرف به **وشبه** اذا كان ما يعرف به **وذوقه** ان
كان ما يعرف به **وفي الغفار بوصفه** اي يسقط
خيار الاعني اذا اشترى الغفار بوصفه ما بلغ ما يمكن
اذا قال رضى بنده وعنه ابي يوسف انه يقاد الى ذلك الموضع
فاذا صار بحيث لو كان بصيرا لراه فقال رضى بنده يسقط
خياره وقال الحسن بن زياد وهو رواية عن ابي حنيفة
ان وكل بصيرا بقبضه فقبضه الوكيل وهو ينظر اليه
يسقط الخيار **ومن راي احد الثوبين** فاشترىها بصفقة
واحدة ثم راي الثوب **الاخر له ردها ولا يورث**
خياره **لروية** **خيار الشرط** حتى اذا مات المشتري قبل
الروية بطل خياره ولا ينتقل الى ورثته خلافا للشافعي

ومن

ومن اشترى ما راي اي قبل البيع خيارا **لتغير**
عن الصفة التي رآه عليها **ولا** اي وان لم يتغير لا خيار له
وان اختلفا في التغير فقال المشتري قد تغير وقال
البائع لم يتغير **فالقول للبائع** مع يمينه وعلى المشتري
البينة وهذا اذا كانت المدة فذمية يعلم انه لا يتغير
في مثل تلك المدة فان بعدت المدة بان راي امة شابة
ثم اشترىها بعد عشرين سنة وزعم البائع انها لم تتغير
فالقول للمشتري **والمشتري لو اختلفا في الروية**
فقال البائع رايت قبل البيع وقال المشتري ما رايت به
قبل البيع فالقول للمشتري مع يمينه **ولو اشترى عدلا**
من الثياب لم يره فقبضه **وباع منه ثوبا او هب**
وسلمه ثم اطلع على عيب في الباقي فهو بالخيار ان شا
امسكه وان شاهده **بعيب لا بخيار روية او شرطه**
باب خيار العيب وهو نقص خلعه اصل
الفطرة السليمة وهو نوعان ظاهر كالعمى والمآ في العين
وباطن كالسعال انقطاع الحيض شهرين فصاعدا
والإباق ونحوها واعلم ان المراد بالعيب عيب كان عند
البائع ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض **من**
وجد بالمبيع عيبا ينقص الثمن فهو بالخيار ان شا اخذ
بكل الثمن او رده وما **وجب** نقصان الثمن عند التجا
عيب كالإباق مطلقا سواء كان الفرار من المولي ومن



في يده باجارة او عارة وان كان فيه دون السقر اما اذا
غصبه رجل فابن منه الى منزل مولاه فليس بعيب
والبول في الفراش والسرقة في الصغير مطلقا سواء
سرق من المولي ومن غيره اذا بلغ فذرا درهم اما اذا
سرق الماكول للاكل فليس بعيب ولو سرق للبيع فهو عيب
مطلقا سواء سرق من المولي او غيره وهذا عيب في الصغير
ما لم يبلغ اما اذا بلغ فليس ذلك الماضي بعيب حتى
يعاوده بعد البلوغ في يد البائع ثم يبيعه فيعاوده
في يد المشتري ومعنى هذا انه اذا ظهرت هذه العيوب
عند البائع في صفه ثم حدث عند المشتري في صفه فهو
عيب واذا وجدت هذه الاشياء في صفه فباعه فوجدت
عند المشتري بعد البلوغ لم يردده وان وجدت هذه
الاشياء بعد البلوغ عند البائع ثم وجدت عند المشتري
يزده والمراد من الصفه المذكور من يعقل ذكره اكان او انثى
وما الذي ياكل وحده ويشرب وحده واما الذي لا يعقل
فهو ضال الا ابوق وما ابن سنان كذا في الذخيرة **والجور**
يعني اذا جن عند البائع ثم جن في يد المشتري فهو
عيب وقيل اذا اشترى عبد اذ جن عند البائع فله
ان يردده واذا لم يردده عند المشتري والجور على انه لا يردده
ما لم يعاوده عند المشتري وهو الصحيح ثم تكلم المشايخ
في ذلك بعضهم افله ساعة وقال بعضهم ان كان اكثر

من يوم

من يوم وليله فهو عيب وقال بعضهم المطلق عيب وغيره
ليس بعيب وخبر الامور واساطرها كذا في النخب
والجور والدفء والزنا وولده في الامة متعلق بالربعة
المذكورة والنحو والدفء ليس بعيب في الغلام الا ان
يكونا فاحشين والزنا ليس بعيب في الغلام الا ان
يكون عاذه له وقال الاشيا في الزنا عيب مطلقا
والنحو فاحشين نكح راحجة الفم والدفء بالمال
المزلة مصدر دفر اذا حنق راحجته وبالسكون
النكح اسم منه واما الدفء بالمال المعجزة فالتحريك
لا غير وموحدة الراحجة اياها كانت ومنه مسك اذ فر
وابط ذفر او رطذ فر ذفر اي ضنان وموراحجة
مكروهة في الابط وهو مراد الفقهاء في قولهم والنحو
والنحو والدفء عيب كذا في المغرب **والكفر** مطلقا عيب
في الغلام والجارية فلو اشترى عبد اعلى انه كافر
فوجدته مسلما ليس له ان يردده خلافا للشافعي **وعدم**
الحبض في البالغة والاستحاضة بالجنس يحطف على الاباء
ويغتبر في ذلك اقصى ما ينهي اليه ابتداء الحبض
وذا البسبعة عشرة سنة لان اقصى غايته بلوغهن
عند ابى حنيفة واما يعرف هذا بفول الامة ثم يستخلف
البائع مع هذا ان كان بعد القبض فيرد بنكوله وان
كان قبل القبض فكذلك في الصحيح وعن محمد بن

علي بن محمد

بلايين البائع قبله فالواحي ظاهر الرأيه لا قول للامة
 في ذلك **والسعال القديم** والدين اي الدين الذي
 لك في الحال لا دين مؤجل فانه ليس بعيب كذا في النظر
والشعر المائي العين والصهوة وهي حمرة في الشعر
 عيب اذا خشت بحيث تضرب إلى البياض وكذا
 الشط في الصغير وهو اختلاط البياض بالسواد
 في الشعر **لو حدث عيب اخر عند المشتري** واطلع
 على عيب كان عند البائع **رجع** المشتري بنقصانه
 اورده اي المبيع برضى **بائع** وقال مالك يرد به غير
 رضائه ويرد معه نقصان العيب الحادث في يده وطريق
 معرفته ان يقوم وبه عيب ويقوم ولا عيب به فان
 كان نقا وتطابق القيمين العشر رجع بعشر الثمن
 وان كان نصف العشر رجع بنصف عشر الثمن **ومن**
اشترى ثوبا فقطعه ولم يجنطه فوجد به عيبا
رجع المشتري به لعيب اي بنقصانه العيب فان
 قبله البائع كذلك اي مقطوعا له ذلك وان باعه
 المشتري لم يرجع بشئ مطلقا سواء كان عالما بالعيب
 وقت البيع اولا وهو ظاهر الرواية وعنه انه يرجع
 به فلو قطعه وخططه المشتري او صبغه اجرا واصفر
 او نحوه ما يزيد قيمة الثوب واشترى سويقا اولت
 السويق بسمن اي خططه فاطلع على عيب كان عند

بطلان

البائع

البائع في الثوب والتوفيق ولم يكن عالما وقت الصنع
 والذات مرجع المشتري بنقصانه كما لو باعه بعد رؤية
العيب اي لو باع المشتري الثوب المخيط والسو
 المثلوث رجع بنقصانه فكذا هنا اعلم ان الزيادة
 نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان
 متولدة كالسمن والجلد وهي لا تمنع الرد لان الزيادة
 تنبع من محض باعتبار التولد ومتصلة غير متولدة
 كالصنع والخطاطة والذات وهي تمنع الرد بالعيب
 اتفاقا والمنفصلة نوعان متولدة كالولد والنثر
 وهي تمنع الرد وغير متولدة كالكسب وهي لا تمنع الرد
 بالعيب **او مات العبد عطف على باع اي كل لومات**
العبد واعتقه بلا مال ثم اطلع على العيب رجع
 بنقصان العيب والقياس في الاعناق ان لا يرجع
 بالنقصان وهو قول الشافعي وفي بعض شروح الهداية
 وهو قول زفر الاستيلاء لا اعناق فان اعتقه على
 مالا او كان له ثم اطلع على عيب لم يرجع بشئ وعن
 ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف انه يرجع بنقصان
العيب او قبله او باعه او كان المشتري طعاما فاكله
كله او بعضه او باع كله او بعضه لم يرجع بشئ
 متعلق بالجميع وعن ابي يوسف انه في الاولى يرجع
 وعند ابي يوسف ومحمد يرجع فيما اذا اكل كله خلافا لـ

يق

ية

والذي يرجع

وأما فيما إذا أكل بنقصه ثم علم بالعييب فعند أبي حنيفة
 لا يرد ما بقي ولا يرجع بنقصان ما أكل وما بقي فعنده
 أنه يرجع بنقصان العيب في الكل ولا يرد الباقي
 وعنهما أيضا أنه يرد ما بقي ويرجع بنقصان ما
 أكل وفي بيع البعض عساه روايتان في أحدي
 الروايتين لا يرجع بشيء كما هو مذهب أبي حنيفة
 وفي الأخرى يرد ما بقي ويرجع بنقصان عيب ما يباع
 كما قاله **فرد ولو اشترى بيضا وقتا أو حوتا وقتا**
أو بطيخا أو حده فاسدا فإن كان ينتفع به مع
 فساده بان كان يصح للبعض الناس يرجع بنقصانه
العييب ولا يرد مطلقا وقال الشافعي غير ذلك إذا
 كسره مقدرا لا يرد منه للعلم بالعييب ثم هذا إذا علم
 العيب بعد الكسر ولو علم قبله فكسره لا يرجع به
 إلا أي وإن لم يحده فاسدا منتفعا به بان وحده
 غير منتفع به أصلا **رجع بكل الثمن** هذا إذا لم يكن
 لقشره قيمة أما إذا كان لقشره قيمة فيلزم يرجع
 بحصته اللب ويصح العقد في القشر بحصته وقيل
 يرد القشر ويرجع بكل الثمن ثم هذا إذا وجد الكل فاسدا
 وإذا وجد البعض فاسدا أو فاسدا بغيره استحسننا
 وإن كان الفاسد كثيرا لا يصح في الكل ويرجع بكل
 الثمن بغيره ثم المراد بالكثير ما زاد على الثلاثة

في قدر

في قدر المائة لا الكثير الذي هو زيادة على النصف
 وهو الأصح وقال بعضهم الكثير ما زاد على النصف
 حتى لو اشترى مائة بيضة فوجد فيها ثلاثة مذرة
 لا يكون لذلك يرجع بشيء اتفاقا وأما إذا اشترى
 عشرة من الجوز فوجد فيها خمسة خاوية فيلزم
 البيع في الخمسة الصحيحة بالاتفاق ويرجع بنصف
 الثمن وقيل يفسد البيع في الكل بالإجماع وقيل يفسد
 البيع في الكل عند أبي حنيفة وصح البيع في الخمسة
 الصحيحة عندها بنصف الثمن كذا في الذخيرة
ولو باع المشتري المبيع فرد المبيع عليه بعييب
بنقصانه بان أنكر كون العيب عنده فاثبتته بالبينة
 أو لم يقيم البينة خلفه القاضي فإليه **ردده**
 المشتري الأول **عليه بايعه** إذا برهن أن العيب
 كان عندها البايع الأول **ولو كان الرد عليه برفاه لا يرد**
 عليه بايعه والجواب فيما يحدث مثله كالمرض فيها
 لا يحدث كالأصابع الزائدة سوا في الصحيح وفي
 بعض روايات البيوع أن فيها لا يحدث مثله يرد
 عليه بايعه سواء كان الرد بنقصا أو بغيره **لو قبض**
المشتري المبيع وأدى عيبا لم يجبر المشتري على دفع
الثمن ولكن يبرهن أي يقيم المشتري البينة على
 ما ادعاه أو يجادل بايعه إذا لم يقيم البينة فإن قال

المشتري شهودي بالشام دفع يعني اذا كان شهود
عيباً فقال المشتري اني لم يني حتى يجضر شهودي لم
يلتفت الفاضل اليه ولكن يحلف البائع ويأمره
بنقد الثمن ان **حلف بابعه** والا لا وان ادعي المشتري
ابا بان كان المشتري بالعند اليه البائع وقال
بعني بما تعلم **يحلف بابعه حتى يبرهن المشتري**
ان ابق عنده اي عند المشتري فان **برهن** المشتري
عليه ان ابق عنده ثبت العيب في حق المضمومة
ثم **حلف** بالرقة بالله ما ابق عندك **قط** وبالله لقد
باعته وسكته اليه وما ابق قط او بالله ما له حق الرد
عليك من الوخا الذي يدعي وان لم يكن للمشتري بنية
واراد تخليف البائع ما يعلم ان ابق عند المشتري
يحلف عندها واختلف المشايخ في قوليه حنيفة
ففيل يحلف عنده ايضاً وفيل لا يحلف عنده وهو الأصح
واذا كان الدعوى في ابا في الكبر يحلف بالله ما
ابق من مبلغ مبلغ الرجال **والقول في قدر المقتوض**
للفاوض حتى لو اشترى منه ونفاً بضم فاء وجدها
عيباً فقال البائع بعتك هذه واخري معها وقال
المشتري بعني هذه وخذها فالقول قول المشتري
وكذا اذا انفق على مقدار المبيع واختلفنا في مقدار
المقتوض فالقول للمشتري ولو اشترى عبدين صفقة

ان يخرج إقامة
البينة

واحدة

واحدة وقبض أحدهما ومحمد بأحدهما عيباً أحدهما أو ردهما
مطلقاً سواء وجد بغير المقتوض عيباً أو بالآخر وهو
الصحيح وعن أبي يوسف انه اذا وجد بالمقتوض عيباً
رده خاصة وكذا اذا لم يقبضهما أحدهما او نقض بيعهما
الصفقة ضرب اليد على اليد في البيع ثم جعلت
عبارة عن العقد ولو قبضهما ثم وجد بأحدهما عيباً رده
المعيب فقط وقال الزهر ردهما ولو كان المبيع كيلياً او
وزنياً من نوع واحد ووجد ببعض الكيل كالحنطة
وخوها او الوزني كالذهب والملك ومخوذلك عيباً
رده كله واخذه وليبرأ ان يرد المعيب خاصة مطلقاً
سواء كان كله في وعاء واحد او في اوعيته وسواء كان قبل
القبض او بعده وفيل هذا اذا كان الكلي في وعاء واحد
اماً اذا كان في وعاءين فهو كعبددين حتى يرد الوعاء
المعيب دون الآخر **ولو استحق بعضه** اي بعض الكيل
او الوزني بعد القبض لم يخير في رد ما بقي مطلقاً
سواء كان في وعاء او وعاءين وعن أبي حنيفة يخير وانما
قيدهما بالقول بعد القبض لانه قبل القبض يرد المشتري
البائع ولو كان المبيع ثوباً فاستحق بعضه
خياراً شاك شك البائع او رده واللبس والركوب
والمدواة رضي بالعيب اي اذا اشترى ثوباً او دابة
ثم اطلع على عيب فليس له اوركها او دواها فمورداً

١٢

بالعييب لا الركوب للسيفي اول الرد واسترا العلف
 لها اي لا يكون هذه الاشياء استحضانا والجواب
 في السيفي والرد واسترا العلف محمول على ما اذا كان
 لا يحدد اما لصعوبتها اي كونها جوف لا ذلول او
 لجهده عن المشي او لكونه العلف في عدل او في وعاء
 واحد حتى لو كان في عدلين او امكنة السيفي في منزله
 او قريبا منه من غير ركوب وركب فهو رضا وقيل
 الركوب للرد لا يكون رضا وان امكنة الرد بغير الركوب
 ولو قطع المقبوض بسبب كان عند البايع رده
 واسترد الثمن اي لو اشترى عبدا قد شرف عند
 البايع ولم يعلم المشتري به عند البيع ولا عند القبض
 فقطع يده في يد المشتري بذلك الشرف يردده وليسترد
 الثمن عند اي حنيقة واما لا يردده ولكن يرجع حصته
 النقصان من الثمن وعلى هذا الخلاف اذا قبل العبد
 بسبب وجد في يد البايع ولو بري البايع من كل عيب
 عند البيع صح وان لم يسم الكل اي كل العيوب ولا يرد
 يعيب فيدخل في هذه البراءة العيب الموجود عند العقد
 والعيب الحادث بعد العقد قبل القبض عندهما وعند
 محذور فلا يدخل الحادث قوله صح اي صح البيع والشرط
 عند الثلاثة وعند الشافعي لا تنضم البراءة من كل عيب
 ما لم يسم ويصح البيع وعند زفر البيع جائز

والشرط

والشرط باطل بآية البيع الفاسد
 الصحيح ما كان مشروعا با صله وصفته والفاسد
 مشروح با صله لاصفته ثم هذا الباب مشتمل على
 ثلاثة انواع باطل وقاسد ومكروه فالباطل ما لا يكون
 مشروعا با صله ووصفه والفاسد ما يكون مشروعا
 با صله دون وصفه والمكروه مشروح با صله
 ووصفه لكن بخاوة شيء اخر مني عنه فالباطل
 والفاسد بهذا التعبير متباينان اذ في تعريف
 كل واحد منهما في تعريف الاخر ثم لفظ الباب بالفاسد
 دون الباطل والمكروه لان الفاسد وصف شامل
 كالعرض العام لما قلنا ان الباطل فايث الاصل والوصف
 والفاسد فايث الوصف لا الاصل والمكروه فايث
 وصف الكل فتم قوائم الوصف للكل كالحركة بالنسبة
 الى الحيوان والنبات ثم الضابطة في تميز الفاسد
 من الباطل ان أحد العوضين اذا لم يكن صالحا في دين
 سداوي فالبيع باطل سواء كان مبيعا او مئنا فبيع المبيته
 والدم والخمر باطل وكذا البيع به وان كان في بعض
 الادياك ما لا دون القبض ان امكن اعتباره مئنا
 فالبيع فاسد فبيع العبد بالخمر او الخمر بالعبد فاسد
 وان تغين كونه مبيعا فالبيع باطل فبيع الخمر بالدرهم
 او الدرهم بالخمر باطل بخلاف بيع المئنة والدم والخمر والخمر

بهر

للمسلم والخروام الولد والمدبر والمداد به المدبر المطلق
وهو ان يقال انت مدبر وان من فانت حردون المدبر
المفقد وهو ان يقال ان من في هذا الموضع فانت
حرفانه يجوز بيعه بالاتفاق وقال الشافعي يجوز
بيع المدبر المطلق ولم يجز بيع **المكاتب** اي المكاتب
الذي لم يرض ببيعه ولورضى المكاتب بالبيع ففيه
روايتان والاظهر الجواز **فاهلكوا** اي لو باع هذه
الاشياء وهلكوا **عند المشتري** لم يضمن **المشتري** عند
اي حنيفة وقال لا يضمن في المدبر وام الولد قيمتهما
وهو رواية عن ابي حنيفة فيضمن في ام الولد تلت
ففيها فانه وفي المدبر تلت شافعية فاما لم يجز بيع
السلك قبل الصيد وكذا لو كان في حظيرة لا يستطع
الخروج عنها اذا كان لا يؤخذ الا بالاصطيد ومعناه
اذا اخذه والقائه في الحظيرة حتى صار ملكا ولو اجمعت
فيها الا باصطيد لم يصح بيعها سواء امكن اخذها ولا
وان سدد موضع دخول الما بها لا يستطع الخروج
عنها الا يصح البيع عند بعض المشايخ وقيل يصح ان
امكن اخذها بلا اصطيد وهذا الخلاف في اذالم
يسمى الحظيرة للاصطيد واما اذا هتأها ملكها
بلا خلاف ولم يجز بيع **الطيور في الهوى** مطلقا سواء اخذه
ثم ارسله او لا وانما يندبه لانه لو اصطاده ثم القاه

في الحظيرة

في الحظيرة نظر ان امكن اخذه من غير حيلة جاز ولا
والحر والنساج والخلما في البطز والنساج ما يجز هذا
الحر وهو حبل الخبلة وقد كادوا يعتادون ذلك في
الجاهلية والدين في **الضرع** **واللولو** في **الصدوق**
وقال ابو يوسف يجوز بيع اللولو ويجز اذا اراده **والصوف**
على ظهرا الغنم وعن ابي يوسف انه يجوز بيع هذا
الصوف ولم يجز بيع **الجذع في السقف** **ودرع** من
ثوب مطلقا سواء ذكر موضع القطع او لم يذكره
ولو اخرج البائع الجذع او قطع الزراع من الثوب
قبل فسخ المشتري العقد انقلب صحيحا **وضربه**
الفاصد اي الصايد وهي ما يخرج من الصيد بضرب
الشبكة مرة ولم يجز بيع **المزبنة** مطلقا سواء في خمسة
اوسق او فيها ونها او فيها زاد المزبنة ببيع الثر على
التخيل بنهر مجذوذ مثل كيله خدصا وقال الشافعي
يجوز فيها دون خمسة اوسق لا يجوز فيها زاد عليها
وفي قدر خمسة قولان **والملاسة** **والفالح** **والمناذبة**
وهذه بيوع كانت في الجاهلية وهو ان يبتاعوا
الرجلان على سلعة فاذا مسهما المشتري او وضع
عليهما حصاة او بندها اليه البائع لزم البيع
قالا لبيع الملاسة والثاني الفالح والحج والثالث
المناذبة وذكر في المشتري قال ابو حنيفة الملاسة

ان يقول البيوع هذا المناع بكذا فاذا المشتك وجب
 البيع او يقول المشتري كذلك والفا الحان يقول
 المشتري او البائع اذا الفئت الحرج وجب البيع وتوب
من توبين بان يقول بعث منك احد هذين التوبين
والمرعي واخراهما او يجمع مرعي كالموا في المراد بها الكلا
 التابت مطلقا سواء كان في ارض متاخدة او ملوكة بدون
 الارض قبل القطع والاحراز واما لو كان متبنا بان سقى
 الارض لاختلش فثبت بتكليف بانه بيعه كذا في
 النصاب انما ينددون الارض لانه لو باع الملوكة لكان
 يدخل الكلاء في البيع كالتجر ولم يجز بيع **الخل** عندها
 مطلقا وعند محمد والشافعي يجوز اذا كان مجموعا
وباع دود القتر وبضده عند محمد مطلقا سواء ظهر
 القتر او لا وقال ابو حنيفة لا يصح بيعهما وقال
 ابو يوسف يصح بيع الدود اذا ظهر القتر فيه والا
 وابو يوسف اضطرب في بيعه ولم يجز بيع **الابوا**
ان يبيعه من يزعم انه عنده ولبن امرأة ولو في
 قرح مطلقا سواء كان لبن حرة او امة وقال الشافعي
 يجوز مطلقا وقال ابو يوسف ان كان لبن امة يجوز
 والا وصبه في عين ردة عند بعض اصحابنا لا يجوز
 وقيل يجوز اذا علم انه نزول به الرد ولم يجز بيع **شعر**
 الخنزير ولكن ينفع به **للعنز** عند محمد وعند ابى يوسف

انه

انه يكره ذلك والصحيح قول ابى يوسف وعند
 بعض السلف انه كان لا يلبس مكعبا او خفا مخروفا
 بشعر الخنزير **وشعر الانسان** والانتفاع به ايضا وعن
 محمد انه يجوز الانتفاع به **وطرد المنيعة قبل الدرع**
وبعد مبياعه وينفع به كعظم المنيعة وعصبها وقرونها
وصوفها وبرها وشعرها وقال كذا بخسة لا يجوز
 الانتفاع بها ويباع عظم الفيل وينفع به عندهما
 وعند محمد لا يصح بيعه والانتفاع به ولم يجز بيع **علو**
سقف اذا كان علو الاحد وسفلا اخر فسقطا او سقط
 العلو وبقي السفل مناع صاحب العلو موضع العلو
 لم يجز وان سقط العلو بعد البيع قبل التضر بطل البيع
 ولم يجز بيع **امه بنين** انه **عبد وعكسه** اي لو اشترى
 شخصا على انه امة فاذا امكن عبدا وعلى انه عبدا فاذا امكن
 امة لم يجز استخسا نا خلافا للزور وانما يند بالامة
 لانه لو اشترى بهيمة على انه ذكر فاذا ابي انتى صح البيع
 ولم يجز **شرا ما باع بالافل قبل النقد** مطلقا سواء
 كان بشراية او بشرا من لا نضح شهادته له كوله
 ووالده ومن وجده وعبد ومكاتبه وقال ابو يوسف
 ومحمد يجوز في غير العبد والمكاتب وسوا باع بنفسه
 او بيع له بان باع وكيله وسوا اشترى لنفسه
 او لغيره من مشاريه او من وارثه لامن الموابوب له

الشافعي

او الموصي له هذا اذا كان المبيع لم ينقص ذائنا واتحد
 الثمنان جنسا واما اذا تغيب المبيع ذائنا في يد المشتري
 فبإعانة من البائع باقل من الثمن كانا وانما قلنا ذائنا
 لانه لو انقصت قيمته بغير السعر لم يجر شراؤه بالاقل
 وشرطنا اتخاذ الثمتين جنسا لانه اذا اشتراه بتمن
 اخذ غير جنس الثمن الاول يجوز وان كان الثمن الثاني
 اقل ثم الدينار وجنس الدرهم حتى لو كان الفقد الاول
 بالدرهم فاشتراه بالدينار وفيه تمام اقل من الثمن
 الاول لم يجر استحسانا وكما فينا ساء وهو قوله فيهم انه
 هذا لا يجوز عندنا خلافا للشافعي ولفظ الاقل
 يشترط ان لا يشتري بالكثر او بمثله كذا **ومح** البيع
فيما تم اليه حتى لو اشترى ثمنه بخساية وطلبها
 ثم باعها واخرى معها من البائع قبل نقد الثمن بخساية
 صح الشراء في التي لم يشترها من البائع ولم يجر بيع
 زيت على ان يزده بقرقة اي يشترط ان يزده الزيت
 مع ظرفه **ويطرح عنه** اي عن مبلغ الوزن مكان
 كل ظرف حنين رطلا **ومح** البيع لو شرط انه يطرح
 عنه بوزن الطراف وان اختلفا في مقدار وزن الذي
 قاله للمشتري مع يمينه **ولو امر مسلم** دميابنوك
 خرو ببيعها **ومح** وقال لا يصح وعلى هذا الخلاف
 الحزير ولم يجر بيع امة على شرط ان يعقب المشتري

وقال

وقال الشافعي يجوز البائع بشرط الاعتاق وهو رواية
 الحسن عن ابن حنيفة وان يدبر او يكاتب او يستوفى
 او الاحكام اي لم يجر بيع امة الاحكام وفي العبا
 تسامح ايجلي ان **يسلم** البائع **شئرا** او لم يجر
 بيع **دار على ان يسكن** البائع **او على ان يرض**
المشتري البائع **درهما** او على ان يهدي المشتري له
 اي للبائع او على ان لا يسلم الثمن **الى كذا** اي الى
 ذلك الشئ ولم يجر بيع ثوب على شرط ان يقطعه
 البائع **ويجعله ثوبا** للمشتري **ومح** استحسانا **بيع نعل**
على شرط ان يخرجه البائع **ويشركه** لشريك النعل
 موضع الشراك على النعل وهو سيرها الذي على ظهر
 القدم وقاله فلا يجوز وهو الفياس **لا البيع** اي لا
 يجوز البيع بتمن موجب **الى النير** **ومعرب** نوروز
 وهو اول يوم من نزول الشمس في الحار **الى المهرج**
 وهو اول يوم من نزول الشمس في الميزان **والي صوم**
النضاري وفضل اليهودان لم يدبر **العاق** **ذلك**
الاوقات وانما خصل لنضاري وفضل اليهود **بما اتها**
 ببيان ان النضاري يبتدون الصوم من نير ويزيدون
 حنين يوما ثم يعودون والذين غير معلوم لا يتقيد
 الا بطن وما رآه بعلم النجوم قدما يخطى ويصيب
 اما اذا دخل صومهم فنوم فطهم معلوم وان اليهود

صوم



صوابه
 الممتن

يصومون شهر رمضان كله ولا يفطرون يوم الفطر
 ويتبعون صيامهم شوال الى تمام خمسين يوما ثم يعيدون
 فيعد دخول صومهم لا يعلم يوم فطرهم لا يختلف
 باختلاف عدة رمضان فيجوز ان يكون الحادي
 والعشرين من شوال او الثاني والعشرين منه
 ولم يجز في قديم الحاج والي **الحصاد** وقطع الزرع
والدياسة والقطاف والدياسة والدياس
 في الطعام ان توطأ بقوائم الدواب القطاف قطع
 العنب من الكرم **ولو كفل في هذه الاوقات التي**
لا يجزئ تاخير الثمن اليها صح وان سقط الاجل
اي لوباع في هذه الاجل ثم استغنى الاجل من الاجل
قبل حلوله صح خلافا لزرع والشافعي ومن جمع في
 البيع بين **عبد وبيع** وبين **شاة ذكية وميتة** بطل
 البيع **فيها** مطلقا سواء سمي لكل منهما واحدا
 او لم يسم عند ابي حنيفة وعندهما اكل سمي لكل واحد
 منهما **شاة** صح في العبد والشاة الذكية **وان**
جمع بين عبد ومدبر او مكاتب او ام ولد وبين عبد
وعبد غيره وبين ملك ووقف صح البيع في القرن
وعبد والملك بالحصة من الثمن خلافا لزرع
فصل في بيان احكام البيوع الفاسدة
 وحكم الشيء اثره فيتبع الموثر وحكم البيع الباطل

انه

ان كان هلك البيع في يد المشتري فعند البعض يملك
 امانته وعند البعض مضمون بالقيمة واما حكم
 البيع الفاسد ففي هذا الفصل بيان اذا قبض
 المشتري **البيع في البيع الفاسد بامر البائع وكل**
واحد من عوضيه ما رزق المشتري مطلقا سواء كان
 الامر صريحا او لبا ان يقبض بحضوره البائع في قبض
 العقد ولا ينهيه **البيع بغيره** في ذوات القيم وقبضه
 في ذوات الامثال وتعتبر قيمته يوم القبض وقال
 محمد بن يعقوب **قيمته** يوم تلفه وقال الشافعي لا يملكه
 وان قبضه باذنه وانما فينبغي قبضه لان الملك لا يثبت
 في البيع الفاسد بدون القبض **ويؤثر** بقوله بامر
 البائع لانه لو قبضه بدون امره لا يملكه **ويؤثر** بقوله
 وكل من عوضيه ما لانه ان لم يكن احدا عوضين مالا
 كالميتة والدم والخنزير لا يثبت الملك ثم هذا اذا لم
 يكن للبائع خيار **ولكل واحد منهما فسخ** قبل القبض
 بحضور من الاخر وكذا بعد القبض اذا كان الفساد
 في صلب العقد بان باع عبدا نجسا وخنزيرا وان كان
 الفساد بشرط ان يربح باع الى اجل محمول فحق الفسخ
 لمن له منفعة الشرط دون من عليه عند محمد وعندهما
 لكل واحد من المتعاقدين الفسخ **الا ان يبيع المشتري**
قبل الفسخ او يهب المبيع او يحرر او يبيعي اي لوباني

فإذا اشتراها شكرا فاسدا أو اتخذها مسجدا عليه
فتمنيتها وينقطع حق الاسترداد عند أبي حنيفة وعند
بطلان البناء ويرد الدار على صاحبها ويأخذ الشفع
بقيتها عند أبي حنيفة وعندهما لا شفعة فيها والفرس
على هذا الاختلاف **وله** أي للمشتري أن يمنع المبيع
عن البايع بعد الفسخ **حتى يأخذ المشتري الثمن**
منه أي من البايع **وطاب للبايع ما ربح لا للمشتري**
أي لو اشتري أمة شرا فاسدا باله درهم ونقايضا
وربح كل واحد منهما فإنما ينظر طاب للبايع ما ربح ولا
يطيب المشتري ما ربح فإنما يبدل بصدق بالدرهم **ولو**
أدعى شخص على شخص آخر درهم ففقدناه أيا أو تصرف
الفا بغيره ورجع ثم نقصا فأنه لا شيء عليه طاب له
أي للمدعي ربحه **وكره الجسر** يفتح بين وموان تستأ
السلعة بزيادة من ثمنها وأنت لا تريد شرائها لئلا
الأخر فيقع فيه وكذلك في النكاح وغيره ويروي بالسكون
أي كذا في المغرب **وكره السوم على سوم غيره** وهو
أن تزيد في الثمن بعد نقره لا مرادة الشراء وهذا إذا
رضي العاقدان على ثمن فاما إذا ساءلته بشيء لم يركن
أحدهما إلى صاحبه فلا بأس بالغير أن يتساوياه ويشتريه
لأن هذا بايع من يزيد ولا بأس به **وكره نلقي الجلب**
يقال جلب الشيء إذا جابه من بلد إلى بلد وهو يحتمل أن

يكول

يكون جمع الجالب كالخدم جمع الخادم ويحتمل أن يكون
بمعنى المحبوب كاللشتر بمعنى المنشور فالجواب
إذا قرب من بلد تغلق به حق العامة فيكره أن
يستفدله البعض ويشتريه ويمنع العامة عن
شرايه وهذا إنما يكره إذا كان يصدر بأهل البلد
وإن كان لا يصدر بأهل البلد فإنه لا يكره إذا لم يمس
السعر على الواردين فاشترى منهم ما رخص من
سعر المصدر وهو غير عالمين به مخين في ذكره **وكره**
بيع الحاضر للبادي هذا إذا كان أهل البلد
في الخط وهو يبيع من أهل البلد ورغبة في الثمن
الغالي ويتصور أن يجي البادي بالطعام إلى
مصدر فيتوكل الحاضر للبادي ويبيع الطعام ويغلي
السعر على الناس فأنه منكر عنه **وكره البيع عند**
أذان الجعنة وبعده إلى أن تتم الجعنة والمعتبر إذا
الاول بعد الزوال **لا يبيع** أي لا يكره بيع من يزيد
ولا يفرق البايع بين صغير وذي رحم محرم منه
فلا يضر محرم غير قريب كالرضاع والمصاهرة
ولا يضر غير محرم كالأولاد والعوالهات **بخلاف**
الكبيرين والزوجين مطلقا سواء كانا صغيرين
أولا فإنه لا يكره تفريقهما **باب** **الأفالة**
وهي في اللغز رفع واسقاط وفي الشرع عبارة

فيه

قوله نسحق القيل القيل اجماعا
ولعله في قول الامام اه

جعله بيعا يانه كان المبيع
منقولاً لم يتغيره فيجعل
فستح الا ان لا يمكن

فان كان المبيع
منقولاً لم يتغيره
فيجعل فستح
الا ان لا يمكن
في جعله بيعا
يانه كان المبيع
منقولاً لم يتغيره
فيجعل فستح
الا ان لا يمكن

عن رفع العقد وقيل انه مستثنى من القول وهنئة
للتسليم اي انزال القول السابق كما في فسطاط وافتط
اي انزال الجوز وهو غلط لانهم قالوا قلت البيع واقلته
اي فسطاط في حق المنعاقدين مطلقا بيع جديد في حق
ثالث بعد القبض لان لا يمكن جعلها فسطاطا بان
ولدت المبيعة فيبطل هذا عند اي حنيقة وعند
اي يوسف هو بيع جديد الا ان لا يمكن جعلها بيعا
وفسطاطا بان نقايلا في المنقول قبل قبضه على خلاف
جنس الثمن الاول فبطل وقال محمد بن فسخ الا اذا عقد
جعله فسطاط فيجعل بيعا الا ان لا يمكن فبطل وفاينه
ان المبيع لو كان هبة في يد البائع فباعه من ائمه
ثم نقايلا فليس له ان يرجع فضا كان البائع
استراه في حق الواهب كما في شرح الطحاوي ونقص
بمثل الثمن الاول وشرط الاكثر والافل بلا تعيب
وجنس اخر لغو ولزوم الثمن الاول بكل حال قوله
بلا تعيب متعلق بقوله والافل وقوله وجنس اخر لغو
عليه الا كثيرا لما اذا باع عبدا بال درهم ونقايلا
العقد بال درهم وجنس ثمنه صحت بال درهم ونقايلا
جنس ثمنه وان نقايلا بال خمسة اية والمبيع كما له صحت
بال درهم ويبطل ذكر جنس ثمنه وان دظه عيب صحت
والمخطوط بان العيب وهذا عند اي حنيقة وعندها

لم يعيب

في شرط

في شرط الزيادة يكون بيعا في اشتراط الاقل
كذلك عند اي يوسف وعند محمد يكون فسطاطا لثمن
الاول ونقايلا بغير جنس الثمن الاول وهو فسطاط
بال ثمن الاول عند اي حنيقة ويلغوز كرجس اخر
وعندها يكون بيعا **وهلاك الثمن لا يمنع الاقالة**
ولكن هلاك المبيع يمنع الاقالة وهلاك بعضه
اي بعض المبيع ايضا بقدره باب
التولية والمراجعة المناسبة بين الباين ان الاقالة
نقل المبيع الى البايع بمثل الثمن الاول والتولية
كذلك نقل ثمن الى غير البايع وكل ذلك يقتضي
سابقية العقد **بي بيع بثل سابق** بل لا زيادة ربح
والمراجعة ببيع به اي بال ثمن السابق **وبزيادة** ربح وانما
سمي تولية لان البايع كانه يجعل المشتري والباي لما اشترى
بما اشتراه وشرطها كون **الثمن الاول** مثليا كامليا
والموزونات حتى اذا لم يكن مثليا بان كان عبدا او
ثوبالا فيحقق المراجعة والتولية **وله** اي للبايع بال مال
ان يضم الى رأس المال اجرة الفضا والصبغ والطراز
والفتل والنشر واجرة حل الطعام وسوق الغنم وان
يقول قام على بكذا ولا يقول لا اشتريته بكذا **ولا يضم**
اجرة الراي والتقليم مطلقا سوا كان تقليم القدر
او غيره ولا يضم كرايت الحفظ فان كان البايع

في بيع المراجعة فالمشتري بالخيار ان شاء ان يكل منه
 اي الثمن الذي قال الخائن **او زده** على البائع وحط
 قدر الخيانة من الثمن **في بيع التولية** وهذا عند ابي
 حنيفة وعند ابي يوسف يحط فيها وعند محمد بخير
 فيها ويجمع الاقوال فنظر **ومن اشترى ثوبا**
فباعه بريح ثم اشتراه اى ذلك فان باعه بريح لم يحط
طرح عنه كل بريح قبله وان احاط بالرجح بمنه لم يراج
 اى لم يبعه مراجعة هذا عند ابي حنيفة وعندهما
 يبيعه مراجعة على الثمن الاخير صورته اذا اشترى
 ثوبا بعشرة وفضله ثم باعه بخمسة عشر ونفقاضا
 ثم اشتراه بعشرة يبيعه مراجعة بخمسة ويطرح
 عنه ما ربح وهو خمسة ويقول قام على خمسة ولا يقول
 اشترى بخمسة ولو اشترى ثوبا بعشرة وباعه
 بعشرين ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه مراجعة اصلا
 عنده وعندهما يبيعه مراجعة بعشرة في الفضلين
ولو اشترى ماذون مديون يحيط دينه برفقته
ثوبا بعشرة وباع من سيده بخمسة عشر يبيعه
 المولى يبيعا **مراجعة على عشرة وكذا العكس** اى لو
 اشترى المولى شيئا بعشرة وباعه من عبده الماذون
 المديون بخمسة عشر يبيعه المديون مراجعة على
 عشرة والمكانب كالماذون ولو بين ان اشتراه من

قوله فطر الفا من التفضيل
 والطاهر الخط والرأس
 التخيير

عنده

عنده الماذون المديون او من مكانه ان يبيعه
 مراجعة على خمسة عشر وانما قيد بقوله مديون ليصح
 العقد لمكان الدين **ولو كان البائع من رب المال**
 وهو عشرة دراهم مثلا **مضاربا** بالنصف ولو باع
 المضارب رب المال ما اشتراه بخمسة عشر مثلا
 وانما ردت المال لم يبيع **مراجعة رب المال** باثني
 عشر ونصف هذا البيع يجوز عندنا وعند من قد
 لا يجوز بيع رب المال من المضارب ولا بيع المضارب
 من رب المال اذا لم يكن في المال ربح **وبالرجح بلائيا**
بالغيب ووطي الثيب اى لو اشترى ثوبا فاعوت
 باقة سماوية او وطينها وواى ثيب يبيعهام مراجعة
 ولا يجب عليه ان يقول انا اشتريتها سلية فاعوت
 في يدي وعند ابي يوسف ومنه لزمنه بيان هذا
 والمسئلة فيما اذا لم ينقصها بالوطي **ويراجح ببيان**
بالغيب ووطي البكر اى ان فقا عينها بنفسه او
 فقاها اجنبي واخذ اشهرها او وطينها وواى بكر لم
 يبعهاام مراجعة حتى يبين **ولو اشترى شيئا باللف**
 نسبية وباع بريح مائة طائفة ولم يبين ان اشتراه نسبية
 فعلم المشتري ذلك **حاشا للمشتري** ان شارده وان شأ
 اخذه بكل الثمن فان **اللف** المشتري المبيع والمسئلة
 بحالها فعلم بذلك لزوم **بالف ومائة** ولا يرجع بشي

قوله وعند ابي يوسف
 قال في المراجع الزباني
 وعن ابي يوسف وهي رواية
 عن من قال ابو الليث وما يلود

قوله ولذا التولية لم يمل المالك
فما ذكرنا من الخيار ما دام في
المبيع قابلا وبعد الحلاك
او الاستهلاك لا خيار
بل يلزمه جميع الثمن لما ذكرنا
اه ع

ابو اليسر

وكذا التولية انما كراهه رجل ولم يبين ان التولية
ثم علم المشتري دة ان شاؤ قبله بكل الثمن ان شاؤ ان
الملك ثم علم لزومه بالفاك لا يرجع على البائع بشي
وعند ابي يوسف انه يرد قيمة العين ويسترد كل الثمن
وقيل يقوم الشيء بثمن طال وبثمن موجب فيرجع المشتري
بفضل ما بينهما وعليه فتوى ابي جعفر البجلي وهذا
اذا كان الاجل مشروطا في العقد وان لم يكن مشروطا
فيه لكنه موسوم متعارف كما هو الرسم بين التجار
ان يطالبوا بالثمن حلة بل المشتري يوديه منجا في
كل اسبوع ثم ان المشتري باعه مرة اخرى فقبل لا بد
من بيانته والجمهور على انه يبيعه مرة اخرى بلا بيان
قال صاحب المحيط في باب ذكر الخيار في الاجل
المشروط هذه رواية فمن اشترى شيئا فصار
مغبونا غنينا فاحتماله ان يردده على البائع بحكم العين
وقال القاضي ابو اعلى النسفي فيه رواية عن
اصحابنا ويقتى برواية الروكا انه صدر الاسلام
ابو الليث يفتي بان البائع ان قال للمشتري قيمة
منها اي كذا او فالمتاعي يساوي كذا فاشترى بنا
على ذلك فظهر بخلافه الرد بحكم التفسير
وان لم يقل ذلك فليس له الرد فلهما لا يقتول
به بكل حال والصحيح انه يفتي بالرد اذا وجد التفسير

وبدونه

وبدونه لا يفتي به ومن ولي رجلا شيئا باقام عليه
اي لو باع تولية بثمن قام عليه ولم يعلم المشتري
بكم قام عليه فسد البيع ولو علم المشتري مبلغ الثمن
في المجلس خير المشتري ان شاؤ امسكه وان شاره
وان علم بعد التفسير عنه لا ينقلب صحيحا ولا يجوز
الا بتحديد عقد **فصل في بيع العقار**
قبل قبضه وقال احمد وزفر والشافعي لا يصح بيع العقار
قبل القبض **لا يبيع المنقول** اي لا يصح بيع المنقول
مطلقا سواء كان طعاما او غيره وقال مالك يصح
بيع المنقول قبل القبض في غير الطعام **ولو اشترى**
شيئا مكبلا كالا حرم للمشتري منه **بيعه واكلا حرم**
يكيله المشتري ولو كاله البائع بعد البيع محضرة
المشتري مئة قبل لا يكفي به والصحيح انه يكفي
وعليه الجمهور وانما يندم مكبلا لانه لو اشترى بخرقة
يجوز له الاكل والبيع قبل ان يكيله بعد القبض
ومثله الموزون والمعدود والمذروع عنده يعني
لو اشترى مذكروا وعالي شرط انه كذا ذراعا يجوز
للمشتري لبسه وبيعه قبل ان يذره وعند ابي
يوسف ومحمد المذروع وكذا المذروع **وصح التصرف**
في الثمن اي قبض الثمن البائع في ثمن المبيع قبل
قبضه اي قبض الثمن وصح للمشتري الزيادة منه
اي في الثمن للبائع بعد تعيينه في البيع وصح للبائع

ولا المذروع انما هذا المذروع
لكل من اشترى من الخبز والتمر
والزبادي فلهما لا يقتول
به بكل حال والصحيح انه يفتي
بالرد اذا وجد التفسير

الخطأ المشتري بعد تعيينه فيه وعند فزوا الشافعي
 لا يمتحك **وصح** للبايع **الزيادة** في البيع له بعد
 تعيينه **وتعلق الاستحقاق بكلمة** أي استحقاق البايع
 والمشتري في الثمن والمبيع والزيادة والمزيد عليه
وصح ناجيل كل دين حاله حتى لو باعه شيئا بثمن حال
 ثم أجل أجل معلوما صار موقلا **غير القرض** فان تنا
 لا يصح حتى لو أجله عند الأقرض مدة معلومة
 بعده لا يثبت لأجل ذلك بطلان البيع في الحال إلا في مثله
 وهي أن يوصي أن يقرض من ماله القدر ثم فلانا
 إلى سنة وهو يخرج من ذلك ما له يلزم أن يقرضه ولا
 يطلبه قبل المدة وقال مالك يصح في القرض أيضا
 والله أعلم **باب** **الربا** تناسب
 البائعين من حيث أن فيهما زيادة لكن في المراجعة
 زيادة في حلال وفي الربا زيادة في حرام والاحتياط
 عن الشبهة واجب في كل باب ثم الربا في اللغة
 الفضل يقال هذا يربو على فلان أي يفضل ويسمي
 المكان المرتفع ربة لفضله على سائر الأماكن
 وفي الشرع **هو فضل مال بلا عوض في معاوضة**
مال بالمال أي غالب لأن بيع الدرهم بالدرهم متساو
 جنسا واحدا نسبية يكون ربا والفضل ليس بالمال وإنما
 هو فضل منفعة **وعلة** أي علة وجوب المساواة

يعني لا يلزم

التي

التي يلزم عند فوائها الربا أو علة كون المال ربا
 كون المال ربا أو علة حرمه الفضل **القدر والجنس**
 والمراد بالقدر الكيل فيها يكال والوزن فيما يوزن
 وعند الشافعي الطعم في المطعومات والتمنية في
 الاثان والجنسية شرط وقال مالك العدة الاقنية
 والاذن **فحرم الفضل والنسب** أي يعني مني وجد
 القدر والجنس حرم الفضل والنسب مطلقا سواء كان
 في المطعوم أو غيره فلا يجوز بيع الخطة بالخطة متفاضلة
 أو بنسب متلا والنسب بالمد لا غير هو التأخير كذا في
 في المعرب **وحرم النسب فقط** أي دون الفضل
بأحدهما فيجوز بيع الربا لشعير متفاضلا يدا بيد
 لا نسبية وقال الشافعي الجنس بافراده لا يجزى
 النسب **وأما بعد** أي حال التفاضل والنسب
 إذا عدم القدر والجنس فيجوز بيع المكيل بالموزن
 بالتفاضل والنسب **وصح بيع المكيل بالبر والشعير**
والتمر والمخ والموزن كالنقدين وما يسمى إلى
الرطل كالدهن ونحوه بحسنه متساويا لا متفاضلا
وحجيره كدب ولو باع قفيزا لجيدا من حنطة بفقير
 ردين منها لا يجوز **وبعد الثقيين** لا التقايض
 في غير الصروف أي يشترط تعيين البديلين في مجلس
 العقد فيما يجزى فيه الربا لا نقايضهما وقال

الشافعي التفاضل شرط في بيع الطعام بالطعام وفي
 الصدوق التفاضل شرط بالاجماع **وصح بيع الحفنة**
بالحفنين بالحالمه فذكر ملا الكف وبالحميم قدر
 ملا الحفنة وما دون نصف الصاع فهو في حكم الحفنة
والنفاخة بالنفاختين والبيضة بالبيضتين
والجوزة بالجوزتين والتمر بالتمرين خلافا للشافعي
 في جميع هذه الصور **وصح بيع الفلاس بالفلسين**
باعتبارهما اي صح بيع الحفنة بالحفنين الى اخره حال
 كونها معينين حتى لو كان احدهما بغير عينه بان
 باع فلسين معينين بفلس غير معين او باع فلسا
 بعينه بفلسين غير معينين لا يصح وعند محمد لا يصح
 بيع الفلس بالفلسين مطلقا **وصح بيع اللحم باللحم**
 مطلقا عندهما سواء كان من جنسه بان باع لحم شاة بشاة
 او من خلاف جنسه بان باع لحم بغير شاة وقال محمد
 والشافعي اذا كان اللحم من جنسه لا يصح الا ان يكون
 اللحم المفرد اكثر من اللحم الذي في الشاة ليكون اللحم
 بمقابلته ما فيه من اللحم والباقي بائنا السقط **وصح**
بيع الرطب بالرطب متائلا او بالتمر متائلا اي بملا
 بكيل عنده وعند ابى يوسف ومحمد والشافعي لا يصح
وصح بيع العنب بالعنب مطلقا سواء علم التفاوت بعد
 الحفاف او لا **والزبيب** اي صح بيع العنب بالزبيب كبيع

الا اذا اقتضى الدين كما
 في التمر عن الحبيب

الرطب

ان كان
 من جنسه
 او من خلافه
 او بالاجزاء
 او بالكلية

الرطب بالتمر على الخلاف ويتبدل لا يصح انفاقا **وصح**
بيع اللحم المختلفة بعضها ببعض متفاضلا **وصح**
 بيع لبن البقر والغنم اي بيع لبن البقر بلبن الغنم ولبن
 الغنم بلبن البقر متفاضلا **وخل الدقل** اي خل تمر الارداء
 بخل العنب وشحم البنطن باللبنة او باللحم والخبز بالبر
 والدقيق متفاضلا متعلق بجميع هذه المسائل وعند
 ابى حنيفة لا خير في بيع الخبز بها والفتوي على الاول
 لا يبيع اي لا يصح بيع البر بالبر **والسويق** مطلقا
 سواء كان منشاويا او متفاضلا ولا يبيع **الزيتون**
بالزيت **والسمسم** بالشيخ حتى يكون الزيت والسمسم
 اكثر مما في الزيتون **والسمسم** ليكون الدهن بمثله
 والزيادة بالخبر اعلم ان بيع احدهما بالآخر على
 اربعة اوجه ان علم ان الزيت الذي في الزيتون اكثر
 من الزيت المنفصل لم يصح وكذا ان علم انه مثله
 وان كان الزيت المنفصل اكثر جائز وهذه الثلاثة
 بالاجماع وان لم يعلم انه مثله او اكثر منه او اقل منه صح
 عند زفر وعندنا لا يصح **ويستقر** **الخبر وزنا**
 لا عدد عند ابى يوسف وعليه الفتوي وعند ابى
 حنيفة لا يجوز مطلقا وعند محمد يجوز مطلقا ولا ريب
 بين السقيد وعنده هذا اذا كان ما دون غير مديون
 فان كان مديونا لا يصح ولا ريب بين المسلم والخزينة

بقا في الفقه وانما الفرق في الخبر
 والبيع بالبر بالبر

خلافا لابي يوسف والشافعي وانما قد يقولون له انه لانه لو دخل
 دارنا خري بامان فباع منه مسلم درهمين لا يجوز
 اتفاقا **باب الحقوق لما فرغ من**
 بيان ما هو اصل في البيع وهو المبيع والثن ذكر في
 هذا الباب ما يتبعها من الحقوق وله مناسبتة خاصة
 بالرب لان في بابه بيان فضل هو حرام وهذا بيان فضل
 على المبيع هو خلاص **العلو لا يدخل ببيت بكل حق**
 اي لو اشترى بيتا فوقفه ببيت لا يدخل العلو وان قال
 اشتريت بكل حق الا ان ينقص عليه ولا يدخل **بشرا منزلا**
 الا ان يقول اشتريت بكل حق **موله المرافقة او بكل قليل**
وكثير وفينه او منده في يدخل العلو **ودخل بشرا دارا**
كالكنيف وهو المستخرج **لا الظلة** يقال لها بالافارية
 سابطا اي لا تدخل الظلة في بيع الدار عند ابو حنيفة
الا ان يقول اشتريت بكل حق وعندهما يدخل بلا ذكر الحقوق
 ان كان مفتوحا في الدار في البيت اسم مستحق واحد له
 دهليز والمنزل اسم لما يشتمل على بيوت وصحن مسقف
 ومطبخ والدار اسم لما يشتمل على بيوت ومنائر وصحن
 غير مسقف فكان الدار اسم من اخصها بالاشتراك عليها
 هذا في عرف اهل الكوفة وفي ثغرنا يدخل العلو في جميع
 ذلك **ولا يدخل الطريق والمسيل والشرب** بالكسر
 النصب من الماء **الا** اذا قال اشتريت هذا البيت

والارض

او الارض **بمحو كل حق** تخينيد يدخل بخلاف الاجازة فانه
 فيها يدخل الطريق والمسيل والشرب من غير ذكر
 قوله بمحو كل حق والله اعلم **باب الاستحقاق**
 وبيع الفضولي استحقاق الحقوق يكون بعدها
 لا بحالة **البينة حجة متقدمة** حتى تظهر في حق كافة
 الناس كما اذا اشترى امة فادعي المشتري انها حرة
 الاصل والامنة تدعي واقام البينة على دعواه تقبل
 بينته ويرجع بالثن على البائع واذا اثبت حريةها
 في حق البائع بثن في حق كافة الناس البينة فيعلة
 من البينونة او البيان كذا في المغرب **لا الاقرار** اي
 الاقرار ليس بحجة متقدمة حتى يقتصر على المدعي
 كما اذا اشترى امة وقبضها ثم ادعى انها ملك فلان
 وفلان يدعي لا يرجع بالثن على البائع **والتناقض**
في الدعوي يمنع دعوي المالك كما لو اشترى امة ثم
 ادعى انها ملك فلان يدعيها واقام المشتري بينة
 على دعواه لا يقبل لان اقامته على الشرا دليل على
 انها ملك البائع فان ادعى لغيره كان متناقضا
لا الحرية اي التناقض لا يمنع دعوي الحرية **والطلاق**
والنسب كما اذا اشترى امة وقبضها ثم ادعى انها
 معنقة فلان والامنة تدعي واقام البينة تقبل ويرجع
 بالثن على البائع وكذا اذا اختلفت نفسها من زوجها

وفلان

ثم اقامت بيعة علي ان زوجهما اطلقا ثلثا قبل الخلع
فانه يبيع دعواها كما اذا باع عبدا وله عنده وقبض
المشتري ثم قال البايع يراي يقبل قوله ويثبت النسب
منه فلو كانت **مبيعة ولدت** عند المشتري **فاستحققت**
بيعتة ببيعها ولدها وان اقر المشتري **بها** رجل
والمشيلة بها **لا** اي لا يبيعهما ولدها فيرجع بالثمن
في الاول دون الثانية **وان قال عبدي لمشتري**
فانا عبدي فاشتره بقوله **فاذا هو حر** فان كان البايع
حاضرا او غائبا غيبة معروفة معلومة يدرك
مكانه ويدرج حضوره **فلا شيء على العبد والا** اي فان
يغيب غيبة معروفة بان غاب غيبة منقطعة **رجع**
المشتري على العبد بالثمن **ورجع العبد على البايع**
ان ظفربه بخلاف الراس اي ان ارثمن عبدا امقرا بالعبودية
فوجد حذرا لم يرجع الرثمن على العبد مطلقا سواء كان
الرأس غائبا غيبة معروفة او منقطعة وعن ابي يوسف
انه لا يرجع في الاول على العبد بالثمن ايضا **ومن ادعى**
خفاجم ولا غير معين في دار رفا نكر المدعي عليه ذلك
على مائة درهم فاستحق بفضها لم يرجع المدعي عليه
على المدعي شي دللت هذه المشيلة على ان الصلح عند
المجهول على يد معلوم جائز وعلى ان صحة الدعوى ليست
بشروط لصحة الصلح لان دعوى الحق المجهول غير صحيحة

قال في العناية
لا باستيلا منه
ولا بد من هذا العقد
تسليحا السيد علي

على البايع

والصلح

لجملته

لجملته الدعوي حتى لو اقام البيعة عليه لا تقبل الا اذا
ادعى فذا المدعي عليه بالحق فيصح الدعوي والبيعة
كذا في الفوائد الظهيرية وذكر ابو الحسن الكرخي
ان صحة الدعوي شرط لصحة الصلح على انكار ولو
ادعى كليا وباني المشيلة على كليا **راجع** المدعي عليه
على المدعي بنفسه من بدل الصلح **ومن باع ملكا**
بيعا فصوليا **للمالك ان يفسخه** مطلقا صريحا او دلالة
بان قال فسخت او باع المعفود عليه من غيره **وان**
بجازه صريحا او دلالة بان قال اجزت البيع او قبض
الثن من مشتريه **ان بقي العاقدان** اي البايع الفصولي
والمشتري **والمعفود عليه** وهو المبيع والمفوض له وهو
المالك **والمعفود به** وهو الثمن لو كان الثمن **عرضا**
فولاه ان بقي العاقدان لم يفسخ بقوله ويجازه
فهذا يدل على ان الفسخ بالبيع غير نافذ ولازم اذا كان
للمحيز عند العقد حتى يجيز اما اذا لم يكن له مجيز
لا ينفق ويقع باطلا وقال الشافعي يقرقات
الفصولي كليا باطلا ولا يتوقف على الاجازة فاذا
ابطا المالك كان الثمن عندنا امانة في يد الفصولي
وللفصولي ان يفسخ العقد قبل الاجازة بخلاف
الفصولي في النكاح حيث لا يكون له الفسخ قبل
الاجازة ثم هذا اذا كان الثمن دينيا فان كان عرضا

فصل في بيع الفصولي

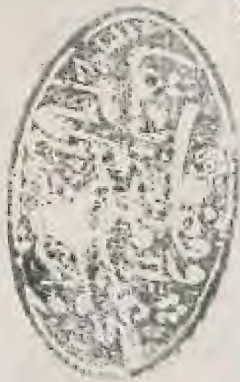
ملوك المالك

معينا انما نصح الاجازة اذا كان العرض بافيا ايضا
ثم الاجازة اجازة نقد لا اجازة عقد حتى يكون العرض
التمن ملوكا للفضولي وعليه مثل المبيع ان كان مثليا
او قيمته ان لم يكن مثليا ولو هلك المالك قبل الاجازة
لا ينفذ باجازة الوارث في الفضلين اي فيما اذا كان
التمن ذنبنا او عرضا ولو اجاز المالك ولم يعلم حال
المبيع كان البيع في قول ابي يوسف اولا وهو قول
محمد ثم رجع ابو يوسف وقال لا يصح حتى يعلم قيمته
عند الاجازة واعلم ان في قوله وله بعض بنوة
بقوله للمالك ان يجازه **وصح علق مشتمل من غاصب**
باجازة بيعه اي تعصب عند اقباعه فاغفقه المشتري
ثم اجاز المالك بيع الغاصب مع الغنم المشتري
استحسانا هذا عندهما وعند محمد وزفر وهو رواية
عن ابي يوسف لا يجوز وهو القياس **لا بيعه** اي
لا يصح بيع المشتري من غاصبه ان اجاز المولى بيعه
ولو قطع يده عند المشتري فاجاز بيع الغاصب
فادسه لمشتريه ولكن **تصدق** في المشتري من الغاصب
بما زاد على نصف الثمن من الارش ولو باع عبده غيره
امره فبرهنه المشتري على اقراره بالبيع الفضولي او
اقراره برب العبد **الهم** يا مروه بالبيع واما رد
المبيع وقال بعني هذا العبد بغير امر صاحبه

شاهد
النسب
بمعنى البيع

شاهد
انه

ومحمد



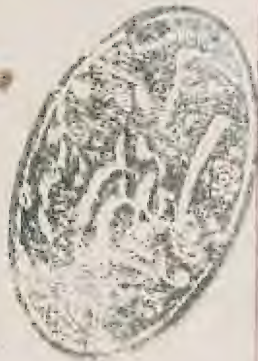
ومحمد البايع ذلك وقال بعنيك بامرها لكم تقبل بيته
وان اقر البايع الفضولي بذلك اي بان ربك لعبد
لم يامره عند القاضي بطل البيع **ان طلب المشتري**
ذلك اي بطلان البيع ونقضه **ومن باع دار غيره**
واظهرها المشتري في بنائه ثم استحق الدار لم يضمن
البايع وهو قول ابي يوسف اخر وكان يقول ولا يضمن
البايع قيمتها وهو قول محمد وهي مسئلة غضب العقار
انه هل يتحقق ام لا عند محمد وزفر والشافعي يتحقق
وعند ابي حنيفة وابي يوسف لا يتحقق
باب التمس اعلم ان بيع العين بالدين
عذرية وبيع الدين بالعين رخصه فلما فرغ من
بيان الاول شرع في الثاني وهو التسلم ثم التسلم
لغة هو الاستعجار وشرعا بيع الشيء على ان يكون
دينا على البايع بالشرايط المعنوية واختص هذا
النوع من البيع بهذا الاسم لاختصاصه بحكم يدل
عليه وهو تحميل احد البدين قبل حصول المبيع فالمبيع
يسمى مسلما فيه والثمن را س المالك والبايع مسلما اليه
والمشتري رب التسلم ومعني قولنا اسلم في كذا اي اسلم
التمن فيه والهزة للتسليم اي ازالة سلامة الدراهم بتسليم
الى المفلس السلف بمعنى واحد **ما يمكن ضبط صفة**
ومعرفة قدره **ص** فيه **وما يمكن ضبط صفة وقدره**

معرفة

كالحبوان والجواهر واللائي لا يصح فيه **فيصح في**
المكيل كيلاً وفي الموزون المئزر وزناً لا التمثال كالدراهم
 والذناير ويصح في **العدي** لمتقاربه عددًا **كالجوز**
والبيض مطلقاً سواء كان بيض نعامه أو غيره وروى
 الحسن عن أبي حنيفة أن السلم لا يصح في بيع النعام
 ولا يصح في المعدودات المتقاربة عددًا يصح كيلاً عندنا
 وقال زفر لا يصح كيلاً وعنده أنه لا يصح عددًا أيضاً
 ويصح في **الفلس** وقال محمد لا يجوز **والدين والأجران** يبي
مدين معلوم ويصح في **الذري** ذراعاً كالثوب أن يبين
 الذراع والصفقة والصفقة لا يبي **الحبوان** أي لا يصح
 في الحبوان مطلقاً وقال الشافعي يصح أن يبين جنسه
 ونوعه وسنه وصفته **ولا في أطرافه** كالروس والأكارع
 وما يمدون الركبة من الفؤام ولو أسلم فيه وزناً اقتلوا
 فيه **ولا في الجلود عدد** إلا إذا بين الطول والعرض والصفة
 وقال مالك يصح السلم في رءوس الحبوان وأطرافه
 وجلوده عددًا قوله عددًا متعلقاً بالأطراف والجلود
ولا في الخط **خزماً** ولا في **الربطة** **جذراً** إلا إذا بين
 طولاً ما تشد به الحزمة أنه شبرا أو ذراعاً فحينئذ يجوز
 إذا كان يعرف به ولا يتفاوت والجوز جمع جزوة بتقديم
 الراء على الزاي المعجمة وبأي اللبضة من الفتن ونحوه
 ولا في **الجواهر والخز** وفي صفها اللائي التي يباع وزناً

يضم الحافض الزاي
 جمع كخرته عيسى

يصح



خذ

يصح السلم فيها **ولا في الشيء المنقطع** عن أيدي الناس
 مطلقاً سواء كان المسلم فيه موجوداً عند العقد منقطعاً
 عن أيدي الناس عند حلول الأجل أو كان منقطعاً
 وقت العقد موجوداً في أيدي الناس عند المحل أو كان
 موجوداً عند العقد وعند المحل منقطعاً فيما بينهما
 وعند الشافعي يصح في **الصورتين** الاختياريتين
 وإذا كان المسلم فيه موجوداً من وقت العقد إلى وقت
 المحل يصح اتفاقاً وإذا كان المسلم فيه موجوداً من وقت
 العقد إلى وقت المحل فلم يأخذه بعد المحل حتى ينقطع
 عن أيدي الناس خير رتب السلم بين أن يفسخ ويبا
 رأس المال بين أن ينتظر وجوده فيأخذ ما أسلم
 فيه وقال زفر يبطل العقد ويباخذ رأس المال **ولا في**
السكن الطري في غير حبيته وزناً وعددًا فإن كان
 في حبيته يصح وزناً لاعداد أو لو كان في بلد لا ينقطع
 أصلاً يصح في جميع الأحيان وعند أبي حنيفة أن
 السلم لا يصح في الكبار من السكن التي تنقطع وزناً
وصح السلم وزناً لاعداد الوماط **ولا في اللحم** مطلقاً
 عند أبي حنيفة وعندهما يصح أن يبين جنسه ونوعه
 وسنه وصفته وموضعه وقدره كشاة خضبي ثني بيان
 من الجنب ما يذبح **ولا بكينا** **لأود** **ذراعاً** بعينه لم يدر قدره
 وإذا عرفه يصح ولا بد أن يكون المكيل ملاً لا ينقص

ولا ينبغي سطر كالقصة وان كان ما ينكبس فيه كالزنبيل
والجذاب لا يصح الا في قريب لما استحسننا كذا عذرا في
يوسف **وبقرية** اي لا يصح السلم في بئر قرية معينة
او مخلة معينة ولو كانت النسبة الى قرية لبيان
الصفة لا لتعيين المكان كالحق في الخارجه والبناني
بقرغانة يصح لان ذكره لبيان الجوزة **وشرط** اي
شرط جواز السلم **بيان الجنس** اي جنس المسلم فيه كبر
او شعير **بيان النوع** كسقية او خشبية **وبيان**
الصفة كحديقة او ربة او وسطه **وبيان القدر** مثل
كذا كمالا مكيال معروف او كذا وزنا **وبيان الاجل**
المعلوم فلا يصح السلم الاموطلا وقال الشافعي يصح
خلا ايضا **واقلة شهر** في الاصح وعليه الفتوى في قتل
ثلاثة ايام وقيل اكثر من نصف يوم **وبيان قدر راس**
المال كائنا في المكيل والموزون والمقدور وان كان
مشارا ليه وقال ابو يوسف ومحمد لا يشترط معرفة القدر
بعدها لتعيين بالاشارة حتى لو قال اسلمت اليك هذه
الدراهم في كبر ولم يدرفد وزنه الدراهم او قال
اسلمت هذا البر في كذا من الزعفران ولم يدرفد البر
لا يصح عنده وعندهما يصح واجمعوا الى راس المال لو كان
نوبا او حيوانا يصير معلوما بالاشارة **وشرط بيان**
مكان الايفاء **لحم ومونة** من الاشياء البر وخو

وقال ابو يوسف ومحمد ليس بشرط ولكن ان شرطاه
صح وان لم بشرطاه يتعين مكان العقد للتسليم
وما لاحله والمونة كالمسك والكافور لا يحتاج الى
بيان مكان الايفاء **ويوفيه حيث شا** وهو الاصح وذكر
في الجامع الصغير ويبيع الاصل انه يتعين مكان العقد
للايفاء **وشرطه فبض راس المال قبل الاقتراف** بالايدي
وهو شرط نفا العقد على الصحة وقال مالك نترك
فبض راس المال يوما او يومين كما نرفاه **اسلم ما بقي**
درهم في كبر مائة **دينا عليه** اي على المسلم المية مائة
نفدا **فالسلم في حقنة الدين باطل** وفي حقنة النقد
يحوز ولا يشيع الفساد كما قال زفره هذا اذا كان راس
المال المسلم فيه من نوع واحد اما اذا كان راس المال
من نوعين فان اسلم الى رجل في كبر بعشرة من الدراهم
المعينة وبعشرة من الدنانير التي عليه فلا يجوز في
حق الدنانير ارجاعا وفي الدراهم كذلك عنده خلافا
لها واما اذا كان المسلم فيه من نوعين باه اسلم مائة
درهم في كبر وكشعير ولم يبين راس مال كل واحد
لا يجوز عنده الكسوة قفيزا والفيز ثمانية مكاكير
والمكوك صاع ونصف صاع كذا في المغرب وقيل
اربعون قفيزا **ولا يصح النقد في راس المال**
والمسلم فيه قبل الفبض بشركة او تولية صورة المسئلة

وقسم ان كان يعرف بالوصف ان كان لا يعرف بالوصف
 فلا خير فيه قوله والاستصناع اي لو استصنع في شيء
 من ذلك بغير اجل صح استخصانا صورته ان يقول
 الخفاف اخذ في خفا من ايامه يوافي رجلي ويريه
 رجلاه بكذا واذا علم الصانع **فله الخيار** اذا اراد اي
 المستصنع لا الصانع وعند ابي حنيفة له الخيار
 ايضا وعن ابي يوسف انه لا خيار لو اخذ منها **وللصانع**
بيعه قبل ان يراه وانما يقيد به لان اذا اراد واختاره
 صار متعينا ولم يبق للصانع حق البيع **وموجله**
 اي موجه الاستصناع **كم** ولو ضرب الاجل فيه فيه تعال
 صار سائما عند ابي حنيفة وعندهما هو الاستصناع
 ولو ضرب الاجل في الانفاصل فيه صار سائما عندهم
 حتى يشترط قبض راس المال واستنقصا الوصف ولا
 يكون له خيار ومروية **المنفعة** **فان**
 كان من ذاب اهل المضيق كراما شذوا ابواب الخ
 الكتاب **وصح بيع الكلب** عندنا مطلقا سواء كان معلما
 او غير معلم فذهن متلفه وعن ابي يوسف لا يبيع ببيع
 الكلب لعقور وعند الشافعي لا يبيع ببيع الكلب اصلا
وصح بيع الفهد والسباع من الهيايم **والطيور** والمعلم
 وغيره سوا في ذلك وذكر في الخواشي نقل عن الشرح
 هذا اذا كان قابلا للتعليم **والذي كالمسلم في**

قال في القنية اشترى
 الصبي لا يبيع ولا يضره متلفه
 انما يبي

غير

غير بيع الخ والخنزير ولو قال رجل ببيع عبدك من
 زيدا بالالف درهم **علي ابي حنيفة** من ذلك ما ينسوي
 الالف **فباع صح** بالالف وبأخذه من المشتري وبطل
 الضمان فلا شيء على الضمين **وان زاد قوله من الثمن**
 بان قال سوي الالف وبيع الالف **فالف على زيد**
والمائة على الضامن خلافا لفرقوا الشافعي ووطي
 زوج الأمة **المشتراة قبض لا عقده** حتى لو اشترى
 امه ولم يقبضها حتى زوجها فوطئها زوجها فوطئ
 يتوب عن قبض المشتري وان لم يتطافها فليس بقبض
 والفياس ان يصر المشتري فابضا **ومن اشترى عبدا**
فباع المشتري قبل القبض وقبل نقد الثمن **فابره**
البائع عند القاضي **علي بيعة** وطلب منه ان يبيعه
 بدينه وعييته **معه** ولم يبيع بدين **البائع** والا اي
 وان لم تكن عييته معروفة يعني لا يدرك مكانه **بيع**
لدينه واعطى الثمن ثم ان كان الثمن الثاني اكثر من
 الاول يمسك الفضل حتى يحضروا ان كان انقص من
 الاول مرجع **البائع** على المشتري اذا طفر به **ولو غاب**
 اي لو كان المشتري اشين وغاب **أصل المشتري** بين
 قبل نقد الثمن والقبض **للمحاضر دفع كل الثمن وقبضه**
 وحبسه اذا حضر **حتى ينقد شريكه** من الثمن حصته
 وهذا قولنا وقال ابو يوسف اذا نقد المحاضر كل الثمن لم يلخذ

للمشتري

الانصبيه من العبد وكان متبرعا فيها ادي عن حيله
 فلا يرجع عليه هذا اذا كان التخللا واما لو كان مؤبدا
 فليس له دفعه وان حل الاجل كذا في المحيط **ومن باع**
امنه بالالف مثقال ذهب وقضه ولم يعين فيه نصفان
 اي يجب من كل واحد منهما خمسة مائة **وان قضى نصف**
بدلا عن جديره ونلف فهو قفنا اي من له على اخر
 دراهم جيا د و قفنا ما ز يوفاه ولا يعلمها فانفقنا
 وهلك ثم علم فليس عليه شيء وقد تم استيفاءه
 عندها وعند ابي يوسف يرد الفاض عليه مثل زوجه
 ويرجع عليه بالجيا د وان كان فاما لدره واسترداد
 الجيا د انفاقا وانما يندب بالعلم بعد التلافة لانه لو علم
 ثم انفق كان رضاه فلا يرد مثله بعده بالانفاق
وان افرخ طيرا و باضر وتكسر طير في ارض رجل
في وادي كل واحد منهما لمن اخذه لا لرب الارض هذا
 اذا لم يمي رب الارض ارضه له فانه هيها له الجميع
 ذلك لرب الارض وانما خصل الطير والظبي لانه اذا اعتل
 الخلل في ارضه فالعسل لرب الارض وان لم يعدها
 لذلك **ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تقليده**
بالشرط الفاسد البيع بان باع امه على ان يستخر بها
 البائع شتمرا **والقننة** بين الشريكين بان افلستما
 على ان لا يحدما الصامت والاخر العروس فاشا لخالقون

وفي العيون
 وعليه الفتوى

في البيع والشراء
 في القننة
 في الفاسد
 في الشرط
 في الطير والظبي
 في العسل
 في الفاسد
 في البيع
 في القننة
 في الفاسد
 في الشرط
 في الطير والظبي
 في العسل

مطالب بطل بالشرط الفاسد

والديون

والديون على الناس على ان لو توي شيء من الديون يرد
 اخذ الصامت على شريكه نصفه كانت الفسنة فاسد
 كذا في الفتاوى الثانية **والاجازة** مكن استاجرا رضا
 للزراعة على ان يرد هاتكرو **والاجازة** بان قال
 اجرت البيع اذا باع من الشهم **والرجعة** بان قال
 ان رضيت ضرتك فقد راجعتك **والصلح عن مال**
 بان كان لرجل الف على اخيه فباع له ان قدم فانه
 فقد صالحه عن الذي على هذا العبد **والابرا عن**
العين بان قال لاني ففلا ففقد يري عن دعواي
 هذه **وعزل الوكيل** بان قال لاني ففلا ففقد
 عز لك عن الوكالة **والاعتكاف** بان قال لاني ففلا
 ففلا ففلا على ان اعتكف رجبا **والمرارة** بان شرط
 فيها على العامل الحصاد والديار والذرية يفسد
 العقد في ظاهر الرواية **والمعاملة** بان دفع الى رجل
 تخلا معاملة سنين معلومة على ان يقوم عليه ويسقيه
 فمخرج الله تعالى من التمر فهو بينهما نصفان
 وعلى ان لرب الارض على العامل مائة درهم **والافراد**
 بان قال لفلان على الف درهم ان امطرت السماء وهبت
 الريح **والوقف** صورة فساد الوقف بالشرط وفقت
 داره على كذا ان شاء الله تعالى فلا يصح الوقف وهو
 المختار **والنكح** كرجل ان قال لاهله قدم فلان فاحكم

مطل
بقملا يبطل بالشرط
الفاسده

بيننا في هذه الحادثة فانه لا يصح عند ابي يوسف عليه
الفتوى **وما لا يبطل بالشرط الفاسد القرض** بان
يقرض علي ان يكتب لصديقه بكذا كذا حتى يوفيه دينه
والهبة كما مرارة وهبت من رها من زوجها علي ان لا
يطلقها وقبل الزوج صححت الهبة طهرها او لم يطلها
والصدقة كما اذا تصدق علي رجل بدينار علي ان يرد عليه
شيئا منها الصدقة جائزة والشرط باطل **والنكاح**
بان يزوج له امرأة علي ان ينفق عليها في كل شهر مائة
دينار قال ابو حنيفة النكاح جائز وله نفقة من رزقها
والطلاق بان قال اطلقك علي ان تنزوي باخر بعد
العدة وقبلت طلقت ونزوت اولاً وبطل الشرط
والخلع بان اختلفت من زوجها بان يكون الولد
الصغير لم يصح الخلع دون الشرط **والفلق** بان
قال لا اعتقلك علي ان يكون الولد بيننا وقبل العبد عتق
وبطل الشرط **والرهن** بان مرهن عند السكاة شيئا فقال
المرتهن للراهن آخذه علي انه ضاع ضاع بغير شيء
فقال نعم الرهن جائز والشرط باطل **والايضا** بان قال
لا تحرك مائة درهم علي ان تكون وصيتها الشرط باطل
والماية وصيته كذا في المحيط **والوصية** بان اوصي
بثلث ماله لام وولده ان لم تنزوي فطلعت فانها تستحق
الثلث وبطل الشرط **والشركة** بالانفاقاوت المال في شركة

وبوصية

العنان

العنان وشرط الرجح والوضيعة بضقتين
قالوا وضيفة فاسدة والشركة صحيحة كذا في المحيط
والضاربة بان يشترط الوضيفة على المضارب
صححت المضاربة وبطل الشرط وتكون الوضيفة
على رب المال **والقضاء والامارة** وفي الصغير اذا
قزم فلان فانت قاض وامير هذه البلدة جائز وهذا
منفق عليه **والكفالة** بان قال ان استحق المبيع
فانا كفيل عن البايع بالتمن صح الشرط والكفالة
كذا في المحيط **والحوالة** بان قال رجل رجلا علي غريمه
بالغريم فقال الغريم للمحيا قبلت الحوالة علي
علي ان تقضي الفاضل صححت الحوالة وفي بالشرط
اولا **والوكالة** بان قال ان هبت الرجح فانت وكيلتي
في كذا بصير وكيلتي للمال **والاقالة** بان اشترى
رجل من اخر عبدا بالانفاقا بضم قال البايع اقبني
حتى اوخذك الثمن سنة فقال اقبلت جائز **والاقالة**
دون التأخير **والكفالة** بان كانت بشرط ان لا يخرج
من الكوفة الا باذنه فالكفالة جائزة والشرط باطل
وله ان يخرج **واذن العبد في التجارة** بان قال اهل
سوق اذنتم لهذا العبد في التجارة بشرط ان
يعلي صح اقراره **ودعوة الولد** بان قال ان كانت
الجارية حاملة فهو مني فهو منه مطلقا سواء كانت

قال

حامله او لا **والصالح عن دم العبد** بان قال ان قدم فله
فقد صالحه عن دم مؤثر في علي كذا صح **الصالح** وعن
الحاجة التي فيها القضاص كالموضحة بان قال ان
قدم فلا فقد صالحه عن الموضحة على كذا احلا او
موجلا صح **الصالح** **وعقد الذمة** بان صالح الامام على
مال معلوم على ان ياخذ ذلك من الورع ومن الامراض
خاصة لا يصح الشرط **ونقلين الرد بالعيب** **وبخار**
الشرط وفي الخلاصة اذا قال ان لم ارد هذا الثوب
المعيب اليوم عليك فقد رضيتك فالشرط بالرد بالعيب
باطل وله الرد به واذا اشترى وشرط الخيا لنفسه
ثلاثة ايام فقال ان لم ارد هذا المبيع اليوم عليك فقد
رضيتك فهو باطل ويبتحي خيار الشرط **وعر القاضى**
بان كتب الخليفة الى القاضى اذا وصل كتابي اليك
فانت معزول فوصل بصير معزولا وقال ظهير الدين
المرغيناني نحن لا نفقي بصحة تعليق العزل وهكذا
كان فتوى عتي وعبره

كتاب الضرب

البيع بالنظر الى المبيع اربعة انواع بيع العين بالعين
والعين بالدين والدين بالعين والدين بالدين فلما بين
الثلاثة شرع في بيان الرابعة وانما اخره لان بيع الدين

بالدين

بالدين اصعفا البيعا عان حتى يشترط قبض البدين
في المجلس والمناسبة الخاصة بينه وبين السلم
ان راس المال اذا كان وزاهم او دنا نيل يكون بيع دين
بدين والصرف ببيع دين بدين فتناسيا وانما يسمى به
لحاجة النقل في بدلي من يد الى يد والصرف من
النقل والدفع وفي الشرع **ببيع بعض الاثمان**
ببعض بان باع الذهب بالذهب او الفضة بالفضة
او احدهما بالآخر **فلو تجاسسا** كالذهب بالذهب **شرط**
التماثل في القدر والتقابض في مجلس العقد **وان**
اختلفا جودة وصياغة ولا اى وان لم يتجانسا
بان باع ذهبا بفضة **شرط التقابض** دون التماثل
فلو باع الذهب بالفضة بمخارفة صح البيع **التقابض**
البدين **في المجلس** ولا يغني به موضع جلوسهما بل
المعتبر وجود القبض قبل ان يفترقا بالابدان حتى
لوفاما او شيئا فرسخا او نالما في المجلس واعني عليهما
ثم تقابضا قبل الافتراق صح العقد وكذا المعتبر ما
ذكرنا في قبض راس المال سلم بخلاف خيار المخارة حيث
يطلب مجرد قيامهما **ولا يصح الصرف في ثمن الصرف**
قبل قبضه اي قبل قبض ثمن الصرف **فلو باع دينه**
بدراهم ولم يقبضها واشترى بها ثوبا في هذا المجلس منه
بيع الثوب فقط وعن زرارة انه يجوز ولو بطلح امة مع

الفضيلة

فما

فيما لم يقبض والاذا مشترك بينهما وان استحق بعض
الانا والمسئلة بما هما فهو بالخير ان شا اخذ الشري
ما بقي من الانا بنفسه من الثمن وان قل او رد ما اشترى
ولو باع قطعة نفرة فضة وقبض بعض ثمنها واقتربا
صح العقد فيما قبض والقطعة مشتركة بينهما فاستحق
بعضهما اخذ الشري ما بقي من النفرة بنفسه
بالاخيار وطرح بعض الصورة استغنا بما ذكر قبله
ولم يتغير هذه المسئلة مثل المسئلة الاولى يصح فيكون
جنيته مسئلة ابتداءً وبيع درهمين ودينار
درهم ودينارين وبيع كبرو وتغير بضعهما استغنا
وقال زفر والشافعي لا يصح قياسا وبيع احد عشر
درهم بعشرة دراهم وديناران جعلت العشرة بمثابة
والدينار بدرهم وبيع درهم صحيح ودرهمين غلة
بدرهمين صحيحين ودرهم غلة الغلة كما يأخذ التجار
وبرده بيت المال وبيع دينار بعشرة عليه اي على
البائع او بعشرة مطلقا ودفع الدينارين في صورتين
ونقصا العشرة بالعشرة فسقط الحق المطالبة وبيع
المفاضلة في الثانية استحسننا وقال زفر لا يصح وهو
القياس وغالب الفضة والذهب فضة وذهب
حتى لا يصح بيع الفضة بالخاضنة بها اي بغالب الفضة
ولا يصح بيع بعضها ببعض او بالخاضنة اي ببيع بعض

الملك محمد بن عبد الله بن عبد العزيز

الدراهم التي غلب عليها الفضة ببعض الدراهم التي
 غلب عليها الفضة **الامتساويا وزنا ولا يصح**
الاستقراض بها اي بالدراهم والدنانير التي غلب
 عليها الفضة والذهب **الا وزنا وعا** بطل الغش من الذهب
 والفضة **ليست في حكم الدراهم والدنانير** فصح بيعها
 اي ببيع الدراهم والدنانير التي غلب عليها الفضة بحسنها
متفاضلا ويصدر المجلس في خلاف المجلس ولكن بشرط
 التفاضل **وصح التبايع والاستقراض بما يزوج من**
 الدراهم والدنانير التي غلب عليها الفضة **وزنا او عدا**
او بها ولا يتعين الدراهم والدنانير التي غلب عليها
 الفضة ما دام تزوج بالتعيين **لكونها** اثنا وتعين
 بالتعيين ان كانت لا تزوج **والمستساوي** كغالب الفضة
في التبايع حتى لا يصح بيعها بالحق الفضة الامتساويا
 وزنا وفي **الاستقراض** حتى لا يصح الاستقراض بها الا
 وزنا وفي **الصدقة كغالب الغش** فيصح بيعها بحسنها
 متفاضلا وبشرط التفاضل **في المجلس ولو اشترى به**
 اي بغالب الغش **او بفلس ناقصة** اي راجحة شيئا **ولست**
 وترك الناس المعاملة بها قبل دفعها الى التبايع **بطل**
البيع عنده ويرد المبيع ان كان قايما ولا يرد قيمته وعند
 ابي يوسف عليه قيمة غالب الغش يوم البيع وفات
 محمد اخر ما غامل الناس به **وصح البيع بالفلس الناقصة**

وقيل ان الغش في المجلس يوجب رد المبيع
 وقيل ان الغش في المجلس يوجب رد المبيع
 وقيل ان الغش في المجلس يوجب رد المبيع
 وقيل ان الغش في المجلس يوجب رد المبيع

الراجحة

الراجحة وان لم يعين وزنا **لكاسدة** لا يصح حتى يعينها
 ولو كسدت اي لو استقرض فلوسا فكسدت اقلس
الفرض **يجب رد مثلها** اي مثل اقلس الفرض عند ابي
 حنيفة وعندهما يجب قيمتها ولكن عند ابي يوسف
 يعتبر قيمته يوم القبض وعند محمد يوم الكساد **ولو اشترى**
شيئا بنصف درهم فلوس او بدنانق فلوس **صح** وعليه
 من الفلوس ما يباع بنصف درهم ونحوه **وقال زرعد**
 لا يصح في الكل وقال محمد يصح فيما دون الدرهم لا في الدرهم
ولو اعطى رجل صيرفيا اي صدقا **فادرها** **وقال**
اعطني به اي بذلك الدرهم **نصف درهم** حال كونه النصف
 فلوسا ونصفا **الاجنبة** **الصدقة** والله اعلم

كتاب الكفالة

المناسبة بين الكتابين ان البيع يوجب دينيا في الذمة
 والكفالة شرعت وثيقة لاستيفاء الدين غالبا
 ولها مناسبة خاصة بالصدقة لانه ضم ذمة الى ذمة
 في الواجب بالسبب والكفالة ضم ذمة الى ذمة في
 المطالبة وهي في اللغة الضم وفي الشرع **في ضم ذمة**
الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة دون الدين فيكون
 الدين باقيا في ذمة الاصيل كما كان وفقا لما لا يبرأ
 الاصيل وقيل في الدين وهو قول الشافعي فيصير

٢٥

اي بنصف درهم

مطل الكفالة بالنفس

الدين الواحد دينان ونصح بالانفس وان تغردت
 الكفا لبحق لو اخذ من رجل كفيلا بنفسه ثم اخذ
 منه كفيلا اخر بنفسه فاما كفيلاك ويطلب صاحب
 الحق ايها شا او الكل به ثم المضمون بها احضار المكفول
 به وهو مذهب الشافعي وعنده انه لا يصح ويصح
 بالانفس **بكفالت بنفسه وبما عر به عدل بحقيقة**
 لا جسد النفس وعرفا كالروح والوجه والراس
ويجز شايخ كالنصف والتثلث وبضمنته وبعلي والي
وانا رعيم به وقبيل به لا اي لا يصح بقوله انا ضامن
لمعرفته ولا يا نا ضامن لك لانك لا تعلم المضمون ايا
 نفس وما لا بخلاف ما لو قال **اشتاى فلان بومست**
 او قال فلان اشتايت **يكون كفيلا فكلهم فترقوا بين**
 العكر بينة والفارسية كذا في الاصل **فانه شرط**
 في الكفا لـ **تسليمه اي المكفول في وقت بعينه احضره**
فيه ان طلبه المكفول له باحضاره فان احضره وفيه
فيها والا اي وان لم يحضره حبسه اي الكفيل
الحاكم فان غاب المكفول عنه وعلم مكانه امثله
 الحاكم مدة ذهابه واياه فان مضت المدة التي
 امهله ولم يحضره حبسه الحاكم وان غاب ولم يعلم
 الكفيل مكانه لا يطلب به ولا يحبس فان احضره
 وسله بحيث يقدر المكفول له ان يجا صه كصبري

مطلقا

مطلقا عنده سوا كان المصدر الذي كفل فيه او مصرا
 اخر عندها ان سلمه في المصدر الذي كفل فيه بري
 والا وان سلمه في برية او سواد لا يبر او **لوشروط**
لتسليمه في مجلس القاضي سلمه ثم في زماننا
 وفي المتقدم لو سلم في السوق بري **وتبطل الكفالة**
 بالانفس **بموت المطلوب** وهو المكفول عنه **والكفيل لا**
بموت الطالب اي المكفول له بخلاف الكفا لـ بالمال
 فانه لا يبطل بالموت **وبري الكفيل بدفعه اليه وان لم**
يقبل الكفيل للمكفول له اذ ادفعه اليه فانا بري
 ولا يشترط قبول الطالب لتسليم يعني بري بحرق
 التخلية بينه وبين المكفول عنه **وبري بتسليم المطلوب**
نفسه من كفالته بان قال سلمت نفسي اليك عن
 الكفيل ولولم يقبل عن الكفيل لا يبر اكذا في الفوائد
 الخاتمة **وبري بتسليم وكيل الكفيل ورسوله فان**
قال رجل لمن له مائة درهم على اخرف قال رجل ان لم
اواف به غدا اي ان لم آت بالمكفول عنه فهو اي
 الكفيل ضامن لما عليه فلم يواف به او مات المطلوب
 اي المكفول عنه قبل مضي الغد ضمن الكفيل في المال
الاول فنصح الكفالتان خلافا للشافعي ومن
 ادعى على اخذ مائة دينار فقال له رجل ان لم اواف
 به غدا فلي المائة فلم يواف به غدا فاعليه المائة

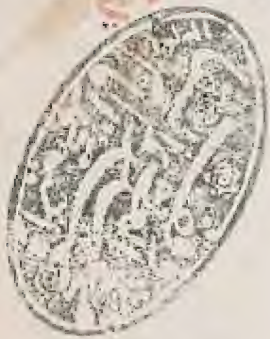
بیشتر

بشروط ان لا يبرأ بها المحيل كفاية فح ينجز ايضا ولو
طالب اصدقه له ان يطالب بالآخر له ان يطالب بها ويبيع
تقليق الكفاية بشرط ملازم لها كشرط وجوب الحق
كان استحق المبيع فان اضا من ثمنه او لنفسه او لمكان
الاستيفاء اي لمكان تسليم المكفول عنه عطف
على قوله وجوب الحق واللام فيه مقدر لان الاضافة
بمعنى اللام اي كشرط لوجوب الحق كان قدم زيد
وهو اي زيد مكفول عنه او تغذره اي لتغذره
الاستيفاء كان غاب عن المصدر فان اضا من ولا يصح
تقليق الكفاية بنحو ان هبت الريح فان اضا من ولكن
نظم الكفاية ويجب المال حالا ولو قال وجب عليه
ما تكفل به ليتنا اول النفس والمال كان اولى فان كفل
بالعليه بان قال تكفلت بذلك عليه فبرهن
المكفول على انه لزمه والا اي وان لم يبرهن المكفول
له صدق الكفيل فيما افترجه عنه يعني القول قول
الكفيل في قدر ما افترع يمينه على نفق العلم
ولا ينفذ قول المطلوب على الكفيل اي ان قال المكفول
عنه له على الله وقد افتر الكفيل بخسائه ولا يبينه
للمكفول لا يجب على الكفيل الله وانما يجب ما افتره
بخلافه ما اذا قال ما ذاب لك على فلان فعلى فقال
المطلوب لك على قدره وقال الطالب لا بل ان

وذكر الشيخ في تاريخه في سنة ١٠٢٠ هـ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ملفوظات



ان جعل الاسلام

ولا يثبت وقال الكفيل ما لك عليه شيء فمن هنا القول
قولا المطلوب لانه قد نكفل ما سيجب عليه المستقل
لان الذوب يستعمل فيه عرفا كذا في الاصل ونضح
الكفالة بما هو المكفول عنه وبغير امره **فان كفل بامر**
رجع الكفيل بعد ما ادى عليه **ما ادى عليه** اي
اذا ادى ما ضمنه وان ادى خلا فزرجع ما ضمن لا بما
ادى حتى لو كفل عن رجل بذكرهم جميعا وادعى الطالب
زني فارجع بمثل ما ضمن على الاصيل **وان كفل بغير**
امره لم يرجع الكفيل عليه بشي خلا لما لك
ولا يطالب الكفيل الاصيل بالمالك قبل ان يودي
عنه اي عن ذمة الاصيل وهو المكفول عنه **فان لو نزم**
الكفيل بالمالك **لا نزمه** حتى يخلصه فان جلس الكفيل
جلس المكفول عنه ايضا **وبرجى** الكفيل باذا الاصيل
ولو ابرأت المال الاصيل عنه الدين واختر الطالب
المطالبة **عنه** اي عن الاصيل **بري الكفيل واختر**
المطالبة **عنه** اي عن الكفيل ايضا فله ونشر
الاول بالاول والثاني بالثاني **ولا ينعكس** اي لو ابرأ
الكفيل بري هو الاصيل وكذا الواضح عن الكفيل لم
يكن تاخير عن الاصيل فيطالب الاصيل في الصورة
وهذا اذا كان التاخير بعد ما كفل طالا اما لو كفل
بالمالك الخالوط لا شهر فانه يتاخر عن الاصيل ايضا

ولو

ولو صالح **اطرها مطلقا** سواء كان كفيلا او اصيلا
رب المال **عن الف على نفسه بري** عن حصة بنة اخري
فلا يرجع الكفيل الا بنصف الالف على الاصيل في صالح
يخلو ما اذا صالح الكفيل رب المال على حبس اخري
يرجع بكل الالف **وان قال الطالب للكفيل برئت**
حال كونك موديا **الى من المال** اذا كفل بامرهم والاله لانه
افد بالافيا **وي برئت او ابرأتك** لا يرجع وعند ابي
يوسف يرجع في برئت **وبطل تغليب البراءة من الكفا**
بالشرط بان قال الطالب للكفيل اذا قدم زيد
فانا بري من الكفالة وفيل يصح **وبطل الكفالة بعد**
وفود معناه بنفس الحد والفود لا بنفس من عليه
الحد والقصاص **ومبيع** اي بطل الكفالة بنفس مبيع
في البيع الصحيح **ومرهون وامانة** كالوديعة
والمستعار ومالك المقتار ونحو الشركة والمستاجر وعند
ابي يوسف ومحمد العين في يد الاجير المشترك مضمون
فتصح الكفالة به عندهما ولو كفل بتسليم المبيع قبل
القبض او بتسليم الرهن بعد القبض في الرهن او بتسليم
المستاجر في المستاجر **وصح** الكفالة لو كان المكفول به
مثلا بان كفل عن المشتري بثمنه **ومغضوب**
ومقبوض على يوم الشراء ومبيعا كالوك المبيع
فاسد مطلقا سواء كان المغضوب ثنا او عينا وقال

الشافعي لا نضح الكفالة بالأعيان المضمونة وحمل
 دابة أي لا نضح الكفالة بالأعيان المضمونة بمجردها
 معينة مستأجرة وخدمة عبد معين استوعب المدة
 وإن كان بغير عينها صحت الكفالة وبطل الكفالة
 بالنفس وبالمال **بلا نقول الطالب في مجلس العقد**
 عندها خلافا لابي يوسف فيها **لا** أي لا نضح الكفالة
 بلا نقول المذكور **لا** إلا أن يكفل وارث المريض عنه
 صورته أن يقول لو ارثته تكفل عني بما علي من الدين
 لغد ما يفتكفله عند عينية الغد ما جاز استحضانا
 وإن كان الفيناس على قولها أنه لا يجوز وهذا التكفل
 إنما يصح إذا كان للمريض مال إنما قيد بالتوارث لأنه
 لو قال لأجنبي تكفل فتكفل لأجنبي فيه قيل يجوز
 وقيل لا يجوز **وعن ميت مفلس** أي إذا مات المديون
 مفلسا فتكفل رجل عنه للغد ما يصح عندهما وعند
 أبي حنيفة لا يصح والتوارث وغيره سواء فيه وبطل
 الكفالة **بالتن للموكل ورب المال** أي إذا باع رجل
 لرجل ثوبا بأمره ثم ضمن الثمن بكم المشتري للأمر أو
 باع المضارب مال المضاربة ثم ضمن الثمن لرب المال
 لا يصح **والشريك** أي بطل الكفالة بالتشريك
 إذا باع عبد صفقة أي إذا باع عبدا من رجل صفقة
 واحدة فضمن أحدهما لصاحبه حصته من الثمن بطل

الضمان

الضمان وإنما قيد بقوله صفقة لأنه لو باع حصته
 بعقد ثم ضمن أحدهما لصاحبه حصته من الثمن صح
 الضمان وبطل الكفالة **بالعهدة** أي أن اشترى عبد
 فضمن له رجل بالعهدة فالضمان باطل لأنها اسم
 مشترك **والخلاص** أي بطل الكفالة لو ضمن تخليص
 المبيع عند أبي حنيفة خلافا لهما **ومال لكتانية** أي
 إذا قال رجل للولي أنا كفيل عن هذا المكاتب بال
 الكتانية لا يصح **فصل** **ولو أعطى المطلوب**
الكفيل ما ضمن ما لا يتعين كالدرهم أو ما يتعين كالبر
فيل أن يعطى الكفيل الطالب يسأله المطلوب منه
 أي من الكفيل مطلقا سواء كان الدفع على وجه الاقتضا
 أو على وجه الرسالة فإن أداه بنفسه قبل إذا الكفيل
 يسأله من الكفيل ما أخذ **ومارسج الكفيل** في ذلك **له**
وندى رده أي ربح المال على **المطلوب لو كان** الربح
شيئا يتعين ولا يجبر عليه في الحكم هذا عند أبي حنيفة
 في رواية الجامع الصغير وفي الألبرد على الذي
 فضاء وهو رواية عنه وعنه أنه يصدق به هذا إذا
 دفع المال على وجه الاقتضا بأك قال له أبيعك لأمرك
 بأخذ منك الطالب حقه فأنافضيك المال فبطل
 أن تؤديه بخلافه ما إذا كان الدفع على وجه الرسالة
 بأن قال المطلوب للكفيل خذ هذا المال وأدفعه إلي

صحت الرواية أن العبد يضمن المظبوط
 بكم فخر الشافعي رحمه الله

الطالب فانه لا يطالب له الرج سوا كان المدفوع ما يتعين
 او لا يتعين عندهما خلافا لاني يومئذ ولو امر
 المكفول عنه كفيله ان يتعين عليه اي يشترى ببيع
 العينة **حريرا** وهو مكره والعينة مشتقة من العين
 سمي بها لانه عرض رب المال عين القرض الي بيع العين
 فيل يترك والعينة فانها العينة وهي مختصة لحال
 الركا والماد بالعينة ان ياتي في المحتاج الي رجل يستقرض
 منه عشرة دراهم فلا يقدره فرضا حسنا طعنا في
 اصانة الفضل الذي لا يباله بالفرض ويقول له ابيعك
 هذا الثوب فتيمة عشرة باثني عشر الي اجل ليبيعه
 في السوق بعشرة فيحصل له ربح درهمين **ففعل**
 واشترى حريرا وباع باقل مما اشترى **فالشرا للكفيل**
والرج عليه ومن كفله عن رجل ياذب له عليه اي لم
وجب للمكفول له على المكفول عنه او ما قضى له عليه فقام
المطلوب فبرهن المدعي ان له اي للطالب على المطلوب
القائم يقبل بينته على الكفيل حتى يحضر المكفول
 عنه فيقضي عليه ولو قال الطالب اني قدمت المطلوب
 بعد الكفالة الي فلان القاضي والتمت البينة عليه
 بالف درهم وقضى له بذلك عليه فصدت كفيله بذلك
 صحت الدعوي حتى لو انكر الكفيل فاقام الطالب
 البينة عليه بذلك قضى القاضي على الكفيل والغايب

على الكفيل علي

بالف

بالف ولو برهن رجل علي ان له علي زيد الغايب
 كذا او برهن ان هذا الكفيل عنه بامره قضى له به عليها
 ولو ادعى الكفالة بلا امر قضى على الكفيل فقط دون
 الاصيل ولا يرجع على المطلوب **وكفا لته بالدر كاستليم**
 اي اذا باع رجله او كفله رجل للمشتري عن البائع
 بما ادركه فيه من دراهم فكفا لته بالدر كاستليم للمبيع حتى
 لو ادعى الكفيل على المشتري ان الدار ملكه لا تسع دعواه
 بعد ذلك **وشم رائحة وختمه لا** اي لو كتبت شهادته على
 صك الشرا وختمه على ذلك الصك ثم ادعى الشاهد
 بعد ذلك ان الدار له نصيب دعواه فلا تكون الشهادة
 ولختم تسليم واذا رايك الملك للبائع اما لو شهد بالبائع
 عند القاضي وقضى بشهادته ولم يقض فادعى بعد
 ذلك فلا يصح دعواه واعلم ان الجواب المذكور في الكفا
 بحول علي ما اذا كتب شهرا فلان البيع والشرا او كتبت
 جري البيع بشهري او كتبت اقربا لبيع والشرا عند
 اما اذا كتبت في الشهادة ما يوجب صحة البيع ونفاذه
 بان كان في صك البيع باع فلان كذا او هو ملكه او باع
 ببيعانا فاذا هو كتبت شهرا بذلك فلا يصح دعواه
 اما اذا كان في الصك باع فلان كذا او اذانه باع
 ملكه نصيب دعواه بعد ذلك كذا في شرح المبسوط
 والجامع الصغير قوله وختمه اشارة الي عرف زمانهم

ب

فان الرجل اذا كتب شهادة في صدك الشراختم في اخره
 حتى يكون ذلك علامة الكتاب لم يبق ذلك المرفوع
 في زماننا ومن ضمنه **عند خراج** او **من به** اي
 بالخراج **او ضمن نوايه او ضمنه** في المغير
 الثانية النازلة التي نصيب الانسان بحق كغزي ظهر
 مشترك بينه وبين غيره واما في النوايب التي يطالب
 بها الانسان بغير حق كالجبايات في زماننا فلا تقع
 الكفالة بها فالا بعضهم تضح وتل النفسه في الشا
 فيكون العطف للنفسير او في النهاية الموطنة
 وفي المفاطعات الديوانية في كل شهر او ثلاثة اشهر
 فيكون عطف خاص على عام **ومن فالاخر** فثبت لك
عند فلان مائة حال كونها موطنة في الشهر ففالا الطالب
هي كانه قال **قول للنصارى** في ظاهر الرواية **ومن اشترى**
امد وكفله رجل بالدرك فاستحققت الامه لم ياخذ المشتري
 الكفيل بضمك الدرك **حتى يقضي له** اي للمشتري بالثمن
على البايع وعنه ابي يوسف ان العقد ينفسخ بالقضا
 بالاستحقاق فعلى هذه الرواية للمشتري ان ياخذ الكفيل
 بالثمن اذا قضى عليه بالاستحقاق
باب **كفالة الرجلين والعقدين دين**
 عليه على الشئوتية وكل واحد من المدينين **كفله** عن
 صاحبه بامره **فما اذاه** احدهما من الدين لم يرجع على صاحبه

وان عين

وان عين عن صاحبه فيكون محلستبا عن نصيبه
 من الدين **فان زاد المودي على المضيف** فخرج المودي
 بالزيادة على شريكه ولو كان ما عليه كالا وما على
 الاخر موطلا مع تعيينه **وان كفلا** عن رجل باللف
وكفل كل واحد منهما بهذا الالف **عن صاحبه** فم اذا
 احدهما **رجع المودي بنصفه** اي بنصف المودي
على شريكه مطلقا سواء كان قليلا او كثيرا **او رجع**
بالكل على الاصيل **انه اير الطالب** عن المطالبة
 احدهما **اخذ الطالب الكفيل الاخر بكماله** ولو افرق
 وفتح الشركة **المفاوضة** **اخذ القديم** اي الدين
 اياهما من المفاوضين بكل الدين ولا يرجع المودي على
 شريكه **حتى يودي اكثر من المضيف** وفي الدستور
 القديم من لة الدين ومن عليه الدين **وان كانت عبدة**
 كناية واحدة بان قال كاتبهما على له الى سنة وكفل
 كل واحد من العبدتين المالكيتين **عن صاحبه** فم ادي
 احدهما **رجع المودي بنصفه** وهذا العقد يجوز
 استئناسا **ولو حرر المولي احدهما** فيل ان يؤتي شيئا
 احدهما المولي اياها **بجته** من لم يعقده **فان اخذ المولي**
 المعتق **رجع بما ادي على صاحبه** اي الذي لم يعقده
 وان اخذ الاخر اي الذي لم يعقده لا يرجع على المعتق
 بشئ وانما قيد المسيلة بكناية واحدة لان كل واحد

منها لو كان مكانا على حدة فكفل كل واحد منهما عن صاحبه بهذا الكتاب لا يولي لا يصح قياسا واستحسانا كذا في النهاية **ومن ضمن عن عبد مائة يؤخذ به بعد عتقه فهو كالمالك لم يمتته** قوله يؤخذ صفقة ما لا أي من ضمن عن عبد مالا يطالب به هذا العبد بعد عتقه بالانقضاء العبد باسمه لا كمالا وكذا سيدة او افرضه النكاح او باعه وهو محجور ولم يسم الضامن كالا او غير كالا يؤخذ الكفيل به كالا **ولو ادعى على رجل رقبته العبد في يده وكفل بطلقات العبد فبرهن المدعي انه كان له ضمن الكفيل قيمته ولو ادعى رجل على عبد مالا وكفل بنفسه رجل فطلقات العبد بري الكفيل ولو كفل عبد عن سيده بامر وعتق فاداه او كفل سيده عنه فاداه بعد عتقه لم يرجع واحد منهما **على الآخر** وقال من فرج رجوع كل واحد منهما على الآخر ومعنى الوجه الاول ان لا يكون على العبد دين نصح كفالته بالمال عن المولى بامره واما كفالته عن العبد فصحيحة بكل حال سواء كان العبد مديونا او لا**

كتاب الخوالة

المناسبة بينهما ان في كل واحد منهما التزام ما على

الاصيل الا ان الخوالة تتضمن بدالة الاصيل دون الكفالة فلم يرد هذا الخوالة عنها ثم الخوالة اسم بمعنى الاطالة يقال اطنت من يد ابا له على رجل فاحتمل زيد به على ذلك الرجل فان المدبوك يحيل ومن يدحالك ومخنالك المال مخنالك به والرجل مخنالك عليه ونقدت المخنالك في الفاعل مخنول وفي المفعول بالفتح وقوته للمخنالك المخنالك لغو لانه لا حاجة الى هذه الصلة كذا في المغرب **بي نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة المخنالك عليه ونصح في الدين لا في الهبة برضا المخنالك اي الدين والمخنالك عليه اي الذي يقبل الخوالة واما رضي المحيل المديون فليس بشرط فلم يرد لم ينعقد له **وبري المحيل بالقبول من الدين** اي بري من الدين بقبول المخنالك الخوالة هذا عند ابي يوسف وعند محمد بري من المطالبة وعند من لا يبرأ المحيل منها ولم يرجع بالدين **المخنالك على المحيل** اي المديون **الا بالنوي** اي الا ان ينوي حقه فاذا نوي على المخنالك عليه عاذا الدين الى ذمة المحيل وقال الشافعي لا يعود الى ذمته وان نوي **وهو** عند ابي حنيفة احد الامور اما **ان محمد** المخنالك عليه الخوالة ويجوز على ذلك **ولا يمتته له** اي ليطا على ذلك او يموت المخنالك عليه **مفلسا** ولم يترك كفيلة**

في الفاعل بكسر واو مخنول وفي المفعول بالفتح واو فاداه

وشبهة الخلاف في نظر وموضعين احدهما ان اذا ادعى على رجل مالا وكفل بنفسه رجل فطلقات العبد بري الكفيل ولو كفل عبد عن سيده بامر وعتق فاداه او كفل سيده عنه فاداه بعد عتقه لم يرجع واحد منهما على الآخر ومعنى الوجه الاول ان لا يكون على العبد دين نصح كفالته بالمال عن المولى بامره واما كفالته عن العبد فصحيحة بكل حال سواء كان العبد مديونا او لا

اذا ادعى على رجل مالا وكفل بنفسه رجل فطلقات العبد بري الكفيل ولو كفل عبد عن سيده بامر وعتق فاداه او كفل سيده عنه فاداه بعد عتقه لم يرجع واحد منهما على الآخر ومعنى الوجه الاول ان لا يكون على العبد دين نصح كفالته بالمال عن المولى بامره واما كفالته عن العبد فصحيحة بكل حال سواء كان العبد مديونا او لا

وان ترك كفيلا عنه بامره او بغير امره لا يعود الى
 ذمة المحيل وقال اهذان ووجه ثالث وهو ان يحكم
 الحاكم باقلاسه كالحبيانة فان طلب المحتال عليه
 المحيل بما اطلق فقال المحيل اخلت بدين لي عليك ضمن
 المحيل مثل الدين ولا يقبل قوله بل القول قول المحتال
 عليه وان قال المحيل للمحتال اطلقك لتقتصد
 لي وكنت وكيلي في قبض مالي عن فلان ولا شيء لك
 علي فقال المحتال اطلقني بدين لي عليك فالقول
 للمحيل ولو اخل رجل باله عند يده ودعيته ضمن
 الخوا لاذ فان هلك الوديعة قبل ان يرد هال المحتال
 بولي المودع وكره السفاح وهو فرض استيفاء به
 المفترض سقوط حظر الطريق وهذا نوع نفع استيفاء
 بالافترض السفاح جمع سفاحه بضم السين وفتح التاء
 وهو قريب سفته وموشى بحكم او يجوز سمي هذا القرض
 به لانه لا حكم امره اولانه لشبهه له بوضع الدراهم
 في السفاح اي في الاشياء المخوفة كالمحتال العصا
 مخوفة ويحتمل فيها المال وانما افرد في الخوالة لانه في
 معنى الخوالة لانه اطلق الحظر المتوقع على المستقرض
 والله اعلم

كتاب القضاة

عبارة

بكر المنة الى القضاة

عبارة عن الاحكام لغز وعنه الالتزام شريعة
 ومعناه شرعا افضل الخسومات وقطع المنازعات
 كذا في النهاية **اهله** اي القضاة من اهل الشها
 والفاستق اهل القضاء **اهل للشهادة** وقال
 الشافعي لا يجوز قضاؤه كما لا يجوز شهادته وعن علمائنا
 الثلاثة في النوادر لا يجوز قضا الفاسق وقال بعضهم
 اذا قلد الفاسق ابتداء يصح ولو قلده وهو عدل ففسق
 ينقض بالقضاي **الا انه لا ينبغي ان يقلد** كما لا ينبغي
 ان يقبل القضاة شهادته الفاسق وان قبل صح **ولو**
كان القاضي عدلا ففسق باخذ الرشوة بالحركات
الثلاث لا ينعزل ليدلك خلافا لبعض علمائنا ولكن
لستحق العزل وهذا ظاهر المذهب قال القاضي
 فخر الدين اجمعوا على انه اذا ارشى لا ينفذ قضاؤه في
 ارشى **واذا اخذ احد القضاة رشوة لا يصير قاضيا**
 ولو قضى لا ينفذ قضاؤه **والفاسق يصلح** ان يكون
 مفتيا وقبلا **ولا ينبغي ان يكون القاضي قضا حافيا**
 سمي الخاف غليظا فاسمى القلب جبارا من جبر مط
 الامر يعني اجبره اي لا يجبر غيره على ما لا يريد
 عنيدا اي معاندا بما بنا الحق معاديا لاهله **وينبغي**
 ان يكون موثقا به في عفا في كفه عن الحرام في
 وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والادراك

الفسوق لغة الفاسق من جحد الاستقامة
 سدا في الغيب وشرعا ان لا يكذب كبرية
 او صدرا على صفة كبر في الخيانة
 قال في النهاية اذا قضى بعد ما فسق
 بطل كل قضائه قضى بها بعد انفسق
 ونفذت القضاة التي قضى بها
 وقبل ان يفسق كذا في ادب القاضي
 قبل ان يفسق كذا في ادب القاضي
 الحسن بن سياره
 لا ان استأب الفسوق كثيرة
 الرشوة كذا ذكره الاكل وغيره
 عدل لا قبل ولا ينفذ قضاؤه
 باخذ الرشوة وغيره من اسباب
 الفسوق ونعزل النهائي كامل

لا تثبت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً وفلاً
 وسكوتاً عند امرئ عابثه **ووجه الفقه** أي علم بطريق
 الفقه الفقه عند عامة العلماء اسم لعلم خاص في الدين
 لا لكل علم وهو العلم بالمعاني التي تعلقت بها الأحكام
 من كتاب الله تعالى وسنن الرسول عليه السلام وإطلاعه
 الأمانة ومقتضاها وإشارتها **والاجتهاد شرط الأول**
 لا شرط الجواز حتى يجوز تقليد الجاهل في الصحيح
 ويعمل بفتوى غيره وقال الشافعي لا يجوز غيره
 والأول لا المجتهد ثم لو لم يكن مجتهداً فالحافظ لا فاد
 الأمانة أو لو لم يكن حافظاً لها فالعدل لا أهل الشهادة
 أولى **والفتوى ينبغي أن يكون هكذا** أي يكون موثقاً
 في العفاف والخير ويكره التقليد لمن خاف الخيف
 فيه وهو الجور والظلم من خاف عليه يخيف إذا كان
وان أمته لا يكره تقليد الفضلاء ويكره الدخول فيه لمن
 خاف العجز عنه ولا يمان على نفسه الخيف فيه وقبل
 يكره الدخول فيه مخشراً وإن آمن على نفسه الخيف
 لا يري أنه ممنوع كثير من العلماء كالشعبي وأبي حنيفة
 وفذروا إلى أبا حنيفة دعي إلى القضاء ثلاث مرات
 فأبى حتى حبس وبلد كل مرة ثلاثين سوطة حتى قال
 أبو يوسف لو تقلدت لمنفعة الناس فتظلم ليه شبه
 المعقبض فقال له لو أمرت أن أقطع البحر سباحة لكنت

القول في تقليد الجاهل في الصحيح
 لا يجوز تقليد الجاهل في الصحيح
 لا يجوز تقليد الجاهل في الصحيح
 لا يجوز تقليد الجاهل في الصحيح

القول في تقليد الجاهل في الصحيح
 لا يجوز تقليد الجاهل في الصحيح
 لا يجوز تقليد الجاهل في الصحيح
 لا يجوز تقليد الجاهل في الصحيح

القول في تقليد الجاهل في الصحيح
 لا يجوز تقليد الجاهل في الصحيح
 لا يجوز تقليد الجاهل في الصحيح
 لا يجوز تقليد الجاهل في الصحيح

أفذر

وبئسهم

أفذر عليه وكأني بك قاضياً وينبغي أن لا يتأله ولا
 يطلبه **ووجه تقليد القضاء من السلطان العادل**
والجائز أي الظالم مطلقاً سواء كان كافراً أو مسلماً
 كذا في الأصل **ومن أهل النجاشي** فإن تقلد يسار الديوان
فأفذر قبله الديوان أخذ من قولهم دون الكنت إذا
 جمعها وأعلم أن كنة أن تنبيه على أن تقليد القضاء لا
 غير كين لا يتقلده إلا معذور ويجديث النفس **وهي**
الحذائط التي فيها التحلات والمناظر وغيرها من
 نصب الأولياء والقيم في أحوال الوقف وتقدير النفقات
 والصكوك هذا ما إذا الديوان هو الجريدة وإن سمي لها
 ديواناً لأنها على الجرائد ونظر إلى المحبوسين **فأفذر**
منهم بحق أو قامت عليه بينة بأن أنكر الحق وقامت
عليه بينة الزمه أي ذلك المحبوس الحبس **والأى** وإن لم
 يقر المحبوس بحق ولم يقر عليه بينة **نادي** مطلقاً عليه
 أي أمر نادياً نادياً كل يوم إذا جلس من كان يطلب
 فلان بن فلان المحبوس فلان بحق فليحضر حتى يجمع
 بينة فإن حضر فيها وإله لم يحضرنا في ذلك أياماً
 على حسب ما يري القاضي فإن لم يحضر أخذ منه كفيلاً
 بنفسه وأطلقه **وعمل في الودائع** وغلان الوقف بينة
 أو أفذر ولم يعمل المقلد بقول المعزول في هذه المسائل
 إلا أن يقره واليدان أي المعزول سلمها إليه أي ذي

القول في تقليد الجاهل في الصحيح
 لا يجوز تقليد الجاهل في الصحيح
 لا يجوز تقليد الجاهل في الصحيح
 لا يجوز تقليد الجاهل في الصحيح

البديهي قبل المقلد قوله اي قول المعز ورافعيا ونيفي
 في المسجد وفي داره اي مجلس المجلس للقضا مطلقا
 والمسجد الجامع اولى وقال الشافعي يكره الجلوس
 في المسجد وقال مالك انها يكره اذا تغد الجلوس فيه لفصل
 الحضورات واما لو كان في المسجد فقدم اليه لخدمته
 لا باس بفصل الحضورات **وبرد هدية** الا ان تكون الهدية
 من قريب او من جرت عادتة بذلك قبل الفضا ولو
 كان للقريب حضوره لا تقبل هديته ايضا وكذا لو
 زاد المهدي على المعتاد يرد الزيادة وكذا لو وقعت
 له حضوره لا تقبل ايضا **وبرد عوة خاصة** اي لا يحضرها
 الا ان يكون المضيف قريبا له فحينئذ يجيبه هكذا ذكر
 الخصاف بلا خلاف وذكر الطحاوي ان قول ابي حنيفة
 والبيهقي لا يجيب الدعوة الخاصة للقريب وقال
 محمد بن حبيب وانما يجيب الدعوة العامة والصحيح انه المضيف
 لو علم ان القاضي لا يحضر لا يتخذها في خاصة وان كان
 يتخذها في عامة **ويشهد الجنازة ويعود المريض**
 هذا اذا كان المريض من غير المتخاصمين واما اذا كان
 من المتخاصمين لا يعود **ويسوي القاضي بينهما**
 اي بين المدعي والمدعي عليه اذا حضر **اجلوسا وافلا**
 اي فيهما او من جهة المدعي يريد به السوية النظر من الجانبين
 وليتق عن مسازة احدهما واسازته وتلفين بحجة وصبا

والضلع

والضلع في وجهه **والمزاج** معه او مع غيره
 وتلفين **الشاهد** الشهادة مطلقا معناه ان يقول
 الشاهد بكذا وكذا واسم شخصه ابو يوسف في غيره
 التهمة **فصل في المجلس واذا**
ثبت الحق للمدعي على المدعي عليه عند القاضي **امره**
 برفع ما عليه ولا يجلسه على الفور هذا اذا ثبت بالافرا
 فان ثبت بالبينه تجلسه كما ثبت فان ابي عن الدفع
حبسه في الثمن والقرض والمهر والمجمل وما التزمه
 بالكتابة **لا في غيره** اي لا يجلسه في غير ذلك كضمان
 الغصب وارش الجناب ان ادعي المدعي عليه **الفقر**
 عند الامر بالدفع **الا ان يشهد غريمه غناه** بدليل شرعي
فيحبسه **بأراي** من المصلحة وعن ابي حنيفة انه
 مقدر بشهر وعنه بشنة اشهر وعنه باربعة اشهر
 والصحيح ان التقدير مفوض الى رأي القاضي
 ثم **يشال عنه** اي يشال القاضي الناس عنه طاله **فان لم**
يظهر له مال خلاه بعد مضي المدة **ولم يحل** القاضي
 بعدما اخرجته منه بينه وبين غريمه **وردة البينة**
 لو قامت البينة على افلاسه قبل حبسه عند الجمهور
 وقيل تقبل **وبينة اليسار** اي لو اقام المحبوس
 بينة على عسرته واقام رب المال بينة على يساره فبينه
 اليسار اولى وكيفية الشهادة على افلاس محكي

ضع

عن ابي قاسم انه قال ينبغي ان يقول الشهود تشهد
انه مفلس معدم لان علم له مالا سوى كسوته التي عليه
وشباب ليله وقد اظهرنا امره في السرد والعلانية
كذا في شرح السيد للمهادنة **وابدحس الموسر**
الجان يدفع المال الى المدي **وحبس الرجل لنفقة زوجته**
لايمتنع دين ولده الا اذا ابى الاب من الانفاق عليه
اي على الولد حينئذ يحبس هذا اذا كان الولد صغيرا
لاماله وانما في دين الولد لان الرجل يحبس في دين
والده وفي قوله **يحبس الرجل لنفقة زوجته**
استنباه لانه ينافض قوله فيما تقدم لا في غيره ولو قال
في الاول حبسه في القرض وما التزمه بالعقد كالمهر
والكفالة لكان اولى لان نفقة الزوجة والولد من
قبيل ما يكرمه بالعقد والله اعلم
باب كتاب القاضي في القاضي وغير
اي غير كتاب القاضي او رد هذا الباب بعد فصل الطبي
لانه يتم بفاصل واحد وكتاب القاضي في القاضي لا يتم
الانفاض بين الواحد قبل المنقذ ولا محالة وفي الترجمة
كتاب القاضي في القاضي فيما دون مسيرة السفر
لا يجوز في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لو كان بحال
لو غدا الى باب القاضي لا يمكنه الرجوع الى منزله في يومه
ذلك يقبل وعليه الفتوى ويكتب القاضي في القاضي

الحقوق

الحقوق كلها غير صدوق ولا يقبل في الاعيان المنقذ
كالتياب والعبيد والاماء وعن ابي يوسف انه يقبل
في العبيد دون الاماء عنه انه يقبل فيهما وعن محمد
انه يقبل في جميع ما يقبل وعليه المناظرون قال
القاضي الاسدي بحال عليه الفتوى ثم كتاب القاضي
في القاضي نوعان احدهما السجل والثاني يسمى بالكتاب
الحكي **فان شهدوا على خصم اي على خصم خاص وهو**
المدي عليه حكم بالشهادة وكتب بحكمه ليرجع على
بايعه **وهو المدعي سجلا ولا اي وان شهدوا بغير**
خصم لم يحكم وكتب الشهادة بحكم المكتوب اليه
بها وهو الكتاب الحكي وهو اي هذا الكتاب نقل الشهادة
في الحقيقة والقرض بينه وبين السجل ان السجل لا
يكون الا بعد الحكم والكتاب الحكي لا يكون الا قبل الحكم
وحكم القاضي في السجل اذا وقع في مسئلة مختلف
فيها ليس المكتوب اليه ولاية الرد بل عليه تنفيذه لان
الحكم به بخلاف الكتاب الحكي فانه يترك المكتوب اليه
رده وقد ذكر كيفية هكذا يكتب قاضي بخاري الى
قاضي سمرقند ان فلانا وفلانا شهدا عندي ان عبد
فلان المسمى بالمبارك الذي طينته كذا وكذا ابقى
من ماله فلان ووقع في سمرقند في يد فلان الى اخر
الكتاب ويختتم فاذا وصل الى قاضي سمرقند يحضر

الخصم مع العبد ويفتحه بشرائطه التي تأتي في
 المتن فان لم يكن حليته كما كنت يتركه وان كان فالخصم
 ان ذهب الى بخاري فيها ولا يسلم العبد الى المدعي لا على
 وجه الفضل او ياخذ منه كفيلا بنفسه العبد ويجعل في عنقه
 شيئا ويختمه حتى لا يعرض له احد في الطريق انه سرق
 ويكتب الى القاضي بخاري جواب كتابه وان ارسل اليه
 العبد فاذا وصل الكتاب بحضور الشهود الذين شهدوا
 في عينه العبد ليشهدوا في حضوره ويشير اليه ان ذلك
 المدعي يكن لا يحكم ثم يكتب الى القاضي سرقته ان الشهود
 شهدوا بحضوره واسأله مع العبد اليه ليحكم القاضي سرقته
 على الخصم ويبرأ الكفيل عن كفالته كذا في الاصل
 ويشترط ان يكون الكتاب من معلوم الى معلوم في
 معلوم لمعلوم على معلوم واعلام هو لا يذكر اسمهم ونسبهم
 الى ابيهم وجدهم او قبيلتهم فان لم يذكر واسم الاب لا يبدل
 لا يحصل التعريف بالاتفاق فان ذكر اسم ابيه ولم يذكر
 اسم جده او قبيلته لا يحصل التعريف ايضا الا اذا كان
 مشهورا باسم العلم **وقل** اي يجب ان يقرأ الكتاب
عليهم او يعلمهم بما فيه ان لم يقرأ **وختم** عند مطلقا
 هذا عندها وعند ابي يوسف لا يشترط شي من ذلك
 وقيل اذا كان الكتاب في يد المدعي فيتي بان الختم شرط
 وان كان في يد الشهود فيتي بانه ليس بشرط كذا في الاصل

وسلم

بسم الله تعالى

ملك مسكين
 ١٠٠
 ١٠٠



وسلم اليهم وعمل الفضاة اليوم انهم يسلمون الى المدعي
 وعند ابي حنيفة انه يسلمه الى الشهود **فان وصل**
 الى القاضي المكتوب اليه نظر **ليختمه** ولم يقبله
 بل اخصم **وشهدوا** ان كتابه **فلا** ان القاضي
 سلمه **اليما** في مجلس حكمه وقرأه علينا **وختمه** **فتح**
 القاضي المكتوب اليه **وقراه** على الخصم **والزمه**
ما فيه هذا عندها وعند ابي يوسف اذا شهدوا
 انه كتابه **وختمه** قبل ولم يشترط في الكتاب ظهور العدالة
 للفتح حيث قال فاذا شهدوا انه كتابه **فلا** ان القاضي
 الى ان قال **فتح** ولم يزد وعدلوا فعلم بهذا انه لا يشترط
 العدالة للفتح والصحيح انه يفتح بعد بثوث عدالة
 الشهود كذا ذكره الخصاص ثم حضور الشهود عند الفتح
 غير لازم بل هو احتياط كذا ذكره في ادب القاضي
 للخصم **ويبطل الكتاب بموت** القاضي **لانه** **وعزله**
 وبعدم اهليته وعند ابي يوسف انه يقبل بعد موته
 ايضا بموت المكتوب اليه **وعزله** **الا** اي يبطل بموت
 المكتوب اليه **الا اذا كنت بعد اسمه** اي اسم المكتوب
 اليه **واي كل من يصل اليه من فضاة المسلمين** **فتح**
 لا يبطل بموت المكتوب اليه فيقبله من يصل اليه من
 الفضاة وينفذ بخلافه ما اذا كتب القاضي ابتداء
 الى كل من يصل اليه فانه لا يجوز عندها خلافا لابي يوسف

لا يثبت الحضم اي لا يبطل الكتاب بوجوب الحضم ولما
شرح من بيان كتاب القاضي شرح في غيره
فقال وتنفذ المرأة في غير حد وفوق كشمادتها
ولا يستخلف فاض على لفظنا **الا** ان يفوض الامام
اليه ذلك اي الاستخلاف في يجوز له ان يستخلف
بغير بخلاف المأمور بالجمعة حيث يجوز له استخلاف
 غيره وان لم ياذن الامام لامام الجمعة بالاستخلاف
 فاذا اذن بالاستخلاف فاستخلف صار المستخلف قاضيا
 من جملة الامام لا من جملة القاضي حتى لا يهلك القاضي
 الاول عز لا الثاني لا ان يقول الخليفة ولي من شئت
 واستند من شئت فهلك عز لا الثاني **واذا رفع اليه**
حكم فاض امضاء ان لم يخالف حكم ذلك القاضي الكتاب
والسنة المشهورة والاجماع بان كان قوله لا دليل
 له **وينفذ القضا بشهادة الزوج في العقود** بان
 ادعى رجل على امرأة نكاحا وهي تحدد واقام عليها شاهدا
 زورا فضا القاضي بالنكاح بينهما **والفسوخ** فان
 ففسخ المأذون في الزوج ويقول سألني الله فانه زوجك وباطنا
 فيجوز له وطأها ويحل لها التكمين فيما بينهما وبين الله تعالى
 وعندها لا ينفذ باطنا وموقوف الشا وفي **لا في الاملاك**
المرسلة اي المطلقة التي ثبت بدول اسمائها يعني
 لو قضى بشهادة زوج في الاملاك المرسلة المطلقة

ينفذ

ينفذ ظاهر الا باطنا وفي الهبة والصنفه روايتان
 عن ابي حنيفة **ولا يقضي القاضي على غايب** مطلقا
 وقال ابو يوسف ان انكر ثم غاب يقضي وقال الشافعي
 يجوز القضا على الغايب بالبينه **الا** ان يحضر من
 يقوم مقامه كالوكيل عن الغايب **والوصي عنه**
 او يكون ما يدعي على الغايب سببا لما يدعي على الحاضر
 فان ثبت الحاضر حقه عنه **كن ادعى عينا في يد**
غيره ان اشتراه من فلان الغايب واقام البينة
 على دي الهبة وقضى به ثم حضر الغايب وانكر ذلك
 لا يثبت اليه النكاح **وينفذ لقاضي ما لا يثبت**
وما لا الغايب فيكتب الصك اي يكتب قدر القرض
 واسم المستقرض وخلفه في ديوانه **لا الوصي** اي لا يقرض
 الوصي ما لا يثبت **ولا الاب** ما ولده حتى اذا اقرضه من
 الاب المال وعن ابي حنيفة ان الاب كالقاضي **باب**
التحكيم يقال حكم اي فوض الحكم
 اليه الحكم ادعى مرتبة من القاضي فلذلك ميزه واخره
 عنه بباب على حدة **حكم رجل يحكم بينهما** ذلك
 الرجل ببينة او اقرارا ونكاحا عن اليهين **في غير حد وفوق**
ودية على العاقلة بينهما ورضيا **ص** ذلك الحكم لو
 صلح الحكم قاضيا ولا يجوز حكم العبد والصبي والمجنون
 والكافر والمحدود وفي القدر وخوها وانما بقوله

وهذا من غير التحريم واختاره القدر والاشارة
 والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة

على العاقلة لانه لو قضى بالدينه على القاتل فيما اقر
 باقتل خطأ يجوز حكمه بالدينه عليه **ولكل من المحكمين**
 ان يرجع قبل حكمه عليهم **فان حكم لهم او اذا ارفع حكمه**
 الى القاضي امضى القاضي حكمه **ان وافق مذهب**
والا ابطله وبطل حكمه اي حكم المحكم لا بوجه وولده
ومن وجبت حكم القاضي لهؤلاء المذكورين **خلاف حكمه** اي
 المحكم **عليهم مسائل شتى** من كتاب الفضي اذا كان
 العلوي رجلا السفلا اخر لا ينفذ **واسفل فيه ولا ينقب**
كوة بالارضي ذي العلو مطلقا عند اي حنيفة سواء كانا
 مضرين او لا وعندهما يصنع ذوا السفلى مالا يضرب العلوي
 وعلى هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلو ان يبني في علوه
 ما لم يكن قبله ويختصص الكوة والنفذ اشارة الى انه
 لا يهدم بالطريق الاولي عنده **زايغة** اي سكة تراعى
 الشمس ما لت سميت بالزايغة لميلها عن طريق الى طرف
مستطيلة ينشعب عنها مثلها في الاستطالة غير نافذة
 منشقة **لا يفتح اهل الزايغة الاولي** من طائفتهم **فيه**
 اي في الزايغة المنتشعبة **باب** قيل المنع من المرو
 لا من فتح الباب والصحيح انه يمنع من الفتح ثم هذا
 اذا فتح بابا للمرو اما اذا فتح للاستنفاة او البرج لا يمنع
 صورة هذا وانما قد يقول غيرنا فذلك المنتشعبة
 لو كانت نافذة لا يمنع اهل الزايغة الاولي **خلاف المستديرة**

حكم مسائل شتى
 الكوة بفتح الكاف الروزني انتهى
 غايته البيان

اي اذا كانت

اي اذا كانت الزايغة الثانية مستديرة فذا انصل
 طرفها بالمستطيلة يجوز ان يفتح بابا في اي موضع
 شاهد اذا كانت مثل نصف دائرة او اقل حتى لو كانت
 اكبر من ذلك لا يفتح فيها فليصور صورتي في الاولي
 يكون له ففتح الباب دون الثانية **ادعي ارا في يد**
رجلانه اي يد اليد **وهي ماله** وسلمها اليه في وقت
 معين كرمضان وفضله لنفسه **فسيبل البينة**
 يعني طلب القاضي البينة من المدعي على دعواه هذا
فقال المدعي لم تكن لي بينة في حق الهمنة ولكن لي بينة
 على الشراسته وذلك لاني طالعن المدعي عليه هذا بان
 ينصرت في هذه الدار لانهما ملكي بطريق الهمنة والتسلم
 منه **فحينئذ جردنيها** المدعي عليه فاضطرت الى شرا
 الدار هذه منه **فاشترتنيها** من الواهب **وبرهن**
 على الشرا قبل الوقت الذي يدعي فيه الهمنة كسما
 لا يقبل البرهان ولا يقضيه **وبعد** كشواك يقبل
 ويقضي له **ومن قال** اخر اشترتني مني هذه الامة
بالف درهم فانكر الاخر وقال ما اشترتني للبائع
 ان يطاها ان ترك البائع الخصومة **ومن اقر يقبض**
 عشرة من فلان ثم ادعي انها من يوف او من درجة
 صدق مع يمينه وانما قد يدبر لانه لو قال انها سنوقة
 لا يصدق ولو اقر يقبض الجياد او يقبض حقه او

في يد

او بالاسمين فانه ادعى انها زبوني او بنه رجة لا يصدق
ومن قال الاخر لك على الف فرده بان قال للمقر له لا لي
 لي عليك ثم صدقه فلا شيء عليه اي على المقر ما لم يثبت
 بالبيينة او بالاقرار بعد الرد ومن ادعى على اخيه
فقال المدعي عليه ما كان لك على شي قط فبرهن
المدعي على الف وهو اي المدعي عليه برهن على الفضا
بالاقرار والابرا قبل برهانه وعند من فز لا يقبل ولو
 نرا اما المدعي عليه على قوله ما كان لك على شي قط
ولا اعرفك لا يقبل ذكر القدر من عن اصحابنا في
 هذه المسئلة ان البيينة على الفضا تقبل ايضا وقيل
 تقبل البيينة على الابرا في هذا الفصل بانفاق الروايات
ومن ادعى على اخيه باع امته من المدعي عليه فقال
الاخر لم ابيعك قط فبرهن المدعي على الشرا فوجد
المشترى بها عيبا كالاصبع الزائدة واما رددها
فبرهن البائع انه اي المشتري بري **اي البائع**
من كل عيب لم تقبل بيينة البائع عندهما وعند
 ابي يوسف تقبل ويبطل **الصك بان شا الله** وبطل
 اخره لا للجله حتى اذا كنت صك الشرا وكنت
 في اسفله وما ادرك فلان من درك فعلى فلان خلاص
 ذلك وتسليمه ان شا الله بطل الصك كله حتى
 يفسد الشرا والخلاص عندهما الشرا جائز وقوله

عنده
 ان شانه

ان شانه ينصرف الى قوله فعلى فلان الخلاص استحسانا
 وان مات ذمي فقال له زوجته اسلمت بعد موته
 ولي الميراث **وقال له الورثة قبل موته ولا ميراث**
لك قالوا لهم ولا نترك الزوجه وعند من فز القول
 لها وان قال المودع لرجل هذا ابن مودعي لا وارث
 له غيره دفع المالا لئلا يبا من الفاضي يدفع اليه
 وان قال **الاخر هذا ابنة ايضا وكذب الابن الاول**
 وقال ليس لوالدي ابن اخر **فقطي الاول** لا للاخر
ميراث قسم بين الغرما وبين الورثة لا يكفل منهم
ولا من وارث وهو شي احتياط به بعض الفضاة وهو
 ظم عند ابي حنيفة وقال لا ياخذ الكفيل من الغريم
 والوارث والمسئلة فيما اذا ثبت الدين للغرما وقضى
 الفاضي بديونهم واحتل ان يكون على الميت دين
 غيره او ثبت الارث بالشهادة ولم يقبل الشهود لانهم
 له وارثا غيره حتى لو ثبت الدين والارث بالاقرار
 بوجده الكفيل بالاتفاق ولو قالوا لا تعلم له وارثا
 غيره لا يوجب منهم كفيل بالاتفاق سواء كان وارثا
 بحجب محال ولا **ولو ادعى ان ارثا لنفسه ولا خ غاي**
وبكره عليه اي على ان مات ابوه وترك الدار
 ميراثا بينه وبين اخيه فلان الغاي لا وارث له
 غيرها اخذ نصف المدعي فقط وترك النصف الاخر

في يد الذي هو في يده ولا يستوثق من صاحب اليد
 يكفيل مطلقا عند ابي حنيفة وعندهما ان كان ذو
 اليد منكرا لذلك اخرج نصيب الغائب من يده ووضعه
 في يده حتى يقدم الغائب والان ترك النصف
 في يده حتى يقدم الاخر وانما الخلاف في اخذ النصف
 الباقي للاخر الغائب وتركه في يد صاحب اليد
 في الاختلاف في جواز الفضا بنصفها
 للغائب فعندهما يقضى به لئلا يفتقر لا يقضى للغائب
 وقيل لا خلاف في انه يقضى للغائب لكن الخلاف في
 النزع من يده والترك فيها كذا في الاصل واذ اخص
 الغائب لا يحتاج الى اعادة البينة في الصحيح فيسلم
 النصف اليه بذلك الفضا وانما قد بدله اولا لئلا لو كان
 الدعوي في منقول فقيل يوجب كفيل منه الفضا
 وقيل المنقول على الخلاف ومن قال مالي او ما املك
فهو للمساكين صدقة فيوقع على مال الزكاة كالنقد
 والسوايم ومال التجارة مطلقا سواء بلغ النصاب ولا
 والقياس ان يلزمه المصدق بالكل وهو قول زفر
 وفي رواية لو فالملك صدقة في المساكين يتناول
 كل المال الصحيح انما اي مالي ما املك سواء قال
 مالي يلزم فيها ثلث المال يدخل فيه اي في كل واحد
 منها الارض العشرية عند ابي يوسف خلافا للمجد ولا

صالح

يدخل

يدخل أرض الخراج بالاجماع ثم اذا لم يكن له مال سوى
 ما دخل تحت الايجاب يمسك من ذلك قوته وقوة من
 يجب عليه نفقة ثم اذا اصاب شيئا بعد ذلك تصدق
 منه بمثل ما امسك ولم يبين في المبسوط ما يمسك
 لقوته والمناخرون قدروا وقالوا المحترف يمسك
 لنفسه وعياله قوت يوم وصاحب الغلة وهو اجر
 الدار ونحوها يمسك نحو قوت شهر وصاحب الضيقة
 قوت سنة وصاحب التجارة يرجع اليه ماله **ولو اوصى**
له بثلث ماله فهو يقع على كل شيء ومن اوصى
 اليه اي جعل وصيا ولم يعلم بالوصية فهو وصي وعند
 ابي يوسف لا يكون وصيا حتى يعلم بخلاف الوكيل
 حتى لو وكل رجلا ببيع شيء وهو لا يعلم بفناء ذلك
 الشيء قبل العلم لا يجوز بالاتفاق **ومن اعلم**
من الناس بالوكالة صح تصرفه ولا يثبت عنده
بعد الاستئذان عند ابي حنيفة وعندهما هذا
 والاول استواء الاخبار للسيد بحجته **عنده وللشقيق**
والبكر والمسلم الذي لم يهاجر اذا اخرج بحجته
 عبده فباعه او اعنته لا يصير مختارا للقد اعنده
 الا اذا اخرجته عدلا واستورا خلافا لهما واذا اخرج
 واحد غير عدل وسكت لا يثقل شفعته عنده
 واذا اخرجته واحد عدلا بشرطه يثبته عنده خلافا

يملك قدر ما فيه

لما هو في الاستئذان وهو ضعيف والحكم
 قوله استأذني

ولا يملك له لانه يستمر
 في العدة والعبد له خلافا
 لغيره العاصي العبد له

لها ولو باع القاضى وامينه عبدا للغير ما واخذ
 المال اي الثمن **فضاع** المال من يده فقبل قضاه الدين
 واستحق العبد من يد المشتري لم يضمن كل واحد
 منهما **ورجع المشتري** بالثمن على الغرماء وان امسك
 القاضى الوصي ببيعه لهم فاستحق العبد او مات
 قبل القبض اي المشتري وضاع المال رجوع المشتري
 على الوصي **وهو اي الوصي** يرجع على الغرماء ولو
 قال قاض عدل عالم قضيت على هذا النرج في الزنا
 او بالقطع في السرقة او بالضرر في الخد فافعله
 وسلك فله وقال محمد اخلا لا يقبل قوله حتى يعاين
 الخبر وكثير من مشايخنا اخذوا برواية محمد في هذا وقتا لو
 ما احسن هذا في زماننا وان كان عدلا جاهلا يستفسر
 فان احسن تفسيره وجب نضد بيقه والا لا وان كان
 جاهلا فاستفها او عالما فاستفها لا يقبل قوله الا ان
 يعاين سبب الحكم وهو الشهود **وان قال قاض عز**
لرجل اخذت منك الف او دفعت الي زيدي حال كوني
 قد قضيت له به عليك **فقال الرجل اخذت ظلما**
فالقول للقاضي بغير بين وذكر في الذخيرة لا يقبل
 قول المعتز ولا يضمن المقتضى به **وكذا لو قال قضيت**
بقطع يدك في حق وقال فله ظلما فالقاضي مصدق
 بكل حال اذا كان المقتطوع يده والمأخوذ منه مال

مقرا

مقرا انه اي القاضي فعله **وهو قاض** ولو نزع
 المقتطوع يده والمأخوذ منه ماله انه لم يكن قاضيا
 يومئذ وانما فعل ذلك قبل التقدير او بعد العزل
 فالقول قول القاضي ايضا في الصحيح

كتاب الشهادة

الشهادة انما تقبل في مجلس القاضى ولا تكون ملزمة
 بدون القضاء فلذلك علقه بكتاب القضاء **اي اخبار**
عن شهادة وعيناك لا عن تخمين اي ظن **وحسبا**
 ولهذا قيل انها مأخوذة من المشاهدة المبنيّة
 على المعاينة وقيل من الشهود بمعنى الحضور
 لان الشاهد يحضر الحادثة ثم يجلس القاضي اذا
 الشهادة فيسمى الحاضر شاهدا واذا شهدته **وبليز**
اذا الشهادة بطلب المدي هذا يشير
 الى انه لو امتنع الشاهد عن اداء الشهادة بعد
 الطلب ياتم وذكر في الذخيرة انما ياتم اذا كان
 في امتناعه تضبيب حق المدي او كانت شهادته
 اسرع فبولا والامتناع كان بغير عذر ظاهر
 وستروها في الحدود احب وافضل **ويقول في السرقة**
اخذ المال لاسرق اي لا يقول سرقا رعاية الجانب
 الستر **وشروط للزنا** اي لا يثبت الزنا اربعة رجال

ولبقية الحدود وكذا الشرب والقدف والسرقة والقصاص
 أي للقصاص **رجلان** فلا يقبل في الحدود والقصاص
 شهادة النساء بشرط **الولادة والبكارة وعيوب**
النساء وأما قبله **لا يطلع عليه رجل امرأة** واحدة وعند
 الشافعي شهادة أربع وقال مالك يشترط أن
ويشترط لغيرها أي لغير الأشياء المذكورة **رجلان**
أورجل وامرأتان مطلقا سواء كان الحق مالا أو غير
 كالطلاق والعنف والنكاح والوكالة والوصية
 وقال الشافعي لا يقبل شهادة السامع الرجل إلا
 في الأموال ونواجم كالأجل وشرط الخيار والكفالة
ويشترط لكل أي جميع ما تقدم **لفظ الشهادة** حتى
 لو قال أعلم أو أنفق لا يقبل وعن شمس الأينية الحلو أن
 إن الغالبة لو قالت أقول إنها ولدته أو أخبر أنها
 ولدته كفي **ويشترط لذلك العدة** مطلقا في الحدود
 وغيره وعن أبي يوسف إن الفاسق إذا كان وجهها
 في الناس ذميرة تقبل شهادته والأصح الأول
 العدة التي لا تستقام في الدين والعقد من كانت
 بخشبا عن الكاير غير مصر على الصفات والعدة
 شرط أهلها بشهادة لأشهر الأهلية **ويقال**
 القاضي **عن** كمال **الشهود** وأعلمنا في سائر الحقوق
 أي في جميع ما عندهما وعليه الفتوى وعند أبي حنيفة

أنه يقصر

أنه يقصر الحاكم على طاهر العدة الذي في المسلم ولا يسل
 عنه ولا يفتحص أنها عدل أو غير عدل إلا إذا طعن
 الخصم أو كانت الشهادة في الحدود والقصاص مطلقا
 فإنه يسأل في السرويزكي في العلانية فيها بالإجماع
 ثم التزكية في السراي يبعث البياض الذي فيه أسماء
 اليهود ونسبهم وطينتهم ومساجدهم التي يصلون
 فيها إلى المدة حتى يعرف المذكي ثم عرفه بالعدالة
 يكتب اسمه في البياض أنه عدل كما ينزل الشهادة ومن
 عرفه بالفسق لا يكتب ذلك تحت اسمه بل يكتب ومن
 لم يعرفه بالعدالة ولا بالفسق يكتب أنه عدل وينبغي
 أن يكون المذكي عدلا غير طماع وفقيرا وأنما كان ذلك
 في السراي لو ظهر بما يخدم المذكي بالمال أو يقصر
 في التعديل للمخافة وفي العلانية لا بد أن يجمع القاضي
 بين المعدل والشاهد في مجلس القضا فيسيل المذكي
 عن اليهود بحضرة اليهود ولا عدول مقبولوا
 الشهادة ويشترط في المذكي العلانية ما يشترط في
 الشاهد من العدة والبلوغ والحرية والعقل والبصر
 وأن لا يكون محدودا في القدف سوى لفظة الشهادة
 وفي تزكية السراي يشترط عدالة المذكي فقط وإن كان
 محدودا في القدف كذا في التخيذة **وتعديل الخصم**
يصح حتى لو قال المدعي عليه الشهود عدول لا يقضي

أنه عدل مخالف لما في العدة
 بل يكتب أنه مستور
 وأما يسأل عنه جيرانه

بشهادتهم مطلقا حتى يشار عن غير المشهور عليه
 وعن أبي يوسف ومحمد انه يجوز تركينه ان كان عدلا
والواحد يكفي للتركية والرسالة من القاضي المزي
والنخبة بفتح الجيم اذا كان القاضي لا يفهم لغة
 الشاهد ولا الشان احوط هذا عندهما وعند محمد لا يكفي
 الا الشان وقد قالوا بشرط الاربعة في تركية شهود
 الذنا عند محمد واعلم ان ما يجهله الشاهد
 على نوعين نوع يشن لنفسه بلا اشهاد كالبيع ونحوه
 فاذا سمع الشاهد البيع والافزار وحكم الحاكم او راي
 الغضب والقتل وسعه ان يشهدوا ان لم يشهد عليه
 واليه اشار بقوله **وله ان يشهد باسمع او راي كبيع**
والافزار وحكم الحاكم والغضب والقتل والله لم يشهد عليه
 فيه لف ونشر ولو سمع من وراء الحجاب لم يجز له ان يشهد
 ولو شهد به ونشر القاضي لا يقبل الا اذا دخل البيت
 وعلم انه ليس فيه غيره ثم خرج وقعد على الباب وليس
 للبيت مدخل غيره فسمع افزار من في البيت ولا يرامح
 حله ان يشهد على افزاره ولم يذقا لواء اذ سمع الرجل
 صوت امرأة من وراء حجاب وشهد عنده انك انهما
 فلانه ثبت فلا يجوز ان يشهد عليه ما كذا في الزخيرة
 ونوع لا يثبت حكمه بنفسه كالشهادة على الشهادة
 فاذا سمع شاهدا يشهد بشيء لم يجز لسمع ان يشهد

والافزار وحكم الحاكم

على

على شهادته الا ان يشهد به واليه اشار بقوله
ولا يشهد على شهادة غيره مما لم يشهد عليها ولا يعمل
شاهدا وقاض وراو بالخط ان لم يذكر ولا يجوز
 للشاهد اذا راي خطه ان يشهد الا ان يذكر الحادثة
 وكذا القاضي اذا وجد في ديوانه افزار رجل لرجل
 بحق من الحقوق وهو لا يتذكر الحادثة لا يحكم بذلك وكذا
 اذا وجد شهادته رجل يشهد لرجل اخر على رجل بحق من
 الحقوق وهو لا يتذكر ذلك لا يحكم بذلك ولا ينفذه حتى
 يتذكر وكذا اذا لم يتذكر رواية الحديث لا يعمل له الروا
 قيل هذا قول أبي حنيفة وقال له ان يشهد ويروي
 اذا علم انه خطه على الحقيقة **ولا يشهد بما لم يباينه**
الا النسب الموت والنكاح والدخول ولا يذنب القاضي
واصل الوقف فله ان يشهد اذا اخبره بها اي الشاهد
من يثق به استخسانا والقياس ان لا يجوز الشهادة
 بالسامع في شيء ويشترط فيها ان يخبره عدلان او عدل
 وامراناك وقيل يكفي بالموت بالخبر واحد او واحدة
 واما الوقف فالصحيح انه لقبيل الشهادة بالسامع
 في اصله دون شرايطه وكان الامام ظهير الدين المعين
 يقول لا بد من بيان اللجنة بان يشهدوا ان هذا وقف
 على المسجد او على المقبرة او نحو ذلك حتى لو لم يذكر
 ذلك في الشهادة لا تقبل شهادتهم فالمراد باصل

الراوي

به

لا يسمع من وراء الحجاب
 ولا يسمع من في البيت
 ولا يسمع من في الدار
 ولا يسمع من في الطريق
 ولا يسمع من في السوق
 ولا يسمع من في الحقل
 ولا يسمع من في الغابة
 ولا يسمع من في الجبل
 ولا يسمع من في النهر
 ولا يسمع من في البحر
 ولا يسمع من في السماء
 ولا يسمع من في الارض
 ولا يسمع من في النار
 ولا يسمع من في الجنة
 ولا يسمع من في النار

في

الوقف ان هذه الضيقة وقف على كذا في بيان المصروف
 داخل على كذا اما الشروط فلا كذا في النخبة ومعنى قوله
 دون شرائط ان بعد ما ذكر ان هذا وقف على كذا لا ينبغي
 لهم ان يشهدوا انه يبداء من غلته فيصرف على كذا حتى
 لو قال ذلك في شهادتهم لا يقبل شهادتهم ثم قصر
 الاستثنا على هذه الاشياء السنّة اشارة الى انه لا يجوز ان
 بالتسامع في غيرها كالنوا وعذابي يوسف انه يجوز
ومن في يده شيء سوى الرقيق لك ان يشهد انه له
 اي لذي اليد فالوا انما يحل له ان يشهد بالملك لذي
 اليد اذ وقع في قلبه انه ملكه فان وقع في قلبه ملك
 غيره لا يحل له ان يشهد بالملك وقال الشافعي دليل
 الملك اليد مع التصرف وبه قال بعض مشايخنا واما
 العبد والامّة ان كان يعرف انها رقيقان فكذلك
 يحل للرأي الشهادة وان كان لا يعرف انها رقيقان الا
 انها صغيران لا يعرفان عن انفسهما فذلك مصرف
 الاستثنا وعن ابي حنيفة وابي يوسف يحل له ان
 يشهد فيهما ايضا ثم المسئلة على اربعة اوجه ان
 عاين المالك والمالك بان عرفه المالك باسمه ونسبه
 ووجهه وعرفه الملك بحدوده وراه في يده لامارقة
 في يد الاخر في الاول وادعى الملك وسعه ان يشهد
 للاول بالملك وان عاين الملك دون المالك بان

عاين

عاين ملكا بحدوده ينسب الى فلان الفلاني وهو
 لا يعرفه بوجهه ونسبه ثم جاء الذي ينسب اليه
 الملك وادعى ملكية هذا المحدث على شخص حله ان
 يشهد استخسانا وان لم يعاين الملك والمالك ولكن
 سمع من الناس قالوا فلان بن فلان في قرية
 كذا ضيقة حد ودها كذا وهو لم يعرف تلك الضيقة
 ولم يعاين يده عليها لا يحل له ان يشهد له بالملك
 وان عاين المالك دون الملك بان عرفه الرجل
 معرفة تامة وسمع ان له في قرية كذا ضيقة
 وهو لا يعرف تلك الضيقة بعينها لا يسعه ان
 يشهد **وان فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع**
 في غير صورة الموت والوقف **او بما ينه اليد لا تقبل**
 وهو الصحيح وفي صورة الموت والوقف لو فسر
 تقبل اذا اسند الى من يثق به **ومن شهد انه حضر**
دفن فلان اوصاني على جنازة فهو معاينة حتى
لو فسر للقاضي قبل باب من
تقبل شهادته ومن لا تقبل ولا تقبل شهادته الا في
 مطلقا سواء كان بصيرا أو قتل أو لا وسواء كانت
 فيها مجدي فيه التسامع او لا وقال الزفر ومرواية
 عن ابي حنيفة تقبل فيما مجدي فيه التسامع وقال
 ابو يوسف والشافعي اذا تحمل الشهادة وهو بصير

ثم ادها وهو اعمى تقبل وقال لما لك تقبل شهادة مطلقا
ولو عني بعد اذا قبل لفضا بمنع الفضل عندها وعند
ابي يوسف لا يمنع بل يقضي لا تقبل شهادة **المهوك**
مطلقا سواء كان قنا او مدبرا او مكاتبا **والصبي** خلافا
لما لك فيهما الا ان يتخلف في الرق والصغر **واذا بعد**
الحرية والبلوغ ولا تقبل شهادة **المجروح في قذف**
وان تاب الا ان يجد الكافر في قذفه ثم اسلم فحينئذ
تقبل شهادة وقال الشافعي تقبل اذا تاب وفي
المجروح في غير القذف تقبل شهادة **تاب**
ولا تقبل شهادة **الولد لابويه** وجهه وعكسه **واحد**
الزوجين الاخر والسيد لقبحه مطلقا سواء كان عليه
دين او لا **او مكاتبا** ومالك يخالف في الولد والوالد
فهو يجوز شهادة كل واحد منهما لصاحبه الشافعي
يخالف في احد الزوجين فهو يجوز شهادة احدهما
لصاحبه **ولا تقبل شهادة الشريك فيما هو من شركته**
ولو شهد به ليس من شركته تقبل وهذا ظاهر في شريك
العنان اما شهادة احد المفاوضين فلا يجوز لصاحبه
في غير الحدود والفضاض والنكاح كذا في الذخيرة ولا
تقبل شهادة **المخنت والناجحة والغنية** ولا فرق
بين ان تغني للناس ولتغنيها هذا اذا كان مخنتا
باختياره بان يتشبه بالنساء في القول والفعل

في صدر الشريعة وهو الظاهر في

في قوله ولا تقبل شهادة الولد لابويه وجهه وعكسه واحد الزوجين الاخر والسيد لقبحه مطلقا سواء كان عليه دين او لا او مكاتبا ومالك يخالف في الولد والوالد فهو يجوز شهادة كل واحد منهما لصاحبه الشافعي يخالف في احد الزوجين فهو يجوز شهادة احدهما لصاحبه ولا تقبل شهادة الشريك فيما هو من شركته ولو شهد به ليس من شركته تقبل وهذا ظاهر في شريك العنان اما شهادة احد المفاوضين فلا يجوز لصاحبه في غير الحدود والفضاض والنكاح كذا في الذخيرة ولا تقبل شهادة المخنت والناجحة والغنية ولا فرق بين ان تغني للناس ولتغنيها هذا اذا كان مخنتا باختياره بان يتشبه بالنساء في القول والفعل

في قوله ولا تقبل شهادة الولد لابويه وجهه وعكسه واحد الزوجين الاخر والسيد لقبحه مطلقا سواء كان عليه دين او لا او مكاتبا ومالك يخالف في الولد والوالد فهو يجوز شهادة كل واحد منهما لصاحبه الشافعي يخالف في احد الزوجين فهو يجوز شهادة احدهما لصاحبه ولا تقبل شهادة الشريك فيما هو من شركته ولو شهد به ليس من شركته تقبل وهذا ظاهر في شريك العنان اما شهادة احد المفاوضين فلا يجوز لصاحبه في غير الحدود والفضاض والنكاح كذا في الذخيرة ولا تقبل شهادة المخنت والناجحة والغنية ولا فرق بين ان تغني للناس ولتغنيها هذا اذا كان مخنتا باختياره بان يتشبه بالنساء في القول والفعل

ويجعل

ويجعل نفسه محلا للوطي واما المخنت الذي في اعضائه
اي الذن تكسر خفة ولم يشغل بفعل الردي فهو مقبول
الشهادة والمراد بالناجحة التي تنوح في مصيبة غيرها
ولا فرق بين ان يكون النوح بالمال وبدونه كذا في
الاصل **ولا تقبل شهادة العدو ان كانت** العدو
عداوة دينية وان كانت عداوة دينية لا يمنع قبول
الشهادة وفي الفتنه هذا اذا كان غير عدل وان
كان عدلا يقبل في الصحيح وفي الخبر انه العدى
من يفرج بجزئه ويحزن بفرجه ويقبل يعرف بالعرف
ولا تقبل شهادة مدمر من الشرب على الله اطلق
الشرب ليتناول الاشربة المحرمة وغيرها لا يسقط
العدا لانه لم يشكر بل ذم ان السكر يسقط وقد ذكر ان
الادمان في النية وهو ان يشرب وفي غير ذلك
لشرب كذا وجد كذا في الاصل **ولا تقبل شهادة من**
يلعب بالطيور وفي بعض النسخ بالطنبور وهو
الانسيب اما اذا كان يمسك الحمامة في بيته للاستئناس
ولا يطيرها فهو عدل **وبغني الناس** وانما قال الناس
لان من يغني لرفع الوحشة عن نفسه لا يشقظ
عدا الله او يتركب ما يوجب الحد او يدخل الحمام بلا
انرا او ياكل الربا اي لا تقبل شهادة اكل الربا سواء
كان مشهورا ولا واشترط في الاصل ان يكون مشهورا

في قوله ولا تقبل شهادة العدو ان كانت

في قوله ولا تقبل شهادة العدو ان كانت

في قوله ولا تقبل شهادة العدو ان كانت

او يقامر بالزود والسطح او ينفون الصلاة بسببها
 وانما قدره لان مجرد اللعب بالسطح ليس بفسق
 مانع من الشهادة وانما كان مكروها عندنا ومن يلعب
 بالترد فهو مردود الشهادة بكل حال فلو قال او يقامر
 بالسطح ويلعب بالزود لكانه اولى **ويؤا** **ويؤا**
على الطريق متعلق بها او يظهر سب السلف اي
 الحكامة والعلم والمجاهدين **وتقبل** شهادة **لاخيه**
وعه وابويه رضاعا وام امراة وبناتها **يحيى**
امراة وزوج بنته وامراة ابنه وامراة ابيه
شهادة اهل الاموال الخطاينة اي الذين يتبعون
 الهوا ولا يتبعون مذهب اهل السنة كالخوارج والمبشرين
 والمعتزلة والقدريين والجبريين والروافض وشهادة
 هؤلاء مقبولة عندنا اذا كان هؤلاء يكفر صاحبهم ولا يكون
 ما جئنا كذا في الذخيرة وقال الشافعي لا تقبل شهادة
 اهل الهوا والبدع والخطاينة وهم صنف من الروافض
 ينسبوك الى ابي الخطاب يعنفونك الشهادة
 لكل من طعن عندهم انه محق ويقولون المومن لا يكذب
 ولا يخلف كذبا وقيل ليرى الشهادة لشيعتهم
 ويدنوك بشهادة الزور لوافقهم على تحالفهم
وتقبل شهادة **الذي على الذي** مثله على مسلم
 مطلقا سواء كانت ملته واحدة او لا قال ابن ابي ليبي

م
 فيما تقبل شهادته

يشترط

يشترط اتخاذ الملة وقال مالك والشافعي لا تقبل
 شهادة علي احد **وتقبل** شهادة **الخري على مثله لا على**
الذي **وتقبل** شهادة من **الم بصغيرة** اي اذنب
 بمعصية صغيرة مشتق من الم وهو الصغيرة ان
اجتناب الكبيرة وكانت حسانه اغلب من سيانه
 هذا هو الصحيح في العدالة المغيرة وقيل من ارتكب
 كبيرة او اصر على صغيرة سقطت عدالة الكبيرة
 عند اهل الحديث سبعة الاشكال بالله والفرار من
 الزحف وعقوق الوالدين وقتل نفس بغير حق وهرب
 مال المومن والزنا وشرب الخمر وقيل كل الدنيا وكل
 ما لا يبيحهم وقيل الكبيرة ما ستم فاحشة في
 الشرع كاللواط والزنا او لم نسلم فاحشة ولكن شرع
 عليها عقوبة بنص فاطح في الدنيا بالحدود والوعيد
 بالتاري في العقب كالسرقه واكل مال اليتيم وما لم يسم
 فاحشة في الشرع ولا شرع عليها عقوبة في احدي
 الدارين كالغرة والفيلة فهو صغيرة وقيل ما كان حرا
 لغينه فهو كبيرة وما كان حرا اما الغيرة فهو صغيرة
 والاصح ان ما كان مستحيبا بين المسلمين وفيه هناك
 حرمة الله تعالى الذين فهو كبيرة والا فهو صغيرة **وتقبل**
 شهادة **الاقلف** اي الذي لم يجتن وعنه ابن عباس
 انه لا يقبل شهادة وانما تقبل عندنا اذا ذكره بعد

ماي مساكين

٣١٠
 ٣٣٢

نعمت ونيك المومن قال الشافعي
 ولا تقبل

ما

الكبر والخوف الهلاك وان تركه على وجه الاعراض
 عن الفرض والسنة على ما قالوا والاستتمعات
 بالدين فلا تقبل شهادته ثم لا بد من معرفة وقتها
 فابوا حنيف قد لم يقدروا بشئ وغيره قال من سبع سنين
 الى عشرين سنين **وتقبل شهادته الحضي ولد الزنا**
والخنثى الا ان المشكل لا يشهد مع رجل ولا مع امرأة
 ولو شهد مع رجل وامرأة تقبل كذا في الخزانة واما
 تقبل شهادته ولد الزنا مطلقا سواء شهد في الزنا
 او لا ماله وفارما لا يقبل في جميع الحقوق الا في
 الزنا وفي بعض الخواشي المذكور في المتن ظاهر الرواية
 وقيل لا يقبل مطلقا **وتقبل شهادته القمار والمراء**
 بهم على السلطان الذين يأخذون الحقوق الواجبة
 كالخراج ونحوه عند الجمهور فالواحد اذ كان في عصرهم
 فاما في زماننا فلا تقبل شهادتهم لغلبة ظلمهم والحاصل
 انهم ان كانوا عدولا يقبل والا لا وذكروا شمس الائمة الحسيني
 ان القامل اذا كان وجيها في الناس فمروا لا يجازف
 في كلامه تقبل شهادته واما اذا كان ساقط المنزلة
 عند الناس او مجازفا في كلامه لا تقبل شهادته **وتقبل**
شهادة المغيب للمغيب والاول مبني للمفعول والثاني
 مبني للفاعل **ولو شهد ان اباهم اوصى اليه والوصي**
 يدعيه جاز الشهادة استحسانا والقياس ان لا يقبل

وكذا ما عارض
 الهمزة اده عيب

وان

وان انكر الوصي لا يقبل **كل لو شهد ان اباهم** الغايب **وكله يقضه بنو وادي**
الوكيل وانكر ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح
مجرد ولا يحكم بذلك اي لا يسمع الشهادة على ما
 ينقضه فتنق الشهود من غير ان ينقض ايجاب حق
 من حقوق الشرع او لعند نحو ان يشهدوا ان الشهود
 فسقة او زناة او اكله ربيا او شرب الخمر او على اقرارهم
 انهم شهدوا بالزور او على اقرارهم انهم اوجروا على اداء
 الشهادة او على اقرارهم ان المدعي متبطل في هذه الدعوى
 او على اقرارهم انهم لا شهادة لهم في هذه الحادثة الا اذا
 شهدوا على اقرار المدعي انهم فسقة او شهدوا بالزور
 او نحوه او اقام المدعي عليه البينة ان المدعي استاجر الشهود
 بعشرة دراهم لاداء الشهادة واعطاهم العشرة من
 مالي الذي كان في يده و اقام المدعي عليه البينة بانهم
 زنا او وصفوا الزنا او شربوا الخمر او سرقوا مالي كذا
 اولم يبقا دم العند او انهم عبيد او احداهم عبد او محدودون
 في القدر او اقرار المدعي انه استنابهم على هذه الشهاد
 ة **حنيف يذ تقبل ومن شهد ولم يبرح** اي لم يفارق
 مجلس القضا حتى قال **الا وهنت بعض شهادتي** اي لخطا
 بذكر زيادة كانت باطللة او اخطات بنسيان ساكان
 يجب على ذكره **يقبل قوله لو كان** الشاهد عدلا والا لا

ما اطلق المؤلف القول بقبول
 ما اذ كان بعد القضا وبه
 الحاشي في المتن في غير القضا وبه
 الحاشي في المتن في غير القضا وبه
 الحاشي في المتن في غير القضا وبه

لا في السواد والبياض فانها لا يتشابهان فلا تقبل
 الشهادة كذا في الاصل وانما فيد بقوله في لو نزل انه
 لو اختلفا في القيمة لا تقبل بالانفاق **بخلاف المذكورة**
والا نوتة اي اذا اختلف الشاهدان في ذكورة الشهوة
 به وانوشة لا تقبل شهادتهما بالانفاق فلا تقطع
والغضب اي بخلاف اختلاف الشاهدين في لون
 البقرة الغضب حيث لا يقبل بالانفاق **ومن شهد رجل**
انما اشترى عبد فلان بالالف وشهد اخر انه اشترى عبد
فلان بالالف وحسم لينة بطلت الشهادة مطلقا سواء
 ادعى المدعي اقل المائتين او اكثر هذا اذا اختلف البائع
 والمشتري قبل تسليم العبد لانه الدعوى حينئذ دعوى
 العقد اما بعد التسليم فيكون الدعوى في الدين حينئذ
 تقبل وفي الفوايد الظاهر انما اذا اتخذ جالس الشئ
 واختلفا في قدره كما في هذه المسئلة تقبل الشهادة
 بخلاف ما اذا اختلف الجالس بان شهد احدهما بالشرا
 بالقدم وشهد الاخر بالدينار لا يقبل **وكذا الكتابة**
 اي في كالتبيع **وكذا الخلع والاعتاق** على مال والصالح
 عند دم العمد اذا كان المدعي هو المرأة والعبد والقائل
 اما اذا كانت الدعوى من جانب الزوج او المولي والقول
 فهو بالزلة دعوى الدين **فاما النكاح** فيصح بالالف وهو
 اقل المشهود به عند ابي حنيفة وقال لا يقضي بالنكاح

ايضا

ايضا وهذا مطلق اي سواء كان الدعوى من الزوج او
 من المرأة وسواء ادعى الاقل والاو قيل لاختلاف فيها
 اذا كانت المرأة هي المدعية فان كان المدعي هو الزوج
 لا يقبل لجماعا والاصح ان الخلاف في الفضلين **وملك**
المورث ميني ثبت لم يقض **لوارثه بلا جريان** يقول
 الشاهد انه كان لابيه مائة وتركه ميراثا له **الا ان**
يشهد اهلكه اي بهلك المورث **اويده او يدورعه او يد**
مستغیره وقت الموت متعلق بالكل بيانه اذا مات
 رجل فاقام وارثه بينة على اذنها كانت لايه اعارها
 او اجرها او ورعها الذي ياتي في يده فانه يأخذها
 ولا يكلف البينة على انه مات وتركها ميراثا ههنا
 بالاجماع **ولو شهد ابيدعي مذهبهم ردت** الشهادة
 وعند ابي يوسف لا ترد وانما فيد بقوله يبيد جي لانهم
 لو شهدوا انها كانت في يد فلان مات فقبل بالانفاق
 كذا في الاصل قوله مذهبهم وجوده كعدمه والخلاف
 ثابت ايضا بدون ذكره فانه ذكر المذهب في الجميع
 الصغير وشهد والمجلى العين كانت في يده لم تقبل
ولو اقر المدعي عليه بذلك اي بان العين كانت في يده
 اشدعي **وشهد شاهدان** انه اي المدعي عليه **اقرانه**
 اي العين كان في يد المدعي دفع الى المدعي ههنا
باب الشهادة على الشهادة تقبل

وله استحقاقا ان يكون شينا
او مذكورا استحقاقا لجزائها
سبدا والمقدرا لذكور خبيث

فيم لا ينفك بالشيئة بخلاف الحدود والفود وجوانها
استحقاقا والقياسا بيا وجوانها **ان شهد رطلان**
على شهادة شاهدين بان شهدا على شهادة واحد
من الاصل ثم شهدا على شهادة الاخر من الاصل وقال
الشافي لا يجوز الا اربع عن كل اصل اثنان **ولا تقبل**
شهادة واحد من الفرع على شهادة واحد من الاصل وعند
مالك تقبل **والاشهاد ان يقول الاصل للفرع اشهد**
على شهادتي ابي اشهدك فلانا اقر عند بكذا
او يقول اشهدك انت على شهادتي بكذا او يقول اشهد
ابي سمعت فلانا يقول فلان بكذا فاشهدك انت على شهادتي
بكذا ابي اشهدك فلانا بن فلان اقر عند بكذا واشهد
على نفسه ابي المقداد **اشهادة الفرع ان يقول اشهد**
ان فلانا اشهدني على شهادة فلانا اقر عند بكذا
وقال الاصل لي اشهدني على شهادتي بذلك ابي بان
فلانا اقر عند بكذا ولما لفظ اطول من هذا واقتصر
منه لكن ذكر الوسط الى العذر لا قرب وخير الامور انا
واما اطول فهو انه يقول الاصل اشهد بكذا وان
اشهدك على شهادتي فاشهدني على شهادتي وفيه
حسن شيئا ويقول الفرع اشهدك فلانا اشهد عند
بكذا او اشهدني على شهادة بذلك وامر ان اشهد
على شهادة بذلك وانا اشهد على شهادة وفيه ان

او يقول اشهدك انت على
شهادتي في

شينات

شينات والافضد ان يقول الفرع اشهد على شهادة
فلان بكذا وفيه شينات والاطول اختيار بعض
المشايخ والافضد اختيار ابي جعفر وابي الليث وشمس
الائمة السرخسي وما ذكر في المن اختيار شمس الائمة
الحلواني **والاشهادة للفرع بلا موت اصله او مرضه**
او سفه ابي لا تقبل شهادة شهود الفرع الا ان يكون
شهود الاصل كلهم او بعضهم او يرضون مرضا لا يستطيعون
حضور مجلس القضاة او يغيبون مسيرة ثلاثة ايام
وليالها فصاعدا وعند ابي يوسف انه لم يجعل السف
شرطا ولكنه قال ان كان غائبا عن المصر في مسافة
لوعدا الى القضاة لا اشهادة لم يستطع ان يبيت
في اهله سمعت الشهادة **فان عدلهم ابي الاصول**
الفروع صح **التعديل والاوان** نذكروا كيتهم عدلوا
وهذا عند ابي يوسف وعند محمد لا تقبل شهادة الفرع
اذ لم يعلموا عدالة الاصول **ونبطل شهادة الفرع**
بانكار شاهد الاصل الشهادة ومعنى المشيكة
انهم قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما نوافقها
ثم بما الفروع يشهدون على شهادتهم بهذه الحادثة
امامهم حضرة ثم فلا ينفك الى الشهادة الفرع وان
ينكر والكافي **ولو شهد ابي شاهد الفرع**
على شهادة رطلين على فلانة بنت فلان الفلانية

انكار شاهد الاصل الشهادة

بالفادهم وقال اي شاهد الفرج اخبرنا اي شاهد
 الاصل انها يعرفها **بناجنا** المدي **بامارة** وقال اي
 شاهد الفرج **لم ندر اي هذه ام لا قيل للمدي** قد
 ثبت الحق على فلان بنت فلان الفلاحي بشهادة هذين
 الشاهدين ثم **هات شاهدين اخرين انها اي هذه**
المسراة فلانة بنت فلان الفلاحي وكذا كتاب القاضي
الى القاضي اي اذا ورد كتاب القاضي وفيه شهد
 بين يدي فلان بن فلان ان فلان بن فلان على فلان
 كذا من المال انكر ذلك الرجل ان يكون هو فلان بن
 فلان فلا يكون كتاب القاضي الى القاضي حجة عليه
 ما لم يشهد لغيره ان فلان بن فلان **ولو قال اي**
الفرعان فيما اي في الشهادة على الشهادة
 وكتاب القاضي الى القاضي فلان بنت فلان **القيمة**
لم يخذ هذه الشهادة حتى ينسبها الى اخذها
 وهي القبيلة الخاصة بالنسبة الى ما فوقها من
 الشعب ونحوها قيل هذا في القرب اما في العم فلا
 يشترط ذكر الفخذ وقيل في بلادنا النسبة الى فغانة
 نسبة عامة والاولى جند نسبة خاصة وقال
 الامام البرزوي النسبة الى سمرقند وبخاري لا تصلح
 للتقريب وقيل النسبة الى الصدرة الصغيرة خاصة
 الى المحلة الكبيرة عامة كذا في الاصل **ولو اراد الشاهد**

ان شهد

ان شهد زورا **بشهادة ولا يعذر مطلقا** واعلم
 ان شاهد الزور يعذر باجاء انضال الفضا بشهادة
 او لم ينضل وقال ابو حنيفة تغذيره شتمه ولا
 يضرب ولا يسود وجهه فيبعثه الى سوقه ان كان
 سوقيا والى قومه ان كان غير سوقى بعد العصر في
 اجمع ما كانوا ويقولنا وطنا هذا شاهد زور فلان
 وطروا الناس منه وقال يضرب ويحبس وهو قول
 الشافعي وذكر شمس الامة السرخسي شتمه عندها
 ايضا **والنقد** والحبس على قدر ما يراه القاضي
 عندها قال الحاكم الامام ابو محمد الكايني رجع على
 سبيل النوبة والندامة لا يعزب الا خلافا وان رجع
 على سبيل الاصدار يعزب ولا يضرب بلا خلافا وان
 كان لا يعلم فقلبي هذا الاختلاف ولو نأى بعدما
 شهد بزور فنقل شهادته في الاصح كذا في الجامع
 الصغير للبحراني قيل لما وضع المسئلة في الاقرار
 لانه لا طريق الى بيان معرفة ذلك بالبينه وذكر في
 المعنى قال صاحب الاقضية وشاهد الزور عندنا
 المقر على نفسه بذلك او يشهد بموت رجل او يقتله
 فيحج المشهود بنقله او بموته حيا فعلم من هذا ان
 شهادة الزور قد تعلم بدون الاقرار بالكذب لكن
 ينبغي ان يخضع النقد بالافتراء بذلك مستقرا

المشايخ وطلابنا في الأحصان
كتاب الوكاله

المنايين بين الشماذه والوكالذ ان كلامها من باب
الولاية على الغير على سبيل الاعانة في المعاملات ثم
هي بفتح الواو وكسرهما اسم للتوكيل وهو الحفظ ومنه
التوكيل في اسم الله تعالى بمعنى الحافظ ولهذا قالوا اذا

تفاد

فألا وكلنا بما لم يملك الحفظ فقط فيكون فغيلا
معنى فاعل وقيل التركيب يدعى على معنى الاعتماد
والنفويض ومنه التوكيل يقال على الله توكلا أي
فوضنا أمورا إليه فالتوكيل تفويض التصرف إلى
الغير وسمي التوكيل به لأن الموكل وكل إليه القيام بما
أي فوضه إليه اعتمادا عليه والتوكيل القيام بما فوض
إليه فيكون فغيلا بمعنى مفعول لأن توكلا إليه الأمر
صح التوكيل وموافقا لغير مقام نفسه في التصرف
من يملكه فلا يصح توكيل الصبي الذي لا يعقل والمجنون
إذا كان التوكيل من يعقل العقد ولو صبيا أو عبدا
مجنونا أي صح التوكيل بكل ما يعقد بنفسه كالبيع
والشراء والإجازة والنكاح والطلاق والخلع والصلح
والاستعانة والمهنة قتل هذا على قولها وأما على
قول أبي حنيفة فالشرط أن يكون التوكيل طاهلا
بما يملكه التوكيل فاما كون الموكل مالكا للتصرف فليس
بشرط حتى يجوز عنده توكيل المسلم الذي لم يشرع
لغيره والتخيير وتوكيل المحرم الحلال ببيع الصيد وقيل
المراد به أن يكون مالكا للتصرف نظرا إلى أصل التصرف
وأنه ممنوع بعراض وبيع الخرج للمسلم في الأصل وإنما
يُمتنع بعراض السهمي وصح التوكيل بالتفوض أي
الدعوى في الحقوق برضى الخصم إلا أن يكون الموكلا

والبواجر

بحيث لا يستطيع ان يمشي على قدميه الى مجلس القضاء ولو
 امكن ركوب الدابة ولعل على ايدى الناس يلزم منه
 التوكيل بل ارضى وان كان لا يزيده الركوب مرضا في
 الاصح هذا عند ابي حنيفة وعندهما يصح بغير رضا
 الخصم وهو قول الشافعي ثم قيل الخلاف في الصحة
 والصحيح ان الخلاف في اللزوم وفي النهاية الصحيح
 قولهم والشريف وغيره سواهم على القاضي لا لزوم
 بغير رضاه **او غايبا مؤمدا السفر او مريدا السفر**
 ولو قال بان يرحل الى بلاد لا يريد السفر قيل يحلفه القاضي وهو
 اخيرا للحق وقيل لا يحلفه بل ينظر الى حاله فان كان
 عليه علة السفر يلزمه التوكيل والا **او محذرا** اي صح
 لها التوكيل بل ارضى الخصم مطلقا وفي التي لا يراها غير
 المحرم من الرجال لم يجر عداها بالبروز وحضور المجلس
 فاذا توجهت اليهن عليهن او على المريض بعث القاضي
 امينا يعرض عليهن امينا فاذا عرضوا بين ان تخلف عرض
 عليهن ان تخلف او تنكل فاذا انكلت امرها ايضا ان
 توكيل ولا يجزئ مع خصمها الى القاضي ويجزئ شاهد
 ليسهم هذا على كونهما عند القاضي ثم يحكم القاضي بالتكول
 ويلزم ما ما وجب عليهن والمناخرون الاختار والقوي
 ان القاضي اذا علم من الخصم التعنت في ابا التوكيل يمكنه
 من ذلك ويقبل التوكيل من الموكل بغير رضاه وان علم

من

من الموكل الفصد الى الاضرار لصاحبه في التوكيل
 لا يقبل منه التوكيل الا برضى صاحبه وهو اختيار
 شمس الابنة السرخسي **وصح التوكيل بايقافها اي**
بإذ الحقوق واستيفائها اي بقبض الحقوق الا في
حد وفود اي صح التوكيل باستيفائها الا في حد وفود
ان غاب الموكل وقال الشافعي يستوفي القضاء على
 غيبة الموكل **والحقوق الكائنة فيها يضيفه الوكيل لنفسه**
كالبيع والاجارة والصلح عن اذارتها يتعلق بالوكيل
 ان لم يكن **بحول** الا بالموكل وقال الشافعي يتعلق به
 بالموكل قوله **والحقوق مبتدأ خبره** يتعلق **كتسليم البيع**
 فيه اذا باع هذا بيان للحقوق **وقبضه** لا فيما اشترى
 وقبض الثمن فيه **بائع والرجوع عند الاستحقاق**
والخصومة في العيب والملك يثبت للموكل ابتداء
 لا للوكيل **حتى لا يغتفر قريب** الوكيل بشرايه وفاد
 ابو الحسن الكرخي الملك يثبت للوكيل بالشر او لا ثم
 ينتقل الى الموكل **والحقوق فيها يضيفه الي الموكل كالنكاح**
والخلع والصلح عن دم عهد والصلح عن انكاح وتعلق
 بالموكل فلا يطالب بكيله بالمرتد ولا يطالب وكيلها
 اي المرأة بتسليمها **والمشتري منع الموكل عن**
 الثمن يعني اذا باع الوكيل بالبيع ثم طالب الموكل
 المشتري بالثمن يجوز للمشتري ان يمنع الثمن اياه

ولا يدفعه اليه وان دفع اليه صح ولا يطالبه اي المشتري
 الوكيل **ثانيا** باب **الوكالة بالبيع والشراء**
 انما قدم التوكيل بالشراء على التوكيل بالبيع لان الشراء
 جالب للملك والبيع سالب له الجالب اقوى من السالب
فقال امره بشرا ثوب هروي او فدرس وبفعل صح
سمى ثنا **اولا** واخره في العنوان لان البيع مقدم عليه
 ثم اذا اشترى بمثل قيمته او باينها من الناس فيه نقد
 على الموكل وان اشترى بغيره فاحترق نقد على الوكيل
وامره بشرا عند او دار صح ان سمي ثنا **اولا** اي وان لم
 يسم **لا يصح** **وامره بشرا ثوب او دابة لا يصح** **الامر**
وان سمي ثنا **وامره بشرا طعام يقع على البرودقيقة**
 مطلقا والقياس ان يقع على كل مطعوم وقيل ان كثرة
 الدراهم فعلى البروان قلت فعلى الخبز وان كان بين
 الامرين فعلى لدقيق والقلدة مثل درهم في قلدة درهم
 والوسط مثل ربعة في خمسة او سبعة كذا في شرح
 السبيل وان لم يدفع اليد شيئا وقال اشترى جنطة
 لم يخرج على الامر **وللوكيل الرجوع لعين ما دام المبيع**
في يده **فلا يستلمه الوكيل** **في الامر لا يرد الا بامره**
وللوكيل حبس المبيع **لنمن دفعه من ماله** **فان هلك**
المبيع في يده **فمثل حبه** **اي الوكيل هلك من مال**
الموكل **ولم يسقط الثمن** **عن الموكل** **في رجوع الوكيل عنه**

فان كان
 المبيع
 في يده
 فلو هلك
 لم يرد
 الا بامره

وان هلك

وان هلك المبيع في يده **بعده حبه** **لا سنيها الثمن**
فهو كالبيع **عندها** **اي يكون مضموها بالثمن مطلقا**
 قلت فحينئذ او كثرت وعند اي يفسد كمالا ان يكون
 حتى لو كان اليه وفيا بالثمن يسقط ولا يرجع بالفضل
 على الموكل وعند رفته كمالا ان الغصب فغلبه فان
 مثله **وتعتبر مفارقة الوكيل في الصدف والسلم**
دون الموكل **حتى لو فارق الوكيل صاحبه قبل القبض**
 بطل العقد هذا اذا كان الموكل غايبا عن المجلس وما
 اذا كان حاضرا في مجلس العقد يصير كأن الموكل صار
 بنفسه فلا تعتبر مفارقة الوكيل كذا في النهاية نقل
 عن خواهر زاده لو فارق الموكل لا يبطل والمال بالسلام
 الاسلام وهو ان يوكل رجلا ليسلم دراهم معدودة في
 كرم معلوم اما لو وكل المسلم اليه رجلا بقبول الثمن فانه
 لا يجوز توكيله **ولو وكله بشرا عشرة ارطال درهم**
فاشترى عشرين رطلا بدرهم **ما يباع اي من لم يما**
يباع مثله عشرة ارطال بدرهم **لزم الموكل منه عشرة**
بنصف درهم **عند اي حينئذ** **وعندها** **يلزمه العشرة**
 وقوله محذوف اي حينئذ في بعض النسخ قوله ما يباع
 الى اخره اي اذا كانت عشرة ارطال من ذلك الممساوي
 فحينئذ درهمها وانما قيد به لانه اذا كانت عشرة ارطال
 منه لانسأوي درهمها نقد الكل عن الوكيل بالاجماع

فان كان
 المبيع
 في يده
 فلو هلك
 لم يرد
 الا بامره

ولو وكله بشرا **عينه** اتم بالاشارة او باسمه العلم
او بالاضافة الى ما لكه **لا يشترى لنفسه** اي ليس
للوكيل ان يشترى لنفسه ولو اشترى لنفسه فهو
للامر **ولو اشترى بغير التقدر** وامره بالتقيد **او بخلاف**
ما سئل من الثمن بان وكله بشرا بزيادة درهم فاشترى
بعشرة دراهم او بزيادة عشرة دراهم **وقع الشراء**
للوكيل وان كان بغير عينه فالشراء **للوكيل الا ان**
يتوي الوكيل للموكل او يشترى به اي اضاف العقد
الى مال الموكل سواء نقد الثمن من ماله او من ماله غيره
وانما يقدر به لانك اضاف العقد الى درهم لنفسه فهو له
وان اضاف الى درهم مطلقه فان نواها للامر فهو كقوي
وان نواها لنفسه فهو له وان تكاذبا في النية يحكم النقد
اجماعا ان نقد الثمن من مال الموكل فهو له وان تقدم من
ماله فهو له وان تضاد فاعلى انه لم تخضره النية فنقد
اي يوسف يحكم النقد وعند محمد بولو **لوكيل وان قال**
اشترى للامر وقال **الامر** اشترى **لنفسك** ولم يدفع
الثمن الى المأمور **فالقول للامر وان كان الموكل دفع**
الثمن قبل المأمور اي القوله وهذه المسئلة على ثمانية
اوجه لانه اما ان يكون مأمورا بشرا بعينه او بغير
عينه وكل وجه على وجهين لانه اما ان يكون الثمن
منقودا او لا وكل وجه على وجهين لانه اما ان يكون

لو وكله بشرا عينه اتم بالاشارة او باسمه العلم او بالاضافة الى ما لكه لا يشترى لنفسه اي ليس للوكيل ان يشترى لنفسه ولو اشترى لنفسه فهو للامر ولو اشترى بغير التقدر وامره بالتقيد او بخلاف ما سئل من الثمن بان وكله بشرا بزيادة درهم فاشترى بعشرة دراهم او بزيادة عشرة دراهم وقع الشراء للوكيل وان كان بغير عينه فالشراء للوكيل الا ان يتوي الوكيل للموكل او يشترى به اي اضاف العقد الى مال الموكل سواء نقد الثمن من ماله او من ماله غيره وانما يقدر به لانك اضاف العقد الى درهم لنفسه فهو له وان اضاف الى درهم مطلقه فان نواها للامر فهو كقوي وان نواها لنفسه فهو له وان تكاذبا في النية يحكم النقد اجماعا ان نقد الثمن من مال الموكل فهو له وان تقدم من ماله فهو له وان تضاد فاعلى انه لم تخضره النية فنقد اي يوسف يحكم النقد وعند محمد بولو لوكيل وان قال اشترى للامر وقال الامر اشترى لنفسك ولم يدفع الثمن الى المأمور فالقول للامر وان كان الموكل دفع الثمن قبل المأمور اي القوله وهذه المسئلة على ثمانية اوجه لانه اما ان يكون مأمورا بشرا بعينه او بغير عينه وكل وجه على وجهين لانه اما ان يكون الثمن منقودا او لا وكل وجه على وجهين لانه اما ان يكون

لو وكله بشرا عينه اتم بالاشارة او باسمه العلم او بالاضافة الى ما لكه لا يشترى لنفسه اي ليس للوكيل ان يشترى لنفسه ولو اشترى لنفسه فهو للامر ولو اشترى بغير التقدر وامره بالتقيد او بخلاف ما سئل من الثمن بان وكله بشرا بزيادة درهم فاشترى بعشرة دراهم او بزيادة عشرة دراهم وقع الشراء للوكيل وان كان بغير عينه فالشراء للوكيل الا ان يتوي الوكيل للموكل او يشترى به اي اضاف العقد الى مال الموكل سواء نقد الثمن من ماله او من ماله غيره وانما يقدر به لانك اضاف العقد الى درهم لنفسه فهو له وان اضاف الى درهم مطلقه فان نواها للامر فهو كقوي وان نواها لنفسه فهو له وان تكاذبا في النية يحكم النقد اجماعا ان نقد الثمن من مال الموكل فهو له وان تقدم من ماله فهو له وان تضاد فاعلى انه لم تخضره النية فنقد اي يوسف يحكم النقد وعند محمد بولو لوكيل وان قال اشترى للامر وقال الامر اشترى لنفسك ولم يدفع الثمن الى المأمور فالقول للامر وان كان الموكل دفع الثمن قبل المأمور اي القوله وهذه المسئلة على ثمانية اوجه لانه اما ان يكون مأمورا بشرا بعينه او بغير عينه وكل وجه على وجهين لانه اما ان يكون الثمن منقودا او لا وكل وجه على وجهين لانه اما ان يكون

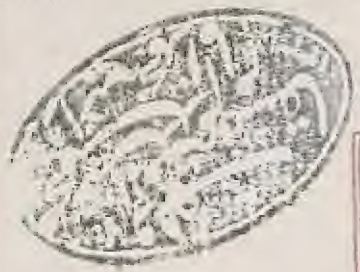
العبد حيا حين اخبر الوكيل بالشراء او ميتا فان
كان مورا بشرا بعينه فان اخبر عن شراء العبد
قايما في القول للمأمور اجماعا منقودا كان الثمن او
غير منقود وان كان ميتا حين اخبر ففان ذلك عنده
بعد الشراء وانكره الموكل وكان الثمن غير منقودا فالقول
للامر وان كان الثمن منقودا فالقول للمأمور مع عينه
وان كان العبد بغير عينه فان حيا ففان للمأمور
اشترى له وقال الامر لا بل هو عندك فان كان
الثمن منقودا فالقول للمأمور وان لم يكن منقودا فالقول
للامر عندنا بيمينه وعندهم القول للمأمور وان كان
العبد ميتا وهي مسئلة الكتاب فان لم يكن منقودا
فالقول للامر وان كان الثمن منقودا فالقول
للمأمور **وان قال رجل اخر يعني هذا فلان فباعه**
ثم انكر الامر اي امر فلان فباع فلان وقال لانا امرته
اخذه فلان **الا ان يقول فلان لم امره** اي بالشراء
فلم يكن فلان ان يباخذه **الا ان يسله المشتري**
البية فان سلمه اليه واخذه الذي اشترى له صان
بيعا للذي اخذه من المشتري وتكون العهدة على
المشتري **وان امره بشرا بعينين** ولم
يسم مثنى **فاشترى له** اي للوكيل **اخذهما** وان
امره بشرا **اي بالالف** وقيمتها سوا فاشترى لهما

كان

العبد

لو وكله بشرا عينه اتم بالاشارة او باسمه العلم او بالاضافة الى ما لكه لا يشترى لنفسه اي ليس للوكيل ان يشترى لنفسه ولو اشترى لنفسه فهو للامر ولو اشترى بغير التقدر وامره بالتقيد او بخلاف ما سئل من الثمن بان وكله بشرا بزيادة درهم فاشترى بعشرة دراهم او بزيادة عشرة دراهم وقع الشراء للوكيل وان كان بغير عينه فالشراء للوكيل الا ان يتوي الوكيل للموكل او يشترى به اي اضاف العقد الى مال الموكل سواء نقد الثمن من ماله او من ماله غيره وانما يقدر به لانك اضاف العقد الى درهم لنفسه فهو له وان اضاف الى درهم مطلقه فان نواها للامر فهو كقوي وان نواها لنفسه فهو له وان تكاذبا في النية يحكم النقد اجماعا ان نقد الثمن من مال الموكل فهو له وان تقدم من ماله فهو له وان تضاد فاعلى انه لم تخضره النية فنقد اي يوسف يحكم النقد وعند محمد بولو لوكيل وان قال اشترى للامر وقال الامر اشترى لنفسك ولم يدفع الثمن الى المأمور فالقول للامر وان كان الموكل دفع الثمن قبل المأمور اي القوله وهذه المسئلة على ثمانية اوجه لانه اما ان يكون مأمورا بشرا بعينه او بغير عينه وكل وجه على وجهين لانه اما ان يكون الثمن منقودا او لا وكل وجه على وجهين لانه اما ان يكون

ملك سكين



بنصفه **او قال صح** ويقع الامر وان اشترى حدهم **ب**
بالاكثر لا يصح مطلقا حتى يذبح وقال ابو يوسف
 ومحمد ان اشترى احدهما باكثر من جسمه يذم ان يقاين
 الناس فيه وقد بقي من الالف ما يشترى مثله العبد
 الباقي فهو كائنا **وان امره بشر هذا العبد يدين**
للعليه اي يدين للامر على المامور **فاشترى هذا**
العبد صح ولو كان العبد **غير معين** يعني لو امره بشرا
 عتد غير معين فاشترى المامور عبدا **نفذ على المامور**
 حتى لو مات العبد عند المامور مات من مال المامور
 والدين عليه فان قبضه الامر فهو له وهذا عند
 ابي حنيفة وقال الامامون للامر في الوجهين **وان**
امرته بشرا اذ بالالف دفع اليه اي الى المامور فاشترى
الامنة فقال الامر اشترى بها بحسب امته وقال المامور
 اشترى بالالف **فالقول للمامور** هذا اذا كانت الامنة
 تساوي الف او كانت تساوي حصة امته فالقول
 للامروان **لم يدفع الالف اليه** والمثلية كما لها ظلال
 اي القول له وتلزم الامنة المامور **وان امره بشرا**
هذا العبد ولم يسم ثمنا فاستواه **وقال المامور اشترى**
بالف وصده ببايعه وقال الامر اشترى بنصفه
 تخالفنا اي البائع والمشتري وهو اختيار ابي منصور
 وفيه لا تخالف وهو اختيار الفقيه ابي جعفر **والصح**

في المأمور العبد
 لا يشترى
 في البايع

مر
 في
 المأمور

الاول

عند أبي حنيفة مطلقا سواء كان بمثل القيمة أو انقص
مع من ترضاه **له** الا اذا زاد على عند المثل في
 البيع ونقص عن ثمن المثل في الشراء وهو الا ان
 الاجزاء والحداث وان علوا والا ولا دواك سفوا
 والنزوحات والتبدل لو كان المكاتب والشريك للشريك
 وقال يجوز بيعه منهم بمثل القيمة وما يتعابن
 فيه الامن عبده ومكاتبه **وصح بيعه** في الامر ببيع
 مطلق **بما قل** من الثمن **وكتروا** بالعرض **والنسيئة** عند
 أبي حنيفة وقال لا يجوز بيعه بنقصان لا يتعابن
 الناس في مثله ولا يجوز الا بالدرهم او الدينارين
 وهو قول الشافعي والنسيئة يجوز عندنا خلافا للشافعي
ونقصه شراؤه أي الوكيل بالشرا المطلق يجوز شراؤه
 بمثل القيمة وزيادة يتعابن الناس فيها **وهو ما**
يدخل تحت نفوق المفومين فلو فاقه عدل عشرة
 وقومه اثنان وواحد عشرة فما بين العشرة والسبعة
 داخل تحت نفوق المفومين اما الزائد في الشرا والنقص
 في البيع فلا وقيل في العروضة نيم وفي الحيوان
 دة يارذه وفي الغنم دة ورازده **بيعه عبده**
وباع نصفه او عشره **مع** عنده وعنده الا يصح وفي
 الشرا **ينوقف ما لم يشتر الباي** فان اشترى بافيه
 لزم الموكل وارتفع النوقف ولو رد المشتري البيع على

الوكيل

هذا هو الصحيح في البيع والشرا
 بغير نسيئة او بغير عينة
 او بغير امانة او بغير
 امانة او بغير نسيئة او بغير عينة

ولو وكله

كان

الوكيل بالبيع بالعييب مطلقا سواء يحدث مثله
 في هذه المدة او لا كما لصنع الزائدة والتمس الزائدة
ببينة او نكول رده الوكيل **على الامر وكذا باقرا**
 أي رده الوكيل على الامر لو اقر الوكيل ان العيب
 حصل في يد الموكل **فيما لا يحدث** أي رده فيما لا يحدث
 مثله في هذه المدة **والما فيه** لانه ان كان ما يحدث
 ورد باقرا دون الموكل **وان باع** الوكيل بالبيع
 بنسيئة **فقال** الموكل **امرتك بنفروا** **فقال المأمور**
اطلقت الامر ولم يتقيد بشي **فالفول للامر** وفي المصارف
المضارب يعني لو اختلف المضارب ورب المال فقال
 رب المال **امرتك بالبيع** بالنقد **فقال المضارب**
امرتني بالبيع ولم تزد علي فالفول للمضارب ولو
 امر رجلا ببيع عبده فباعه **واخذ الوكيل بالتمن** **وهنا**
قضاء الرهن في يده **واخذ بالتمن كفيلا** **وتوي** المال
عليه أي على الكفيل بان رفع الامر الى قاضي يري
 براءة الاصيل بنفس الكفالة كما هو مذهب مالك
 فيحكم براءة الاصيل فتوي المال على الكفيل **لنفس**
 الوكيل في الصورتين **فقال** المراد من الكفالة هنا
 الخوالة لان التوي لا يتحقق في الكفالة وقيل
 بل الكفالة على حقيقتها فان التوي يتحقق بها
 بان مات الكفيل والمكفول عنه مفلسين وذكر

لزم الوكيل صح

او المملوك من يلد الي يلد فاقامت المزاة بئينة علي
 الطلاق او المملوك علي الغناق لا تقبل علي اثبات
 الطلاق او الغناق وتقبل في قصدي الوكيل حتي
 يحضر الغايب **ولو اقر الوكيل بالخصومة** اي انه
 وكل وكيل بالخصومة فاقر الوكيل علي موكله **عند**
القاضي صح اقراره عليه **والا** اي وان اقر في غير
 مجلس القضا لا يصح اقراره عليه عندهم استسنا
 الا انه يخرج من الوكالة وقال ابو يوسف يصح اقراره
 عليه مجلس القاضي وفي غيره وقال الزوزي والشافعي
 لا يصح في الوجهين وموقوف ابى يوسف اولا وهو
 الفياس **وتقبل وكيل الكفيل** مال اي لو كان لرجل
 علي رجل مال فكفل به رجل فوكل الطالب الكفيل بقبض
 المال من المطلوب لا يكونه وكيل في ذلك ايد او من
 ادعي **وكيل الغايب في قبض دينه فصدقه الغريم**
 اي المديون امر بدفعه اليه **فان حضر الغايب**
فصدقه اي الغايب صدقه الوكيل في دعوي الوكالة
 منه لا شيء علي الغريم **والا** اي وان لم يصدقه
 في ذلك دفع اليه اي الي رب المال الغريم الدين
 ثانيا ورجع الغريم به علي الوكيل لو كان المدفوع
 باقيا في يده وان ضاع لا يرجع الا اذا ضمه عند
 الدفع اولم يصدقه اي المديون الوكيل علي الوكالة

وان اقر في غيرهم

ودفعه

ودفعه الغريم اليه **علي ادعائه** ولفظ ضمه مروي
 بالتشديد والتخفيف لغني التشديد هو ان يجعل
 المديون الوكيل ضامنا فالمستمكن في ضمه مسند
 الي المديون والبارز راجع الي الوكيل ومعني
 التخفيف هو ان يقول الوكيل للمديون لو رجع عليك
 رب الدين ثانيا بذلك المال فانا ضامن به فالمستمكن
 مسند الي الوكيل والبارز الي الدين **ولو قال**
رجل ان وكيل قبض الوديعة فصدقه اي الوكيل
المودع فيما ادعاه لم يورثه **لدفع اليه** وكذا لم يورث
 المودع بالدفع **لو ادعي الشراي** لو ادعي انه اشترى
 الوديعة من صاحبها **وصدقه المودع** فيما ادعي
ولو ادعي رجل ان المودع مات وتركها ميراثا له
 ولا وارث له غيره **وصدقه المودع** دفع الوديعة
 اليه فان وكله بقبض ماله **فادعي الغريم ان رب**
المال اخذه دفع الغريم المال الي الوكيل **وابتاع المديون**
رب المال واستخلفه اي المديون رب المال علي
 اخذه واستيقايه **وان وكله بعيب في امانه** اي ان
 وكله برد بخارئة بسبب عيب فيها **فادعي البائع**
رضي المشتري لم يرد الامة عليه اي علي البائع
 حتي يخلف المشتري انه لم يرض بالعيب وعند
 ابى يوسف ومحمد يتخذ الجواب في الفضلين اي

فضل الرد بالعيب وفضل الدين ولا يوجز الفضل
 برد الجارية وفيه الاصح عن ابي يوسف ان يوجز
 في الفضلين ومن دفع الى رجل عشرة لبنين
 على اهله فان اتفق عليهم عشرة من عنده
 فالعشرة بالعشرة والقياس ان يكون مثارعا
 فيجب عليه رد ما قبض والله اعلم
باب عزل الوكيل ونظر الوكيل
 بعزله ان علم اي الوكيل به اي بالعزل فان لم يبلغه
 العزل لا ينزل بعزله وقال الشافعي ينزل
 وموت اصدها وجنونه اي جنون احداهما جنونا مطلقا
 اي مستنوعا من قوتهم اطلق الغيم السما اي استوعبها
 وطالبون المطلق شهر عند ابي يوسف وعنه
 اكثر من يوم وليلة وعند محمد حول كامل وهو الصحيح
والمؤنة حال كونه مرتدا او افترقا الشريكين اي
 ونظر الوكيل فيفسخها الشركة مطرقة استوا كانت
 الشركة مفوضة او عانا واستوا وكل كلاهما ثالثا
 او احدهما **وتحذر** موكله عن بدل الكتابة لو كان
 الموكل مكائنا وحجره لوما ذونا ونصرفه بنفسه
 اي اذا وكل رجلا بشي ثم نصرفه بنفسه فيما وكل به
 بطلت الوكالة

كتاب الدعوي

اي

اي اضافة الشيء الى نفسه كانه المنازعة وشرط
 جوازها مجلس القضا وحكمها وجوب الجواب على
 المدعي عليه والمدعي لمن اذا ترك ترك اي لا يجبر على
 الخصومة اذا انكرها والمدعي عليه بخلافه اي يجبر
 على الخصومة اذا انكرها هذا احد صحيح **ولا يصح**
الدعوي حتى يذكر المدعي شيئا علم جنسه بان
 فالحنطة مثلا وفدرة بان قال عشرة افقره مثلا
 فان كان المدعي عينا وهو المال والمدعي به خطا
 في يد المدعي عليه كلف المدعي عليه احضارها اليشير
 المدعي اليها بالدعوي وكذا بالشهادة والاستخلاف
 اي يكلف المدعي عليه باحضار المدعي ليشير الشهوة
 باذا الشهادة والفاضل عند الاستخلاف والمدعي
 عليه عند الحلف هذا اذا امكن احضار العين
 في مجلس القضا كالعبدة والسياب وان كان مما يتعذر
 نقلها كالرحي والخشبة الثقيلة ونحوها احضر
 عندها الحاكم او بعث امينا **فان تغذر** احضارها
 بان لم تكن حاضرة **ذكر قيمة** وقال الفقهاء لو اذنت
 لشرط مع بيان القيمة ذكر الذكورة والانوثة وقال
 الفاضل فيخذ الدين وصاحب الذخيرة فيما وان كان
 العين غائبا وادعي انه في يد المدعي عليه فانكره ان
 بين المدعي وبينه وصفته لسمع دعواه وتقبل بيئته

الشهادة الشهادة الشريفة عند حضر الحاكم
 فان اذنت لشرط مع بيان القيمة ذكر الذكورة والانوثة وقال
 الفاضل فيخذ الدين وصاحب الذخيرة فيما وان كان
 العين غائبا وادعي انه في يد المدعي عليه فانكره ان
 بين المدعي وبينه وصفته لسمع دعواه وتقبل بيئته

وان لم يبين القيمة قال غصبت مني عين كذا
 ولا ادري انه هالك او فاسد ولا ادري انكم كانت قيمة
 ذكر في عامة الروايات انه سماع دعواه **وان ادعى**
عقارا ذكر حروده الاربعه مطلقا سواء كان مشهورا
 او لا والبنه مال الواحده مائة ومائة ومائة وقيل
 ان كان مشهورا كذا الوكيل بالكوفا ودار الفضل
 بنجار يكتفي بذكرها دون الحدود وهو قولها **وكفت**
ثلاثة اي لو ذكر ثلاثة من الحدود يكتفي بها خلافا
 لذكرها **اصحابها** والنسب **بها** ولا بد من ذكر الحد
 اي ذكر صاحب الحد **ان لم يكن** صاحبه مشهورا وان
 كان مشهورا يكتفي بذكره وذكر انه اي العقار في يده
 اي المدعي عليه **ولا تثبت اليد في العقار بتصادمها**
 بان ذكر المدعي ان المدعي في يد المدعي عليه وصدة
 المدعي عليه في ذلك بل تثبت اليد **ببينة او علم**
فاض في الصحيح وقال بعض المشايخ يكفي التصديق
بخلاف المنقول فانه يثبت فيه اليد بتصادمها وذكر
ان يطالب به ليجب على القاضي اعانته وقيل
 لان المطالب به حقه وفيه اشتباه وظني انه لدفع
 احتمال التنازع واعلم ان الدين اذا كان وزنيا
 لا يبدان يبين القدر والجلس كما مر في الكيل اذا
 كان مضروبا لا يبدان يبين نوعه بخارجي الضرب

بخلاف ما اذا غلط
 في الرابعة فانه لا يفتح
 الدعوى في

ولا يحتاج الى هذا القدر
 في المنقول لانه مشاهد
 في اليد

وان

وان كان في البلد نفوذ مختلف لا يبدان يبين
 وصفه بان جبر او ردي كذا في النهاية اي ذكره
 المدعي ان يطالب بالمدعي عليه بالعقار اي بتسليمه
 اليه لانه يحتل ان يكون موهونا في يده او محبوسا
 بوجه شرعي في يده وانما يزول هذا الاحتمال بالمطالبة
 ولهذا اقال في المنقول يجب ان يقول في يده بغير
 حق كذا في الكافي فلم من هذا ان هذا القدر
 مراد في المنقول ايضا **وان المدعي دين في الذمة ذكر**
المدعي **صفة** **وانه يطالب به** وادعى الحنطة باليمن
 وبين اوصافها فقد قيل لا يصح **فان صح المدعي**
سأل القاضي المدعي عليه عنها اي عن الدعوى
فان اقر المدعي عليه او انكر فبرهن المدعي قضي
عليه لكن في الاولى بالاداء فقط وفي الثانية بالاداء
 والذوم فحينئذ لا يكون قضا بل بخارجي الاولى
 حقيقة في الثانية **والا** اي وان لم يبرهن بان
 يحجز عن البينة **حلف** القاضي المدعي عليه **بطلبه**
 اي المدعي الحلف وان لم يطلبه لا حلف عليه **ولا ترد**
بين على مدعي مطلقا وقال الشافعي ان لم يكن للمدعي
 بينة اضلا وحلف القاضي المدعي عليه فنكلى يرد
 اليه على المدعي فان حلف قضي له والا لا وكذا اذا
 اقام المدعي شاهدا واحدا وحجز عن اقامة شاهد

أخذاً منه يرد إليه من عليه أن حلف فقي له بما ادعى
وان نكل لا يقضي له بشي **ولا بينة لذي اليد في الملك**
الطلق أي لا يعتبر **وبينة الخارج** **أحق** وأولي يقضي
لوا دعي خارج داراً أو منقولاً ملكاً مطلقاً أو ذواليد
أدعاه كذلك وبكرهنا ولم يورثا وأرضنا راجحنا
وأحد لا يقتل بينة ذي اليد ويقضي للخارج إلا أنه
يكون نارح ذي اليد سابقاً حينئذ يقضي لذي
اليده وقوله وبينة الخارج بيان لقوله ولا بينة
لذي اليد والمتراد بالمطلق أن يدعي أن هذا
ملكى ويسكن عن السبب أم لا لو ادعى ذواليد
النساج وأدعيان تلحق الملك من واحد واحد هما
قابض وأدعي الشراء وأرضنا راجحنا ونارح ذوا
اليده سابق فان في هذه الفصول تقتل بينة
ذي اليد بالاجماع كذا في ملبسوط شيخ الإسلام
وقال الشافعي يقضي بينة ذي اليد مطلقاً
وقضي بالمدعي **أن نكل** المدعي عليه مدة صدقاً
بلا طعن بأن قال لا طعن هو النكول الحقيقي **و**
سكت هو النكول الحكي إذا علم أنه لم يكن من خرس
أو صم في الصحيح وعند الشافعي لا يقضي به
بل يرد إليه من المدعي فان حلف المدعي أخذ المال
واله أبي انقطعت المنازعة بينهما **وعرضاً** لفاضي

البين

اليمن على المدعي عليه **ثلاثاً** **أدعي** وهو لازم في المدة
عن أبي يوسف ومحمد والجمهور على أنه للاختصاص حتى
لوقضي بالنكول مرة نفذ فضاؤه في الصحيح
ولا يستخلف في نكاح بأن ادعى رجل على امرأة أو
هي نكاحاً عليه والآخر ينكر **وفي رجعة** بأن ادعت
عليه أو هو عليها بعد العدة أنه راجعها في العدة
وانكر الآخر **وفي في** بأن ادعى المولى عليها أو هي
بعد المدة أنه فاء في المدة وانكر الآخر **وفي الاستيلاء**
بأن ادعت أنه على سيدها أنها ولدت منه هذا
النولد أو ولد أقدمان وانكر الآخر **وفي رفق** بأن
ادعى على جهمول أنه عبده أو ادعى الجهمول عليه أنه
عبده وانكر الآخر **وفي نسب** بأن ادعى على جهمول
النسب أنه ابنه أو هو يدعي عليه والآخر ينكر **وفي ولا**
بأن ادعى على معروف أنه معتقه ومولاه أو ادعى المعروف
ذلك عليه أو كان ذلك في ولا المولاة والآخر ينكر هذه
المسائل كلها عند أبي حنيفة وعندهما يستخلف
فيها **ولا يستخلف** في حد ولعان صورة اللعان
أن امرأة ادعت على زوجها أنه قد فها بالزنا
وعليك اللعان وهو ينكر وصورة الحد ادعى على آخر
أنك قد فذفتني بالزنا عليك الحد وهو ينكر ففي
الصورتين لا يستخلف إجماعاً إلا إذا تضمنت خفاً

بان علق غنق عبده بالزنا وقال ان زنيته قانت شر
 فادعي لعبدك قد زني ولا بينة له عليه استخلف
 المولى حتى اذا نكل بيئت الغنق دون الزنا كذا في ادب
 القاضي للصدر الشامي **قال القاضي الاسام في الزنا**
قاضي كان **الفتوي على انه يستخلف المذكور في الاشيا**
السنة فان قيل كيف يكون هذه المسائل ستة وهي
 سبعة قلنا امومية الولتنا بعد لتبوت النسب
ويستخلف السارق فيما اذا ادعى رجل على اخر انه سرق
 منه كذا فان نكل عنه اليمن ضمن المسروق **ولم تقطع**
يده **ويستخلف الزوج** اذا ادعت المرأة طلاقا قبل
الوطي فان نكل ضمن نصف المهر **والنقيض** يقبل
 الوطي انفا في لان الاستخلاف يجري في الطلاق
 مطلقا **ويستخلف جاحد القود** فان نكل في قتل
 النفس فلا قصاص ولا دية ولكن **حبر حتى يقد**
او يحلف وان نكل فيما دونه اي فيما دون النفس
يقض منه هذا عند ابي حنيفة وعندهما يلزم الدية
 فيها ولا يقضي بالقصاص **ولو قال المدعي بنية حاص**
 في المصرو طلب اليمن لم **يستخلف** خلافا لابي يوسف
 ومحمد في رواية ولكن **قبل الحصة** اعطه كفيلا بنفسك
ثلاثة ايام وهذا استحسنان وبه اخذ ابو حنيفة
 وقال انه استخلاف ويجب ان يكون الكفيل ثقة معروفا

الدار

الدار الكفا لئلا لنفس جائزة عندنا خلافا للشافعي
 والنقد بثلاثة ايام مروى عن ابي حنيفة وهو
 الصحيح كذا في الكافي وفي النهاية وعن ابي يوسف
 انه يأخذ كفيلا الى جلوس القاضي مجلسا اخر وهو
 حسن وذكر في الفتاوي الخاتمة هو الصحيح وذكر
 شمس الامنة لخلوا في انه يفوض الى راي القاضي
 ولا فرق في الظاهر بين الخامل والوجيه والخفي
 من المال والخفي وعن محمد بن الحنفية اذا كان معروفا
 او المالحفيا وان ظاهرا من كماله ان لا يخفى نفسه
 بذلك القدر من المال لا يجبر على اعطاء الكفيل
 وانما يفيد بقوله في بنية حاصرة لانه لو قال لا بينة
 لي او شهودي غيب يستخلف انفا قالوا المازنا
 قولنا في المصدرا لانه اذا حضر البينة في المجلس لا يجوز
 الحكم باليمن حينئذ بل انفا **قال ابي المدعي عليه**
اعطاه الكفيل بنفسه لانه المدعي اي دار معه
حينئذ دار المدعي عليه حتى لا يغيب لو كان المدعي
 عليه غريبا مسافرا **لانهم قد راي مقدار مجلس**
القاضي وكذا لا يكفل الا الى اخر المجلس **اليمن المغابر**
 ان يحلف بالله تعالى لا ان يحلف بطلاق وعناق
الا اذا الح الحضم حينئذ يحلف بها ومع ذلك لو نكل
 لا يقضي القاضي بالنكول ولو قضى لا يتصدقناه

ففي

ونعظ اي نوكد اليهين **بذكر وصافه مطلقا** اي
 بذكر وصاف الله تعالى بغير حروف العطف نحو قوله
 قل والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب الشهادة الرحمن
 الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما
 لفلان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه
 وهو كذا وكذا ولا شيء منه وله ان يزيده في العقب
 على هذا اوله ان ينقص منه الا انه يختار وفيه لا يغلظ
 على الرجل المعصوم بالصالح ويغلظ على غيره
 وقيل يغلظ في الخطير من المال دون الحقير **لا يرمكان**
 اي لا يغلظ اليهين على المسلم بزمان **ومكان** مطلقا
 وقال الشافعي ان كان اليهين في قسامة او لعان
 او في مال عظيم يبلغ عشرين مثقالا يختص بالمكان
 كل بين الركن والمقام في مكة وعند منبر النبي صلى
 الله عليه وسلم في المدينة ومسجد الجامع في غيرها
 والمسجد ان لم يكن بكمعا **ويستخلف اليهودي باليهود**
الذي انزل التوراة على موسى عليه السلام والنصر
 بالله الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام
 والمجوسي بالله الذي خلق النار والوثني بالله
 ويغلظ على كل واحد ما يغتفر تغليظ اليهين به وعنه
 اي حنيئة انه لا يحلف احد الا بالله طالصا وذكر الغصاة
 انه لا يحلف غير اليهود والنصارا اي الا بالله وهو

اختيار

اختيار بعض مشايخنا ولا يحلفون في بيوت عبادهم
 اي معايدهم **ويحلف** المدي عليه **على الحاصل** لا على
 السبب اي بالله ما بينكم بيع فابهم ونكاح فابهم **ويأبى**
عليك رده وما يابى يابى منك **الا** وقوله لان متعلق
 بالجميع **في دعوي البيع والنكاح والعقب الطلاق**
 اي يحلف على الحاصل في هذه الصور مطلقا وفي هذا
 الكلام لغو ونشر على الترتيب والاصل ان الدعوي
 اذا وقعت في سبب يرتفع بعد وقوعه كالصور المذكورة
 في المتن فان اليهين يكون على الحاصل لا على السبب
 عندها وعند اي يوسف يحلف في الجميع على السبب
 الا اذا قال المدي عليه اذا عرض القاضي عليه اليهين
 ايها القاضي قد بيع الانسان شيئا ثم يقابل في
 يحلف القاضي على الحاصل وعنه انه ينظر القاضي
 الى انكار المدي عليه ان انكر السبب كالبيع ونحوه
 يحلف على السبب وان انكر الحكم يحلف على الحاصل
 وعليه اکثر الفضاة وقال الحنفية الاسلام يفوض الى رأي
 القاضي وان كان سببا لا يرفع برافع فالتخليف
 على السبب اجماعا كالعند المسلم اذا اتى العتق على
 مولاة ومحمد المولي يحلف على السبب **وان ادعى شفقة**
بالجوار ونفقة المذونة وكان المشتري او الزوج
 لا يراها اي لا يغتفر هذه الدعوي بان كان المشتري

٧٦

شافعي المذهب والزواج كذلك فحينئذ يحلف على السبب
 اتفاقا وانما فند بالجوار لا ك الشفعة عند الشافعي
 يستحق بشركة النفقة وبالمبنونة لان المطلقة الرجعية
 تستحق النفقة عند الشافعي ويحلف على العلم
 لو ورث عنه عتدا مثلا فادعاه اذ بان العتد له ولائبة
 للدي وعلى البنات لو وهب له واشتراه اي يحلف
 المنكر على القطع لا على العلم لو ملك العتد بالبرية
 واشترى ولو افتري المنكر عينية او صلح منها
 على شيء اي لو ادعى على الآخر الا فانكر فاستخلف في
 فافتري عينية بالاول او صلح عنه عينية صلح الا فند او صلح
 ولم يحلف بغيره ثم الا فند ايكون بالمثل المديني فديكون
 باقل منه واما الصلح عنه فانما يكون على مال هو
 اقل من المديني غالبا كذا في النهاية باب
 الخلف اذا اختلفا في قتل الثمن او المبيع بان ادعى
 المشتري مثا وادعى البائع اكثر منه او اعترف البائع
 بفقد من المبيع وادعى المشتري اكثر منه فقط الحاكم
 لمن يبرهن وان برهننا فليثبت الزيادة مطلقا سوا
 كان بايعا او مشتريا ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع
 جميعا بان ادعى البائع اكثر ما يدعيه المشتري من
 الثمن وادعى المشتري اكثر ما يقر البائع من المبيع في
 حالة واحدة فبينة البائع او ينجي الثمن وبينة

المشتري

٤٤٤
 ٤٤٤



المشتري اولى في المبيع وان عجز اولم يرضيا بدعوي
 احدهما بالخلفا اي ان لم يكن لكل واحد منهما بينة قبل
 للمشتري اما ان نرضي بالثمن الذي ادعاه البائع
 والافضلنا البيع وقيل للبائع اما ان نسلم ما ادعاه
 المشتري من المبيع والافضلنا البيع ويجب ان لا يجعل
 القاضي بالفسخ حتى يثال كل واحد منهما عما يختار
 فان لم يرضيا استخلف القاضي كل واحد منهما على
 نفد عوي الاخر ويبدأ بين المشتري في الصحيح وهو
 المروي عنها وهو قول محمد وزفر وعن ابي يوسف
 انه يبدأ بين البائع وهذا اذا كان بيع عين بدين فان
 كان بيع عين بعين او ثمن بثلث يبدأ القاضي بين
 ايها شأ وصفة الخلف ان يحلف المشتري بالله ما
 اشتراه بالدين ويحلف البائع بالله ما باعه بالدين كذا
 ذكره في الاصل وفي الزيادات ويحلف البائع بالله
 ما باعه بالدين ولقد باعه بالدين ويحلف المشتري بالله
 ما اشتراه بالدين ولقد اشتراه بالدين واذا اختلفا
 فسخ القاضي البيع بطلب حدهما وهو الصحيح وقيل
 بنفسه بنفس الخلف ومن نكل منهما عنه اليين لزمه
 دعوي الاخر وان اختلفا في الاجل اي في اجل الثمن
 لم يتخلفا وقال زفر والشافعي يتخلفا فان اختلفا في اجل
 الاجل وفي شرط الخيار او في قبض بعض الثمن او في

اصل الثمن او في مكان يدفع اليه المسلم فيه **وان**
 اختلفا في قدر الثمن **بعد هذا البيع** لم يتخلفا
 والقول للمكر مع مبيته عندهما وعند محمد والشافعي
 يتخلفان ويفسخ البيع على قيمة المالك **او بعضه**
 اي ان اشترى عبد من صفقة واحدة وقبضها ثم مات
 اخطرها واختلفا في قدر الثمن فقال المشتري اشترى بها
 بالثمن وقال البايع اشترى بها بالثمن لم يتخلفا عند
 ابي حنيفة الا ان يرضى البايع ان يترك حصته المالك
 وفي الجامع الصغير القول قول المشتري مع مبيته
 عند ابي حنيفة الا ان يشأ البايع ان ياخذ المكي ولا
 شي له وقال ابو يوسف يتخلفان في المكي ويفسخ العقد
 في المكي والقول للمشتري في حصته المالك من الثمن
 مع مبيته وقال محمد يتخلفان عليها ورد المكي وقيمة
 المالك فيتم يوم القبض **او في بدل الكتابة** اي لو
 اختلف المولي والمكاتب في قدر بدل الكتابة لم يتخلفا
 والقول قول العبد مع مبيته عند ابي حنيفة وعند
 الشافعي يتخلفان ويفسخ الكتابة **وان اختلف**
 رب المالك والمسلم اليه **في قدر راس المال بعد اقالته**
السلم فقال له السلم راس المال عشرة وقال المسلم
 اليه خمسة لم يتخلفا **والقول للمكر مع مبيته** قوله لم
 يتخلفا الخ جواب الشرط ومتعلق بالجميع **ولو اشترى**

أمة

أمة بالف درهم وقبضها ثم نقاها لا البيع حال قيام
 الأمانة **اختلفا في مقدار الثمن بعد اقالته** قبل ان
 يقبض البايع الأمانة بحكم الأمانة **تخلفا** ويعود البيع
 الأول ولو قبض البايع الأول الأمانة بحكم الأمانة لم يتخلفا
 ان لا يتخلفا ويكون القول للمكر خلافا لمحمد **ولو اختلفا**
في المهر لمن برهن وان برهننا فللمرأة اي قضى لها
وان عجزا عن اقامة البينة تخلفا عند ابي حنيفة
 ولكن لم يفسخ النكاح بعده بل يحكم بمهر المثل **فقطي**
بقوله لو كان مهر المثل كما قال الزوج او اقل منه وقضى
بقولها لو كان مهر المثل كما قالت المرأة او اكثر منه
وقضى به اي بمهر المثل لو كان **بينهما** اي
 بين قوليهما بان كان اكثر ما قاله واقل ما قالت فقد
 ذكر النخلاف اولا ثم التكميم وهو قول الكرخي وعند
 الرازي يحكم بمهر المثل ثم يتخلفا وقال شمس الأئمة الشافعي
 الاصح قول الكرخي **ولو اختلفا في الاجارة قبل الاستيفاء**
 اي استيفاء المنفعة **تخلفا** ونفاسخا العقد مطلقا
 سوا اختلفا في البدل في الاجرة او المبدل في المنفعة
 او فيها بان قال الموراجرت سنة بمانين وقال المستاجر
 بمانية او ادعى الموراجرة سنة بمانية وقال المستاجر سنين
 بمانية تخلفا ونراد فان وقع الاختلاف في الاجرة بدي
 بيمين المستاجر وان وقع في المنفعة بيمين الموراجر

أمة

ويبدأ بيمين الزوج نظر علي في الفتاوى
 الظاهرية

وإيها لكل لزمه دعوي صاحبه وإيها اقام البينة
 تقبل بينة ولو اقامها فبينة المؤخر اولى ان كان
 الاختلاف في الاجرة وان كان في المنافع فبينة المستأجر
 اولى وان اختلفا فيهما معا اذ قال المؤخر اجرت
 سنة بائنين وقال المستأجر لا بل اجرت سنين باية
 واقاما البينة يثبت سنين بايتين وان اختلفا بعد
 اي بعد استيفاء المنفعة لا يتخالفان **والقول المستأجر**
مع يمينه والبعض معتبرا لكل يعني اذا اختلفا بعد
 استيفاء بعض المنفعة تخالفا وفسخا العقد فيها
 يعني والقول المستأجر فيه مضى مع اليقين **وان اختلف**
الزوجان في منافع البيت مطلقا سواء كان حاك
 فينام النكاح او بعد فسخ النكاح وكل واحد منهما يدعي
 انه **قال القول لكل منهما فيما يصلح له** فاصح للرجل
 كالقائمة والقباء والقلنسوة والطلسمان والسلاح
 والمنطقة والكتب فلوله مع يمينه وما يصلح للشكلا
 والدرع والسوار والملحفة والرداء ونحوها فنولها
 مع يمينها **وله اي القول قول الرجل مع يمينه فيما يصلح**
لها كالفرش والاولى والامتنعة والرقيق والمنزل
 والعقار والمواشي والنفقة هذا اذا كانا حيين فان
مات احدهما واختلف ورثته مع الآخر فالجواب في غير
 المشكل على ما مر وما فيه يصلح **لها فليحسب**

ايها كان وهذا الذي ذكرنا قول ابي حنيفة وعند
 ابي يوسف يدفع الى المذمة من المشكل ما يحترز به مثلهما
 والباقي للزوج مع يمينه او لورثته وقال محمد ما يصلح
 له فله او لورثته وما يصلح لهما فلهما او لورثتهما وما
 يصلح لهما فله او لورثته وقال مالك والشافعي ونظر
 ابو يمينه وقال ابن ابي ليبي الكل للرجل ولها ثياب
 بدنهما وقال الحنفى البصري الكل لهما وله ثياب
 بدنه هذا اذا كانا حيين **واما لو كان احدهما مملوكا**
فللمحرر في الحرية مطلقا سواء كان المملوك محجورا او
 ماذونا او مكاتبنا وقال الماذون والمكاتب كالحر
ولي في الموت اي فيها اذا مات احدهما المنافع له
 مطلقا وفي رواية محمد والزعفران للمحرر فيهما **فصل**
لو قال المدي عليه في جى اب من ادعى عينا في يده هذا
الشيء او دعيه او اجره فلان الغائب او رهنه
او عصيته منه وبرهن عليه دفعت حصومة المدي
مسطقا واقام ذوا اليد بينة ان المدي اقرانه
 فلان اندفعت حصومة المدي عنه ويذ بقوله وبرهن
 لانه ما لم يقر البينة لا تدفع الحصومة بمجرد قوله
 بغير بينة وقال ابن شبرمة لا يخرج من حصومته
 وان برهن وقال ابو يوسف ان كان ذوا اليد صالحا

او اعاد يمينه

خلافا لما اورد ابي حنيفة
 عند دفع الحصومة

كانت
البينة
على
المدعي
فان
المدعى
لا يبرهن
بالبينة
التي
لا
تدفع
عنه
الخصومة
بالبينة
التي
ترجع
اليه
حين
ابتدأ
بالقضا

وتدفع عنه الخصومة بالبينة التي ترجع اليه حين ابتدأ بالقضا
وعرف اخوانا للناس هذا الذي ذكرنا اذ عرفتموه
صاحب اليد المودع باسمه ونسبه ووجهه فاما اذا
قال شهود ذي اليد اودعه رجل لا نعرفه اضلا فالقاضي
لا يقبل شهادتهم ولا تدفع خصومة المدعي عن صاحب
اليد بالاجماع وان قال الشهود نعرف المودع بوجهه
ولا نعرف باسمه ونسبه لا تدفع الخصومة عند محمد
وعند ابي حنيفة تدفع الخصومة عنه ونسبه هذه
المسئلة خمسة كتاب الدعوي اما انها خسر صور او لا
فيها خمسة اقوال كذا بينا **وان قال المدعي عليه ابتغته**
اي شأنيته من غائب او قال سرق مني او قال
عصبتني او سرقته وقال ذواليد اودعني فلا
وبرهن ذواليد عليه اي علي ما قاله وهو الوديعه
لا تدفع للخصومة وقال محمد تدفع في قوله سرق مني
ولو قال عصبت مني تدفع وان قال المدعي يتبعه من
فلان وقال ذواليد اودعني فلا تدفع ذلك سقطت
الخصومة بغير بيينة والله اعلم باب
ما يدعيه الرطلان اذا ادعى انسان عينا في يداخر
ويكيزع انها له وبرهنا على ما في يد رجل اخر
فقي بها على سبيل التخصيف وفي احد قولي
الشافعي انها تدر البينتان وفي قول يفرع بسببها

المدعي

ويقضي

ويقضي لمن خرج فزعت له ولو برهنا على نكاح امرأة
سقط اي البرهانا فان هذا اذا كان طارحيا لها
وان كانت الدعوي بعد موتها تقبل البينتان لان
الارث يقبل الاشتراك **وي** اي المدة **لن صدقت**
له **اوستفت بينته** اي لو ادعى علي امرأة نكاحا
فجدت فاقام البينة ففقي بها له ثم اذا ادعى عليها
اضرا فاقام البينة على انها امراته لا يحكم بها الا ان
بوقت شهود الثاني وفنا سابقا وكذا اذا كانت المدة
في يد الزوج فنكاحه ظاهر لا تقبل بينة الخارج الا
على وجه التيق عند في يد رجل ادعى رطلان كل واحد
علي الشرا من اي من ذي اليد ونقد الثمن ولم يفت
واحد من البينتين وفنا فيكون لكل واحد من المدعين
نصفه ببذله ان شا ورجع كل واحد منهما على البايع
بنصف الثمن وان شاترك واخذ كل الثمن **وبابا** **اخذها**
عن اخذ نصف المدعي **بعد الفضا** بينهما لم يأخذ
الاخر كله اي لا يجوز الا بتحديد العقد في النصف الباقي
بعد الفضا اشار الى انه يجوز له ان يأخذ كله قبل
الفضا هذا اذا لم يورث او ارثا نارخا واحدا له
ارثا ونارخا اذ هما سابقا فللسابق وكذا اذا ارث
اخذها ولم يورث الاخر للمورث عند ابي يوسف **وان ادعى**
الشرا من واحد واحد فاقبض **وارخا نارخا** فللسابق

باعد لا يتبين **داري** يد رجل آخر اي خالدمثلا
ادري رجل اخر اي زيد مثلا **نصفها** وادري رجل اخر
 اي بشر مثلا **كلها** و **برهنا** على ذلك نقسم الدار
 بينهما **انزاعا** **فلاول** وهو مدعي النصف **ربها**
والباقي للاخر اي مدعي الكل **وقال** نقسم الدار
 بينهما **اثلثا** ثلثها لمدعي الكل وثلثها لمدعي النصف
ولو كانت في ايدي اي يدي مدعي النصف **مدعي**
 الكل **فهي** **للتاني** اي الدار كلها لمدعي الكل **نصفها**
 على وجه القضا **ونصفها** لمدعي وجه القضا **ولو**
برهنا على **نجاح** **دابة** و **ارضا** **ناريجا** **ففي** **من** **وافق**
سنة **ناريجا** اي ناريج البينة **وان** **اشكل** **ذلك**
 اي لا يعلم سنهما **فلهما** هذا اذا ادعي خارجا اما اذا
 ادعي الخارج وذا اليد **النجاح** و **افا** ما بينة وذكر
 ناريجا فان وافق سن الدابة وقت الخارج فضي له
 وان وافق وقت ذواليد واشكل فضي لذي اليد وان
 خالف سن الدابة الوقين اي لا يوافق **ناريجا** هذا
 ولا **ناريجا** ذلك **تطلب** البينة ان هكذا ذكر الحاكم في
 مختصره وفي المبسوط **الدابة** بينهما في الفصلين
ولو برهن احد الخارجين على النصف **الاخر على**
الوديعة **استويا** اي اذا كان العبد في يد رجل واقام
 رجلان عليه البينة احدهما بغصب والاخر ببيعة

لو برهن احد الخارجين على النصف والاخر على الوديعة استويا اي اذا كان العبد في يد رجل واقام رجلان عليه البينة احدهما بغصب والاخر ببيعة

بينهما نصفان **والراكب** **الابن** **حق** **من** **اخذ** **البهام**
والكم اي اذا تنازعنا في دابة او شخص احدهما **الكم**
 ولا يسه والاخر متعلق **بالبهام** او **الكم** فالراكب **الابن**
اولي **وصاحب** **الجزء** **لجذوع** **واللائصال** **الحق** **من**
الغير اي اذا تنازعنا في بعير ولا حدهما عليه **جزء** **فصا**
للطراولي واذا كان لرجل حائط متصل بمنايه فصاحب
 الاتصال **الحق** **والمداد** **بالانصال** **مداخلة** **لبن** **جداره**
 فيه **ولبن** هذا في جداره فان كان الحائط من خشب
 بان تكون ساجه احدهما مركبة في الاخر **توب** **طرفة**
في يده **وطرفة** **الاخر** **في يد** **شخص** **اخر** **نصف** **الثوب**
بينهما **صبي** **في يد** **رجل** **يعبر** **عن** **نفسه** **اي** **يقفل**
خوي ما يجري على لسانه **فقال** **الصبي** **ناحر** **وانكر**
صاحب **اليده** **فالفولة** **اي** **للصبي** **وان** **قال** **الصبي**
القافل **ناعبد** **لفلان** **والذي** **هو** **في** **يده** **يدعي** **انه**
عبد **فهو** **عبد** **لذي** **في** **يده** **او** **صبي** **لا** **يعبر**
عن **نفسه** **فهو** **عبد** **لذي** **في** **يده** **في** **المسئلتين**
عشرة **ايات** **من** **داري** **يده** **وبين** **في** **يد** **رجل**
اخذ **تنازعنا** **في** **الساحة** **فالساحة** **بينهما** **ادعي**
كل **واحد** **من** **المدعيين** **ارضا** **انها** **في** **يده** **ولا** **بينة**
لها **ولكن** **لبن** **احدهما** **فيها** **او** **بني** **احدهما** **فيها**
او **حفر** **في** **يده** **كل** **لو** **بين** **انها** **في** **يده**

حب وناريجا في حائطها
 عليه حائط فصاحب الجذوع هو

نصفان هو

والله اعلم **باب دعوى النسب**
ولدت امه مبيعة لافل من سنة اشهر
مذبيعت فادعاء البائع فهو ابنه ويحرم ولده له
ويفسخ البيع ويرد الثمن الى المشتري مطلقا
والقياس ان لا يثبت النسب من البائع اذا لم يصد
المشتري وبه اخذنا فدرو الشافعي **وان ادعاء المشتري**
معه او بعده وانما يقدّمها لانه لو ادعاء المشتري
اولا ثم ادعاء البائع لا يثبت النسب من البائع بل
من المشتري **وكذا ان مات الام** فادعاء البائع
وقد ولد لافل من سنة اشهر يثبت نسب الولد
واذنه البائع ويرد الثمن كله عند اي حنيفة
وعندها يرد حصّة الولد فقط **بخلاف موت الولد**
اي ان مات ثم ادعاء البائع والمسيبة بحالها
لم يثبت نسبه منه **وعتقها كوتها** اي غنق الولد
والمبيعة كوت الولد والمبيعة حتى لو جعلت امه
في ملك رجل فباعها فولدت في يد المشتري لافل
من سنة اشهر مذبيعا وعتق المشتري الام فادعاء
البائع فهو ابنه يحكم بحدتيه ويرد عليه حصته
من الثمن عندها وعند محمد يرد بكل الثمن ولو اعتق
الولد فادعاء البائع فدعونه لا تضح لا في حق الولد
ولا في حق الام **وان ولدت اكثر من سنة اشهر**

من وقت

من وقت البيع ولا قل من سنتين او على تمام السنتين
ردت دعوة البائع الا ان يصدفه المشتري فحينئذ
يثبت النسب منه ويبطل بيع الامه والولد حر والامام
ولده **ومن ادعى نسب احد التومين ثبت نسبهما**
منه والتومان ولدان بين ولادتهما اقل من سنة
اشهر **وان ولدت تومين ثم باع احداهما واعتقه**
المشتري ثم ادعى البائع نسب الاخر بطل غنق المشتري
وثبت نسبهما منه هذا اذا كان اصل العلق في
ملك البائع وان لم يكن في ملكه والمسيبة بحالها يثبت
نسب الولدين منه ولا يبطل غنق المشتري في الذي
عنده ولا ينقص بيعه لان هذا ادعوى تحرير لا دعوى
استيلاء **صبي عند رجل فقال الذي هو في يده**
هو ابن عبيدي فلان الغايب ثم قال ذوالبده هو ابني
لم يكن ابنه ابدا **وان محمد فلان ان يكون ابنه** ولكن
يعتق عليه وان لم يثبت نسبه منه كذا في المبسوط
وهذا عند اي حنيفة وعندها اذا وجد العبدان
يكون العبد ابنه فهو ابن للمولي وعلى هذا الخلاف
اذا قال ابو ابن فلان ولد علي فدراسه ثم ادعاء نفسه
ولو كان صبي في يد مسلم وفي يده نصراني فقال
النصراني هو ابني وقال المسلم هو عبيدي فهو
ابن النصراني هذا اذا ادعى اماما كذا في الظهيرية

ايضا

وفيه اشارة الى انه لو سبق دعوي المسلم يكون عبدا له
وان كان صبي في يد زوجين **فرغم** اي قال الزوج
انه ابنه من غيرهما ونزعت المرأة انه ابنها من
غيرهما فموا بينهما جميعا وان لم تشهد فابله علي
الولادة ومن اشترى بارية فوطئها ثم ولدت بارية
مسترة ولدا فاستحققت الامة بالبينة **عزم الاب**
اي ضمن المشتري **قيمة الولد** يوم التخصم لا يوم القضا
ولا يوم الولادة وقال الطحاوي يغرم قيمة الولد يوم
القضا وهو اي الولد **روان مات الولد** ثم استحققت
لم يضمن الاب **بقيته** وان ترك الولد **مالا** فيكون له المال
ميراثا **لاب** ان فضل الاب الولد **عزم الاب بقيته**
وكذا اذا ضلله غيره فاخذ دينه **بغير** ويرجع المشتري
بالبقي اي ثمن الامة **وقيته** اي قيمة الولد علي بايعه
لا بالعقد وقال الشافعي يرجع بالعقد ايضا علي
البائع وفيه اشارة الى انه لو استحققت اخذ العقد
من المشتري والله اعلم

كتاب الافراد

قد اشرى اذا ثبتت والافراد الاثبات لما كان منزلة
وفي الشرع مواعيد عن ثبوت حق للغير علي
نفسه واذا اقر حرم مكلف بحق صحيح ولو كان الحق

مجهولا

٨٤

مجهولا كشيء **وحق** اي بان قال الفلان علي شيء او حق
وكذا العبد الماذون فانه يصح اقراره **ويجبر** **المقدر**
علي بيان ما له **قيمة** ولو قال له علي حق
وقال عنيته حق الاسلام نظر ان قال مفصلا عن قوله
له علي حق لا يصدق وان كان موصولا به يصدق
كذا في المحيط **والقول المقدم عينه** ان ادعى المقر
له **الكرمه** اي ما بين وفي مال اي فيما اذا قال له علي
مال لم يصدق **المقدر في اقل من درهم ومال عظيم**
نصاب اي لو قال الفلان علي مال عظيم فانه يبين
انه من الفضة لم يصدق في اقل من مائتي درهم مطلقا
هذا قولها وهو رواية عن ابي حنيفة وعنه انه يصدق
في عشرة وذكر شمس الامة السرخسي الصحيح
عنده ان المقدر لو كان فقيرا يصدق في عشرة وان
كان غنيا فضليه مائتا درهم ومن الذهب اقل
من عشرين مثقالا وفي كل جنس من اجناس الزكاة
لا يصدق في اقل من النصاب حتى لا يصدق في
الابل في اقل من خمس وعشرين وفي غير مال الزكاة
لا يصدق في اقل من قدر النصاب **قيمة** **ولو قال له**
علي مال عظيم لزمه **ثلاثة** نصيب من جنس ما ساءه
ولو قال له علي درهم كثيرة لزمه **عشرة** من الدرهم
عند ابي حنيفة وعندهما يوجب مائتان وعلا بعضهما

مذهب الإمام بان جمع الكثرة اقله عشرة وفيه
 اشباه **ولو قال له علي درهم لزمه ثلاثة** ولو قال
كذا درهم لزمه درهم وذكر في الفتنه وقناوي
 قاضي خان فخذ الدين ولو قال كذا دينارا عليه
 ديناران **ولو قال له علي كذا** اذ اغير الواو لزمه
احد عشر ولو قال **كذا وكذا** الواو واحد لزمه **احد**
وعشرون ولو ثلث لفظه **كذا** الواو فيكون واو
يزاد مائة فيجب مائة واحد وعشرون **ولو ربح**
 لفظه **كذا** الواو فيكون ثلاثة واوت **زيد الف**
 فيجب الف ومائة وعشرون **ولو قال له علي قبلي**
 ولم يزد وعلي كذا **فما اقرار بدين** وفي نسخ مختص
 القدوري في قوله قبلي ان اقرار بالامانة **ولو**
 قال له عندي اومعي او في بيتي او صندوقي او
 في كيسي **فما امانة** قال له رجل في عليك الف
 فقال له رجل نذرت او انقذت او اجلتي به او اقصيتك
 او اخطت بك به على الغير **فما اقرار** وبلا كتابة اي
 لو قال بلا ضمير لا يكون اقرارا وان اقر رجل بدين
موجب بان قال لك علي مائة درهم موجب في شهر
 وادعى المقر له انه حال لزمه حال كونه حلا وظف
 المقر له على الساجيل بان لم يكن ولو قال له علي
 مائة درهم فاني درهم فيلزم مائة درهم ولو قال

واحد

الآخر

له

له علي مائة وتوب **يفسر المائة** اي لزم توب
 ويرجع اليه في تفسير المائة والقياس في مائة
 ودرهم كذلك وهو قول الشافعي **وكذا لو قال له**
علي مائة وتوبان لزمه توبان ويرجع في تفسير
 المائة اليه **بخلاف** له علي مائة وثلاث اواب حيث
 يلزمه الكل شيئا با **اقرار** بان قال لعصبة ثرا
في قوصرة لزمناه وهي بالتحفيف والتشديد وعما
 الترتيب فخذ من الفضل يسمى بها مادام الثمن فيها
 والا فهي تسمى بالزنبيل كذا في المعرب **وبدأية**
في اصطبل لزمناه **الدابة فقط** عندهما وعلى قياس
 قوله لزمناه **ونظام** اي لو اقر بنظام بان قال له علي
 نظام لزمه له اي المقر له **الحلقة والفض** **وبسيف**
 لزمه **النصل** اي الحديد **والجفن** اي غده **والخيل**
 جمع حامله بكسر الخاء وهي غلافة السيف **وبحجلة** لزمه
 له **العبدان والكنوة** والحجلة بالخزيك بيت يزين
 بالثياب التسدير ويقل بين يدي يخدم من خشب او ثياب
 اسم اليسير كخانة وقيل حركان والعبدان جمع عود
 وهو الخشب كالديدان جمع دود **وتوب في منديل**
او في توب لزمناه اي في الاولى توب منديل وفي
 الثانية توبان **وتوب في عشرة** اواب لزمه
 توب واحد عندهما وعند محمد احد عشر توبا **وبخسة**

بشخان

في خمسة وعشرين به الضرب لزمه خمسة وقال
حسن بن زياد يكز منه خمسة وعشرون وهو قول زفر
ولزمه عشرة انفاقا ان عني مع بقوله في خمسة
مع خمسة ولو قال له **مزددرهم** إلى عشرة او قال له
على ما بين درهم إلى عشرة لزمه له في الصوريين
سبعة عند ابي حنيفة وعندهما يكز منه العشرة
وقال زفر يكز منه ثمانية ولو قال له **مزددرهم ما بين**
هذا الطائفة إلى هذا الطائفة لزمه له ما بينهما
فقط فلا يدخل غايتان **وصح** الاقرار بالجلد لوقال
جلاميتي او حر شاتي لفلان صح الاقرار ولزمه
وللمجلد اي صح لو قال للمجلد فلان على له درهم **ان بين**
سببا صالحا بان قال اوصي فلان او مات ابو هورث
فاستتم ملكه فهذا الاقرار صحيح ولزمه المالك ان
جات به حيا في مدة يعلم ان كان قايما وقت الاقرار
لزمه بان وضعه لا قتل من سنة اشهر ومهمات
المورث والموصي فان وضعه لاكثر من سنة اشهر
لم يستحق شيئا الا ان تكون المدة معتدة بخينته
اذ اولدت لا قتل من سنتين لزمه ايضا فان ولدت
ميتا فالولد مرد ودعي ورثة الموصي والمورث ولو ولدت
ولدين حيين فالمال بينهما فان كان احدهما ذكرا والاخر
انثى ففي الوصية يقسم بينهما نصفين وفي الميراث

للكر

للكر مثل حفظ الانثيين **والا** اي وان لم يكن سببا
صالحا **لا** يصح مطلقا سواء كان سببا مستحيلا او
اياه في الاقرار عنه وعند محمد ان اياه الاقرار يصح
وان كان السبب مستحيلا بان قال اقرضني او
باعه مني شيئا بالفسد درهم فهذا الاقرار باطل ولا يلزمه
شيء **وان اقر** رجل لرجل بدين **عليه بشرط الميراث**
ثلاثة ايام **لزمه المالك وبطل الشرط** **باب**
الاستثناء وهو التكلم بالباقي بعد التثنية وما في معنا
صح استثناء بعض ما اقر له حال كونه متصلا بالاقرار
ولزمه **الباقي** اي بعد التثنية مطلقا سواء كان الاستثناء
اقل ما بقي او اكثر وعنه ابي يوسف وهو قول مالك والفرق
لا يصح الاستثناء الا اذا كان الباقي اكثر **لا استثناء**
الكل اي لا يصح استثناء الكل بان قال له على الف درهم
الا الف درهم فان الف درهم لا يزم عليه وكذا اذا كان
مفصولا بطل الاستثناء والميراث من قوله متصلا الاتصال
يجب التدقيق وهو ان لا يسكت بين المستثنى والمستثنى
منه **لا الاستثناء المنفصل** **وصح** **استثناء الكيل والوزن**
من الدراهم بان قال له على الف درهم الدينار او الف
قفيز حنطة وهو لا يساوي الف لزمه الف درهم الا في
الدينار والقفيز وهذا عندهما وهو الاستحسان وقال
محمد وزفر لا يصح وهو القياس **لا غيرها** اي لا يصح

الباقي ان يقول الميراث على
الف درهم ولم يذكر عليه الميراث

استثنى قول علي الف درهم
افضه فان قوله افضه في معنى
الاستثناء عيسى

فان كان قوله افضه في معنى
الاستثناء عيسى



ها

المقرض ان يكون ذلك من ثمن عبده وان اقرانه من ثمن
 العبد قال قول قول المقرض ان قال لا لم اقتضه **كقوله**
من ثمن هذا وخزير هذا متصل بقوله لزمه الالف
 اي يلزمه هنا كل يلزمه مطلقا فيما اذا قال لفلان
 علي قدرهم من ثمن هذا وخزير عند اي حنيقة وعند
 ان وصل صدقي ولا يلزمه شيء **ولو قال له** علي الف
 درهم **من ثمن مناج** باعة مبي او قال **اقرضني**
 الف درهم **وقال هي يوف** او **بهدية** وقال المقرض
 له **جيدا** **لزمه الجيدا** مطلقا عند اي حنيقة وعند
 ان وصل صدقي وان فصل لا وقال زفر بيطل اقراره
 اذا قال المقرض له **جيدا** وعند اي حنيقة انه يصدق
 في القرض في الزنوف اذا وصل وانما يصدق بمناس
 او بالقرض لانه لو لم يذكر البيع والقرض بان قال
 لفلان علي الف درهم زنوف فقط قيل يصدق اجماعا
 وقيل في علي خلاف ايضا **خلاف العضبة** **لودعة**
 اي اذا قال عضبت منه الف او ادعني الف ثم قال
 واي زنوف او بتهنئة صدقي في العضبة مطلقا
 وعن اي يوسف انه اذا قال عضبت ثم قال اي زنوف
 لم يصدق اذا فصل **ولو قال في البيع** والعضبة القرض
 والودعة انه الفاعلي **لا انه ينقص كذا** حال كونه متصلا
 بقوله صدق المقرض **والا** اي وان لم يقل متصلا بل منفصلا

استثنى غير الكيدي والوزير من اذراهم بان قال له علي
 الف درهم الاشاة او ثوبا وقال لا الشا فيصح ويصح
 عنه قدر قيمة المستثنى **ولو وصل باقراره** لفظ
ان شاء الله اي قال له علي الف درهم ان شاء الله **بطل**
اقراره فلا يلزمه شيء **ولو استثنى البناء** **الداد**
 بان قال هذه الدار لفلان الا بناها فانه لي **فيها المقر**
له وان قال بناوها لي والقرضة لك وهي ببقعة الخالية
 عن الشيء فكما قال ولو قال له علي الف درهم ثمن عبده
 اشتريته منه **ولم اقتضه** **قال عين المقر العبد** **وسله**
 المقر له **انه لزمه الالف** **والا** اي وان لم يسلمه لا شيء
 له علي المقر هذه المسئلة علي وجوه احدها انه اذا قال
 ان يقول المقر له العبد عندك ما بعثك وانما بعثك
 غيره وقد قبضته ولي عليك الف درهم ثمته وفيه المال
 لزم علي المقر الثالث ان يقول المقر عبيدي ما بعثك
 وفيه لا يلزم شيء علي المقر **والشرايع** ان يقول
 المقر عبيدي ما بعثك وانما بعثك غيره وكمه ان يملك الف
 واذا احتال الفان في دعوي كل واحد منهما علي صاحبه
 فلا يقضي عليه بشيء من المالك المقر سالم لمن في يده هذا
 اذا عين العبد **وان لم يعين العبد لزمه الالف** مطلقا
 ولا يصدق في قوله ما قبضت عند اي حنيقة وعند
 ان وصل صدق ولا يلزمه شيء وان فصل لم يصدق اذا التكر

المقرض

الورثة وانما ينفذ بقوله يحرم بولائه لو كان له نسب مفروق
 لا يثبت نسبه منه وبقوله يولد مثله مثله لانه لو لم
 يكن كذلك لا يثبت نسبه منه وانما شرط تصديق
 الغلام لان المسئلة في غلام يغير عن نفسه فلا بد
 من تصديقه لانه في يد نفسه اما اذا كان صغيرا لا يغير
 عن نفسه فلا يغير تصديقه قوله ولو مريض في باب
 اقرار المريض لا يحسن **وصح اقراره بالولد** بان قال
 رجل هذا ولدي **والوالدين** بان قال هذا ابني ابي
والزوجة اذا كانت المذرة خالصة عن تكاح الغير وعدته
 وان لا يكون تحت المقر اختها ولا اربع سواها **والمولي**
وصح اقرارها اي اقرار المذرة **بالوالدين والزوجة والمولي**
وبالولد ان شهدت **قابله او صدقها زوجها** اي صدق
 المذرة زوجها في الاقرار **ولا بد من تصديق هو لا** اي
 انما يصح الاقرار اذا صدقه المقر له في الاقرار في المسائل
 كلها **وصح التصديق** اي تصديق المقر له **بعدموت**
المقر لا تصديق الزوج **بعدموتها** اي ان اقرت بتكاح
 لرجل وماتت فصدقها الزوج لم يصح عندها في حنيفة
 وعندها يصح فعليه مهرها وله الميراث منها وان اقر
 بنسب بخلافه **والعم** لم يثبت نسبها من الاث الجدد
 فان لم يكن له وارث غيره فريب كالمهر او بعيد كولي
 المولاة ورثه المقر له وان كان للمقر وارث قريب او بعيد

نصديقهم

لا يرث

لا يرث المقر له حتى لو اقر باخ وله عتق ومولي المولاة فلا يرث
 للعتق ومولي المولاة **ومن مات ابوه فافتر باخ** شركه في
 الارث ولكن لم يثبت نسبه منه وان ترك ابنين
 وله اي لم يثبت علي رجل اخر مائة فافتر ادهم بقبضه
 حنين منها وكذبه الاخر فلا يثبت للمقر وللآخر حصون
 بعد ما يحلف باسمه ما تعلم ان اياك فضل منها خسين

كتاب الصلح

اسم بعني المصالحة وهو خلاف الخصامة وفيه الشرع
 هو عقد يرفع النزاع وركنه الايجاب والقبول
 وشرطه ان يكون البذل وهو المصالح عليه مالا له
 معلوما ان احتيج الي قبضه والا لا يشترط معلومته
وهو اي الصلح جائز باقرار الصلح على ثلاثة اصناف
 صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو ان لا يقدر
 المدعي عليه بما ادعاه المدعي ولا ينكره و صلح مع
 انكار ذلك وقال الشافعي لا يجوز الصلح مع انكار
 او سكوت **فان وقع الصلح عن مال بال اقرار اعتبر**
بيعا يعني تجري فيه احكام البيع فيثبت فيه اي
 في المصالح عنه **الشفعة** اذا كان عقارا **والرد**
 بالعتيب وحيثان **الروية** اي يرد بخيار الروية وخيار
 الشرط ويفسد بجماله البذل اذا كان يحتاج الي

قوله ان الصلح لا يرفع

ب

قبضه لأجها له المصالح عنه وهو المدعي وإن استحق
 بعض المصالح عنه أو كله رجع المدعي عليه على المدعي
 بحصة ذلك أي بحصة ما استحق من المصالح
 عنه كالكون الحصة من العوضا ورجع بكله ولو
 استحق المصالح عليه أي بدل الصلح كله أو بعضه
 رجع المدعي على المدعي عليه بكل المصالح عنه أو بعضه
 وإن وقع الصلح عن المال بمنفعة اعتبار إجازة يعني
 تجدي فيه أحكام الإجازة فيشترط التوقيت أي ثبوت
 استيفاء تلك المنفعة حتى لو صلح على سكني بيت
 أبدأ حتى يموت المدعي لا يجوز إذا في المحيط ويبطل
 الصلح **بوت** أصله مطلقا أي إذا هلك المدعي والمدعي
 عليه أو محل المنفعة قبل الاستيفاء بطل الصلح قياسا
 وهو قول محمد فيعود المدعي على رأس الدعوي ولو كان بعد
 استيفاء بعضها بطل بقدر ما بقي ويرجع في دعواه
 بقدره وقال أبو يوسف إن مات المدعي عليه لا يبطل
 الصلح والمدعي يستوفيه وإن مات المدعي فكذلك
 في خدمته العبد وسكني الدار والوارث يقوم مقامه
 ويبطل في زكوب الدابة ولبس الثوب ولو فاسد يبطل
 بهلاك كل واحد لئنا ولا لجل لكاه أو لي ولمسا
 فزرع لمن مسائل الصلح مع إقرار شرع في مسائل
 الصلح مع سكوت وإنكار فقلت والصلح عن سكوت

أو إنكار

أو إنكار فدل لليهن وعوض عنه في حق المنكر ومعاوضة
 في حق المدعي فلا تنفعة الجار على المدعي عليه
 إن صلح عن دار بها أي بسكون أو إنكار ويجب التنفعة
 الجار على المدعي لو صلح عن دار بها ولو استحق المتنا
 فيه كله بعد الصلح رجع المدعي على المستحق بالخصم
 ورد المدعي البذل على المدعي عليه ولو استحق
 بعضه فبقدره ولو استحق المصالح عليه كله أو بعضه
 رجع المدعي إلى الدعوي في كله أو بعضه وهلاك
 بدل الصلح بعد التقيين قبل التسليم إلى المدعي
 كاستحقاقه أي استحقاق بدل الصلح في الحكم
 في الفضلين أي في الصلح عن إقرار والصلح عن
 إنكار وسكون وقد ركبهما أنفا **فصل**
 وأعلم أن ما جاز بيعه جاز صلحه **الصلح جاز عن دعوي**
المال والمنفعة بأن ادعى في دار سكني سنة أو في عبد
 خدمته شهر فحجده رب المال وأقر به ثم مات فحجده الوارث
 فضالحة الوارث على شيء من عين أو منفعة جاز وعن
 دعوي الجناية هذا اللفظ يتناول العهد والخطأ
 والنفس وما دونه **بخلاف المدعي** فإنه لا يصلح الصلح من
 دعوي طرحتي لو أخذنا أينا أو سارقا أو شاربا حتى
 فضالح على أن لا يرفع المدعي إلى السلطان فهو باطل ويرد
 ما أخذ والصلح جاز من دعوي النكاح مطلقا ومن

نزع

ثمة

الرق وكان طعنا وغنقا على مال والصلح عن دعوي
التكاح على وجهين احدهما ان يدعي رجل على امرأة نكاحا
وبني فخذ فصالحا على مال جازا لثاني ان تدعي امرأة
نكاحا على رجل فصالحا على مال جازا هكذا في بعض النسخ
المختصر وفي بعضها قال لم يخرق له والرق اي الصلح
بما لم يدر من دعوي الرق اذا ادعى على محمول ان عبده فصالحه
المدعي عليه على ما جاز ويجعل في حق المدعي عليه بدلا
لدفع الخضومة وفي حق المدعي كانه اغنقه على مال الا انه
لا ولا له لانكار المدعي عليه الا ان يقيم المدعي بينة فقبل
ببينته على اثبات الولادون اثبات الملك **وان قتل**
العبد الماذون رجلا عدا لم يخرصه عن نفسه مطلقا
وان قتل عبده اي عبدا عبدا الماذون **رجلا عدا فصالحه**
عنه العبد اي صلح العبد الماذون عن عبده جاز نظفا
سواء كان الماذون مديونا او لا **ولو صالح عن المعضوب**
المثلف لم يزد على قيمته او صالح على عرض قيمته اكثر من
قيمة المعضوب المثلف **مع** عند ابي حنيفة وعندهما
يبطل الفضل على قيمته بالانقضاء بالناس ويلزم رد
الزيادة **ولو عتق موسر عبدا مشتركا** بينه وبين اخر
فصالحه اي المعتق **الشريك على اكثر من نصف قيمته**
لا يصح الصلح في حق الزيادة من نصف قيمته اكثر
وان صالحه على عرض قيمته اكثر منه جاز وانما بقوله

موسر

موسر لانه اذا كان معسرا يجنب سعاية النصف على
العبد ومن وكل رجلا بالصلح عنه اي عن الموكل فصالح
الوكيل لم يلزم الوكيل ما صالح عليه اي بدل الصلح
ما لم يضمنه الوكيل بل يلزم الموكل ما صالح عليه هذا
اذا كان الصلح عن دم العدا وعن بعض ما يدعيه من
الدين اما اذا كان وكلة بالصلح عن مال فهو بمنزلة
البيع فيكون المطالب بالمال الوكيل دون الموكل **وان**
صالح رجل عنه اي عن رجل بلا امر من ذلك الرجل
صح ان ضمن الفضولي **المال او اضاف الى ماله** اي مال
نفسه بان قال صالحك بالالف هذه او عبدي هذا
ولو قال صالحك على هذه الالف ولم ينسب اليه نفسه ثم
الصلح بقوله **او قال صالحك على الف وسلم الالف اليه**
والا اي وان لم يضمن او لم يضيف الى ماله او لم يسلم الالف
الى المدعي **توقف** الصلح وفي الخيرة انه يتوقف عند
البيع وعند البعض ينفذ على المصالح فان اجازته المدعي
عليه جاز ولزمه الالف **والا** اي وان لم يجر قط الصلح
باب الصلح في الدين الصلح على استحقاق
اي وجب وثبت **بعقد المداينة** اي البيع بالدين ثم ذكر
عقد المداينة مع ان الحكم في الغصب كذلك جاز الامر المسلم
على الصلح **اخذ لبعض حقه واستفاد البناي** لا مقاومة
لان مبادلة الاكثر بالاف لا يجوز **فلو صالح عن الف**

نسخ على ما في النسخ
منه

حال على نصفه او على الف موجب جان الصلح ولو صالح
 عن الف درهم عن الف دينار موطبه الى شهر او صالح عن
 الف موبل او سود على نصفه طال او ابيض لا يجوز فيه له
 ونشر فالاول بالاول والثاني بالتالي ومن له على اخر
 الف فقال الدائنين للمديون ادعوا نصفه على ذلك
 بري اي في الحال من الفضل ففعل بري من النصف
 الاخر والا اي وان لم يود اليه جسمه ينفذ الغدا لبراء
 من الفضل وعاد الالف عليه عندهم وعند ابي يوسف
 لا يعود ومن قال اخره اقر ذلك بما احيى نوحه اي مطالبته
 عني او تخط بعض المال ففعل صح فغله عليها اي لزمه
 وليس للدائنين ان يطالب المديون في الحال وبما حظه
 هذا اذا قال له سراجي لو فاك علانية بحضور الشهود
 المفديا لمال في الحال **فصل** في الدين المشترك
 وهو ما حصل بسبب مشترك لوباع عبدا مشتركا صفقة
 واحدة او استئجاره اشراك او كان الدين ميراثا بين الورثة
دين بسبب مشترك اذ هو من نصيبه على ثوب لشريكه
 الاخر ان يبيع ويطلب المديون بنصيبه او باخذ نصف
 الثوب من شريكه الا ان يضمن ربع الدين فحينئذ لا ينفذ
 نصفه ولو قبض احد الشريكين بنصيبه شركته
 الشريك الاخر فيه ورجعا بالتالي على الغريم ولو اراد
 احدهما ان ياخذ حصته ولا يكون لشريكه حصة فيما قبض

باخذوا وشكوا وان لا

قال

قال في النوازل يبيع من المطلوب كفا من الزبيب مثلا
 بقدر حصته من الدين ويسلم الزبيب اليه ثم يري الغريم
 عن حصته دينه ويطلب اليه ثمن الزبيب وياخذه فلا حق
 لشريكه في ذلك **ولو اشترى احدهما بنصيبه شيئا منه**
ربع الدين وبطل صلح احد ربي التسلم من نصيبه على ما
دفع اي رجلان اسما الى رجل في طعام ثم صالح احدهما
 من نصيبه على راس المال لم يجز عندهم وعند ابي يوسف
 يجوز فالخاص **لانه** يتوقف هذا الصلح عندهما
 على اجازة صاحبه فان رد بطل اضلا ويكون الطعام
 المسلم فيه بئسهما فان اجازة نفذ عليها فكانها صالحا
 فيكون نصف راس المال بينهما ونصف الطعام المسلم
 فيه ايضا بينهما وعنده الصلح جائز على من باشره
 وله نصف راس المال وشريكه ان شاشا ركة فيما قبض
 ثم يتبعان المطلوب بنصف الطعام المسلم فيه وان
 شاسم له ما قبض ويبيع المسلم اليه بنصف المسلم فيه
 الا اذا تقي على المسلم اليه فيرجع على الشريك المصلح
 ان شادفع اليه نصف ما قبض وان شادفع اليه نصف
 المسلم فيه **وان اخرجت الورثة** اظهروا عن شركة عرض
 او غفارا بالادعوى وعن ذهب بفضة او بالعكس **صلح**
فل المصالح عليه او كثر فلا يعتبر التساوي في القدر
 ويعتبر القبض في المجلس وعن نفذين وغيرهما باخذ

الكثر من خطه

التفدين اي باعطا احدهما لا يجوز مطلقا ما لم يكن
 المعطى من اى من جنس المعطى ليكون نصيبه بمثل ذلك والرياء
 بحقه في بقية التركة ولو كان ما اعطوه اقل او يساوي
 نصيبه او لا يعلم قدر نصيبه من الدراهم فسد الصلح
 ولا بد من القنصر فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة
 قال الحاكم انما يبطل الصلح على مثل نصيبه او اقل
 من مال الربا في حال التضاد وما في حال المناكحة فالصلح
 جائز وقيل انه باطل في الوجهين **ولو في التركة دين**
على الناس فخرجوا اي ان كان في التركة دين على الناس
 فصالحوه على ان يخرج المصلح عن الدين **ليكون الدين**
لهم بطل الصلح مطلقا في الدين والعين فلهذا
 قولنا اي حنييفة وعندها يتبين العقد صحيحا فيما ورا الدين
 وقيل هو قول الكل **وان شرطوا** اي الوترته في هذه
 المسئلة **ان يبرأ الغريم منه** اي من نصيب المصلح
 من الدين صح الصلح **ولو على الميت دين محيط مستغرق**
 جميع التركة بان لا يبقى شيء بعد ادائه **بطل الصلح والفتنة**
 وان لم يكن مستغرقا لا ينبغي ان يصالحوا ما لم يعطوا
 دينه ولو فعلوا اقلوا يجوز الصلح وذكر الكرخي في القسمة
 انها لا يجوز استحسانا ولا تجوز قياسا

كتاب المضاربة

هي

هذا الكتاب هو كتاب المضاربة
 من كتب الفقه الحنفي
 وهو من كتب الفقه الحنفي
 وهو من كتب الفقه الحنفي
 وهو من كتب الفقه الحنفي

هي كالمصالحه من حيث انها تقتضي وجود البذل من جانب
 واحد ثم هي مفاعلة من ضرب في الارض اذا سار فيها
 وفي الشرع هي **شركة** **بالمن** **بجانب** **رب المال** **وعمل من جانب**
 المضارب والمالاد الشركة في الربح **والمضارب امين**
 بعد القنصر قبل القنصر **وبالنص** **فيه** **وكيل**
وبالربح **اذا ربح** **فهو شريك** **له في الربح** **وبالفقد**
اجير **حتى استوجب اجر المثل** **وبالخلاف** **اي اذا خالف**
 المضارب رب المال فيما فوضه اليه فهو **خاص** **ضامن**
 وان اجاز بعد ذلك حتى اشترى ما نهاه عنه ثم باعه
 ونصرف ثم اجازه رب المال فانه لا اثر لاجازته خلافا
 لما لو اراد رب المال ان يتجعله مضمونا على المضارب
 فالحيلة ان يفرض المال من المضارب ويشهد عليه
 شهودا ثم يباذله مضاربة بالثلث ثم يدفع الى المستقرض
 يستعين به في العمل حتى لو هلك في يده هلك كان القرض
 عليه واذا ربح ولم يهلك فالربح بينهما على ما شرطوا كذا في
 الاصيل **وباشترط كل الربح** **له** **اي المضارب مستقرض**
وباشترط **اي كل الربح** **لرب المال** **مستلضع** **وانما يقع**
 المضاربة **بما يقع به الشركة** **من الدراهم والذنان**
 عندهم وعند محبهم وبالفلس والراجة ولو دفع اليه
 عرضا وقال له بعد واعلم مضاربة في ثمنه فباع بدراهم وثنا
 فنصرف صح ويكون الربح بينهما مشاعا قال شرط

نير

زيادة عشرة من الدرج على ما شرطه نفسه المضاربة
 فله اجر مثله ولكن لا يجاوز الاجر عن القدر المشروط
 عند ابي يوسف وعند محمد بن واثره وتبلغ بالغاما يبلغ ويجب
 الاجر في المضاربة الفاسدة وان لم يرجح في الاصل وعن
 ابي يوسف ان لم يرجح فلا اجر له وكل شرط يوجب له
في الدرجة بنفسه اي عقد المضاربة وذلك نحو ان يشترط
 رب المال على المضارب ان يسكن رب المال ارضه مدة سنة
 او ارضه لا تجعل نصف الدرجة عوضا عن عمل الاجرة الدار
 فصارت حصنة العمل لولا فلم يصح وكذلك لو روي في الدرجة
 ايضا يفسد عقد المضاربة **ولا** اي وان لم يوجب الشرط
 بحالة الدرجة لا يفسد العقد ولكن **يبطل الشرط** كشرط
 الوضعية اي الحسد ان **على المضارب او عليه** ما
 ويدفع المال الى المضارب ويبيع المضارب ويملك المضارب
 احد المبيع والشرا **ويسا** فز المضارب مطلقا وعن
 ابي يوسف انه ليس له ان يسافر بلا اذنه وعنه عن ابي
 حنيفة ان دفع المال اليه في مصر وهو من اهل ذلك الموضع
 ليس له ان يسافر به وان دفع المال اليه في غير مصر
 فله ان يسافر بالبدنه **ويبيع** اي يعطى الما ايضا عن
 النجاسة **ويودع** المال لا يزوج المضارب من مال المضارب
 عبدا ولا امة وعن ابي يوسف انه يزوج الامة ولا يضاف
 المضارب الا باذن رب المال او باعل اي الا ان يقول

قال القهستاني
 وهو المختار

في المضاربة
 في المضاربة
 في المضاربة

رب المال

رب المال اعل براك ولم يتعد اي لم يتجاوز المضارب عما
 عينه من بلد وكذا البئر ان يدفعه بضاعة الى من يجبا
 من تلك البلدة فان اخراج المضارب الى غير ذلك البلد
 فاشترى ضمن وكان ذلك له وله ربحه وعليه ضيعته
 وان لم يشتر حتى رده الى البلد الذي عينه بري من الضمان
 وان قيد بالبلد لانه لو قال له علي ان تشتري في السوق
 لا يصح التقييده وله ان يعمل في غير السوق بالمصدر
 استخسانا ولم يتعد عما عينه **من سلعته** بان قال له
 خذ هذا الما مضارب علي ان تشتري بها الطعام
ووقت بان وقت المضاربة وقتا بعينه **ومعامل**
كلم في الشركة اي لم يتجاوز عما عينه من هذه الاشياء
 كما لا يتعدى احد الشريكين في الشركة المقيدة مع
 شيء فيها والمراد بالمعامل معامل بعينه لانه لو قال
 علي ان تشتري من اهل الكوفة او قال علي ان تفلح
 في الصدوق وتشتري من الصيارفة وتبيع منهم
 فباع بالکوفة من رجل ليس من اهل الكوفة او من
 غير الصيارفة تجاوز ولم **يشتر المضارب من يفتق**
 بقرانه او بين **على مالك او عليه** اي على المضارب
 ان **ظهر ربح** متعلق بقوله عليه **ضمن** في الصورتين
 ان **فعل** ويفتق عليه نصيبه ويفسد نصيب رب
 المال عنده ويفتق عندها فان لم يظهر ربح في المال

صح ان يشتري من يعقوب عليه فان زادت قيمته
 بعد الشرا حتى ظهر الدرهم **عقوب خطه** منه ولم يضمن
 المضارب **لرب المال** شيئا وسعى العبد **المعقوب** في قيمته
 نصيب **رب المال** معه اي مع المضارب **الف** اخذها
 مضاربة **بالنصف** فاشترى **انذ قيمتها** **الف** فوطيها
 المضارب **فولدت** اي فولدت الامن **ولد** **اليساوي**
الولد **الف** فادعاه المضارب كما لو كان **موسرا** قبلت
 بعد الدعوة **قيمتها** **الف** وجسم **سعي** **الولد** **لرب**
المال **في** **الف** **وربعه** وهو ما يتناك وحشون او غنقة
 رب المال فيكون **لرب المال** الخيار **فان قبض** **رب**
المال **الف** من الغلام بالاسنيق وهو راس المال
ضمن **المدعي** اي مدعي البتوة **نصف قيمتها** واعلم
 ان قوله **موسرا** ليس بغير لازم بل ذكره لانه لما لم
 يضمن في الولد مع انه **موسر** فلا لا يضمن اذا كان
معسرا **اولا** **باب** **المضارب يضارب**
 وهو حال من المضارب او صفة لان المضارب بمنزلة
 النكزة واعلم ان المضارب لا يضارب الا باذن
 رب المال **فان ضارب المضارب** **بلا اذن** **رب**
المال **يضمن** بمجرده الدفع **ما لم يعمل** **المضارب** **الثاني**
 مطلقا **سوارج** او لم يرجع وهذا عندها وهو ظاهر
 الرواية عندنا **بي حنيقة** وقال **تفرض** **من** **بالدفع** **عمل**

يملك ان

اولم

اولم يعمل **موسرا** عندنا **بي يوسف** وفي رواية الحسن
 عن ابي حنيفة لم يضمن بالدفع حتى يرج حتى لو هلك
 المال قبل ظهور الدرهم لا يضمن كلاهما فان رج ضمن
 الاول **لرب المال** هذا اذا كانت المضاربة صحيحة
 فان كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني
فان دفع **الاول** **لثاني** **باذن** **رب المال** **الثلث**
 اي دفع بشرط الثلث **والحال** **انه قيل** **له** **اي** **للمضارب**
الاول **مارزق** **الله** **بيننا** **نصفان** **وقد تضرف**
الثاني **وسرج** **فلما** **لك** **النصف** **من** **الدرهم** **وللاول**
الستدر **لثاني** **الثلث** **ولو قيل** **له** **اي** **للمضارب**
الاول **مارزق** **الله** **بيننا** **نصفان** **والشبهة** **بما** **لها**
فلما **ثاني** **ثلثه** **والباقي** **بين** **المالك** **والمضارب** **الاول**
نصفان **فيكون** **الدرهم** **اثنان** **ولو قيل** **له** **اي** **للمضارب**
الاول **مارزق** **الله** **بيننا** **نصفان** **ودفع** **الاول** **الى** **الثاني**
بالنصف **فلما** **ثاني** **النصف** **واشترى** **اي** **رب المال**
والاول **في** **بقي** **من** **النصف** **فيكون** **الدرهم** **لرب المال**
والربع **للاول** **ولو قيل** **له** **اي** **للاول** **مارزق** **الله** **في**
نصفه **او قيل** **ما كان** **من** **فضل** **فبيننا** **نصفان** **ودفع**
المضارب **الاول** **بالنصف** **فلما** **لك** **النصف** **لثاني**
النصف **ولا يبقى** **للاول** **لو شرط** **المضارب** **الاول**
لثاني **ثلثه** **والشبهة** **بما** **لها** **فلرب** **المال** **النصف**

والمضارب الثاني النصف **وهذه** المضارب **الاول** من
ماله **للتاني** **الدرس** من **الرج** **وان شرط** المضارب
للمالك ثلثه ولعنده اي عبد رب المال **ثلثه على ان**
يعمل عبد المالك معه **وشرط لنفسه ثلثه** **مع** ونظر
ورج فكان ثلث ثلث **الرج** للمضارب وثلثان لرب
المالك لم يكن على لعنه دين وان كان عليه دين فهو
للعنه وما هذا اذا كان العاقبة هو المولي لو عفا لعنه
المادون عفا المضاربة مع اجنبي وشرط العله على
المولي لا يصح ان لم يكن عليه دين وان كان على العنه
دين صح عند اي حنيفه **ونبطل** المضاربة **بوتها**
ولخوف المالك اي الحكم بالخوف المالك اذا الحرب حال
كونه **مرتدا** فيندب بالخوف لان قبل الخوف يتوقف تصرفه
مضاربه عند اي حنيفه ان اسلم نقد وان مات او
قتل على الارتداد بطل وفيه بالمالك لانه لو ارتد
المضارب ولحق فالحق بالمضاربة على حالها عندهم ولو لحق
المالك مرتدا ثم عاد مسلم جاز ما فعله مضاربه من
البيع والشرا وتبقى المضاربة على ما شرط كذا في
المبسوط **وينعزل** المضارب **بعزله** ان علم المضارب
بالعزلة فينبذه لانه لو لم يعلم به حتى اشترى او باعه
فتصرفه جائز **وان علم** المضارب بعزله **والمال**
عروض **باعتها** يعني فسخت المضاربة **ولم** حاله

في المال

التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي

في الماديون **ورج اجبر** اي الحاكم المضارب **على اقتضا**
الديون اقتضيت منه حتى اخذته **والا** اي وان لم يكن
في المال **رج** **لا يكره** الا اقتضا ويوكل المالك عليه
اي على اقتضا الديون من الغرما والسمسار بالكسر
الدال فارسي معرب **يجبر** على **لنفت** اضي على اخذ
من المبيع **وما هلك** من **مال المضاربة** **ففي الرج**
اي هلك دون راس المال فان مراد الهلاك على الرج
لم يفتن المضارب **وان قسم الرج** قبل استيفاء راس
المالك **بفتن المضاربة** ثم هلك المال كله او بعضه نراد
اي المالك والمضارب **الرج** **ليأخذ** المالك **راس ماله**
وما قتل من راس ماله **فهو بينهما** **وان نقص** من
راس ماله بان كان الهالك اكثر من الرج **لم يفتن**
المضارب **ان قسم الرج** **وفسخت** المضاربة **ثم**
عفاها اي رب المال والمضارب المضاربة ثانيا
فهلك المال في العقد الثاني لم يتراد الرج **الاول**
فصل **ولا تقصد** المضاربة بدفع المال الى المالك
بصاعه فالرج بينهما وقاله في نفسه المضاربة
ولو دفع المال الى رب المال مضاربة لانضم المضاربة
الثانية ولا تقصد المضاربة الاولى عندها ويكون الرج
بينهما على ما شرط وعنده من نفسه المضاربة الاولى
فان سافر المضارب **فطعامه** **وشربه** **وكسوته** **وركوبه**

مطلقا سواء كان كرا او شرا وغسل ثياب لبسه واجرة
 اجير بخدمة وعلف دابة بركبها والرهن في موضع يحتاج
 اليه كالحجاز واجرة الحلاق والحام **في مال المضاربة** مطلقا
 استخسنا وقال الشافعي ينفق المضارب من ماله نفسه
 مطلقا وقال مالك ان كثر المال ينفق من ماله المضاربة
 ولو قل من ماله نفسه **وان عمل المضارب في المصدر**
في قدره فنفقته في ماله اي مال المضارب كالدوا
 وعن ابي حنيفة ان الدوا في مال المضاربة ولو كان
 خروجه دون خروج السفرة كان بحيث يغدو ثم يروح
 فيمين باهله فهو بمنزلة السوقي في المصدر وان كان
 بحيث لا يمين باهله فنفقته في مال المضاربة **فان**
رجع المضارب اخذ المالك ما انفق المضارب من راس
المال وما بقي يكون بينهما على ما اشترط فيكون النفقة
 مصروفة الى الدراج ولا تكون مصروفة الى راس المال
فان باع المتاع مرا بجهة حسب واذن الى الشئ
ما انفق على المتاع من المهر ونحوه كاجرة السهم
 والصباغ والقصار **لا يحسب ما انفق على نفسه**
 ويقول قام على بكذا ولو كان مع المضارب الف فاشترى
 به متاعا وقصده او حمله **بأله** والمال انه قتل له اي
 للمضارب **اعلم براك** فهو اي المضارب **منطوق متبوع**
 فيه انفق وان صبغه المضارب صبغا احمر فمئو

السعي

اي المضارب

ما مسكين
 ٣٥٠
 ٣٦



اي المضارب **شريك بما زاد الصبغ فيه ولا يقمن**
 قوله فيه اي في قيمته الثوب لا يضر حتى لو كان قيمته
 غير مصبوغ الفاصم صوغا الفاصميتين كان الف
 للمضاربة وما يتأد منهم المضارب بدل ماله وانما خص
 الحرة لان السواد موجب النقصان وهو خلاف سائر
 الالوان فمثل الحرة كذا ذكره في الاسلام فيما لم يجمع
 الصغير معه **الف بالنصف فاشترى المضارب به**
بزا البز قيل متاع البيت وقيل ثيابا لكن ان والفقن
وباعة بالعين واشترى المضارب بها عبدا ولم ينفق
فضاعا وغرم المالك الف ايضا وحده ربع العبد
للمضارب وباقية على المضاربة ورأس المال الفان
وحسبانية لان رب المال دفع مرة الف ومرة الف
 وحسبانية **ويكره ان يبيع المضارب**
 المضارب العبد مرا بجهة الاعلى الالفين فان باع
 العبد باربعة الا صار ربع الثمن للمضارب
 لانه بدل ماله وثلاثة ارباعه وهي ثلاثة الاف
 للمضارب يدفع رأس المال ذلك الفان وحسبانية
 بينهما على ما اشترطوا **وان اشترى المضارب**
من المالك بالف عبدا صبغته اشتراه المالك
بنصفه ورجع اي يبيع المضارب ذلك العبد مرا بجهة
 بنصفه فيقول لا اشتريته بحسبانية معه الف بالنصف

فاشترى به عبداً قيمته الفان ففقد العبد **خطا** امر بالدفع والفدان اختار الدفع يدفع
 وتنسحب المضاربة وان اختار الفدان **فثلاثة**
ارباع الفدان على المالك وتربعه على المضارب
 وانتزعت المضاربة ثم العتد للمالك على المضاربة
 بخم المالك ثلثة ايام والمضارب يوماً وانما يتد بقوله
 قيمته الفان اذا كان الفان شيئاً على المضارب معه
 الف فاشترى به عبداً وهلك السهم قبل النقد
 دفع المالك الى المضارب الفاً **اخر** حتى ينقد المضارب
 ثم العتد ثم ثم اي يرجع على رب المال الى ان ينقد
 ثم العتد ولو عشر ممرات **وليس له الرجوع** ما دفع
 المالك اليه **معه الفان ففقد المضارب دفعت**
الى الفان رجحت انا الفان ففقد المالك دفعت اليك
الفين مضاربة فالفان للمضارب وكان ابو حنيفة
 يقول ولا القول لرب المال وهو قوله فدرج رجوع
 وقال القول للمضارب وهو قولهما واذا اختلف
 رب المال المضارب في راس المال والرج ففقد
 رب المال راس المال الفان وشرطت ذلك ثلث الرج
 وقال المضارب راس المال الف وشرطت لي المصنف
 فالقول للمضارب في قدر راس المال كل ممر من الاختلاف
 والقول لرب المال في شرط له من الرج وايها اقام

البينة

٧٨

تجارة

البينة على ما ادعى من الفضل قبلت بينته ولو ادعى
 المضارب العموم في كل ما كان وادعى رب المال خصوصاً
 او ادعى رب المال المضاربة في نوع المضارب ما
 سميت لي بخبرة بعينها فالقول للمضارب وقال زفر
 لرب المال **معه الفان ففقد المضارب ومضاربة**
بالنصف او فرض والمالك المضارب **قد ربح الفان**
وقال المالك موبضاعة او ودبعة **فالقول للمالك**
 والبينة بينة المضارب فان قلت ما وجه الفرق
 بين هذا وبين ما اذا انعكس صورة المسئلة بان
 ادعى رب المال الفرض والمضارب المضاربة فالبينة
 هناك بينة رب المال القول للمضارب قلت
 وجه الفرق انعكاس العلة لانها قد انقضا على ان
 الاخذ باذن رب المال يدعي ضامناً وهو ينكر كذا
 في الايضاح والله اعلم

كتاب الودعة

بمجي امانة تركت المحفظ والمضاربة للاسترباح فكانت
 أكثر وجوداً من الودعة فلم يذ اخذها عن اسم الودعة
 والايداع في اللغة تسليم الغير على المحفظ اي شيء
 كان مالا او غيره يقال اودعته زيدا مالا واستودعته
 اياه اذا دفعت اليه المحفظ فانا مودع ومستودع بالكر

فيهما ويزيد مودع ومستودع بالفخ فيها والمال
 مودع ووديعة **ومكنها** الايجاب والقبول **شرطها**
 كون المال قابلا لاثبات اليد لئلا يمكن من حفظه
 حتى لو ادعه الابق او المال لتساقط في البحر لا يصح
 وكون المودع مكلفا بشرط لوجوب الحفظ عليه ومكفها
 وجوب الحفظ وصيرورة المالامانة عنده وفي الشرع
الايداع لتسليط الغير على حفظ ماله والوديعة
ما يترك عند الامين ويحي امانة الا ان الفرق بينهما
 ان الوديعة خاصة والامانة عامة **فلا يضمن** المودع
بالسلا مطلقا وقال مالك ان سرقت الوديعة
 عند المودع ولم يسرق معه مال للمودع يضمن
والمودع ان يحفظها بنفسه وبغيره من زوجته
 او ولده او والدته واجيره والعبدة في هذا الباب
 للمساكنة لا للنفقة حتى لو دفعت ودفعها الى زوجها
 لا يضمن وان لم يكن الزوج في نفقتها والابن الكبير
 اذ لم يسكن مع المودع ولم يكن في نفقته تخرج
 وتترك المنزلة على الابن لا يضمن الوديعة والتسليم
 الخاص والاجير الذي استاجره مشاهرة او سائمة
 دون المباشرة فهو من في عياله اما الاجير لعلم من
 الاعمال فكسائر الاجانب يضمن بالدفع **فان حفظها**
بغيرهم واودعها عند غيرهم ضمن الا ان يخاف الخرق

او الفرق

او الفرق **فيسلمها الى الجار** او فلك اخر الا ان يقع
 في داره حريق غالب تخاف على الوديعة فيسلمها
 الى الجار او يكون في ذلك تخاف الفرق قالها
 الى سفينة اخري تخينئذ لا يضمن مطلقا قيل
 هذا اذا اخطا الخريق بمنزلة المودع وان لم يحط بمنزله
 يضمن ولا يصدق على العذر حتى يقيم البينة ذكر
 شمس الابنة الخلو الي لو دفعها الى جاره مع امكان
 الدفع الى بعض من في عياله يضمن والا فلا الفرق
 بفحختين مصدر غرق في الماء من باب ليس فم
 غرق والحرق بالسكون من النار وبالحريق من
 القصاد كذا في المغرب **فان اودع ثم طلب ردها**
فيسلمها المودع كما لو كان قادرا على تسليمها او
خطبها المودع **بما له حتى لا تنجز** بان خطبها بجنه
 كالدين بالدين والحنطة بالحنطة **ضمنها** في المسيلين
 وانما في الدين الاول بقوله فادر الان في الاول لو كانت
 تبعد من المودع لا يقدر على دفعها لصيق الوقت
 او غيره فلا ضمان عليه ويكون القول قوله كذا في
 الخائبة واعلم ان الخياط على ربيعة اوجه خط بطريق
 المجاورة مع تيسر التمييز كخط الدراهم البيض
 بالأسود والدراهم بالذناير والجوز بالوزوانه
 لا يقطع حق المالك بالاجماع وخط بطريق المجاورة

مع تغدير النيران كخياط الخنطة بالشعير وذلك يقطع
حق المالك ويوجب الضمان وقيل لا يقطع حق المالك
عن المخلوط بالاجماع هنا ويكون له الخيار وقيل ان
ان يصير المخلوط ملكا للمخاط عند ابي حنيفة وفي
الاستحسان لا يصير وخط الجلس بخلافه ما رجة
كخياط الخبز بالشرج وهو السمس أو الخبز بالزيت
وكل ما يبع بغير جنسه وان يوجب انقطاع حق المالك
الى الضمان بالاجماع وخط الجلس بالجلس ما رجة او
بجائرة كخياط دهن اللوز بدهن اللوز او دهن الجوز
بدهن الجوز او اللبن باللبن والخنطة بالخنطة او
الشعير بالشعير او الدراهم البيض بالدراهم البيض
او السود بالسود وعند ابي حنيفة هو استهلاك
مطلق لا سبيل لصاحبه الاضطرار المودع مثله اوقية
وصار المخلوط ملكا للمخاط وعندهم لا يقطع ملك
المالك عن المخلوط بل له الخيار ان شاء من المخاط
مثله وان شارك في المخلوط بقدر دراهمه وان
اختلط المودع بماله **بلا فعله** كل اذا اشتق الكيس
في صندوقه فاختلط بدهنه **استركا** اي المودع
والمودع في المخلوط حتى لو هلك بعضها هلك
من ماله ما يقسم الباقي بينهما على قدر ما لكل
واحد منهما ولكن لو انفق المودع بعضها فرد المودع

مثله

مثله اي مثل ما انفق **فخلفه** بالباقي من الوديعة
ضمن لكل وان تغدي المودع فيها بان كانت الوديعة
دابة فزكيتها او ثوبا فلبسه او عبدا فاستخدمه او
او دعما غيره ثم **زال التغدي** فردها الى يده على
ما كان **زال الضمان** الواجب بالتغدي وقال
الشافعي لا يبرأ عن الضمان **بخلاف المستعير والمتأجر**
يعني اذا تغدي في المستعار والمتأجر بالاسعار
ثوبا ليلبسه يوما فلبسه يومين ونزعه للتسليم
او اسأجر الدابة ليركبها اياما معدودة او ليحمل
عليها اثما معلومة فزكيتها او حملها اكثر منها ثم
ردها كما كانت لم يبرأ من الضمان خلافا لفرق فيها
وبخلاف **اقراره بعد جوده** اي يضمن المودع باقراره
بالوديعة بعد ما جردها ولو جردها عند غيره طمعا
بان قال اجنبي للمودع اعطتك وديعة لفلان فقال
لا يضمن وعند فرقيض **وله ان يسافر فيها**
مطلقا سواء كان لها حمل ومونة او لا **عند عدم النسي**
والخوف وان نسي عن السفر بها نسيان فزكيتها بالانفاق
وقيل بقوله عند عدم الخوف لانه لو كان الطريق خوفا
وله بدمه السفر ضمن بالانفاق هذا عند ابي حنيفة
وعندهم ليس له السفر اذا كان له حمل ومونة وقال
الشافعي ليس له ذلك في الوجهين واعلم ان اطلاق

قوله ان يسافر يدري على انه لا فرق بين السفر الطويل
والقصير وذكر في الجامع الصغير الخالي والذخيرة
قال ابو حنيفة انه ان يسافر مطلقا وفاقرا لا يسافر
مطلقا وفاقرا لا يسافر له ان يسافر بما سفل فقيرا
لا سفر اطولا وهذا الخلاف فيما اذا امكنه الحفظ
في المصدر بان كان بعض عياله معه ولم يجتج الى تقلم
اما اذا لم يمكنه بان لم يكن بعض عياله معه او كان ولكن
اخراج الى تقلمهم لا يضمن بالاجماع **ولو اودع عاшина**
وديفة عند رجل فحضر احدها وطلب نصيبه لم يدفع
المودع الى ائدها حظه حتى يحضر الاخر عند ابي
حنيفة ولو فصل ضمن نصفه وعندهما يدفع اليه نصيبه
ولا يضمن للخلاف في المكمل والموزون وفي الذخيرة
ذكر الخلاف في الثياب الدواب ايضا وكذا في الكافي
والصحيح ان الاختلاف فيها ومن ذوات الامثال
كالملكيات والموزونات وفيما عداها من الثياب الدواب
والعبيد فليس للحاضر ان يتأخذ نصيبه بالاجماع **وان**
اودع رجل عند رجلين شيئا ما يقسم كملكيات والموزونات
وكذلك لا ينبغي بالتقسيم **اقتسامه وحفظ كل**
واحد منها نصفه **ولو دفع احدهما كله** اي كل ما في
يده **الاخر فضا** عنده **ضمن** الدافع لا القابض
عند ابي حنيفة وقال لا يضمنان به **بمخلاف ما لا يقسم**

وإذا كان المودع قد دفع المودعة إلى رجلين فحضر أحدهما وطلب نصيبه لم يدفع المودع إلى أحدهما حظه حتى يحضر الآخر عند أبي حنيفة ولو فصل ضمن نصفه وعندهما يدفع إليه نصيبه ولا يضمن للخلاف في المكمل والموزون وفي الذخيرة ذكر الخلاف في الثياب الدواب أيضا وكذا في الكافي والصحيح أن الاختلاف فيها ومن ذوات الأمثال كالملكيات والموزونات وفيما عداها من الثياب الدواب والعبيد فليس للحاضر أن يتأخذ نصيبه بالاجماع وإن أودع رجل عند رجلين شيئا ما يقسم كملكيات والموزونات وكذلك لا ينبغي بالتقسيم اقتسامه وحفظ كل واحد منها نصفه ولو دفع أحدهما كله أي كل ما في يده الآخر فضا عنده ضمن الدافع لا القابض عند أبي حنيفة وقال لا يضمنان به بمخلاف ما لا يقسم

أي كان

أي ان كان المودعة مما لا يقسم كالعبد والثوب الواحد
وكل ما ينبغي بالتقسيم بان يحفظه باذن الآخر
فلو دفع الى الآخر ثم ضاع لا يضمن **ولو قال المودع له**
المودع لا تدفع المودعة الى عيالك او قال احفظ
في هذا البيت فدفعها الى من لا يضمنه او حفظها
في بيت اخر من الدار التي لا البيتين في ذلك
الدار لم يضمن الدافع وان كان له منه اي من الدفع
بد او حفظها في دار اخرى ضمن ومودع الغاصب
ضامن حتى لو غصب رجل شيئا فادفع عند رجل
فذلك عنده ضمن والمالك مخير ان يشا ضمن الغاصب
وان شا ضمن المودع ذكر ابو اليسر ان لم يعلم ان المودع
غاصب يرجع عليه بعد التضمن وان علم لا يرجع
وكذا اشار اليه السرخسي **لا مودع المودع** اي
لا يضمن مودع المودع بان اودع عند رجل وديفة
فاودعها المودع عند شخص اخر من غير عياله
فذلك ضمن الاول دون الثاني عند ابي حنيفة
وعندهما له ان يضمن ايها شافا فأن ضمن الاول لم يرجع
على الثاني وان ضمن الثاني لم يرجع على الاول
معه **الف ادعي رجلا** كل واحد منهما الله اودعه
اياه فانكروا ليس بينهما بينة ثم عرض اليه عليه فنكل
عنها **لها قال** المودع **لها وعليه** اي على المودعي

عليه **الف بينهما** وانما قال فكل لهما لانه ان خلف لهما
فلا شيء لهما وان خلف للاول وكل للثاني فالالف له
وان نكل للاول وحلف للثاني فالالف للاول ولا شيء
للتالي وبيننا في القاضى ان لا يفيض بالتكوير للاول
حتى يحلف للثاني فان قضى القاضى للاول حين نكل
مع انه ليس له ذلك لا ينفذ فضاؤه حتى لو حلف للثاني
بعده فكل يكون الالف بينهما ويفرم الفا اخرسها
والله اعلم

كتاب العارضية

المناسبة بين الكتابين ظاهرة لان الاول امانة نذرت
لحفظ والتالي امانة دفعت للحفظ والانتفاع والعارضة
فعليها منسوبة الى العارضة اسم من الاعازة كالعادة اسم
من الاعادة واخذها من العارضة والعري خطا
فيها لا تستعرب منه الشيء فاعارضية واستعربت اياه
على حذو التجار كذا في المغرب وفي المبسوط هي
مشتقة من التفاوض وهو التناوب فكانه يعمل
للغير فثبت في الانتفاع به على ان يعود النوبة اليه
بالاسترداد متى شاء **أي تملك المنفعة بلا عوض** ويؤخذ
بالاول لاختلاف اعد الهبة لانهما تملك العين والثاني
اخذوا عن الاجازة فانها تملك المنفعة بعوض وفات

الشافعي

الشافعي والكسبي اباحة الانتفاع لانهم لا يملك المنفعة
ومدة الخلاء تظهر في اعازة المستعير عنده لا يعتبر
لانه اباحة وعندنا نعتبر لانه تملك **ونقص الاعازة**
باعتراك واطعنك ارضي اي جعلتك طاعنا له **ومحكك**
اي اعطيتك **ثوبي** هذا او جاري هذه **وحملك**
علي دابتي هذه اذا اراد به العارضية ولم يرد به الهبة
واخذ منك عبيدي وداري لك سكني وداري لك عمري
سكني والعمري اسم من الاعمار معناه جعلت سكنها
لك مدة عمرك فعمري مفعول مطلق لفعل محذوف
تقديره امرتها لك عمري وسكني **ويرجع المعير**
ميتي شأ والعارضية امانة حتى لو هلكت بلا تعدم يقين
مطلقا سواء هلكت من استعماله ولا وفاقا للشافعي
ان هلكت من استعماله المغنا لا يضمن وان هلكت
لا في حال الانتفاع يضمن وان تغدي ضمن بالاجماع
مخا ان يحمل عليها ما يعلم ان مثلها لا تخله **ولا توجر**
ولا ترهن كالدفع كما ان الود بعت لا توجر ولا ترهن
فان اجر المستعير فغصب اي هلك **ضمن** المستعير
حين سلم اليه المستأجر وان شأ المعير ضمن المستأجر
فان ضمن المستعير لا يرجع على المستأجر وان ضمن
المستأجر يرجع على الموجد اذ لم يعلم انه كان عارضية
اي يدره وان علم بها لم يرجع **ويعير المستعير ما لا يملك**

جر

باختلاف المستعمل كالحل والاستخدام ولا لزراعة
 والسكنى فلو قيدها المعير بوقت كيوم وشهد او منفعة
 كما اذا قال اركب هذه الدابة او قيد بها لا يحا وزعماءه
 وان اطلق في الاعازة له ان يستفيع اي نوع في اي
 وقت شاو عارية الثمن اي الدراهم والدنانير والكثير
 كالخطة والشعير والموزون كالذهب والفضة والعسل
 والمعدود كالجوز والبعض فرض فالوا هذا اذا اطلق
 العارية اما اذا عين لخدمة بان استعار صير في
 دراهم او دنانير ليزين بها دكانا او يعاير بها ميزانا
 فانه لا يكون قرضا وان اعار ارضا للبنا والغرس صح
 الاعازة وله ان يرجع ويكلف المستعير قلع ما ولا يضمن
 المعير ما ينقص من البنا والغرس بسبب القلع ان لم
 يوقت وان وقت المعير ورجع قبله ضمن ما نقص
 منها بالقلع وذكر الحاكم التمهيد انه يضمن رب
 الارض للمستعير قيمة غرسه وبنايه ويكون له الا
 ان يشا المستعير ان يدفعها ولا يضمنه قيمتها فيكون
 له ذلك وهذا اذا لم يكن القلع مضرا بالارض فان
 كان مضرا بها فالحيار لرب الارض وان اعارها
 اي الارض ليزرعها لا تؤخذ حتى يحصد الزرع
 وقت اول يوقت استحقاقنا حصدا الزرع جذه حصدا
 وحصدا من باب طلب وضرب كذا في المغرب

ومونة

ومونة الرد على المستعير ومونة رد الوديعة على
 المودع بكسر الهمزة ومونة رد المتاجر على المودع
 رد العصب على الغاصب ومونة رد الموهون على
 المرمون وان استعار دابة ثم رد المستعير الدابة
 لا الاصطبل ملكها ولم يسلم او استعار العبد ثم رده
 لا اذ ار المالك بري من الضمان استحقاقا والقياس
 انه يضمن بخلاف المغضوب والوديعة حتى لو رد
 المغضوب والوديعة الى دار المالك ولم يسلمه اليه
 فضا غاصب وان رد المستعير الدابة مع عبده او
 اجيره مشاهرة او مسافهة لأميا وممة او ردها مع
 عبده رب الدابة او اجيره مشاهرة او مسافهة بري المستعير
 في صورتين والمسئلة الثانية مطلقة اي سواء
 كان عبدا يقوم على الدواب وغيره وتل هذا في
 العبد الذي يقوم على الدواب والاول هو الصحيح
 بخلاف الاجنبي ايمك ردها مع اجنبي فمهلكة دلت
 هذه المسئلة على ان المستعير لا يملك الايداع من
 اجنبي قال مشايخ العداق انه يملك الايداع وعليه
 الفتوى واولوا هذه المسئلة بان موضوع المسئلة
 فيها اذا كانت العارية موقنة وقد انتهت العارية
 بانتهائها الحين يذ بصير المستعير مودعا والمودع
 لا يملك الايداع بالاتفاق ومن اعار ارضا بيضا

يد مودعه وانما يندفعه لطفه لانه لو وهب شيئا
لابنه الكبير يشترط قبضه وان كان في عياله ولا
يكفي بقبض ابيه عندنا وكذا اذا وهبت للطفل
امه شيئا وهو في عياله وابوه ميت ولا وصي له
وان وهبت له اجنبي نتم بقبض عليه وهو الاب
والجد اب الاب عند عدم الاب او وصيه او قبض
امه واجنبي لو كان الفحل في حجرها وتديه لانه لو لم يكن
في حجرها لا يتم قبضها بخلاف الولي حيث لا يشترط
كونه في حجره ويتم قبضه **ان عفل والد وهب اثنان**
دارا مشتركا بينهما لو احدى لا عكسه اي لا يصح لو
وهبت واحدا من اثنين عند ابي حنيفة وعندنا
يصح **وصي تصدق عشرة** من الغنم وهبتها لفقيرين
لا لعنيين اي لا يصح تصدقها وهبتها لعنيين
وقال ابو يوسف ويحمد بن كماله وانما خص العشرة بالذكر
انبا على المحدث فانه وضع المسئلة في الجامع الصغير
هكذا والله اعلم **باب الرجوع**
في الهبة اذا وهبت هبة لاجنبي **مع الرجوع فيها**
اي في الهبة اما بالفضا او الرضا والمرد بالاجنبي
هنا من ليس بذي رحم محرم ولا زوج وقال
الشافعي لا رجوع فيها **مع خرقه** قاله **الزيادة**
المقتضلة كالفسد بالكر والبناء والبس وغيرهما

جاءت
الهيئة

يوجب

على من
أعطى
الهدية
أن
يكون
مستقلا
عن
الهدية
أو
أن
يكون
مستقلا
عن
الهدية
أو
أن
يكون
مستقلا
عن
الهدية

يوجب زيادة قيمة الموهوب اما اذا لم يزد لما اكتمال الهبة
كما اذا ابني دكانا صغيرا او غرس غرسا لا يعا بد فلا يسقط
حق الرجوع وكذا اذا ازداد زيادة توجب نقضا كالمسكن
الفاخر فانما ليست بزيادة حقيقية بل هي نقصان
معني فلا يمنع الرجوع ولو كانت الزيادة منفصلة بان
كانت الهبة امة فولدت عند الموهوب له من زوج او نحو
الزنا فلو اهاهب ان يرجع فيها دون الولد وان كانت الزيادة
من سعر فله ان يرجع فاذا وهبت عبدا فعليه القرائ
او الخردة لا يرجع عند ابي يوسف وفي قولنا فري يرجع
ولو ادعى الموهوب له انه سجن عندي وكذبه الواهب
فالقول الواهب عندنا وعندنا قولنا الموهوب له
والميم موت اخذ المتعاقدين فاذا مات الموهوب له
والواهب يمنع الرجوع من الواهب او من ورثة الواهب
والعين العوض فان قال الموهوب له لو اهاب خذه
عوض هبتك او بدلها او بقابلتها فقبضه الواهب
سقط الرجوع ولو وهب الواهب شيئا ولم يقل هذا
هبة عن هبتك او ما شاكاه فلكل واحد منهما ان
يرجع اما اذا كانت الهبة الف درهم او دارا او عوض
درهم من تلك الدراهم او بيت من تلك الدار لا يكون
ذلك عوضا ولو اهاب ان يرجع في الباقي **وصح عن**
اجنبي اي ان عوضه اجنبي عن الموهوب له متبرعا

فقبضوا الواهب العوض فقبض الواهب العوض بطل
حق الرجوع ثم المنبر لا يرجع على الموهوب له ما عوضه
والأمر به ما لم يقض له الموهوب له صدق **وإن استحق**
نصف الهبة رجع الموهوب له على الواهب بنصف
العوض وبكسبه أي إن استحق نصف العوض لا يرجع
الواهب في الهبة بشيء **حتى يرد الواهب ما بقي من**
العوض فحينئذ يرجع فيها أو فانه إذا استحق نصف
العوض له أن يرجع في الهبة وإن كان لا يقبل القسمة
فلو عوض النصف رجع الواهب بما لم يعوض الموهوب له
والخارج الهبة من ملك الموهوب له إن كان يباع الهبة
أو وهب لأخر ويبيع نصفها رجع في النصف أي
إن وهب دار وقبضها الموهوب له ثم باع نصفها فقلوا
أن يرجع في النصف **والزاي الزوجية** الزاي حقها
أن تكتب باليمين للفرق بينه وبين الدار الملهة والعبارة
لوقت الهبة لا يوقت الرجوع **فلو وهب رجل لاختبية**
ثم نكح رجع وبالعكس أي إن وهب لزوجته ثم باعها
لا يرجع **والقار** القارية المحرمية بالرحم لا بالمصاهرة
فلو وهب لذي رحم محرم منه لا يرجع فيها قيد به لأنه
لو وهب لذي رحم غير محرم كابن العم لا يرجع فيها
فلو وهب لقرن اخته أو لاخته القن يرجع عنده وقا
ابن يوسف ومحمد لا يرجع في الأول **الهبة المملوكة**

أي هلاك

أي هلاك الموهوب **قلوا دعاه** أي الموهوب له هلاك
الهبة عند الرجوع **صدق** بلا حلف **وإن يبيع الرجوع**
بتراضيها أو بحكم الحاكم بالرجوع فلو كانت الهبة
عند ابتاع الموهوب له أو اعتقه فبذلك يقضى به الطاع
لواهب نقد ما صنع الموهوب له ولو منع بعد الرجوع
فبطل القضا فذلك لم يقض وكذا إذا هلك في يده بعد
القضا إلا أن يمنع بعد القضا وقد طلب منه الواهب
فإذا رجع بالقضا أو بالتراضي يكون فسخا من الأصل
فيعود له الملك القديم حتى لا يشترط قبض الواهب **فإن**
نقض العين الموهوبة واستحقها استحق وضمن
المستحق الموهوب له لم يرجع على الواهب ما ضمن والهبة
بشرط **العوض** باليمين عبده لرجل على أن يرب الموهوب
لعبده له هبة **إنما في شرط القضا** في العوضين
في المجلس أو بعده بأذنه **وننظر بالشيوع** بالهبة
شفصا مشاعا بشرط العوض لا يجوز بيع انتهائي حتى
لو نقض صاحبه العقد وصار في حكم البيع **فقد رجع**
وخيار الرؤية وفوقها **الشفقة** لو كان عقارا وقال
زفرو الشافعي لا ينعقد بيعا ابتداء وانتهائي يثبت
للمالك لمجرد العقد ولا يبطله الشيوع وذكر الإمام
المحسني في الجامع الصغير إذا ذكر بكلمة على فاما إذا
ذكره باليمين قال وهبت منك هذا العبد بثوبك

يَبْطُلُهُ وَالْحَيْلَةُ فِي جَوَازِ الْأَكْثَرِ أَنْ يَرْفَعَ إِلَى الْحَاكِمِ حَتَّى
 يَحْجُزَهُ وَقِيلَ إِنَّهُ يَعْقِدُ عَقُودًا مُتَفَرِّقَةً كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ
أَوْ بِالِاتِّمَتَةِ أَيِ الْمُنْفَعَةِ تَارَةً نَعْلَمُ بِتَشْمِيتِ الْعَمَلِ الَّذِي
 تَصْدُرُ عَنْهُ الْمُنْفَعَةُ وَذَائِبِيَّانِ مَحَلَّهُ **كَالِاسْتِجَارَةِ عَلَى**
صَبْعِ الثَّوبِ وَخِيَاصَتِهِ وَهَذَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ
 بَيَانُ قُدْرَةِ الصَّبْعِ وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الْأَسْتِصْنَاءِ
 وَذَكَرْتُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ حَتَّى نَعْلَمَ بِبَيَانِ قُدْرَةِ
 الصَّبْعِ لَا يَحْجُزُ **أَوْ بِالِاتِّمَتَةِ كَالِاسْتِجَارَةِ عَلَى قَوْلِ هَذَا**
الطَّعَامِ إِلَى مَوْضِعٍ كَذَا **وَالْأَجْزَاءُ لَا تَمْلِكُ بِالْعَقْدِ وَلَا يَجِبُ**
 تَسْلِيمُهُ بِهِ عِنْدَنَا عَيْنًا كَانَ أَوْ دِينَارًا يَمْلِكُ الْأَجْزَاءُ
بِالْتَّجْمِيلِ مِنْ طَرَفِ الْمُشْتَارِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ أَوْ بِشَرْطِهِ
 أَيِ بَشَرِطِ التَّجْمِيلِ **أَوْ بِالِاسْتِيفَاءِ** أَيِ بِاسْتِيفَاءِ الْمَعْقُودِ
 عَلَيْهِ **أَوْ بِالنَّكْثِ مِنْهُ** أَيِ مِنْ اسْتِيفَاءِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ
 بِأَنَ قَبْضِ الدَّارِ عَلَيْهِ الْأَجْزَاءُ وَأَنَّهُ لَمْ يَسْكُنْهَا وَكَذَا لَوْ
 اسْتَأْجَرَ دَابَّةً لِيَرْكَبَهَا إِلَى مَكَّةَ فَذَهَبَ بِهَا إِلَى مَكَّةَ وَلَمْ يَرْكَبْ
 نَجَبَ الْأَجْزَاءِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَمْلِكُ بِنَفْسِهِ الْعَقْدَ وَيَجِبُ
 تَسْلِيمُهُمَا عِنْدَ تَسْلِيمِ الدَّارِ وَالْأَتْرَافِ إِلَى الْمُشْتَارِ **فَرَأَى**
غَضَبَ الْمُوجِرِ مِنْهُ أَيِ مِنَ الْمُشْتَارِ **تَسْقُطُ الْأَجْرُ**
 وَهَلْ يَنْفُسُ الْعَقْدَ كَمَا الْفَضْلُ وَالْمَقَاضِي فِي الدِّينِ
 فِي الْقُلُوبِ أَنَّهُ لَا يَنْتَقِضُ الْأَجَارَةُ وَلَكِنْ يَسْقُطُ الْأَجْرُ
 مَا دَامَتْ فِي يَدِ الْقَاصِدِ ذَكَرْتُ فِي هَذَا آيَةً أَنَّ الْعَقْدَ

يَنْفُسُ

دارا او

بِنَفْسِهِ وَإِنْ وَجَدَ الْغَضَبُ فِي بَعْضِ الْمُدَّةِ يَسْقُطُ بِقُدْرَةِ
 وَمِنْ اسْتَأْجَارِ رِضَاءِ مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ فَيَكُونُ **لِرَبِّ الدَّارِ وَالْأَجْرُ**
طَلَبُ الْأَجْرِ كُلِّ يَوْمٍ وَمِنْ اسْتَأْجَارِ بَعِيرٍ فَيَكُونُ لِلْمَالِكِ
 أَنْ يَطْلُبَ **كُلَّ مَرَّةٍ** إِذَا لَمْ يَبَيِّنْ وَقْتُ الْاسْتِخْفَافِ
 فَإِنْ بَيَّنَّ بِأَنَّهُ لَا يَشْرُطُ أَنْ يُعْطِيَ الْأَجْرَ بَعْدَ شَهْرٍ
 يَطْلُبُ بِهِ بَعْدَهُمَا **وَالْمَقْضَارُ وَالْخِيَاطُ** أَنْ يَطْلُبَ
 بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ عَمَلِهِ **وَالْمَخَارِجُ بَعْدَ أَخْرَاجِ الْخَبَرِ مِنْ**
 النَّوْرِ فَإِنْ أَخْرَجَهُ مِنَ النَّوْرِ فَخُذْتُ مِنْ غَيْرِ فَعَلَهُ
 لَهُ أَيِ الْخِيَارِ **لِأَجْرِ بِلَا ضَمَانٍ** عَلَى الْخِيَارِ بِأَلَّا يَلَاكَ
 عِنْدَ الْكُلِّ وَذَكَرْتُ الْقُدْرَةَ فِي شَرْحِهِ أَنَّ عَلَى قَوْلِهِمْ يَجِبُ
 الضَّمَانُ أَمَّا لَوْ أَخَذْتُ أَوْ سَقَطَ مِنْ يَدِهِ قَبْلَ أَخْرَاجِ
 الْأَجْرِ **وَالْمَقْضَارُ بَعْدَ الْعَرَفِ** أَيِ مِنْ اسْتَأْجَارِ طَبَا
 لِيُطْبِخَ الطَّعَامَ لِلْوَلِيَّةِ فَالْعَرَفُ عَلَيْهِ أَيِ أَخْرَاجِ الْمَقْضَارِ
 مِنَ الْقُدْرَةِ إِلَى الْقَضَاءِ عَلَيْهِ وَأَنْ اسْتَوْجَرَ لِيُطْبَخَ
 قَدْ أَخْرَجَ صَافًا الْعَرَفُ لِيَسْرَ عَلَيْهِ **لِلْعَرَفِ وَلِلْبَيَانِ**
بَعْدَ الْإِقَامَةِ أَيِ أَنْ اسْتَأْجَرَ لَنَا لِيَضْرِبَ لَنَا
 فِي مَلِكِهِ فَلَيْسَ يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ إِذَا إِقَامَهُ عِنْدَ أَيِّ حَافِظَةٍ
 وَعِنْدَهُمَا لَا يَسْتَحْفِظُ حَتَّى يَشْرُجَهُ وَهَذَا إِذَا ضَرَبَ
 الدَّيْنِ فِي مَلِكِ الْمُشْتَارِ وَأَنْ ضَرَبَهُ فِي مَلِكِ نَفْسِهِ
 فَلَا يَجِبُ الْأَجْرُ عِنْدَهُ إِلَّا بِالْعَدِّ عَلَيْهِ بَعْدَ إِقَامَتِهِ وَعِنْدَهُمَا
 بِالْعَدِّ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّسْرِيعِ كَذَا فِي نَظْمِ الزُّنْدَوَلِيِّ

أي الطوب

ومن لعله انما قال في العين كالصباغ والفتقار
يجبها الصانع للاجر عندنا خلافا لفرود ذكر في
 الذخير فان الفتقار اذا قصد به الشاسية او بياض
 البيض له حق الحبس وان بيض الثوب فقط ليس له
 حق الحبس في الاصح **فان حبس** الصانع العين **فصنع العين**
فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة وعندهما يضمن ولصاحبه
 الخيار ان شاء منه قيمته غير معقول **ولا اجر له** وان شا
 منه قيمته معقولا وله الاجر **ومن لا اثر لعله** في العين
كالخرا والملاح لا يجلس للاجر ولا يستعمل الاجير غيره ان
شرط عمل نفسه اي ان لا يجرئك لتخيطه بنفسك
 او بيدك فليس له ان يستعمل غيره **وان اطلق له ان**
يشاجر غيره بان قال اشاجرئك لتخيط لي هذا الثوب
 بدرهم فهو من قبيل اطلاق العارضا وان كان المذكور
 ضابطا لفظا فله ان يشاجر من يعله **وان اشاجر لغيري**
بعياله ومات بعضهم اي ان اشاجر رجلا ليتذهب
 الى البصرة ويحي بعيله فذهب فوجد بعضهم قد مات
فما بين بقي فله اجر بحسابه مطلقا هذا ظاهر الرواية
 قال الفقهاء ابو جعفر الهندواني هذا اذا اقلت مونة
 البيض عن مونة الكل اما لو استنوت مونة منها بان مات
 الكبار مثلا فله الاجر كله **ولا اجر لامل الكتاب الجوا**
 اي ان اشاجر رجلا ليتذهب بكتابه اليه فلاك بالبصرة

ويحي

ويحي بجوابه فذهب فوجد فلانا مينا فرد الكتاب
 على المشاجر فلا اجر له عندهما مطلقا وعند محمد له اجر
 الذهاب وذكر الفقهاء ابو الليث قول ابي يوسف مع
 محمد وغيره ذكره مع ابي حنيفة وانما في تبليغ الكتاب
 لانه لو اشاجر لتبليغ الرسالة ليل فلاك بالبصرة
 وذهب الرجل ولم يجد المرسل اليه او وجد الا انه لم يبلغ
 الرسالة ورجع فله الاجر بالاجماع كذا في شرح الهداية
او طامل الطعام ان رده للموت متعلق بالمشتكين
 اي ان اشاجر ليتذهب بطعام الى فلان بالبصرة
 فذهب فوجد فلانا مينا او لم يجد فلانا او وجد ولم
 يدفع اليه فرده فلا اجر له وعندنا فله الاجر وانما في
 بقوله ان رده لانه ان نردك المجهول في ذلك المكان وغاد
 يستحق اجرا الذهاب طامل الكتاب وكذا طامل الطعام
 بالاجماع **باب ما يجوز من الاجارة وما يكون**
خلاف فيها بان خالف المشاجر في الاجارة ما افقناه
 العقد **صحة اجارة الدورية** المدة للسكنى وال
 كان بلايين ما يعرف فيها والفياس ان لا يجوز ما لم يبين
 وله اي للمشاجر ان يعلف فيها كل شيء مما لا يضر بالبنا
 نحو الوضوء وغسل الثياب وكسر الخطب ووضع الماء
 ويخوذ ذلك وله ان يسكنها في جميع الاحوال **الا انه** اي
 المشاجر لا يسكن كما لو كونه حاد او قصارا او طحنا

الارض ما لكه **وصح** اجازة الاراضي للزراعة وللشجر
 الشرب والطريق وان لم يشترطها بخلاف ما اذا
 اشترى ارضا فان الشرب والطريق لم يدخل بلا ذكر
 ان بين ما يزرع فيها انما يقدر به لانه لا يصح العقد
 حتى يسمى ما يزرع فيها لان ما يزرع فيها يتفاوت
 وبعضها يصدر بالارض او ان قال على ان يزرع ما شا
وصح اجازة الاراضي للبناء والغرس فان مضت المدة
 فلهما المشاجرة ان لم يرض المور بتركها وسلمها حال
 كونها فارغة خالصة عنها الا ان يرض المور المشاجر
 فتيمة حال كونه مقلوعا ان يملكه المور هذا منزلة
 التفسير لقوله ان يقدم المور فتيمة هذا اذا كانت
 صاحب الغرس والبناء اضيا ولم يصدر الارض فاذا
 اضطر الارض فحينئذ يملكها بغير رضاه او برفي المور
 بتركه فيكون البناء والشجر لهذا اي للمشاجر والارض
 لهذا اي للمور والرطوبة والشجر في حكم الفلح والنزك
 علوكلها والزرع يترك باجر المثل الي ان يدرك اي
 ان اشاجر الارض للزراعة فمضت المدة ولم يدرك
 ترك باجر المثل الي ان يدرك **وصح** اجازة الدابة للركوب
 وللحمار بشرط ان يبين من يركبها او ما يحمل عليها **وصح**
 اجازة الثوب للبس قاله اطلاق بان قال على ان يركب
 او يلبس من شاة هو المراد بالاطلاق لانه يشاجر الدابة

للكوب

للركوب ويطلقه اطلاقا فانه لا يجوز نص عليه في
 النخبة والمغني وشرح الطحاوي **اركة البس**
من شاة ولكن اذا ركب بنفسه او اركبه احد ليس
 لئان يدرك غيره وان قيد بركب لا بس بان قال
 على ان يركبها فلان ويطلبه فلان **مختلف** المشاجر
 ثم عطيت ضمن ومثله ما يختلف بالمستعمل كالقسط
 ونحوه حتى لو اشاجر قسطا فادفعه الى غيره اجازة
 او اعازة فقتضيه وسكن فيه حتى تلف ضمن عند اي
 يوسف وعند محمد لا يضمنه وما لا يختلف به من الاعيان
 بطل فتيمة كل لو شرط سكني واحدا ان ليسكن غيره
 فان سمي نوعا اخر وقد ذكر بركه اي للمشاجر **حمل**
مثله في الضرر اخف كالشعر والسم لا اضراي
 ليس له ان يحملها واضر من البرك الملح والحديد وان
 اشاجر ليحمل عليها مقدار من الفطن فليبدله النحل
 مثله وزنه حديد وان عطيت بالارزاق ضمن نصف
 اي ان اشاجرها ليركبها فاراد معه دلا ففقطت
 ضمن نصف فتيمة مطلقا سواء كان اخف او اقل
 هذا اذا كانت الدابة تطيق حمل اثنين فان علم انها
 لا تطيق ذلك يضمن كل فتيمة ولو اراد صبي
 لا يستمسك عليها ضمن ما زاد الثقل وان كان صبيا
 يستمسك فهو كالرجل كذا في الفناوي ثم المالك

معين في ذلك
 ح

بالخيار ان شأضه المستاجر وان شأضه ذلك الرجل
 فان ضه المستاجر لا يرجع هو على ذلك الرجل مستأجرا
 كان او مستغيرا وان ضه ذلك الرجل رجع هو على
 المستأجر ان كان ذلك الرجل مستأجرا وان كان
 مستغيرا لا يرجع ويلزم تمام الاجرة اذا عطبت بعد
 النفع الى المقصد كذا في الذخيرة **وان عطبت بالزيادة**
على المسمى ما زاد اي اذا استأجرها ليجل عليها
 مفقدا من الخطة فجل عليها اكثر منه فعطبت
 ضه ما زاد الثقل الا اذا كان حلا لا يطيقه مثل تلك
 الدابة فحينئذ يضمن كل قيمتها فلو استأجرها ليجل
 عليها عشرة مخاتيم حنطة فجل عليها خمسة عشر
 مخنوما فتملكت يضمن ثلث قيمتها هذا اذا كانت
 الزيادة انقل من جنس المسير اما اذا كانت من غير
 جنس المسير يضمن جميع القيمة لا قدر الزيادة فقط
 كذا في الاصيل **ان عطبت بالضرب والكبح** اي
 ضرب الدابة او كبحها بالحام ما اى جذبها الى نفسه
 لتفقد اذا استرعت في السير فعطبت ضه كل قيمتها
 عند ابي حنيفة وقال لا يضمن اذا فقل فعلا متعارفا
ونزع السرج والاكاف اي نزع سرج يعنى اذا اكثر
 حمارا فنزع السرج واوكفه باكا لا يوكف بمثله يضمن
 اجمعا وان اوكفه باكا يوكف بمثله الحمار ضمن كل القيمة

عند

عند ابي حنيفة اذا هلك وعندها يضمن بالزيادة
والاستراج **بالاسترج** بمثله اي نزع سرجه واسرجه
 بسرج لا يسترج بمثله الحمار ان استرج الحمار بسرج
 البردون ضمن كل القيمة وان كان يسترج بمثله لا يضمن
 الا اذا كان زائلا عليه في القدر فحينئذ يضمن الزيادة
وسلوك طريق غير ما عينه ونفاونا اي اذا استأجر
 رجلا ليجل له متاعا وعين له الطريق فاضى في طريق
 اخر فلا يسلكه الناس فعطبت ضه الكل فان كان ما
 يسلكه الناس فمملك فلا ضهان عليه اذا لم يكن بين
 الطريقين تفاوت اما اذا كان بين الطريقين تفاوت
 بان كان الطريق المشلول او عرا وبعدا واخوف
 مما عينه المالك ضمن كل قيمته **وحمله في البحر ضمن الكل**
 اي ان استأجر متاعا ليجل في البحر فحمله في البحر ليجل
 الناس وعطبت ضه الكل قوله الكل متعلق بالمسائل
 المذكورة كلها من قوله وبالشرب **وان بلغ المناع**
 الى المقصد **فله الاجر ويزرع رطبه** وقد اذن بالبرايك
 استأجر ارضا ليزرعها بترافز رطبه ضمن ما نقص
 من الارض **ولا اجر على المستأجر وخياطه قبا** وقد
امر بضم اي ان دفع الخياط ثوبا وامره ان يجهط
 فيصا برهم خياطه قبا وعمل بالخلا فلدب الثوب
 الخيار ان شأضه **قيمة ثوبه** وترك الفبا عليه وله

المناع هم

أخذ الفبا ودفع أجر مثله ان شاؤوا مروى الحسن عن
 أبي حنيفة انه لا خيار لرب الثوب والخياط ضامن
 قيمة ثوبه **باب الاجارة الفاسدة يفسد الاجارة**
الشرط مثل ان يشتري جرجاماء على ان انقطع الماء
 فلا اجر عليه **وله** اي للاجر **أجر مثله** بعد التسليم واستيفاء
 المستأجر المنفعة طال كونه **لا يجر** اي باجر مثل الاجر
المسمى وفان زاد والشا فعي يجب اجره مثل بالفلما بلغ
فان أجزد ان على شرط انها كل شهر **بدرهم** فقد
في شهر واحد فقط فتفسد في بقية الشهر ثم اذا تم
 الشهر الاول فلكل واحد منهما ان ينقض الاجارة
 بحضرة صاحبه **الا ان يسمى الكل** اي لكل شهر عددا
 في بصره **وكل شهر** يستكن ساعة **فيه** فقد **فيه**
 اي في ذلك الشهر وهذا هو القياس وقد مال اليه
 بعض المتأخرين وفي ظاهر الرواية لكل واحد منهما
 الخيار في الديلة الاولى من الشهر الداخل ويومها
 وفي الخلاصة وفي الفبا وي الصفر في رجل اشترى
 دارا للسكنى كل شهر يكذا اجاز ولزم في الشهر الذي
 يليه ولا يلزمه في سائر الشهور **بالاجاز** **وان استأجر**
 اي دارا بعشرة دراهم **سنة** فقد **فيه** **لم يسم** اجر
 كل شهر **وانتد** المدة **وقت** العقد **لم يسم** شيئا وان
 سمي يعتبر ما سمي فان كان العقد **حين** **بيل** الهلاك

قوله اجرة مثله اي اجرة مثله
 لم يكن الفساد جرمية المسعى
 او لعدم التسمية فان كان له
 المسعى او لعدم التسمية وان كان
 احرا مثل ما بالغ واذ اذا
 كان بعضه مفعولا او بعضه
 غير مفعول مثل ان يسمى
 او ثوبا من غير تعيين
 احدهما

اي يوم

اي يوم الغدرة **تعتبر الاهلة** فتهور السنة كلها
 بالاهلة **والا** اي وان لم يكن يوم الغدرة بان كان في اثنا
 الشهر **فبا الايام** فتهور السنة كلها بالايام ثلاثون
 يوما عند أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف وعند
 محمد وهو رواية عن أبي يوسف الشهر الاول بالايام
 والثاني بالاهلة فيكمل الاول ثلاثين يوما بالايام الاخير
 وذكر في الذخيرة اذا اشترى جرجا في اثنا الشهر يعتبر
 الكل بالايام بالاتفاق **وصح** **أخذ اجرة الخادم والحمام**
أجرة عسب التيس هو ضرابه يقال عسب الفحل النسا
 يعسبها عسبا اذا فرغ عما كذا في المغرب **ولا اجرة**
الاذان **والبح** **والامانة** **وتعليم القراء** **والفقه** **وصورة**
 المسئلة ان يقول اشترى منك كذا اعلى ان يحترق عني اي
 لو ذك اما اذا امره بالبح والاذان من غير ان يقرأ لاجارة
 فيجوز كذا في الاصل ثم المذهب عندها ان كل طاعة فيخص
 بها المستلم فلا يستبحار عليه باطل بخلاف بناء المساجد
 والفتاخر وعند الشافعي وكل ما لا يتعين على الاجير
 افانته فلا يستبحار على ذلك صحيح بخلاف الاستبحار
 على الصلاة والصوم وتخصيص تعليم القراء والفقه
 يشير الى انه لو اشترى جرجا لتعليم الخط والكتابة او علم الادب
 والشعر والحساب او الطب جاز **والفقوي اليوم** **على**
جواز الاستبحار لتعليم القراء وكذا في باقي اليوم بجواز

الاجازة على تعليم الفقه قال مشايخنا جابر الاب علي
 دفع الاجازة في الاسناد وكذا جابر علي الخولة المرسومة
 وقال الامام ابو محمد الخيزر اخزي يجوز في زماننا الاجازة
 والمودن والمعلم اخذ الاجازة كذا في الذخيرة والروضة
 وذكر في الخاتبة واجمعوا على ان الاستيجار على تعليم
 الفقه باطل **ولا يجوز الاجازة على الغنا والنوح واللا هي**
 كالمزمار والطبل **وفسد اجازة المشاع مطلقا**
 فيما ينقسم وفيه لا ينقسم عند ابي حنيفة وزفر **الامن**
الشريك وعندهما يجوز وهو فوق الشافعي وروى
 الحسن عن ابي حنيفة انه لا يصح الامن الشريك والفقوي
 على قولهما كذا في المغني والمبطل في جواز ذلك على قول
 الكل ان يعقد العقد على الكل ولا ثم يفسخه كالعقد
 في بعضه بقدر ما يتفق عليه العاقدان وهذا جائز
 اتفاقا كذا في الاصل **وصح استيجار الظير باجرة معلومة**
استحسانا وصح بطعامها وكسوتها استحسانا
 عند ابي حنيفة اذا كانت المدة معينة وعندهما لا يجوز
 فناسا وهو فوق الشافعي وفي الجامع الصغير فان سيم
 الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة واجلها ودرعها
 جازا جاعا ومعنى تسئمة الطعام دراهم ان يجعل
 الاجرة دراهم ثم يستبدل بها طعاما يعني يسمى الدراهم
 المقدرة بنقابة طعامها ثم يدفع الطعام عوضا لها

ولو

ولو سمي الطعام وبين وصفه وقدره جائزا ايضا وان
 استاجرها بالثياب والعرض يشترط فيه بيان شرط
 التسليم **ولا يمنع المنساجر من وجها من وجهها** فان اجرت
 نفسها بغير اذن الزوج فله ان يفسخ الاطارة سواء
 كان الزوج من نيشينه ان تكون امرأته ظهيرا او لا وهذا
 اذا كان الزوج معروفا فاما اذا كان لا يعرف انها امرأته
 الا بقولها فليس له ان يفسخ الاجازة وللمنساجر ان يمنع
 من غشائها في منزله **فان حبست الظير ومروست**
ففسخت الاجازة وعلمها اصطلاح طعام الصبي يريد
 المضغ وغسل ثيابه وطعام الصبي على ابيه ونسبته
 على الظير وما ذكره من الدهن والريحان على الظير
 فهذا من عادة اهل الكوفة **فان ارضعته في المدة بلبس**
شاة فلا اجر لها ولو دفع غزلا لبيتها بنصفه
 اي بنصف الثوب وثلاثة لم يجز فان ثوب لرب الغزل
 وللطبايك اجر مثله وكان شمس الاميرة لخالها يحيى
 ان اسناذه القاضي الامام ابو علي النسيبي انه يفتي
 بجواز العقد في دينار بنصف ومشايع اهل بلخ يفتون
 بجواز هذه الاجازة **واسناجره ليحل طعاما لا موضع**
كذا بنقير منه اي من الطعام الذي يحمله او يجز
له كذا من الدقيق اليوم بدرهم لم يجز متعلق بالمسائل
 المذكورة وان حلف لاجر مثله لا يجاز ونز بالاجر فقيلا

والمسئلة الاخيرة فاسدة عند ابي حنيفة وعندهما لا
 تفسد هذه الاجازة وعند ابي حنيفة انه يصح اذا قال
 في اليوم وان استأجر ارضا على شرط ان يكرها اي
 يقبلها المحدث من باب طلب ويزرعها او يبيعها او يكرها
 صح العقد والشرط المتأجر ان يبيعها او يكرها
 ان يكرها او يبيعها اي يجعل في الارض لترتين
 او يزرعها بذر زراعة اخرى لا يجرى في المسائل
 الاربع خلافا للشافعي في الاخيرة ولو كانت الارض في
 بلدة يحتاج الى تكرار الكتاب ليجوز البيع لا يكون
 هذا الشرط مفسدا للعقد واما اذا شرط عليه ان
 يسرقها فانه يفسد العقد اذا ثبتت منقعة بعد
 انقضاء المدة اما اذا لم ينفق فلا يفسد العقد وليس المراد
 بكري الانهال للبدن اولا في الصحيح فانه اشراط كيري
 الجدة او صحيح وانما المراد بها الانهال في الطعام وقوله
 ان يزرعها الخ اي ان اجار ارضا للزراعة وجعل الاجر
 زراعة ارضا اخرى للموخر يزرعها المستأجر له
 كاجارة السكيني بالسكيني بان اجردانه ليسكنها
 بذل ان ليسكن الموخر دارا المستأجر فانه لا يجوز خلافا
 للشافعي وان استأجره لطلب طعام بينهما فلا اجرة له
 اي اذا كان الطعام مشتركين رجلين فاستأجر
 احدهما صاحبه او حارسه ليعمل بضيبة منه الى

مكان

مكان كذا فخطا الطعام كله فلا اجرة له لا المسيمي ولا اجرة
 المثل وقال الشافعي له المسيمي كراهه استأجر
 رهنا من المحدث فانه لا اجرة له وان استأجر ارضا ولم
 يزرعها اي المستأجر يزرعها او ذكره يزرعها
 ولكن لم يزرعها شي يزرعها فلا جازة فاسدة زرعها
 ومضي الاجل فله اي للموخر المسيمي وينقلب العقد
 جازا استخسانا والقياس انه يجب المثل وهو قول
 من قال وان استأجر حمارا بدينار الى مكة ولم يسم ما يحمل
 عليه فلا جازة فاسدة فخر عليه ما يحمل الناس على
 مثله فتفق اي هلك في الطريق لم يضمن وان بلغ
 مكة فله المسيمي استخسانا وفي القياس يجب اجر المثل
 وان تشاط اي اختصم الى القاضي قبل الزرع في
 الاولى قبل الخط في الثانية نقصت الاجازة دفعا
 للفساد ولو تعدى المستأجر وضمن لا يجب الاجرة
 باب ضمان الاجير هو فاعيل بمعنى فاعل
 وفي المجل اجرت الرجل مواجزة اذا جعلت له على فعله
 اجرة والاجير على ضررين اجير مشترك واجير خاص
 الاجير المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق لغير
 حتى يعمل كالقبتاغ والفضار والمناخ في يده غير
 مضمون بالهملاك عند ابي حنيفة ومنه قول الحسن
 ابن زياد وهو القياس مطلقا متوا هلك بامر يكن العجز

عنه كالسرفه والغصب او بامر لا يمكن التخرع عنه
كالخريق الغالب الفائزة الغالبة والمكافئة وفلان
هكذا بامر لا يمكن التخرع عنه فلا ضمان عليه وان
هلك بامر يمكن التخرع عنه فعليه الضمان استحقاقا
واختارا لمن لا خرون الفتوى بالصالح على نصف القيمة
كذا في الاشراك وقيل اذا اشترط الضمان على الاجير
المشترك صح عندنا في حقيقته وصا وكان الاجر في
مقابلته العمل بالحفظ جميعا كذا في شرح الوفاية
وهو قول لفقهاء أبي بكر والفقهاء أبو الليث يفتي
بانه لو شرط الضمان لا يصح **وما تلف** أي المتناع
الذي تلف **بعمله كخريق الثوب من ذفه** وكفساده
من قصده او تشمليه **وزلق الحمار وانقطاع الجبل**
الذي يشده المكارى الحمار وعرق السفينة من
مده مضمون عندنا في الجميع قوله مضمون خبر
ما تلف وقال زفر والشافعي لا ضمان عليه **ولا يضمن**
به أي بعرق السفينة **بني آدم** حتى لا يضمن دية من
يعرق في السفينة وكذا من يسقط من الدابة لا
يضمن وان كان بسوفة وفوده وكذا من لا يضمن
على الدابة كالرضيع **وان انكسروا في الطريق**
ضمن الحمار قيمته في مكان حمله ولا أجر له او في موضع
انكسروا أجره بحسابه أي اذا استاجر حمارا ليجل له

عليه

دنا

دنا على ظهره او ذابنه في موضع معلوم باجر معلوم
فجل ثم انكسر في بعض الطريق فالمالك بالخيار ان
شأمنه قيمته في المكان الذي حمله منه ولا أجر له
وان شأمنه قيمته محولا في الموضع الذي انكسر
واعطاه أجره بحسابه وكذا اذا كسره عدا فالمالك
بالخيار وقال زفر ان انكسر لا يضمن وان كسره
عدا يضمن قيمته في المكان الذي كسره **ولا يضمن**
حمار او بضاع او فساد لم يتعد أي لم يتجاوز **الموضع**
المعتاد في اللحم والبرغ والفصد وفي المغرب بزرغ
البيطار والدابة اذا شقها بالبرغ وهو مشروط بالحام
والاجير الخاص من يتسحق الاجرة بتسليمه نفسه
في المدة وان لم يعمل من استخرج شهرا بدرهم للمدة
اولى الغنم هذا اذا تمكن من العمل ما اذا منع
عذر من العمل لا يتسحق الاجر من استاجر اجيرا يوما
للمعمل في الصحرا كاتحاد الطين ونحوه مطلقا لك اليوم
بعد ما خرج الاجير الى الصحرا لا أجر له كذا في النخبة
وقد يسمى اجيرا وحده لا يمكنه ان يعمل في تلك المدة
بغيره ثم اعلم انه اذا استاجر لري غنمه بدرهم شهرا
فهو اجير مشترك الا ان يقول ولا تدع غنم غيري في
يصير اجيرا وحده وان ذكر المدة او لا بان استاجر
لري غنمه شهرا بدرهم فهو اجير وحده الا ان يقول لري

مشط

غنم غيري مع غنبي ولا يضمن الاخير الخاص ما تلت
 في يده او ما تلت بعلمه وصح نريد الاجر نريد العمل
 في الثوب نوعا ونزما في الاول اي ان قال الخياط
 ان خطه فارسي فلنك درهم وان خطه رومي فلنك
 نصف درهم فالشرط ان يجازي عندهم واي العليين
 عمل استحق ما سمي اجرة له وقال نرفرو الشافعي الشرط ان
 فاسدك وعلى هذا يصح نريد الاجر بالترديد في مبلغ
 الثوب بعصفرا ونزعفرا وان قال الخياط ان خطه
 اليوم فلنك درهم وان خطه غدا فلنك نصف درهم
 الشرط الاول وفند الشافعي حنيفة حتى لو طاه
 اليوم فله درهم وان طاه غدا فله اجر مثله لا يجاوز
 به درهم في ظاهر الرواية ولا ينقص عن نصف درهم في
 رواية النوادر وقال الشيطان يجازي له وقال نرفرو الشافعي
 الشرط ان فاسدك وهو القيناس وروي ابو يوسف عن
 ابى حنيفة انه لا يزداد على نصف درهم ولا ينقص عن نصف
 درهم فان طاه في اليوم الثالث فالصحيح انه لا يجاوز
 نصف الدرهم عند ابى حنيفة والصحيح عندهما انه
 ينقص من نصف الدرهم ولا يزداد عليه هذا اذا قال
 على سبيل التردد اما اذا قال ان خطه اليوم فلنك درهم
 كان له درهم وان طاه في الغد وكذا ان قال ان خطه
 غدا فلنك نصف درهم كان له نصف درهم وان طاه في اليوم

كذا

كذا في شرح الجامع الصغير البرهاني وصح نريد
 العمل في الدكان والبيت اي ان قال اجرتك هذا الدكان
 او البيت على انك ان سكنته عطارا فبدرهم وان
 سكنته حرا فبدرهمين فالاجارة تجازي واي العليين
 عمل استحق المسمى فيه وقال الاجارة فيه غير تجازي وصح
 نريد العمل في الدابة مسافة اي ان قال اجرتك هذه
 الدابة الى مكة بدرهم وان تجاوزتها الى المدينة فبدرهمين
 فهو تجازي ذكر محمد هذه المسئلة ولم يملك فيها خلافا
 فاختل ان يكون قول لكل واحد قول ابى حنيفة
 وقال لا يجوز وصح نريد العمل في الدابة حلا بان
 قال اجرتك هذه الدابة الى مكة على انك ان حل عليها
 كرسعير فاجرة نصف درهم وان حل عليها كرسطة
 فاجرة درهم تجازي عنده وعندهما لا يجوز ولا يضاف
 يعبد استاجره للخدم بل بشرط فان سافر به فهو
 ضامن لمولاه ولا اجر عليه وان رده على مولاه بعد
 ذلك ولا يأخذ المستاجر من عبد محجورا اجرا اذا دفعه
 له استخسنا ولا يضمن غاصب القيد ما اكل
 من اجرة اي غضب عبد افاجرا لعينه نفسه وسلم
 من العمل صحت الاجارة فان اخذ القيد لاجر واخذ
 الغاصب الاجر منه فأكله لا يضمن عند ابى حنيفة
 وعندهما ان يضمن ولو وجد ربه اخذه وصح يضمن



العبد اجر ولو اجر عبده هذين الشهرين شهر اربعة
 وشهر خمسة **ص** العقد والشهر الاول يكون باربعة
 والثاني بخسة **و** لو اختلفا في اباق العبد **و** مرضه **و** حرجه
ما الرحي حكم الحاكم **و** لو استأجر عبدا شهرا بدينار
 فقبضه في اول الشهر ثم باع في اخر الشهر والعبد مرفق
 او باق فاختلفا فقال المستأجر باق او مرض حين اخذته
 وقال رب العبد لم يكن ذلك الا قبل ان تاتي ساعدا
 قال لقول المستأجر ولو كان صحيحا في الحال او غير باق فالقول
 للموجر **و** القول **لرب** التوب **في** الغيبة **و** القبا **و** الحرة
و القفزة **اي** ان قال رب التوب امزك ان تعلمه قبا
 قال لقول رب التوب وان قال رب التوب القبا
 امزك ان تضبغه امرضبغته اصفر قال الصبيغ
 بل امزني اصفر قال لقول رب التوب **و** القول **لرب** التوب
في **الاجر وعدمه** **اي** ان قال رب التوب علمتني بغير
 اجر وقال الصبيغ باجر قال لقول رب التوب مطلقا
 وقال ابو يوسف ان كان الصبيغ حريفا له **اي** بينهما
 اخذ وعطا كالحياط يخطط التوب باجره ففصل ذلك مرارا
 فله الاجر والا فلا وقال محمد ان كان الصانع معروفا
 بهذه الصنعة باجره قال قوله والله اعلم **هـ**
باب **فسخ** **الابارة** **و** **تفسخ** **بالغيب**
 اذا استأجره ان يوجد بها عيبا يضرب بالسكنى فله

الفسخ

للسفر فيه الدننه اي فظنه له منه **لا** اي يعنى نعم عنه
لا للكراهية اي ان بدا للمكاري راي منه فانه ليس
 بعد راي رواية الاصل وروى الكرخي انه عتذر
مسألة **بطل منفرقة** وتوافق حصايد ارضها جرة
 او مستعارة فاحترق شي من الذرع ونحوه في ارض
 غيره لم يضمن وانما وضع المسئلة فيها دون ارض ملكه
 لانه لما لا يضمن هنا فعدم الضمان بالاحراق في ارضه
 بالطريق الاول في الحصايد جمع حصيلة اي محصودة
 اراد ما يبقى في الارض من اصول القصب محصودة كذا
 في المغرب قال الامام الترخي هذا اذا كانت
 البرج هادئة من هدم اي ساكنة وفي نسخة هادئة
 بالياء من هدمي بالهمزة اي سكن حين اوقد النار ثم تغيرت
 فاما اذا كانت مضطربة ينبغي ان يضمن ولو سفي
 سفيا لا تخنله الارض فتعدي الى ارض جاره يضمن وان
 افتد خياط او صباغ في طائفة من يطرح عليه العمل
 بالنصف صح صورة خياط او صباغ افتد في طائفة
 خياط او صباغ اعلى ان يتقبل العمل ويطرح عليه
 ويكون الاجرب بينهما نصفين صح استخسانا وان
 استاجر حلا ليجعل عليه **حلا** يفتح الميم الاول وكسر
 الثاني او بالعكس المودج الكبير **و** **راكين** الى مكة
 صح وله المحل المعناد وفي القياس لا يجوز وقول

الشافعي

الشافعي وروية اي روية المحل المحل **حب** مقدار
 مراد عطف على قوله ليجعل لان معناه لان يجعل اي
 المحل يعني استاجر حلا ليجعل مقدار مراده محله فاكل منه
 في الطريق **رد عوضه** اي بانه ان يرد عوض ما اكل
 ونقص الاجارة وفسخها وانما ردة والمعاملة
 والمضاربة والوكالة والكفالة والايقاع والوصية
 والقضا والامانة والطلاق والعتق والوقف اي
 نصح هذه الاشياء الاربعة عندنا خلافا للشافعي
 حال كون المذكور وكل واحد مضافا الى الزمان في
 المستقبل **لا البيع** **واجارة** به باع فضولي عبدا
 رجل فقا للمالك اذا باع عبدا جرت **وفسخه**
والفسخة **والشركة** **والهبة** **والنكاح** **والرجعة**
والصلح عن مال فيد به لانه لو كان عن دم العبد يصح
 وابرا الدين

كتاب المكاتب

اسم مفعول من كاتب عنده مكاتبه وكتبا قال المظفر
 لم اجد لكاتبه يعني المكاتبه الا في اساس الكتابه تحرير
 المملوك سواء كان قنا او ام ولدا او مديرا يد **في الحال**
 ورقية في المال اي عند اذا البذل قوله يد منصوب
 على التمييز وعلى البذل من محل المفعول بدل البعض

من الكل ثم مذار كسبه على الجميع ومنه كتب الكتاب
 لا يجمع الحروف وضم بعضها إلى البعض فغير هذا العقد
 كتابة لأنه لا يخلو أحد كتابته الوثيقة عادة فالمكاتبت
 كتب على نفسه أمدا الولي بإيضا البند كالمولي كتب
 على نفسه الاعتناق بعد قبض البند وركننا الإيجاب
 والقبول وحكمها صيرورة العتد الحق بنفسه ومنافع
 نفسه من سيده حتى لا يبقى له عليه وعلى كسبه
 سبيل وشرطها في تمام الرق في المحل ولو كانت **ملوكة**
ولو صغيرا يعقل البيع والشراء بالمال أو موطا بان
 قال لا تبنيك على الف درهم إلى شهر **أو منجم** بان قال
 لا تبنيك على الف درهم إلى سنة على غطيني كل شهر
 كذا من النجم وهو الطالع ثم يقي به الوقت ثم يسمى بالودي
 فيه من الوظيفة ثم اشتروا منه فقالوا بنجم الدية إذا
 إذا هاجمها **وقبل الملوكة صح** عقد الكتابة وقال
 الشافعي لا يجوز كتابة الصغير وقال لا يجوز الكتابة
 الأموطا منجما وإنما قد يقول يعقل لأنه لو لم يعقل لا يجوز
 بالاتفاق **وكذا إن قال العتد جعلت عليك الف**
تؤديه بخوما أو النجم كذا أو آخره كذا فإك أدنيه فإك
حروا أي إن لم تؤد فإنت **فمن صح** العقد استحقاقا
 فيخرج من يده نتيجة لما سبق أن يخرج بعد الكتابة
 من يد المولي حتى لا يبقى للمولي عليه وعلى كسبه سبيل

فلا

فلا يمنع من السهم وان شرط عليه أن لا يخرج من البلد
دون ملكه وغرم المولي أن يوطى مكاتبته فيكون
 لها عقر **واجبي المولي عليها أو على لدها أو تلف**
مالها وإن كانه المسلم على خرا وخزير أو قتيته
أو على شيء عين لغيره أو على مائة ليرد سيده وصيفا
 أو على أن يرد المولي عبدا بغير عينه **فسد عقد**
 الكتابة وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يجوز في الرابعة
 حتى لو ملك ذلك العين وأداه إلى المولي عتق وإن
 عجز عن أدائه رده المولى في الرق فلو أجاز صاحب العين
 ذلك فعلى محمد أنه يجوز وعن أبي حنيفة أنه لا يجوز وعن
 أبي يوسف أنه يجوز أجاز ذلك أو لم يجر غير أنه عند
 الأجازة يجب تسليم عينه وعند عدمها يجب تسليم
 قيمته وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أن ملك
 تلك العين قاضي لم يعتق إلا أن يكون المولى قال لا إن
 أدبته ذلك فإنت حرة فحينئذ يعتق وذكر في اختلاف
 من فرود يعقوب أن فولد من ذلك وهو رواية الحسن
 ابن أبي مالك عن أبي يوسف وروى أصحاب الأمل
 عن أبي يوسف أنه يعتق بالاداسمولا إلى المولى ذلك
 أو لم يقبل فإن كانه على عين في يد المكاتب وهو من
 كسبه بان كان ما ذونا في التجارة ففيه رواية أن
 كانه على درهم في يد العتد من كسبه يجوز بالاتفاق

الروايات وقال ابو يوسف في المسئلة الخامسة
 الكنانة جائزة وتقسم المائة على ثلثه وقيمة عبد وسط
 فينظر منها خمسة العبد ويكون مكانا باقيا **فان**
الخزاعي في المسئلة الاولى **عنف** مطلقا وقال زفر لا يفتق
 الا باذا قيمته وعند ابي يوسف ايها ادي المشرط او
 قيمة نفسه يفتق وعن ابي حنيفة فحمل انه انما يفتق باذا
 عين الخز اذا قال ان اديتها فان حرو في شرح الطحاوي
 والتمناشي لو ادي الخزهمنا لا يفتق ولو ادي القيمة
 يفتق واذا عتق باذا الخز **سعي** في قيمة ولم ينقص عن
المسي يعني اذا كانت قيمة نفسه انقص من المسي
 سعي في المسي لا في قيمة نفسه **ومريد عليه** يعني اذا
 كانت قيمة نفسه اكثر من المسي سعي في قيمة نفسه
 باللغة ما بلغت هذا وان كان مستغفرا من قوله
 وسعي في قيمته لانه ذكره بيانا وتأكيدا للدفع وهم نشا
 من قوله ولا ينقص عن المسي **ومع** عقد الكتابة **علي**
حيوان غير موصوف معناه ان يبين الخنز كالفارس
 او العبد ولا يبين النوع والصفة كالتركي والهندي
 والرددي والحيتي وينصرف الى الوسط ويجوز على قول
 قيمته وقال الشافعي لا يجوز وهو القياس **وكاتب**
 عطف على قوله كاتب في اول الكتاب اي مع هذا العقد
 ايضا وعلى قوله قال في قوله وكذا ان قال في كذا صحاح

كاتب

كاتب كافر عبده الكافر **علي** مقدار آخر معلوم واي
 اسلم من المولى والعبد له اي للمولى قيمة الخز وعنف
 بقبضها واذا ادي الخز عتق ايضا كذا في شرح الجامع
 الصغير وفي شرح الطحاوي والتمناشي لو ادي الخز
 لا يفتق ولو ادي القيمة يفتق والله اعلم
باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله وما لا يجوز
للمكاتب البيع واطلافة بنينا وله ثمن المثل وبالجملة
 وبالنقد والثلثية **والشرا والسفر** ان شرط المولى عليه
 ان لا يخرج من المصد والمكاتب تزوج امته وتما بنة
 عبده وقال زفر والشافعي لا يجوز وهو القياس **والولا**
 اي ولا المكاتب الثاني له اي للمكاتب الاول **لا** اي
 المكاتب الثاني **بعد عتقه** اي المكاتب الاول **ولا** اي
 وان ادي الثاني قبل عقد الاول فالولا **لستيد**
لا للتزوج اي لا يجوز التزوج **بلا اذن** اي بلا اذن
 من المولى **ولا الهبة** ولو بعوض لانه تبرع ابتداء
 ولا **التصدق** **الا ببشر** اي بصدقة بسيرة وهبة
 بسيرة ولا يוכל بها وذكر في الذخيرة انه يتصدق
 ويهرب بفقر فلس ورغيف وفضة اقل من درهم ويا
 الضيافة البسيرة ويهدي الطعام المربى الاكل
 بقدر اائق ولو وهب واهدي درهم فضا عدا لا يجوز
 ولا التكفل بنفس او مال **ولا الاقراض** **ولا اعتاق عبده**

خذ

ولو كان **مالا** وبيع نفسه اي لا يجوز بيع نفسه عنده
 من عنده **وتزوج عنه** اي لا يجوز مطلقا اي لا
 فرق بين ان يزوج عنه من امته او من امته غيره
 وهو ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لو تزوج امته
 لعنه يجوز **والابن الوصي في حق رقيق الصغير في**
 باب النضرين **كالمكاتب** فيها كان بيع رقيق الصغير
 من غيره وكذا ابنه لا تزوجه ولا يبيعه من نفسه ولا
 ولا اعتنا فذ ولو لم يملك ان تزوجه امته **ولا يملك**
 ما ذون **مضارب وشريك** مطلقا سوا كانت الشريك
 شركة المفاوضة او العنان **شيئا منه** اي من المذكورين
 عندهما وعند ابي يوسف لهم تزويج الامه ولو اشترى
 المكاتب اباه او ابنه **يكاتب عليه** اي دخل في كتابته
 وانما لم يقل صار مكاتب لان لو كان مكاتب اصابه لبقيت
 لبقيت كتابته بعد عجز المكاتب الاضائي ليس كذلك
 حتى اذا عجز المكاتب بيع لها **ولو اشترى اخطاه وحجوه**
 في القرابة ولو كان ذي رحم محرم لا ولا يبيعهما الا يدخل
 في كتابته المكاتب عند ابي حنيفة حتى يجوز له ان يبيعه
 وعندهما يدخل **ولو اشترى ام ولده معه** بان تزوج
 رجلا منه فولدت منه ثم اشترىها مع الولد لم يجز بيعها
 ولم تدخل في كتابته حتى لا يعتق بعقده نص في المبسوط
 ويدخل ولدها في الكتابه وانما قيد بشر الولد معها

لانه

لانه لو لم يكن معها الولد يجوز ان يبيع خلافا لهما وان
 ولده اي المكاتب من امته اي من امته المكاتب ولدا
 يكاتب عليه **وكسبه** اي كسب الولد اي المكاتب
 وان تزوج المكاتب امته من عنده فكاتبها المكاتب
 فلو دخلت في الولد في كتابتها وكسبه لها مكاتب اي
 ما ذون نكح باذن مولاه حره كانت حره بزوجها فولدت
 منه فاستحققت فولدها عنه فلا يباحذها بالعتق وهذا
 عندهما وعند محمد ولدها حر بالعتق **وان وطئ المكاتب**
 او الماذون امه مذكرا بشرا صحيح بغير اذن مولاه
 فاستحققتا **ولبشر فاسد فودت** الامه لا يباحذها
 فالعقر في الكتابه اي في المكسوب في الكتابه ولو
 وطئ المكاتب او الماذون امه **بنكاح** بغير اذن فاستحققت
 اخذ منه العقر **مدعتى** هذا اذا كانت الامه ثيبا
 اما اذا كانت بكر فافتنها يوطئها العقر في الحال
 وكذا المؤنذ وجب ما باذن مولاه يوطئها بالمهر في الحال
فصل **واذا ولدت مكاتبه من سيدها مضت**
مضت على كتابتها او عجزت نفسها **وام ولده** صوته
 كاتبة امته ثم وطئها فولدت فهي بالخيار ان شاءت مضت
 على كتابتها وادت بدلتها واخذت العقر واكسبها
 من مولاه وان شاءت عجزت نفسها عند ادراك
 الكتابه وزدها الى الدرق وصار فام ولد سوا صدقة

في الدعوة او كذبته فان مات المولى غنقت بالاستيلاء
وسقط عنها بدل الكفاية وان ماتت ونزكت مالا كونه
كفايتها منه وما بقي ميراث لولدها فان لم تنزل مالا
فلا سعاية على هذا الولد وال ولدته ولد اخر فقاه
المولى ولم يدعه فان نسبته لا تثبت منه لانها مكاتبه
ولا يحل للمولى وطبها فلا تثبت النسب منه الابا الدعوة
فاذا ماتت سعي هذا الولد فيها بقي عليها ولومات
المولى بعد ذلك غنق الولد وبطلت السعاية **وان**
كانت ام ولده او مديبره غنقت الكفاية حتى لو ادبا
بدل الكفاية قبل موت المولى غنقا بال كفاية **وعتقت**
بما نأمنه وسعي المديبر في ثلثي قيمته او كل البدل
بموت حال كون المولى فقيرا لا ماله غير عبده وعند ابى
يوسف يسعي في الاقل منها وعند محمد يسعي في الاقل
من ثلثي قيمته وثلثي بدل الكفاية وقد يقول فقير
لانه لو مات ونزل مالا يخرج المديبر من الثلث غنق
بالتدبير وسقط بدل الكفاية **وان دبر مكاتبه**
وان عجز بنفسه بقي مديرا لا اي وان لم يعجز وبقي
على الكفاية **يسعي في ثلثي قيمته او ثلثي البدل بموت**
حال كون المولى معسرا لا ماله غيره عند ابى حنيفة
وعندهما يسعي في الاقل منها وانما قد يقول معسر
لانه لو كان موسرا ويخرج المديبر من ثلث المال يغنق ولا

عنده

تلازمه

تلازمه السعاية **وان اغنق مكاتبه غنق ويسقط**
عنه البدل وان كانت عبده على الف موطا فصالحه
فصالحه على نصف ماله والقياس ان لا يصح مان
مريض كان عبده على الفين موطا الى ستة وقيمته
الف درهم ولا ماله غيره ولم يجز الوتره التاجيل
ادي العبد **ثلثي البدل لطلاوادي الباقي الى اجله**
او رقيقا هذا عندهما وعند محمد يودي ثلث الاف
وهو القيمة لطلاو الباقي الى اجله **وان كانت على الاف**
موط الى ستة وقيمتها الفان ولا ماله غيره ولم
يجزوا اي الوتره ادي العبد **ثلثي القيمة لطلاوادي**
رقيقا ويسقط عنه الباقي **حركات** اي اذا قبل
الحال اجنبي غنقت الكفاية لمولى العبد نائبا **عن**
عنده باله وادي المديبره **غنق فان قبل العبد**
حين سمع كلامه قبل اذ اذله **فهو مكاتب** وان قال
لا قبله ثم ادي القائل القالم يغنق لانه اراد بده
كذا في النهاية صورته ان يقول حر لمولى العبد كانت
عبد له فلا ن على الف درهم على ان ادبت اليك
الف فهو حر فكانت المولى على هذا وقبل الرجل ثم ادي
الف فانه يغنق بمك الشريط ولوم يقل على ان ادبت
اليك الف فهو حر فادي لا يغنق قياسا وفي الاستحسان
يغنق ولو ادي القائل البدل لا يرجع على العبد ولا

يرجع على المولى ويسأله عما ادى اليه اذاه بضمه يستور
وان اذاه بغير ضمه لا وان **كانت** العتد **الحاضر الغايب**
معنى المسئلة انه يقول العتد كما يتبين على الفهم
عن نفسي وعن فلان الغايب وكانها على هذا **وقيل**
الحاضر العتد عليها استحسنوا والقياس ان
نظم الكتاب على الحاضر حصنه من البدل ويتوقف
على حق الغايب على اجازته **واما ادي عتد** ويجوز
المولى على القول وانما ادي بذلك الكتابة لا يرجع على
صاحبه بشي وان وملك المولى الكتابة الحاضر عتقا
واله وحبها للغايب لم يعتقا واله حررا العتد القات
عتق واله حررا الحاضر عتق وبطل عند حصنه من الكتابة
ويؤدي الغايب حصنه حالا والارد في الرق **ولا يواخذ**
العتد **الغايب بشي** من البدل **وقوله** لغو يعني قبل
العتد الغايب ولم يعتق فليس ذلك منه شي حتى
لا يجب عليه شي من البدل والكتابة لازمة للشاهد
وان كانت الامنة عن نفسها وعن ابنتين صغيرين
لها **صاح** العتد **واي ادي** بذلك الكتابة لم يرجع على
صاحبه بشي ويجوز المولى على القول يعتقوله
باب كتابة العتد **المشرك** عتد لها
اذك احدها **صاحبه** اليك بت خطه اي خط الماذون
بالف وان يقبض الشريك الماذون بكتابة الكتابة

فكانت

فكانت نصيبه بالف وقبض **بعضه** **فجوز** **فالمقبوض**
للفناقبض وان ادي الفاعل خطه ولا يقبض لشريكه
ولكن يسجي العتد في نصيب الساكن هذا عنده
وعندها الكتابة لا تجزى فيكون الاذن بكتابة
نصيبه اذنا بكتابة فيكون بذلك الكتابة بينهما
فاذا قبض المالك شيئا يكون بينهما قبل العتد
وبعد وانما يقيد بقوله اذن احدهما انه لو لم ياذن
له حق الفسخ عند الكل وان لم يفسخ خفي ادي بدل
الكتابة عتق خطه عند ابي حنيفة وللساكن ان ياذن
من الذي كاتب نصف ما اخذ من البدل **امنه بينهما**
كانتا فوطئها اخرها فولدت ولد افادعاه الواطي
صحت دعوة ويثبت النسب **ثم وطئ** تلك الامنة لشدة
الاضر فولدت ولدا افادعاه الاضر صحت دعوة ايضا
ويثبت النسب **فجوزت** عن اذافهي ام ولد **الاول** **فمن**
المستولد **لشريكه** نصف قيمتها ونصف عقرها **ومن**
شريكه الاضر عقرها وقيمة الولد وهو ابنه واي من
المستولين دفع العتد **المكاتبه** **صاح** فلا يطالب
ثانيا يعني قبل العتد واذا عجزت يد المولى وهذا
عند ابي حنيفة وعندها وهي ام ولد **الاول** **وهي** مكاتبه
كلها له وعليه نصف قيمتها لشريكه عند ابي يوسف
وعند محمد عليه الاقل من نصف القيمة ومن نصف

ما بقي من بدل الكفاية ولا يثبت النسب للولد الاخير
 من الاخر ولا يكون الولد له بالقية ويغرم العقل لها
 وان دبر الامنة الشريك الثاني ولم يظاها فجوزت بطل
 المذبر عندهم ويحرم ولد الاول ضمن المستولد الاول
 لشريكه وهو الذي دبرها نصف فيمنها ونصف عندها
 والولد الاول وان دبرها الاول صرح في خطه عندها
 حنيفه وعندها صرح في الكل ويضمن نصيب الشريك
 موسرا او معسرا وان كانا بنات فخرها احدهما حال
 كونه المقتوق موسرا فجوزت ضمن المقتوق لشريكه نصف
 قيمتها ورجع به ابي ما ادى عليها عندها ابي حنيفه
 وعندها لا يرجع عنه لهما دبره احد هاتين حرره الاخر
 حال كونه المحرر موسرا للمدبر ان يضمن المقتوق نصف
 قيمته مدبرا وان شا اعنق واله شا استسعى
 وان حرره احد هاتين دبره الاخر لا يضمن المدبر المقتوق
 ولكنه ان شا اعنق وان شا استسعى وهذا عند
 ابي حنيفه وعندها ان دبر احدهما او اصاب كله مدبرا
 ومالك نصيب صاحبه فبطل تحرير الاخر فيضمن نصف
 قيمته فلما مؤسرا كان او معسرا وعندها ان اعنق
 احد هاتين نصيبه والاغنى كله وبطل تدبير الاخر ويضمن
 نصف قيمته ان كان موسرا ويسعى العبد في ذلك ان
 كان معسرا **باب موت المالك بن وعجزه**

وموت

وموت المولى مكاتب بن وعجزه **بم** اي فسطوطه من
 وظايف بدل الكفاية وقد كان له مال سيصل ابي يرحى
 وصوله اليه بان كان دينا يقبضه او مالا يقوم عليه
 لم يعجزه الحاكم الا ثلاثة ايام والا ابي وان لم يكن له
 مال سيصل ويطلب المولى تعجزه **بم** عجزه الحاكم وضخمها
 اي فسخ الحاكم الكفاية او فسخها **سيرة برصاه**
 اي برضى العبد وعاد احكام الرق وما في يده لسيده
 وان لم يقبل عاد في الرق لانه في حال الكفاية مرفوقا
 ايضا هذاعندها وعند ابي يوسف لا يفسخ ولا يعجز
 ولا يدري في الرق حتى ينو ابي عليه بخال وفي بعض
 الروايات ينفرد المولى بالفسخ ولا يشترط رضي
 العبد وان مات المكاتب لم تفسخ الكفاية **وتقدي**
كفاية اي بدل الكفاية من ماله وحكم بعنقه في اخر
جزء من اجزا حياته وما بقي فهو ميراث لورثته
 ويعنق اولاده الذين ولدوا من امته واشترأهم في
 حال الكفاية وهو قول علي ابن مسعود وبه اذ علمونا
 وقال يزيد بن ثابت تفسخ الكفاية بموته وموت عبدا
 وما نزل لولاه وهو قول الشافعي **وان مات المكاتب**
ونترك ولده او ولد في كفايته لا وفاء عطف على قوله ولدا
 اي لم يترك مالا يعني ببطل الكفاية **سعي** الولد كافيته
 في كفايته على نحو ما فان ادى حكم بعنقه اي بعنق

الولد وغنى ابيه قبل موته ولو اشترى المكاتب ولدا
 ثم مات وترك ولدا مشترى فقط **عجل الولد بالبدل**
حالا او مرد الولد رقيقا عند ابي حنيفة وعندهما
 يودي على نحو ماله فان اشترى المكاتب ابنه فمات
 المكاتب وترك وفاقا ورثة ابنه اي وريث ما بقي من
 بدلا لكتابه وكذا يورث ابنه منه ولو كان هو وابنه
 مكاتبين كتابا واحدة ولو مات المكاتب وترك ولدا
 كائنا من حرة وتترك دينها على الناس فيه وفاكاتبه
تجى الولد ففقي به اي بارش الجناية على عاقلة الام
 لم يكن ذلك القضا قضا **بمجزر المكاتب** وفرضها فقدر
 بالدين لانه لو ترك عينا لابنه في القضا بالالحاق
 بالام اذ يمكن الوفاق في المال كذا في شرح السيد
 وان اختصم مولى الام والاب في ولاية فقضي به اي بالولا
لمولى الام فهو اي القضا بالولا لمولى الام قضا **بالعجز**
 والفسخ وما ادى المكاتب الى مولاه من الصدقات
 والمولى من لا تحمل له الصدقة **وعجز العبد طاب ستيده**
 هذا اذا عجز بعد اذ ان له المولى فلو عجز قبل الاداء الى
 المولى فكذلك يطيب وان كان غنيا عند عجز كذا في
 الصحيح من مذهب ابي يوسف **وان جني عجز فكتابه**
ستيده حال كونه الستيده جاهلا بها اي بالجناية
فيعجز دفع او قدي اي دفع المولى نفس العبد او قيمته

الى اولي

الى ولي الجناية وانما قيد بقوله جاهلا لانه لو كان عالما
 بها عند الكتابة يصير بخسار للغة **او كذا** ادفع او
 قدي **ان جني مكاتب ولم يقض به** اي بارش الجناية
 على المكاتب **فيعجز** عن الاداء فان قضى به اي بارش
 الجناية عليه في حال كونه **كاتبه** **فيعجز** المكاتب عن الاداء
فهو اي قدر قيمته دين عليه اذا كان اش الجناية
 اكثر وان كان اقل فارش الجناية دين **بيع** المكاتب
فيه اي في حق قدر قيمته الا ان يقضي المولى بهذا
 عندها وقول ابي يوسف الاخر في قوله الاول
 وهو قوله فذاذ العجز قبل القضا **بيع** ايضا وان مات
 السيد لم تنفسح الكتابة ويودي المكاتب المالا في
 ورثة على نحو ماله وان حرره عتق بمانا والقياس
 ان لا يعتق وان حرره البعض لم ينفذ عتقه وقال
 الشافعي عتقه صحيح

كتاب الولاء

هو من اثر الفتق فيتأوه ثم هو ما خذ من الولي يعني
 القرب ويقال بينهما قرابة ومنه قوله صلى الله عليه
 وسلم الولاء لجة كجدة النسب اي وصلة كوصلة النسب
 وقيل الولاء والولاية بالفتح الصدقة وحصول الثاني
 بعد الاول بغير فصل واستحقاق الارث والمضرة

تثبت بعد الغنق هنا فيسمى باسم الولاء ثم اعلم ان الولاء
لنوعان ولا غنا فذا ويسمى ولا نعمة وسبب هذا الولاء
الاغناق عند الجهور والاصح ان سببه الغنق على
ملكه وولاء المولاة وسببه العقد الذي يجري بين
اثنين **الولاء الغنق ولو كان الغنق بتدبير وكلمة**
واسنيلا وملك قريب بان ملك ذي رحم محرم منه
غنق عليه مطلقا سوا كان بالمال او بغيره هذا اذا لم
يكن المغيث حربيا اما اذا غنق حرابي عبدا صريحا في
دار الحرب وخلا سبيله ثم خرجا اليها مسلمين فلا ولا
له عندهما وعند ابي يوسف المولاة ثم الغنق لا يرث
من المغيث وفا الى الخ لا يرث **وشروط السابية لغنق**
حتى لو اغنق وشروطه ولا يثبتها فالشرط باطل والولاء
لمن اغنق **ولو اغنق رجل امه طاملا من غزوهم**
الفن لرجل اخر غنقا وغنق جليها ولا يثبت قتل ولا لغير
عليه مولي الام الى مولي الاب ابدأ وهذا اذا ولدت لاقل
من سنة اشهر فان ولدت بعد غنقها لا اثر من
سنة اشهر فولاه **لمولي الام** فان غنق العبد في
هذه المشيلة جرد ولا يثبت له مولاة حر عبي لم يعق
احد **زوج معتقة** سوا كانت للعرب او للهم وسواء
كانت عربية او عجمية فولدت منه ولدا فولاه ولدها
لموا اليها وان كان له اي العجمي ولا المولاة بان ولا

رطلا

رجلا عندهما وعند ابي يوسف حكمه حكم ابيه حتى
لو ترك هذا الولد عمة او خالة ومغنى امه في ارضه
لو ارثه عنده لا لمغنى امه وعندهما للمغنى اذا لم
يترك عصبة بطريق الولاء وانما فيرد بها العجمي لانه لو كان
عربي كان الولد منسوباً اليه فموم ابيه والتفنيده
بالحد اشار الى انه لو كان الاب عبداً يكون منسوباً
الى موالى الام بالانصاف **والمغنى مقدم** في الارث
عليه ذوي الارحام حتى لو اغنق رجل عبده ثم مان
المغنى وترك المغنى وظلته او عنده او نحوها يرث
المغنى دون الخالة ونحوها **والمغنى موضع عن العصبية**
النسبية حتى لو اغنق رجل عبده فمات المغنى
وترك ابنا او اخا او عصبة غيرهما وترك المغنى
يرث الابن والاخ دون المغنى والى لم يكن له عصبية
من النسب فالكان هناك صاحب فرض فله
الباقى بعد فرضه وان يكن صاحب فرض في ارضه
للمغنى قوله عن العصبية النسبية احترام عن العصبية
النسبية وهو مولي المولاة فالعبد مقدم عليه
فان مات المولى بعد الاعناق مات **المغنى** ولم يترك
صاحب فرض وعصبية **في ارضه لا وب عصبية المولى**
اي ترك المولى ابنا وابا يكون ميراثه لابن دون الاب
عندهما وعند ابي يوسف للاب السدس والباقي

المكره على تحقيق ما هدر به وخوفه سلطانا
اولقا والذي قال ابو حنيفة ان الاكره لا يتحقق
 الا من السلطان فقد قالوا هذا اختلافا عسر
 وزمان لا اختلافا حجة وبرهان **وشرط خوف**
المكره على لفظ اسم المفعول **وقوع ما هدر به**
 وذا بان يغلب على ظنه ان يفعله ليصير به محولا
 على ما دعي اليه من الفعل وحكمه وهو الرخصة
 والاباحة او غيرها على ما سيأتي مفصلا ان
 شاء الله تعالى ويثبت عند وجود شرطه **فلوا كره**
على بيع ما له **او شرا السلعة او قرار** بان اكره
 على ان يقول لزيد على الف درهم **او اجازة** بان اكره
 على ان يوجده **او يقتل متعلقا** باكره **او ضرب**
شديد او حبس مد يد ففعل **خير بين ان يضي**
البيع او الشرا والاقدار والاجازة **او يضخمه**
 بخلاف ما اذا اكره بمجلس يوم او في يوم او ضرب
 سوط لا يكون اكرها الا اذا كان المكره صاحب
 عز ومردنذ يعلم انه سيضرب لفوت الرضا فان
 بيعه المبسوط والمدني الحبس الذي هو اكره ما لم يبي
 الاغتنام البين به وبالضرب الذي هو اكره ما لم يحد
 منه الالم الشديد وليس فيه حد لا يزد عليه ولا ينفق
 منه ولكن على قدر ما يري الحاكم اذ ارفع ذلك اليه

ويثبت

ويثبت به اي بكل واحد من البيع والشرا ونحوهما
الملك مطلقا سواء كان ملك عين او ملك منفعة
عند القبض للفساد اي يثبت عند القبض وان
 كان مكرها عنده لاجل فساد تمكن في العقد بسبب
 فقدان شرطه وهو التراضي وعند زفر لا يثبت
 بلا اجازة وتراض **وقبض الثمن طوعا اجازة كالتمليك**
 حال كونه **طائعا وان هلك المبيع في يد المشتري**
وهو غير مكره على القبض **والبايع مكره** على
 التسليم **ضمن المشتري قيمته للبائع** وللمكره اي
 للبائع المكره **ان يضمن المكره** ان شامرجع المكر
 على المشتري بالقيمة وانما قيد بقوله وهو غير
 مكره لانه لو كان مكرها وهلك المبيع في يده من
 غير قيد لا يضمن ويملك امانا كذا في الصغري
ولو اكره على كل لم خايز واكل ميتة ودم وشرب
خمر والواوات بمعني او مجلس او ضرب او قيد
لم يحل له ذلك وحل الاقدام ان اكرهه بقتل
وقطع والواو بمعني او او ضرب يخاف منه الذلف
 على نفسه او عضو من اعضائه **وام بصبره** اي
 لا يسعه ان يصبر على ما لو عده فان صار حتى
 ذلف به يكون اثما وعند اي يوسف انه لا اثم وكذا
 فيما اذا اصابته مخصنة فلم يتناول من الميتة حتى

مَاتَ فِي ظَاهِرِ الدَّوَانَةِ يَكُونُ اثْمًا خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ
 وَفِي الذَّخِيرَةِ فَإِنْ هَدَرَ بَضْرَبَ سَوْطًا أَوْ سَوْطَيْنِ
 فَمِنْ غَيْرِ مَعْنَبٍ إِلَّا أَنْ يَقُولَ لِبَضْرَبِكَ عَلَى الْعَيْنِ
 أَوْ عَلَى الْمَذَاكِرِ فَالْحَاصِلُ أَنْ لَا تَقْدِيرُ فِي الضَّرْبِ
 بِالْأَيْدِي خِلَافًا لِأَحْوَالِ النَّاسِ فِي تَحْمِلِ الْمَشَاقِّ فَلَمْ يَجْعَلْ
 فِيهِ إِلَّا غَالِبَ مَا يَجِيءُ إِلَّا أَنْ لَا يُلْقِيَهُ بِشَيْءٍ مِنْهُ لِإِصْبِيرِ
 مَلِيحِيَّةٍ وَالْإِصْبِيرُ مَلِيحِيَّةٌ فَيُثَبِّتُ بِهِ الْأَبَاحَةَ كَذَا فِي
 الْأَصْلِ **وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْكُفْرِ بِاللَّهِ** أَوْ سَبِّ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُ **وَاللَّاحِقُ مَا لَا**
سَلَمَ يَقْتُلُ أَوْ قَطَعَ لَا بِغَيْرِهَا كَالضَّرْبِ وَالْخَبْسِ بِرُخْصٍ
 لَهُ أَظْهَرَ كَلِمَةُ الْكُفْرِ وَاللَّاحِقُ مَا لَهُ فَإِنْ ظَهَرَ ذَلِكَ
 وَقِيلَ مَطْمَئِنَّ بِالْأَيِّامِ فَلَا يَأْتِيهِمُ وَالتَّقْيِيدُ بِالْمُسْلِمِ
 مُفِيدٌ لَوْ جَعَلَ اخْتِرَازَ عَدَمِ مَا لَمْ يَخْرِجْ فَإِنَّهُ مَبَاحٌ لَكِنْ
 لَكِنْ الْأَكْرَاهُ عَلَى الْمَبَاحِ لَا يَكُونُ أَكْرَاهًا وَمَا
 الَّذِي فَكَامُ الْمُسْلِمِ **وَلَكِنْ يَنَابُ الْمَكْرَهُ عَلَى الْكُفْرِ وَاللَّاحِقُ**
الْمَالُ بِالْقَبْرِ بِأَنْ قَتَلَهُ وَلَمْ يُظْهِرْ شَيْئًا وَأَمَّا إِذَا لَمْ
 يُصْبِرْ وَأَتْلَفَ الْمَالُ لِلْمَالِكِ **إِنَّ بِيضِينَ الْمَكْرَهُ** عَلَى لَفْظِ
 اسْمِ الْفَاعِلِ **وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى قَتْلِ غَيْرِهِ يَقْتُلُ لَا بِرُخْصٍ**
 لَهُ الْأَفْذَامُ **فَإِنْ قَتَلَهُ** ثُمَّ فِيمَا إِذَا أَكْرَهَ هَذَا إِذَا كَانَ
 مُحْفَقُونَ الدَّمُ وَإِلَّا كَانَ مَبَاحٌ الدَّمُ فَأَكْرَاهُهُ عَلَى قَتْلِهِ
 لَا يَكُونُ أَكْرَاهًا وَبِالْزُّكِّ إِثْمًا كَذَا فِي التَّجْنِيسِ لِلنَّاصِرِ

وَأَمَّا

وَأَمَّا قَالَ عَلِيٌّ قَتْلًا لَمْ يُلْوَ قَالَ السَّلْطَانُ لِرَجُلٍ أَطْعَمَ
 يَدْفُلَانِ وَالْأَقْلَانِ لَكَ وَسَعَهُ أَنْ يَقْطَعَ يَدَهُ **وَيَقْبِضُ**
الْمَكْرَهُ عَلَى لَفْظِ اسْمِ الْفَاعِلِ **فَقَطَعَ** أَي دُونَ الْمَكْرَهُ
 عِنْدَهَا وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى وَاحِدٍ
 مِنْهَا وَقَالَ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْمَكْرَهُ دُونَ الْمَكْرَهُ وَقَالَ
 الشَّافِعِيُّ يَجِبُ عَلَيْهَا **وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى عِتَاقِ عَبْدِهِ وَطَلَقَ**
أَمْرَاتِهِ فَقَطَلَ وَفَعَلَ الْغَنَى وَالطَّلَاقُ عِنْدَنَا وَقَالَ
 الشَّافِعِيُّ لَا يَفْعَلُكَ وَلَوْ أَكْرَهَهُ عَلَى الْأَقْذَارِ بِالطَّلَاقِ
 قَافِزًا لِيَصِحَّ أَقْذَارُهُ وَالْقَذَرُ أَنْ مَاقَاتَ بِالْأَكْرَاهِ
 وَهُوَ الرِّضَى وَأَنْ لَا يَسْ شَرْطًا لَصَحَّحَ الطَّلَاقُ وَلَعَلَّهِ
 الْيَمَانَةُ الْفَائِتُ بِالْأَكْرَاهِ وَهُوَ الرِّضَى بِاعْتِبَارِ الْأَقْذَارِ
 لِأَنَّ الْأَقْذَارَ خَيْرٌ وَالْجَزَاءُ أَنْ يَقْبَلَ وَيَعْتَبَرَ إِذَا تَزَجَّجَ
 صَدَقَ عَلَى كَذِبِهِ وَلَا رَجْعَانِ عِنْدَ سَلْبِ الرِّضَا بِهِ وَيُؤَيِّدُ
 هَذَا الْفَرْقُ الْمَكْرَهُةَ عَلَى الرِّضَا إِذَا رَضَعَتْ ثَبَتَتْ
 حَكْمُهَا وَالْمَكْرَهُةَ عَلَى الْأَقْذَارِ بِالرِّضَا إِذَا قُذِرَتْ لَا يَصِحُّ
 أَقْذَارُهَا كَذَا فِي الْقَضَاعِيِّ **وَلَكِنْ رَجَعَ** عَلَى الْمَكْرَهُ
بِقِيَمَتِهِ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ مُوسِرًا أَوْ مُعْسِرًا وَلَا سَعَايَةَ
 عَلَى الْعَبْدِ فَلَا يَرْجِعُ الْمَكْرَهُةَ عَلَى الْعَبْدِ بِالضَّحَاتِ
وَبِضْفٍ مَهْرًا أَي رَجَعَ الزَّوْجُ عَلَى الْمَكْرَهُةِ **أَنْ لَمْ**
يَطَاهَا وَالْمَهْرُ مَسِيٌّ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مَسِيًّا يَرْجِعُ بِالْمَتْعَةِ
 وَأَنْ وَطَّئَهَا لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ **وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى الرِّقَةِ**

مَطْلُ
 الْغَنَى وَالطَّلَاقِ الْمَكْرَهُ

والعباد بالله تعالى فظهرت المكرة لم تبين زوجته

كتاب الجحش

المناسبة بين الكتابين ان كلامهما من احوال العواض
التي تزيل سبب الولاية والرضى ثم الجحش اللغة
المنع ومنه سمي الخطم جحرا لانه يمنع الكعبنة ويسمى العقل
جحرا لانه يمنع عن الفتاح ويقال فلان في جحر غيره
اي ندرانيته المانعة للعرض وفي الشرح هو منع
عن التصرف قوله لا نقلا لصغر ورق وجنونه فلا
يصح تصرف صبي عاقل يعقل البيع لانه تصرف
صبي غير عاقل لا يجوز اصلا **وعنده اذن ولي سيده**
فيه له ونشرا لا ور بالاول والثاني بالثاني ولا
لصرف المجنون المغلوب بحال قوله بحال يجوز ان
يتعلق بقوله المغلوب تخييرا ومعنى الكلام لا يصح
لصرف المجنون المغلوب بحال دون كماله انصرف
في كماله المجنون سواء اذله له المولى ولم ياذن ويجوز
ان يتعلق بقوله لا يصح في معنى الكلام لا يصح بحال
سواء اذله له المولى ولم ياذن اذا انصرف في هذه
الحالة وعلى التقديرين المراد بالمجنون المغلوب
الذي يجهل ويفيق وهو المعتوه لا الذي لا يفريق اصلا
كما قالوا ليكون مرجع الضمير في قوله ومن عقد

ولو

14
وهو يعقله مذكورا لان الذي لا يفريق اصلا
هو مستلوب العقل لا المغلوب او نقول المجنون على
نوعين مجنون مغلوب وهو الذي اختلط عقله
بجش يمنع جريا كالافعال والافعال على نزع العقل
الانادرا ونصرفه لا يصح بحال وغير مغلوب وهو
الذي يختلط كلامه فيشبه مرة كلام العقل ومرة
لا وهو المعتوه وكلاهما داخل تحت قوله ومجنون
فيكون مرجع الضمير مذكورا ضمنا **من عقد منهم**
وهو يعقله بحاله المولى وبفسخه اي من باع
من هو لا شيئا او اشترى وهو يعقل البيع والشر
ويقصده فالولي المولى بالخيار ان شاء ابطاه اذا
كان فيه مضلحة وان شافحه والمراد بقوله منهم
الصبي والعبد والمجنون الذي يختلط كلامه
لا الصبي والعبد بطريق اطلاق الجمع وامراده
التشبيه كما قيل لرفع الاشتباه والمراد بقوله عقد
عقد ابر بين المنفعة والمضرة والتصرفات
ثلاثة انواع ضار محض كالطلاق والعناق والامته
والصدقة فلا يهلكه وان اذله له المولى ونافع محض
كقبول الهبة والصدقة فيهلك بغير اذنه وذائره
بين النفع والتصرف كبيع والشر والاجارة والنكاح
فيهلكه بالاذن قوله وهو يعقله احتراز عن الصغير

والمجنون الذين لا يعقلان والمراد بقولنا يقضه
 ان يقصد اثبات حكمه وفيه احتراز عن الهاتل
 فانه لا يقصد حكمه **فان الله اشهدنا** من نفس او مال
ضمنوا هذا انفريع على قوله لا فضلا ولا ينقد **اقرا**
الصبي والمجنون مطلقا اي لا مال ولا يحد من الحدود
 ولا بالطلاق والعناق **وينقد اقرا العبد في حقه**
لا في حق سيده فلو **اقرا العبد** على نفسه لزمه
 بعد حرية ولو **اقرا** وقود لزمه في الحار لا بسفه
 اي المحرم من التصرف لا بسفه وقال ابو يوسف
 ومحمد وهو احد قولي الشافعي يحرم بالسفه السفه
 الحقنة والسفيه الذي في عقله خفة وقيل السفه
 هو العجز عن موجب الشرع ابتعا لهوى وترك
 ما يدر عليه الحجا ومن عادته التبذير والاسراف
 في النفقة والى يتصرف تصرفات لا لغرض
 او لغرض لا يعد العقل من اهل الدنيا غرضا مثل
 دفع المال الى المغاي والمغنايين وشرا الحامة الطيارة
 بشئ غالى الغبن في التجارة من غير محمدة **وان بلغ**
 الصبي **غير رشيد** ومعنى الرشدا ان يفقه المال
 فيما يحل ويمسك عن ما يحرم ولا يتصرف فيه بالتبذير
 والاسراف **لم يدفع اليه ما له حتى يبلغ** غير الرشيد
حسا وعشرين سنة ويجوز حرج الزكاة من مال لا يفقه

وينفق

وينفق منه على ولده ونزوجه ومن تجب عليه
 نفقته من ذوي الارحام الا الى القاضي يدفع قدر
 الزكاة اليه ليصرفها الى المساكين ولكن يبرأ
 معه امينا ليدفع الى المساكين بمحضه من امينه ليصرفها
 الى مستحقها ولو اراد حجة الاسلام لا يمنع منها ولكن
 يسلم القاضي النفقة الى ثقة من الحاج ينفقها
 عليه في طريق الحج ولو اراد عمة واحدة لا يمنع منها
 استحسانا **ونقد تصرفه قبله** اي تصرف غير الرشيد
 هذا عند اي حنيفة وعندها لا يدفع اليه ابداحي
 يونس اي يعلم منه رشده ويجوز تصرفه فيه **ويبلغ**
اليه ماله ان بلغ المدة اي حنسا وعشرين سنة
مفسدا عنده خلافا لها وانما فينبقوله غير رشيد
 لانه لو بلغ رشيدا ثم صار سفيها لم يمنع عنه المال
 عند اي حنيفة **وسنق** اي لا يمنع بفسق مطلقا
 سواء كان مصلحا لماله او مفسدا له وعند اي يوسف
 ومحمد اذا كان مفسدا لم لا يحجزه الفسق الاصابي
 والطارى سواء فالاصابي ان يبلغ فاستقا والطارى
 ان يبلغ عدلا ثم يفسق وقال الشافعي يحجز **وعقلة**
 اي لا يحجز بعقلة وهو ان لا يكون مفسدا ولكنه سليم
 القلب لا يهتدي الى التصرفات الراجحة ويغبين
 في التجارة وعندها وهو قول الشافعي يحجز عليه

ودين وان طلب غراماوه اي غراما المديون جلسته
 وجلس لبيع المديون ماله في دينه فلو كان ماله
 ودينه درهم قضى القاضي باخذة بلا امره اجعا
 ولو كان دينه درهم وله دراهم او بالعكس بيع
 الدنانير في الاول والدرهم في الثاني في دينه
 استحسننا عند ابي حنيفة ولم يبيع القاضي عرضه
 وعفاره في فضا دينه ولكن يجلس ابد حتى يقضى
 دينه وقال ابنا القاضي في البيع في الدين بالنقد
 ثم بالعرض ثم بالعفارة وقيل يبدأ القاضي ببيع
 ما يخشى عليه النوي من عرضه ويترك دست
 من ثياب بدنه وبياع العاجي وعلى هذا المسكن وقيل
 دستان لئلا يقع في بينه مالا محسونا اذا غفل
 ثيابا ثم اذا باع القاضي ماله او امر امينه كان
 العمدة على المديون الاعلى القاضي وامينه حتى
 لو استحق المبيع يرجع بالثمن على المطلوب كذا في
 شرح الطحاوي **وافلاس اي ولا يحج بافلاس عند ابي**
حنيفة خلافا لها فان افلاس منناع اي مشتري
اي اذا صار افلاس ودخل في الافلاس وعنده متاع
رجل بعينه ابتاعه المفسر ذلك من الرجل المعين فبايعه
اسوة اي مساو لغراما حتى يبيع المتاع ويقسم شته
بينهم بالخصص وعند الشافعي يكون للبائع حق

الفتح

الفسخ هذا اذا اطاربا بالديون او القاضي
 منه وقسم بينهم بلا اختيار اما المديون لو اثار
 بعض الغراما بقضا الدين باختياره ذلك فله ذلك
 كذا في فئاوي الشافعي **فصل في حد البلوغ**
بلوغ الغلام بالاحلام والاحمال الانزال او طي
والاي واي لم يوجد ذلك فبلوغه موقوف حتى يتم
لثاني عشرة سنة عند ابي حنيفة وبلوغ الحارثية
بالحيض والاحلام والحبل والاي واي لم يوجد ذلك
حتى يتم لها سبع عشرة سنة وفي بعض النسخ ثمانية
عشر سنة على ناويل الخوارق العام ولم يذكر الانزال
في علامات بلوغها لان انزالها قل ما يعلم بخلاف
الصبي ويقتى بالبلوغ فيما اي في الغلام والحارثية
بمخمس عشرة سنة هذا قولها وهو رواية عن ابي
حنيفة والشافعي وادنى المدة في حقه اثني عشرة
سنة وفي حقها تسع سنين فان رافقا اي فاربا
الحلم واشكل امرها في البلوغ وفالا فذبلغنا صدقا
واحكامها احكام البالغين فلو اقر الغلام به وهو
ابن اثني عشرة سنة واقرت الحارثية به بعد ان تم
لها تسع سنين يقبل قولها بالاجماع اما قبل ذلك
فلا والله اعلم

كتاب المازون

المناسبة بين الكتابين ظاهرة اذا اذن يفتن في سابقة
 الحرفين ترتيب الاذن عليه **الاذن** الاعلام لغة وفي الشرح
فك الحرف الثابت بالرفق **وانقطاع الحرف** عندنا وعند
 الشافعي ومنه فرعية عن اناثة وثوق كليل ثم اراد ان
 يظهر اثره الخلاف ففرع وقال **فلا يتوقف** الاذن الا
 بالامكان والامر ما كان حتى لو اذن لعبده يوما او شهرا
 او مكانا كما كان ما دوننا ابدالا الى محج عليه عندنا وعند
 زفر يتوقف **ولا يتخصص** بنوع ذك نوع حتى لو اذن
 له في نوع فهو ما ذك في جميع انواع وعند زفر
 والشافعي لا يكون ما دوننا الا في ذلك النوع ولما كان
 الاذن يثبت بالدلالة ايضا اشار بقوله **ويثبت بالاسكوت**
ان رأي عبده يبيع ويشترى فانه يصير ما دوننا
 في غير ذلك التصرف الذي راه مولاه وفي ذلك
 لا ينفذ ولو راه يشترى شيئا بالمولي فلم ينهه
 المولي فهو اذن منه وينفذ ذلك الشرأ كذا في الذخائر
 ولا فرق بين ان يبيع عبدا مملوكا للمولي او لاجنبي
 باذنه او بغير اذنه صحيحا كان او فاسدا وفارنا قدر
 والشافعي لا يكون اذنا فانه **اذن المولي اذنا عاما**
 لعبده بان قال اذن لك في التجارة **لا يشتر شي**
بعينه يبيع ويشترى انفاقا وكذلك اذا قال
 اذن لك في جميع انواع التجارة قوله لا يشتر شي

بعينه

بعينه لنفي الخلاف بيننا وبين زفر والشافعي
 صريحا وتأكيدا للعموم ثم ان اذن عاما يبيع ويشترى
 ما بدأ من الاعيان بعين ليسد وكذا بالعبان
 الفاخر عند ابي حنيفة خلافا لها سوا كان عليه
 دين او لا **ويؤكل الماذون بها ويرهن** شيئا لنفسه
ويشتره **ويبتاعه** **ويضارب** ويشترى شركة
 عنان **ويؤجر نفسه** خلافا للشافعي **ويقر دين**
 فلو اقر دين يلزمه في الحال اذا اقر بغير المولى والذ
 ويبطل اذراه له ولا عند ابي حنيفة خلافا لها
وعصب **ووديعة** **ولا يتزوج الماذون ولا يتزوج**
مملوكه مطلقا سوا كان عبدا وامنه وقال ابو يوسف
 له تزوج الامنة **ولا يكاتب الماذون** الا ان يحيزه المولي
 ولا دين عليه في يجوز الكتابة ويصير الماذون نائبا
 عنه واما لو كان عليه دين مستغرق فستغرق حكمه
 فيم اذا تصرف المولي في كسب الماذون المديون
ولا يفتق ولو لم لا ان يحيزه المولي ولم يكن عليه
 دين ولو كان مديونا ضمن المولي قيمته لغرض الماذون
 على قولهما كذا في الاصل نقلا عن الايضاح **ولا يقرض**
ولا يهب ولو بعوض ولا يتصدق **ويهدي طعاما**
يسيرا كالرغيف ونحوه **ويصنف من بطعة ويحط**
 من الثمن بعيب مثل ما يحط به التجار ولا يملك حط

وج

الزيادة ولا يملك الخط من غير عيب ودينه متعلق
 برقبته حتى يباع الماذون به اي بسبب الدين
 ان لم يفده سيده بفضا الدين بامر القاضي فان
 فداءه لا يباع وقال زفر الشافعي لا يتعلق بالرقبة
 وانما يتعلق بالكسب فلا يباع رقبته في دين التجارة
 ويباع كسبه **وقسم** بين الغرما منه **بالخصم**
وما بقي طوب به **بعد عتقه** اي باق من الدين
ويخرج به اي حجه المولي ان علم به اي بالحجج **الكثيرة**
اهل سوقه وقال الشافعي يصح الحج عليه بغير علم
 العبد واهل السوق هذا اذا علم بالاذن اهل
 السوق وان علم رجل او رجلا او ثلاثة فالحج يكون
 بحضور من هو لا ولا يصح ما دونه بان يحج في بيته
 وان لم يعلم بالاذن الا العبد فالحج يكون بحضور من
 العبد ولا يصح اذا كان الحج في بيته بغير محض
 منه ثم العترة بشيوع الحج واشتهار لا الحج في
 السوق حتى لو حج في السوق وليس فيه ارجل
 او رجلا لا ينجى ولو باعوه جاز وان باعه الذي
 يعلم بحجده وان حج في بيته بحضور من اهل السوق
 ويخرج ضمنا بموت سيده **وجنونه** اي جنون المولى
 مطبقا **والخوفا** اي لحوق المولى بدار الحرب كالكونه
 مرندا وان لم يعلم به اما غير المطبق كالمرض فلا

يخرج

يخرج به ما دون السنة غير مطبق كذا في النخبة
 ولوا عني عليه لا يصير محورا **ويخرج بالابق** وقال
 الشافعي لا يخرج ثم ان عاد من الابق هل يعود قيل
 لا يعود وقيل يعود **والاستيلاء** اي لنجس الامنة
 الماذون له في التجارة اذا ولدت من مولاها
 فادعاء المولى هذا عندنا وعند زفر لا يخرج **بالنذر**
 اي لا يخرج الماذون بالنذر **ولكن ضمن** المولى
بها اي بالاستيلاء والنذر **فتمت** **بالغرماء**
 لو كان عليها دين التجارة **وان اقر بعد حجه باق**
يده مع عند اي حنيفة معناه ان يقر بما في يده
 ان امانة لغيره او غضب منه او يقر بدين علي
 نفسه فيقضي بما في يده لانه لو اقر بالجناية الموجبة
 للدفع والفداء **ولا يملك سيده ما في يده لو اخط**
دينه بآله **ورقبته** اي اذا لزمه ديون يخط بآله
 ورقبته لم يملك سيده ما في يده **ففي طائفة**
 اي تحذير المولى عبدا **من كسبه** هذا عند اي حنيفة
 وقال يملك ما في يده من كسبه وينفذ عتقه
 في عبده ويغرم قيمته وان لم يحط اي وان لم
 يكن الدين محيطا بآله ورقبته **مع** تحذيره عبدا
 من كسبه قوله وان لم يحط معطوف على مجموع
 الشرط والجزا على قوله لو اخط ولم يصح بعبده

اي بيع العبد الماذون شيئا من سيده **لا يمثل القيمة**
 هذا اذا كان عليه دين اما اذا لم يكن عليه دين فلا
 يجوز بيعه من المولى ولا يبيع المولى منه فان باعه
 من المولى بنقصان لم يخر مطلقا فاحشا كان الغبن
 او يسيرا عند ابي حنيفة وعندهما جاز البيع فلمشا
 كان الغبن او يسيرا ولكن بخير المولى بين ان يزيل
 الغبن وبين ان ينقص البيع وهذا الذي ذكرنا
 على قول ابي حنيفة وقول بعض المشايخ وقيل الصحيح
 ان فقه له كقولها **وان باع سيده منه بمثل قيمته**
او اقل صح ويبطل الثمن لو سلم المولى المبيع الى العبد
المديون قبل قبضه اي قبل قبض الثمن بخلاف ما اذا
 كان الثمن عرضا حينئذ لا يبطل **والحسب المبيع**
بالثمن اي للمولى ان يجلس المبيع ولا يسلمه الى العبد
 بسبب الثمن وانما قد يمثله قيمته او اقل لانه لو باع
 المولى من عبده باكثر من قيمته بقليل واكثر فالزيا
 دة لا تسلم للمولى ويكون المولى بالخيار ان شاء نقض
 البيع وان شأ خط الفضل من القيمة كذا ذكره
 الامام الشافعي وغيره في شرح المبسوط من
 غير ذكر الخلاف ويحتمل ان يكون البيع فاسدا عند
 ابي حنيفة وهو قول بعض المشايخ كما في الفصل
 الاول كذا في الكافي **وصح اعتاقه اي اغتاق المولى**

العبد

١٢٥
 العبد المديون ولكن ضمن للمولى **قيمتها لغرمائه**
 اذا كانت مثل الدين او اقل وان كانت اقل من
 قيمته ضمن الدين لا غير **وطولب بما بقي من الدين**
بعد عتقه فان باعه سيده اي العبد المديون
 وعليه دين يحيط برقبته وقيمتها المشتري
 وعنده المشتري ضمن **الغرماء البايع** وهو المولى
قيمتها وان وجد المشتري العبد بعد النظمين
ورد عليه اي على البايع يعيب رجوع المولى بقيمتها
عليه الذي اخذه منه ويكون حقا لغرمائه في العبد
او مشتريه عطف على البايع اي ضمن الغرماء البا
 بيع
 او مشتريه **او باعوا البايع واخذوا الثمن** ثم ان
 ضموا المشتري بقيمتها رجوع المشتري على البايع
 بالثمن وايماء اختيار الغرماء تضمنه لقيمتها بري
 الاخر حتى لو تلفت القيمة على الذي اختاروه لم
 يرجعوا على الاخر **فان باع سيده من رجل واعلم**
المشتري بالدين ثم با الغرماء بعد ما قبض المشتري
 العبد **للغرماء البيع** اذا باع بثلث لا يفي بديونهم
 اما اذا باع بثلث يفي بديونهم فليس عليهم ان يردوا
 البيع وفايدة الاعلام سقوط الخيار للمشتري في
 الرد يعيب الدين فان باع عبده المديون وسلمه
 الى المشتري وغاب البايع فالمشتري ليس بخمس

لهم معناه اذا انكر المشتري الدين عندهما وعند
ابي يوسف المشتري خصم لهم فيه فليس مع بينتهم
عليه ويقضي بديونهم وانما قلنا معناه اذا انكر لانه
اذا انكر المشتري بديونهم وصدقتم في دعوى الدين
كان للغير ما ان يرد البيع بلا خلاف كذا في شرح
الهداية نقلا عن الامام المحبوبي وعليه هذا الخلاف
اذا اشترى دارا فباعها رجلا او وهبها وسلمها
اليه وغاب ثم حضر الشفيع **فالمشتري** او الموهب
له **ليس بخصم** عندها خلافا له وروى ابن سبعة
عنهما مثل قول ابي يوسف في مسئلة الشفعة
ومن قدم مصداقا قال انا عند من يرد فاشترى وباع
لزم كل شيء من التجارة والمسئلة على وجهين احدهما
ان يجبر ان المولى اذ له فيه صدق استحسننا
عدلا كان او غير عدل وثانيهما ان يبيع ويشترى
ولا يجبر بشيء وفي الاستحسان يثبت واذا الزمت
ديون ولا يكون في كسبه **وقال اتباع** الرتبة حتى
يحضر سيده فان حضر واقر باذنه بيع في الدين
والا اي وان لم يقر وقال انا محجور لا يبيع والفقهاء
قوله وعليه الغرماء البيضة فان اقاموا يبيع والا
ويطالب به بعد العتق **وان اذن للصبي** الذي يعقل
او المغنوه الذي لا يعقل البيع والشراء وليته

اي كل

اي كل واحد منهما في الشراء والبيع كالعقد المأذون
حيث ينفذ تصرفه ولا ينفذ بدونه نوع ونوع ويصير
مأذونا بالتسكوت ويصح اذ كان في يده من كسبه
لا غير ذلك وقال الشافعي تصرف الصبي لا يحون
قوله يعقل اي يعلم كونه البيع سألها للملك طالبا
لدرج كذا في الهداية وذكر في الخاتمة معناه ان
يعرف ان البيع يزيل الملك ويعرف الغين للعرض
واليسير حتى لو لم يعرف ذلك لا يصح الا ذلك واعلم
ان وليه ابوه ثم وصي الاب ثم الجد ابوا الاب ثم وصيه
ثم الوالي والفاضي ووصيه فالما الامام او وصيه
فلا يصح وكذا امير السكدة

كتاب الغضب

المناسبات بين الكتابين ان الغضب من انواع التجارة
حيث لو اقر المأذون به صح كما يصح بدين التجارة
ولم يصح بدين المأذول لانه ليس من التجارة والعين
المقصوبة لا يملكها الغاصب كالعقد المأذون لا يملك
ما اكتسبه والعقد كما كان محجورا عن التصرف
فيه المولاه بدونه اذنه فكذا الغاصب لا يملك ذلك
شرعا وفي اللغة اخذ الشيء ظلما وقهرا يقال
غصبت عن الرجل الشيء وغصبته منه وغصبته

اياه ويقال للمغضوب غضب لشبهة بالمصدر وفي
 الشرع اخذ ما لم يتقنم بختم بغير اذن المالك على
 وجه يزيل يده ان كان في يده وزاد في الكافي على
 هذا اقوله او يفسد يده ان لم يكن في يده وفرع على
 الفصد مسيلة استخراجه عبدا الغير والماء على اية
 الغير وفرع عما في المتن على انزاله فالغضب شرعا
 لا يتحقق في الميتة والحركة ليس بالاول في خبر كالمس
 لانها ليست بمنقومة ولا في مال الحربي لانه ليس بحرم
 ولا فيما اذن المالك باخذه كالوديعة ولا فيما يزيل يده
 المالك عنه كزوايدا الغضب فالغضب عندنا هو
 ازالة اليد المحقة بالاثبات اي مع اثبات اليد المبطله
 وعند الشافعي هو اثبات اليد المبطله ولا يشترط ازالة
 اليد واعلم انه لا بد ان يزاد على هذا التعريف لا على
 سبيل الحقيقه لتخرج الشرفه وطهه الا ان لم يعلم
 ورد العين قابضة والغرم هالكه وان كان بدون
 العلم بان قلن ان الماحوق ماله او اشتري عيننا ثم
 ظمنا استحقاقه فالضمان لا غير **فالاستخدام** اي
 استخدام عبدا الغير **وعمل الدابة غضب** لا الجوارح
على البساط والفا للتفريق وزوايدا الغضب عين
 مضمونه عندنا خلافا للشافعي وقد فرغ على هذا
 بتعبيد المالك عن المواشي حتى هلكت وامساك الغير

حتى قلع

متلا مسكين
 ٢٩٠
 ع



زون

حتى قلع الاخر ضررته او حبسه حتى ضاع ماله
 او انهدم داره وهذا غير مستقيم لان اثبات
 اليد لم توجد في هذه المسئلة **ويجب** على الغاصب
 رد عينه الى المغضوب منه ان كان في يده **مكان**
عصيه **ورد مثله ان هلك** عند الغاصب مطلقا
وعو مثلي اي والحال ان المغضوب مثلي كالمكيل واللو
 وان **انصد** اي انقطع **المثل** عن ايدي الناس
فقيمته يوم الخصومة اي يجب قيمه المغضوب
 يوم الخصومة عند اي حقيقه وعند اي يوسف قيمته
 يوم الغضب وعند محمد قيمته يوم الانقطاع **وماله**
مثله من المغضوب كالعدديات المنفا وانه كالنفا
 والدواب البطح والدرمان **يوم غصبه** وقال مالك
 يضمن مثله صوره من جنس ذلك والحكم منه غير
 مقصور وعلى العدديات المنفا وانه كان كثيرا
 من الموازنات ليس بمثلي بل من ذوات القيم كالفقهه
 والقدر ونحوهما ثم ليس المراد بالوزن مثلا كما يوزن
 عند البيع بل يكون متقابله بالثمن مبنيا على الكيل
 او الوزن او العدد ولا يختلف في الصنعة حتى لو
 اختلفت كالفقهه والقدر فلا يكون مثليا ثم ما لا يختلف
 بالصنعة اما غير مصنوع او مصنوع لا يختلف
 كالمراهم والدنانير والفلس وكل ذلك مثلي وقد

فصل الفقهاء المثليين وذوات القيم في كتبهم
ولا احتياج إلى ذلك كما يوجد له مثل في الاستواء بلا
تفاوت بعنده فهو مثلي ومالي كذلك فهو من
ذوات القيم ثم معني العددييات المنقاة في الشيء
الذي بعد وتكون افراده منقاة ولا يرد ههنا ما يمكن
مقابلته بالثمن مبيعا على العدة كما لو كان مثلاً فانه
بعد عند البيع من غير ان يقال يباع الغنم عشرة
بكذا وأما العددي الغير المنقاة مثل الجوز والبندق
والفلوس فهو كالمكيل وقاعدة التشبيه بالكيل دون
الموزون أي من الموزونات مالم يكن بمثل كالموزون
الذي في تبعيضه ضرر وهو الطشت والقماش
وخوها من المصنوعات كذا في شرح الاصل فان ابي
الغاصب هلاكه حبسه الحاكم حتى يعلم انه لو بقي يظهره
ثم اذا لم يظهره قضى عليه ببده أي المثل والقيمة
هذا اذا لم يرض المالك بالفضا بالقيمة أما اذا رضي
به فانه يقضى ولا ينالوم ومدة النجوم موكولة إلى رأي
القاضي والغصب ثابت فيما يتقل ويحول فان
غصب عقال أي الضبيعة وقيل كل ماله اصل
كالدار كذا في المغرب وهلك في يده بان صار حراً
أو سبعة أو نحوها لم يضمنه الغاصب عند أبي حنيفة
رضي الله عنه وهو قول أبي يوسف رحمه الله وقال

محمد

محمد وهو يضمنه وهو قول أبي يوسف الأول وبه
قال الشافعي وما نقص بسكناه وعمله بالكان
عمله لحد اذ أو الفضاة وزاد عنه ضمن النقصان
كما في النقلي أي يضمن النقصان في الصور فإن
كما يضمن النقصان في المفضوب النقلي فيما
انقصت عند الغاصب مطلقاً سواء كان بفعله
أو بغير فعله كالغور والسبل وزهاب السمع
والبصر وانما قال بسكناه لأنه اذا انتهت الدار
بعد ما غصبها وسكن فيها لا بسبب سكنه وعمله
لا ضمان عليه عند أبي حنيفة وفي قول الآخر من أبي
يوسف وكذا في غصب المدسوط وقال يضمن
يجبي في نقصان الأرض ينظر بكم تشتت جرده
الأرض قبل استئجارها وبكم تشتت جردها استئجارها
وبكم تشتت جردها فتفاوت ما بينهما نقصانها
وقال محمد بن سلمة رحمه الله ينظر بكم تشتت قبل
استئجارها وبكم تشتت بعده فتفاوت ما بينهما
نقصان الأرض كذا في النهاية ثم النقصان انواع
أربعة تراجع السع وبغوان جز من العين وبغوان
وصف مرغوب فيه كالسمع والبصر واليد والاذن
بج العبد والصياغة في الذهب واللبس في الخطة
وبغوان معني المرغوب فيه فالأول لا يوجب

غضب الضمان في جميع الأحوال إذا أراد العين في مكان
 الغضب والثاني يوجب الضمان في جميع الأحوال
 والثالث يوجب الضمان في غير أموال الربا أما في
 الربا نحو أن يفتنه حنطة ففصبته عنده أو أن
 فتنه في يده فصاحبه بالخيار أن شاؤ
 ذلك بعينه ولا يفي لغيره وإن شاؤ تركه وضمنه مثله
 نفاد ما عن الربا وفان الشافعي له أن يضمن النقصان
 والرابع وهو فوائد المعنى الموعود في العين
 كالعبد المحرز إذا سمي الحرة في يد الغاصب وكان
 شابا فتشاح في يده يوجب الضمان أيضا هذا إذا
 كان النقصان قليلا أما إذا كان كثيرا فخير المالك
 بين الأخذ وبين تركه مع الأخذ جميع قيمته وسنعه
 الحد الفاصل بينهما في مسيلة الخرق اليسير والفا
 وهذا إذا ارده في مكان الغضب أما إذا ارده في غير
 مكان الغضب فالمالك بالخيار بين أخذ القيمة
 وبين الانتظار إلى رده إلى مكان الغضب **وإن استغله**
تصدق بالقلد أي أن غضب عبدا فاجره فاختار
 فنقصته الأجرة ضمنه ويتصدق بالقلد عندهما
 وعند أبي يوسف لا يتصدق **كل لو نضروا الغاصب**
في مال المعضوب والمودع في مال المودعة
 والمستعير في المستعار **ورج** يتصدق بالرج عند

وإن ملكه

وإن ملكه وعند أبي يوسف يصيب للرج وعند
 الشافعي لا يملك وإن غضب **ملك بلا حل انتفاع قبل**
إذا الضمان وقبل الأبرار ونضمن المالك أو الحاكم الفقة
 وبعد وجود واحد منها **يحل بشي** بأك غضب
 شاة وبكمها وشواها **وطبخ وطحن وزرع** بأن
 غضب حنطة وطحنها وطبخها وزرعها **واتخاذ**
سيف وأنا كالكول أنا ملايسا **بغير الجرح** أي
 الذهب في الفضة هذا كله عندنا وعند الشافعي لا يقطع
 حتى المالك وهو رواية عن أبي يوسف ثم القياس
 وهو قولنا قد والحسن بن زياد ورواية عن أبي حنيفة
 للغاصب أن يأكل هذا الدقيق وينتفع به قبل أن
 يودي الضمان وإنما قد بقوله بغير الجرح لأنه
 لو غضب ذهبا أو فضة فضمن ما دراهم أو دنانير
 أو أبنية لم يزل ملك ما كنها عند أبي حنيفة ولا شيء
 للغاصب وقال يملكها الغاصب وعليه مثلها **وبنا**
 أي ملك بلا حل انتفاع قبل إذا الضمان **يبنى على**
ساجدة ونزل ملك ما كنها ولزم الغاصب قيمتها
 وقال الشافعي للمالك أخذها ونقصنا لينا وذكر الكرخي
 أن وضع المسئلة فيم إذا دخل الساجدة في بنايه
 بأن يبني حولها أو عليها وأما إذا بني على الساجدة
 فيهمدم للرد ولكن هذا ضعيف كذا في الكافي الشافعي

بالجيم خستنة مخونة مهيبة للاستاس عليها ونحوه
 بان جعلها اخذها ونحوه وبني عليها **ولودج شاه**
 بغير ذلك ما لكها **او خرف ثوبا** مقصوب با خرفا فلما
 يبطل عامة منافعه فيل بالتشد يد لانه يبني على
 المتبا لفة يقال فتح الباب فتح الابواب **ضمن المالك**
القيمة وسلم المقصوب البنة اي لا القاصب او
ضمن النقصان واخذه وكذا الدابة وكذا اذا قطع
 يدها او رجلها هذا هو الظاهر وروى الحسن عن
 ابي حنيفة انه لا يضمه شيئا ولو كانت الدابة غير
 ما كوله اللحم فقطع القاصب طرفها قلما له ان
 يضم جميع قيمتها بخلاو ما اذا قطع اذن الدابة
 او ذنبها يضم النقصان ونحوه قطع طرف
 المملوك حيث يخذ المملوك مع ارس العضو المقطوع
وفي الخرف اليسير ضمن نقصانه واخذ الثوب
 والصحيح ان الخرف الفاصل ما يفوت به بعض
 العين وجنس المنفعة ويبقى بعض العين وبعض
 المنفعة وذلك مثل قطع الثوب في تصاففات به
 جنس منفقته القبا والجنة ويبقى جنس منفقة القميص
 واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة **ولو غرس او**
بني في ارض الغير قلعها وردت الارض الى مالكها
 ان طلب كذا في المحيط والذخيرة وكان القاضى ابي

علي

علي السني في كذا عن الشيخ ابي الحسن الكرخي انه ذكر
 تفصيلا اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض
 لا يورع القاصب بقلع ذلك بل يضم قيمة الارض
 وان كانت اقل فكلما ذكر في الكتاب وقال شيئا
 هذا اقرب من مساليل حفظت عن محمد بن ابي
 بن يده لولوة فسقطت فانتهى بها حاجة انسان
 فانه ينظر الى قيمة الدجاجة والولوة فان كانت قيمة
 الدجاجة اقل بخير صاحب الولوة بين ان ياخذ
 الدجاجة ويضم قيمتها وبين ان يترك الولوة
 او ياخذ القيمة **وان نقصت الارض بالقلع ضمن**
مالك الارض له اي للقاصب نقصان البناء **والقار**
 اي قيمته ان شاكر لكون كل واحد منهما مقلوعا
ويكون كلاهما لله معناه يضم قيمة بناء او شجر
 يوم يقلع لا قيمة بناء او شجر ثابت في الارض ولا
 قيمة بناء او شجر مقلوع **وان غصب ثوبا ثم صبيع**
احدا وسويقا ثم لئ السويق لستين او بلبه به وظلمه
ضمنه المالك قيمة ثوب ابيض ومثل السويق او
اخذها المالك وغرم ما زاد الصبيع والستين اي زيادة
 الصبيع والستين والاضافة التقديرية بيان فيلزم
 عليه الصبيع والستين وقال الشافعي في الثوب لملكه
 ان يمسكه ويأمر القاصب بازالة الصبيع عن ثوبه

منها

بالفصل بقدر الامكان ويضمنه نقضان التوبة
 ان انتقض بذلك ثوبه **قص** **غيب** المعضوب
 الغاصب ولو قال اذا غاب المعضوب لكان اولي
وضن المالك قيمته **ملكه** الغاصب كذا ملكه باء
 الضمان او يحكم القاضي عليه بال ضمان وقال
 الشافعي لا يهدكها فلو كان قد رتب الغاصب يفتقر
 عليه باء الضمان عندنا وعندنا لا يغتفر **والقول**
في القيمة للغاصب مع يمينه واليمين للمالك
 اي اذا اقام المالك البينة على زيادة قيمة المعضوب
 تقبل بيمينه ولا يلتفت الى قول الغاصب ثم اذا لم
 يكن للمالك بينة وجب الغاصب بيمينه ان قيمته
 كذا وكذا برتب التوب وطلب يمين الغاصب هل
 تقبل بيمينه الغاصب قبل لا تقبل وقيل ينبغي ان
 تقبل كذا في الاصل **وقيمة اكثر مما ادى الغاصب**
الحال انه قد ضمنه بقوله **المالك او بيمينه** اقامها
 المالك او بنكول الغاصب عن اليمين فهو اي المعضوب
 للغاصب لا خيار للمالك في ان يرد القيمة ويأخذ
 المعضوب فان ضمنه يمين الغاصب فالملك يضي
 الضمان او يأخذ المعضوب ويرد العوض في ظاهر
 الرواية وما والاخر وقال الكرخي لا خيار له وان باع
 المعضوب ضمنه المالك لغير بيعه وان حرره ثم

في ان يرد العوض
 في ان يرد العوض

ضمنه

ضمنه لا يغتفر ونزوايد الغصب مائة في زيادة الغا
 مطلقا متصلة كانت كالسهم والجزء والصوف
 او منفصلة كولد المعضوب والدين والبيض
 وثمرة البستان المعضوب قوله **فمنه** بالتعدي
 اي من الغاصب تفريع على قوله امانة او بالمنع بعد
طلب المالك وقال الشافعي نزوايد الغصب مضمونة
 مطلقا ولو باع الغاصب الاصل في الزيادة وسلم
 والزيادة متصلة فان كان قائما اخذه صاحبه وان
 كان هالكا فهو بالخيار ان شاء من الغاصب قيمته
 يوم الغصب وان شاء من المشتري قيمته يوم القبض
 وليس له ان يضمن البائع بالبيع والتسليم قيمة
 زائدة عند الحين بصفة وقاله ان يضمن البائع بالبيع
 والتسليم قيمة زائدة **وما نقضت** الجارية بالولادة
 في يد الغاصب **مضمون** هذا اذا حدث الخلل في يد
 الغاصب من غير المولى والزوج اما اذا كان للخلل
 من احدهما لا يجب عليه الضمان لا في النقصان ولا
 في الهلاك ولكن **بحر** النقصان بولدها ان كان
 في قيمة الولد وقابله وليس فقط ضمانه عن الغصب
 اذا ادعى الولد وقال زوجه والشافعي لا يجر النقصان
 وذكر في الذخيرة لا يسقط في ظاهر الرواية وعن
 محمد انه لا يسقط وكذا اذا قطع قوائم شجر انسان

او جز صوى شاة غيره ثم ثبت مكانها اخري او خفي
 عند غيره فانزادت قيمته بسبب الخصاص **ولور**
 الغاصب وغيره **بمقصودة فردت** الى صاحبها **فان كانت**
الجارية بالولادة ضل الغاصب **فبقيتها** يوم علقها
 عند ابي حنيفة وعندهما لا يضمن قيمة الجارية
 ويضمن نقصان الحبل **ولا يضمن الحرة** اي دية
 الحرة اذا ارجم بها فحبلت ثم ماتت بالولادة لا يضمن
منافع الغصب اي المخصوص مطلقا الا ان ينقص
 باستعماله فيغرم نقصانه وفاق الشافعي يضمنها
 حتى يجب اجر المثل ولا فرق بين المذهبين فيما صرحوا
 الى نفسه او عطلها على المالك في الحكم وقال مالك
 ان صدقتم الى نفسه يجب اجر المثل وان عطلها
 لاشي عليه وفي الفناوي السراجية اذا سكن دال
 معدة للفضلة من غير استيجار يجب الاجرة وعليه
 الفتاوى **ولا يضمن خمر المسلم او خنزيره بالانقلاب**
وضمن المسلم لها لو كان ذميين فاق الشافعي لا يضمنها
 للذمي ايضا وان غصب من مسلم خمر فخلها او طرد
 ميتة فباع فلها لك اخذها **ورزد ما زاد الدبائع**
 اي رزيادة الدبائع معناه ان ينظر الى قيمة ذكيا
 غير مدبوع والى قيمته مدبوعا فيضمن فضل ما بينهما
 والغاصب حبسه حتى يستوفي حقه **وان تلفها**

ضمن

ضمن **الخل فقط** دون الجلد عند ابي حنيفة وعندهما
 يضمن قيمة الجلد مدبوعا ويعطى ما زاد الدبائع فيه
 ولو هلك الجلد والخل في يده لا يضمن بالاجماع قوله
 فخلها المراد به الخل بالنقل من الشمس الى الظل ومن
 الظل الى الشمس بالدراسة بما له قيمة كالقرط والعقص
 وان دبغه بالقيمة له كالتراب الشمس فصاحبها ان
 ياخذ الجلد ولا شيء عليه وان استعمله الغاصب
 يضمن قيمته مما هو غير مدبوع فان خطل الخمر بالقاء
 الملح فعند ابي حنيفة صار ملكا للغاصب ولا شيء
 عليه وعندهما ياخذ المالك ويعطي الغاصب مثل
 وزن الملح من الخل وان خطلها يصب الخل فيها
 فعن محمد ان صار خلا من ساعته يصير ملكا للغاصب
 ولا ضمان وان لم يصدر خلا الا بعد زمان بانكا الخل
 المصبوب قليلا فهو يمينها على مقدار كيلها وقال
 بعض المشايخ للمالك ان ياخذ الخل في الوجوه كلها
 بغير شيء **ومن كسر مغرفا او اراق سكر او منصف**
 لمسلم **ضمن وصح بيع هذه الاشياء** هذا عند ابي
 حنيفة وعندهما لا يضمن ولا يبيع بيعا والمغرفة
 آلة الدهور السكر يفتحن عصيرا الرطبة اشته
 والمنصف ما ذهب نصفه بالطبخ وقيل المختل
 في الدف والطبل الذي يضرب بالدهو فاما الطبل

الغداة والدف الذي يباح ضربه في العرس يضمن
بالأثلاث من غير خلاف وقال الفقهاء أبو الليث
الدؤي الذي يضر ب في زماننا مع الصنجان ينبغي
أن يكون مكرها وقيل الفتوى على الضمان أي
في عدمه على قولها لا يبيح بيع ذلك وهو اختيار
صديقه الإسلام وهو الصحيح **ومن غضب أم ولد أو مدبرة**
فأنت في يد الغاصب ضمن قيمة المدبرة بالاتفاق
لا قيمة أم الولد عند أبي حنيفة وعندهما يضمن
قيمتها ولا فرق بين المدبر والمدبرة

كتاب الشفعة

تناسب الكتابين من حيث أن كلا منهما يفيضي
إلى تهلك مال الإنسان بغير رضاه إلا أن الغصب
يصلح سببا للهلاك كل مال والشفعة لا يجوز إلا في
الغضبان فلذلك قدم الغصب مع كونه عدوانا وهي شفعة
من الشفع وهو الضم سميت بما لما فيه من ضم
المشتري إلى ملك الشافع ومنه الشفع الذي هو
ضد التوهم فيه من الضم ومنه الشفاعة لأنه
يضم الجاني إلى غيره من الفائزين وفي الشرع
يملك البقعة جارا على المشتري بما قدم عليه
أي بهدر لما قام المبيع على المشتري وهو الثمن

وحق

وحق الدلالة وهي ما لحقه من المالك بسبب الشراء
وتجبت الشفعة للتخليط في نفس المبيع بأن يكون
المبيع مشتركا بين رجلين فباع أحدهما من اجنبي
ثم للتخليط في حق المبيع كالشراء بالكسر وهو نصيب
الماضي في الشرع عبارة عن ثبوت الاندفاع بالماضي
للمزارع والدواب كل في المغرب وعند أبي يوسف
أن مع وجود الشريك في الرقبة لا شفعة لغيره سلم
أو استتوي **والطريق إلى كمال كل واحد منهما خاصا**
والطريق الخاص أن لا يكون نافذا والشريك الخاص
أن يكون نهرا لا يجري فيه السفن ثم قيل إن
به أصغر السفن وما يجري فيه السفن فهو مشترك
عامة وهذا عندهما وعند أبي يوسف الخاص أن يكون
نهرا ليس في منه فلاح أو ثلاثة أفراسه والفراس
قطعة أرض لا شجر فيها وقيل إذا كان شركا النهر
من يحصى قدر مائة وقيل خمسة مائة وقيل أربعون ومائة
يجب بخله ذلك وفي الأصل الخاص ما يتفرق ماؤه
بين الشرك ولا يبقى إذا انتهى إلى الآخر ولا يكون
للمنفذ والعام بخلافه **ثم لما كان الملاحق** وهو الذي
علاظنه الداء المشفوع وبأبيه في سكة أخرى
وقال الشافعي لا شفعة بالجوار **وأما الملاحق**
على الحائط والشريك في حشنة كائنه على الحائط

جار وناويله اذا كان له حق وضع الجذوع من غير
 ان يملك شيئا من رتبة الخياط لانه اذا كان هكذا فله
 حق الشغل لا غير فكله جار لا شريكا وكذا الشريك
 في خبثه موضوعه على الخياط اذا لم يكن له شيء
 من البقعة جار لا شريك فلا يثبت حقهما مع الشريك
على عدد الدروس اي تجب الشفعة مقسومة على عدد
 الدروس دون مفادير الاملاك **بالبيع** وقال الشافعي
 يقسم بينهم على عدد سهامهم حتى لو كان له دان
 بين ثلاثة لاطم نصفها والاخر سدسها والاخر
 ثلثها وباع صاحب السدس نصيبه اجنبيا اخذ
 الشريك ان البيع بالشفعة فعندها يقسم بينهم
 نصفان وعنده يقسم بينهم بالاخماس ثلاثة اخماسه
 لصاحب النصف وخمساه لصاحب الثلث ولو اسقط
 بعضهم حقه فهو الباقيان على عدد رؤسهم ولو كان
 البعض غائبا يقضي بها بين الحضور على عددهم **وتستقر**
الشفعة بالاشهاد وتلك بالاختيار والقاضي والقبض
القاضي فانيكته تظلم فاما اذا ماتت الشفعة بعد
 طلب الموائمة والنقد رابع دارة المستحق بها
 الشفعة او بيعت دار بجانب الدار المشفوعة قبل
 حكم الحاكم او تسليم المشتري لا تورث عنه في الصورة
 الاولى تبطل في الصورة الثانية ولا يستحقها

في الثالثة

في الثالثة لعدم الملك في المشفوعة **باب**
طلب الشفعة والخصومة فيها فان علم الشفع بالبيع
اشهر في مجلسه اي مجلس عمله **على الطلب** على فور
 عمله بالبيع من غير توقف حتى لو بلغه البيع ولم يطلب
 بطلت شفعة سوا حضره انسان اولا وتكرره كذا
 للبسوط واذا علم الشفع بالبيع وهو يحضر من
 المشتري فالجواب واضح اي يطالبها وكذلك اذا كان
 يحضر من الشهود ينبغي ان يشهدوا على طلبه
 وكذلك لو لم يكن يحضره احد حين سماع ينبغي ان يطلب
 الشفعة والطلب صحيح من غير اشهاد حتى اذا اظنه
 المشتري امكنا ان يحلف ان يطالبها كما سمع ولو اخطأ بكتا
 والشفعة في اوله وفي وسطه فقد الكتاب بل لا
 طلب بطلت شفعة للاحير الطلب وعلى هذا اعمامة
 المشايخ وهو رواية عن محمد وعنده ان لمجلس العلم
 فعلى هذا لا يظلم للاحير للاحير المجلس والرواية
 في النوادر وبالثانية اخذ الكرخي وهو اصح الروايتين
ثم اشهد على الباع لو كان العقار في يده او على الغفار
او عند الغفار ولو لم يكن المبيع في يد الباع وذكر
 ابو الحسن القدوري والتا طفي انه لا يصح الطلب
 عنده وذكر شيخ الاسلام انه صحيح استحسانا وهكذا
 ذكر شيخ الاسلام احمد الطواويسى كذا في شرح الهداية

للتسديد **لا ترفع** الشفعة بعد **بالناخير** اي تاخير
 طلب الخصومة مطلقا عند اي حنيقة وهو رواية
 عن ابي يوسف وهو ظاهر الرواية وعند محمد انك تترك
 ذلك شهرا بعد الاشهاد بغير عذر كما مرض والحبس
 ونحوها وهو قول زفر ولو علم انه لو لم يكن في البلد قاضي
 لا تطلب شفعة **بالناخير** اتفاقا **فان طلب الشفيع**
عند القاضي الشفعة **سأل القاضي المدي عليه قال**
اخير بذلك ما يشفع به او نكل المدي عليه عن اليماني
او يرهه الشفيع على الدار التي يطلب الشفعة
 بها **سأله** اي القاضي المشتري عن الشراف **ان قل**
به او نكل او يرهه الشفيع على الشراف **ففي** القاضي
لها متعلق بجميع الصور واعلم ان صورة طلب
 الخصم هناك يقول الشفيع للقاضي ان فلانا اشتري
 دارا وبين مصدرها ومحلها وحدودها وانما شفيعها
 بذاري وبين حدودها فمده بتسليمها الي فبعد ذلك
 سأله القاضي ان المشتري هل قبض الدار ام لا
 واذا بين ينبغي ان يسأله باي شيء يدعي الشفعة
 واذا بين فيسأله القاضي متى علمت بالشر او كيف
 صنعت حين علمت قال **كشايخنا والصحيح**
 ان القاضي يقول متى اخبرت بالشر وكيف اخبرت
 وانما اختار الاخبار لان العلم لا يثبت الا بدليل مقطوع

به وانما يسأله القاضي عن وقت الاخبار ووقت
 العلم لا وقت المرافعة لا القاضي فعند ابي يوسف
 ومحمد اذا تطاولت المدة فالقاضي لا يلتفت الى دعواه
 وعليه الفتوى ثم اذا سأل عن طلب المواثبة فقال
 طلبت حين علمت او حين اخبرت من غير لبت يسأله
 عن طلب الاشهاد وهل طلبت الاشهاد بعد ذلك
 من غير ناخير ونقصير فان قال نعم يسأله عن الذي
 طلب بحضوره هل كان اقرب اليه من غيره فان قال
 نعم نسين ان الاشهاد قد صح ثم اذا بين ما يصح عنده
 الطلب فقد صح دعواه فبعد ذلك يسأله القاضي
 المدي عليه عن دعوي المدي قال انكر ان يكون شفيعها
 بان كان المدي ادعى الشفعة بسبب الجوار والمدي
 عليه انكر ان تكون الدار بجنب الدار المشترقة ملك
 المدي قال عجز عن البينة استخلف المشتري بالله
 ما نقل ان ملك الذي ذكره فيه لا يشفع به هذا قول
 ابي يوسف وعند محمد يحل على الثياب كذا في شرح
 السيد للمهذبة **ولا يلزم الشفيع احضار الثمن**
وقت الدعوي بل يلزم الشفيع احضاره بعد
القبض بالشفعة وهذا ظاهر رواية الاصل وعند
 محمد انه لا يقضي حتى يحضر الشفيع الثمن وهو رواية
 الحسن عن ابي حنيفة **وخاصم الشفيع** بطلب الشفعة

خبر عن القاضي ان
 المدة هي التي لا ترفع
 العلم بها

البائع لو كان العفاري في يده فاذا انكر البائع كونه
 مالا للذي ذكره بالشفيع به بعد الخصومة في حقا
 المدي بالبيئة ولا يسمع القاضي البيئة حتى يحضر
 المشتري فيفسخ بالرفع أي القاضي البيعة مشهدة
 أي بحضور المشتري ويقضي بالشفعة على البائع
 والعهد أي ذلك الثمن عند استحقاق الدار على
 البائع بخلاف ما إذا كانت الدار قد قبضت منه وجب
 لا يشترط حضور البائع في حاكم المشتري وقال
 الشافعي العهدة على المشتري بكل حال سواء أخذ
 من يد البائع أو من يدي المشتري **والوكيل بالشكل**
خضم أي إذا وكل رجل رجلا لمشتري له فاشتري له
 دارا فالوكيل له خضم للشفيع **مالم يسلم الدار إلى**
الموكل فإنه سلم البيعة فالموكل هو الخضم وهذا ظاهر
 الرواية وعند أبي يوسف الشفيع لا يأخذها من يد
 الوكيل ولكن يقال له سلمها إلى الموكل ثم يأخذها الشفيع
 كذا في الحواشي نقله عن الشرح **والشفيع خيا**
العيب والدوية **واله شرط المشتري البراة منه**
 أي من كل واحد من خيار العيب والدوية فإن اختلف
 الشفيع والمشتري في مقدار الثمن فقال الشفيع
 اشتريتها بأية وقال المشتري اشتريتها بأية وعشرين
 فالقول للمشتري مع يمينه لأنه ينكر وجود تسليم البيع

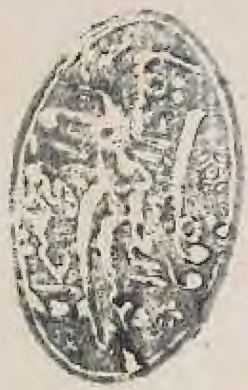
بالتن

بالتن الأول وإن برهننا فللشفيع وعند أبي يوسف
 والشافعي البيئة بيئة المشتري وإن ادعى
 المشتري ثمنًا وادعى بايعه أقل منه ولم يقبض
 البائع الثمن أخذها أي الدار الشفيع **بما قال البائع**
 من الثمن مطلقا سواء كان الدار في يده أو في يد
 المشتري كذا في الإيضاح وإنما قيد بقوله أقل لأنه لو
 ادعى البائع الأكثر قبل قبض الثمن ينحرف إلى البائع
 والمشتري ويتزادك وإهما لكل ظهور أن الثمن ما دعيه
 الآخر فيأخذها الشفيع بذلك فإن حلفنا فخرج القاضي
 البيع بيمينها وأخذ الشفيع بقوله البائع أن شاء
 وإن قبضها **بما قال للمشتري وحط البعض** **بظهر**
حق الشفيع **الحط** البائع عن المشتري بعض
 الثمن يبرقظ لأن عن الشفيع خلافا للشافعي **لا حط**
الكل ولا الزيادة أي إذا زاد المشتري في الثمن بعد
 ما نفذ الثمن لا يظهر زيادة الثمن في حق الشفيع
 وإن اشترى دارا بعرض أو عقارا أخذها الشفيع
 بقيته أي بقية العرض والعقار قال أهل
 المدينة يأخذها بقية الدار وأخذها **بمثله** أي بمثل
 الثمن لو كان الثمن مثليا كالكيل والموزون والعدة
 المتقارب **وبجار لومو جلا** **أويصير حتى يضي الأجل**
 فيأخذها أي إذا باع دارا بثمن موطلا فللشفيع

الخيار ان شاء اخذها بثمن كالماله شاصبر حتى
 يمضي الاجل ثم ياخذها وليس له ان ياخذها في الحال
 بثمن موجب وقاله فرومالك والشافعي له ذلك
 واخذها بمثل **الجزء وقيمة الخنزير ان كان الشفيع**
ذميا وكان الثمن خمر او خنزيرا **وبقيمة ما لو كان**
الشفيع مسلما وان اشترى عرضة اخذها الشفيع
 بالثمن وقيمة البناء وقيمة الغرس مقلوعين **ولو بي**
المشتري او غرسا وكلف المشتري قلعها وعنه ابي
 يوسف انه لا يكلف القلع ويخير بين ان ياخذ بالثمن
 وقيمة البناء والغرس بين ان يترك ويؤخذ المالك
 والشافعي **فان فعلها الشفيع** اي اخذها الشفيع
 بالشفعة فبني فيها وغرس **فاستحق رجوع الشفيع**
بالثمن على البائع او المشتري فقط اي لا يرجع
 بقيمة البناء والغرس وعنه ابي يوسف انه يرجع واخذ
 الشفيع **بكل الثمن الا خربت الدار** مطلقا سواء
 كان بالانهدام او بالاحترق **او جف الشجر** من
 البستان بغير فصل احد وقال الشافعي في قول ياخذ
 بالحصنة وياخذ الشفيع **بحصنة العرضة** من الثمن
 اذا قسم على قيمة الارض وقيمة البناء وقت العقد
 ان شاء **انقص المشتري البناء والنقص** بالنقص
 له اي البناء المنقوص للمشتري واخذها بثمنها

اي مع

اي مع ثمنها ان ابتاع ارضا او نخلا او قمارا بكل
 الثمن ان شاء وهذا الشخصيات والقياس ان لا
 ياخذ **او امر في يده** اي اخذ مع الثمن بكل الثمن ان
 ابتاعها وليس في النخل ثمن فامر في يد المشتري
 فان جده المشتري ثم جاء الشفيع لا ياخذ الثمن
 في الفضل **وان جده المشتري في الفصل**
الاول سقط عن الشفيع **حصته** اي حصته المشتري
 من الثمن **الجدة** بالثمن المملوكة القطع ومنه جده
 النخل اي قطع ثمنه جده اذا فوجا وكذا في المغرب
 وان جده في الفصل الثاني ياخذ الارض والنخل
 بكل الثمن **باب ما يجنب فيه الشفعة**
وما لا يجنب انما يجنب الشفعة في عفا مطلقا ملك
بعوض اختار ان يعد الهبة بلا عوض **وما لا يختار**
 عن المهر فيه اذا وقع العفا مهنرا وقال الشافعي
 لا شفعة فيه لا يقبل القسمة التي ينتفع باقساما
 بعد القسم كالحم والدرج والبيرو والطريق وقال
 مالك لا شفعة في الابار **لا في عرض** اي لا يجنب في عرض
وفلك وقال مالك يثبت في السفن ايضا ولا يجنب
 الشفعة في بنا ونخل **بيها بلا عرضة** ولا يجنب في
 دار جعلت مهنرا مطلقا سواء قبل ببعضها أولا
 حتى لو تزوج املاة على دار على ان ترد على



الزوج الف درهم فلا شفعة في شيء منها عند أبي
 حنيفة وعندهما يقسم الدار على مندر مثلها والفا
 درهم فما أصاب ألف لجنب فيها الشفعة **واجرة**
 أي لا لجنب الشفعة في دار جعلت اجرة بان
 يستأجر ديارا ويجعل اجرة تدارا **او جعل الدار**
بدل لطلوع او بدل صلح عن دم عدا وجعلت دار عوض
عقود وعند الشافعي لجنب فيها الشفعة والماد
 بالدم دم العدة لا لو صلح بها عن دم الخطأ لجنب
 فيه الشفعة **او وهبت** أي لا لجنب الشفعة في
 دار وهبت **بلاعوض مشروط** خلافا للشافعي
 فيد به لا لو وهبت بعوض مشروط لجنب فيها
 الشفعة **او بيعت بخيار للبائع** أي لا لجنب الشفعة
 في دار بيعت بخيار الشرط للبائع فان سقط
 الخيار وجبت الشفعة ولو كان الخيار للمشتري
 وجبت الشفعة في الحال **او بيعت فاسدا** أي لا
 لجنب الشفعة في دار بيعت بيعا فاسدا **ما لم يسقط**
حق الفسخ بالبنا فان بني المشتري فيها
 ينقطع حق البائع في الاسترداد ويجب على المشتري
 قيمتها ويجب للشفيع الشفعة فيها عند أبي حنيفة
 وعندهما لا ينقطع حقه في الاسترداد فلا لجنب فيها
 الشفعة وتخصيص سقوط حق الفسخ بالبنا

انفا في

انفا في لانه لو سقط حق البائع في الفسخ بيع
 المشتري ايتها من اخرجت الشفعة ايضا
او قسمت بين الشركاء أي لا لجنب الشفعة لهما
 اذا قسمت بينهما **او سلمت شفعة** أي لا لجنب
 الشفعة في دار اشتري وسلم الشفيع الشفعة **ثم**
ردت بخيار روية او بخيار شرط او بخيار عيب نقضا
 يتعلق بالعيب فقط ولا فرق بين هذا في القبض
 وعدمه **ولجنب الشفعة لو ردت بعيب بلا نقض**
نقضا خلافا للزهري ومكره الرديا لعيب بعد القبض
 لا قبله فسخ من الاصل والله اعلم **باب**
ما يبطل به الشفعة ويبطل بترك طلب المواتبة
 التقدير حتى لو ترك الشفيع المواتبة حين علم
 بالبيع وهو يقدر على ذلك بان لم يأخذ احد منه
 حين علم بالبيع وهو يقدر على ذلك او لم يكن في
 الصلاة بطلت شفعة وكذلك لو طلب المواتبة
 ولم يشهد على احد المتبايعين ولا عند العقار وهو
 طلب التقدير بطلت شفعة **وتبطل** الشفعة
 بالصلح من الشفعة على عوض وعليه رده **وتبطل**
 بموت الشفيع **لا المشتري** **وتبطل** ببيع ما يشفع
 به قبل النقص **بالشفعة** مطلقا سواء علم بالشر او لا
 قوله قبل النقص اشارة الى انه لو مات او باعه

بعد القضاء بالشفعة لا تبطل ولا شفعة لمن باع
مطلقا سوا كاصيلا او وكيل ولا شفعة لمن بيع
له وهو الموكل ولهذا الوبايع المضارب دارا من مال
المضاربة ورب المال شفيعهما فلا شفعة له او من
الذرك اي لا شفعة لمن ضمن الاستحقاق عن البائع
ومن ابتاع او ابتيع له فله الشفعة اي تجب الشفعة
للمشتري مطلقا سواء اشترى اصالة او وكالة
وكذا تجب الشفعة لمن وكل اخر بالشرا فاشترى
لاجل الموكل والموكل شفيع كان له الشفعة وفايده
انه لو كان المشتري او الموكل بالشرا شريكا ولدار
شريك اخر فله الشفعة ولو كان هو شريكا ولدار
جار فلا شفعة للجار مع وجوده وان قيل للشفيع
انها بيعت بالف فنسلم الشفيع الشفعة ثم علم انها
بيعت باقل منه او بيعت ببر او شعير قيمته الف
او اكثر فله الشفعة بخلاف ما اذا علم انها بيعت
بعيد قيمته الف او اكثر حيث يصح التسليم كما اذا
علم انها بيعت باكثر من الف ولو بان كان قيل
للشفيع انها بيعت بالف فنسلم ثم علم انها بيعت بدنانير
وفيها الف او اكثر فلا شفعة وان كان اقل فهو
على شفيعته وقال زفر له الشفعة في الوجهين وان
قيل ان المشتري فلاه فنسلم فبان انه غيره فله

الشفعة

الشفعة ولو علم ان المشتري هو مع غيره فله ان
ياخذ نصيب غيره وان اخبر انهما كلهما بيعت فنسلم
ثم ظهر انه بيع البعض لا شفعة له وفي عكس
هذا لا تبطل الشفعة وان باعها الا ذراعا او
شبرا عرضا وتمام الطول في جانب الشفيع فلا شفعة
له وان ابتاع منها اسمها بثمن الكل الا درهمين ثم ابتاع
بقية درهمين فالشفعة للجاري في السهم الاول
بما اشترى فقط دون السهم الثاني وفي المستضي
شرح النافعي للعلامة الشافعي تاويل المسئلة
اذا بلغه بيع سهم منها فدره اي رد الطلب اما
اذا بلغه بيعا فله الشفعة وتغليل صاحب
الهداية هذه المسئلة بقوله لانه الشفيع جاري فيها
الا ان المشتري في الثاني شريك فيقدم عليه
يقضي الاطلاق وعلى هذا عبارة عامة الكتب
وان ابتاعها بثمن ثم دفع المشتري الى البائع ثوبا
حال كونه عوضا عنه فالشفعة بالثمن لا الثوب
ولا تكرر الحيلة لاسقاط الشفعة والزكاة عند
ابي يوسف وعند محمد تكرر ثم الحيلة في هذا الباب
فوعان حيلة لاسقاطها بعد وجوب الشفعة نحو
ان يقول المبتاع للشفيع انا ابيعها منك بما اشتريته
فلا فائدة لك في اخذ فيقول للشفيع نعم او ما يدل

علي الرضا بطلب شفعة او يقول الله الي وهبت
منك الدار فقبل مني فلما قال قبلت تبطل شفعة
ثم يمنع عن التسليم فلا تتم الهبة والله سلم اليه
يرجع في هبته فهذه الحيلة مكر وهبة بالانفاق
والثانية حيلة قبل وجوب الشفعة وهي ما عدها
في هذا الباب فيل يفتي في الشفعة بقول ابي
يوسف ويقول محمد في الزكاة كذا في الاصل واخذ
الشفيع **خط البعض بتعدد المشتري مطلقا**
لا بتعدد البائع اي اذا اشترى خمسة مثلاً وان
من رجل فالشفيع ان ياخذ نصيب احدهم ويترك
الباقين ان شاء وان ياخذ نصيب الكل ان شاء سواء
كان قبل القبض او بعده وهو الصحيح وروي
الحسن عن ابي حنيفة انه فصل فقال ان اخذ
قبل القبض نصيب احدهم ليس له ذلك وبعد القبض
له ذلك ولكننا نقول قبل القبض لا يمكن اخذ نصيب
احدهم اذا نفذ الشفيع ما عليه ما لم ينقد الاخر من
المشتريين حصته من الثمن وان اشترى رجل
من خمسة اخذ الشفيع كلها او تركها وليس له
ان ياخذ البعض دون البعض وقال الشافعي له
ان ياخذ حصته احدهم **وان اشترى نصف دار غير**
مقسوم اخذ الشفيع **خط المشتري** اي النصف

بقسمته

بقسمته اي البائع مطلقا اي في اي جانب كان
ان شاء او ترك وليس له نقض القسمة وهو المروي
عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة انه انما ياخذ اذا
وقع في جانب الدار التي يشفع بها اما اذا وقع
في الجانب الاخر فلا وانما قال بقسمته لانه اذا
قسم المشتري يكون له نقض القسمة **والعبد المديون**
المادون **لا يخذ بالشفعة من سيده كعكسه** اي
ان باع العبد المديون فلولاه الشفعة بخلاف
ما اذا لم يكن عليه دين والعبد بايع فانه لا شفعة
لمولاه اما لو اشتراه فلولاه الشفعة **وصح تسليم**
الشفعة من الابن الوصي على الصغير عندهما
حيث لو اشترى رجل دارا وشفيعا صبي فسلم ابو
او الوصي يصح تسليمه حتى لا يكون للصبي ان ياخذ
اذا بلغ **وصح تسليم الشفعة من الوكيل مطلقا**
اي اذا سلم الشفعة او اقر على الموكل انه سلمها فغدا
الي حنيفة يصح ان يجلس القاضي ولا يصح ان
يغيره كيف كانا ثم رجع وقال يصح ان كانا
وقال محمد لا يصح تسليمه بحال ويصح اقراره في مجلس
القاضي ولا يصح في غيره والله اعلم

كتاب القسمة

الفسنة في اللغة اسم للاقسام ووجه المناسبة
 ان الشفعة شرعت لرفع ضرر الجار وتكميل
 منفعة الملك جبراً فكذا الفسنة شرعت لتكميل
 منفعة الملك ويجري فيها الجبر الا ان في الشفعة
 كل معنى المبادلة فتقدم في الفسنة في الاعيان
موجع نصيب شايع في نصيب معين وهي تشتمل
على الاقراض والمبادلة لانها من جنس معين الا
 وهو مشتمل على النصيبين فكان ما يجتمع في
 نصيب احدهما بعضه له وبعضه كان لصاحبه
 فصار له عوضا عما في يد صاحبه فكان مبادلة من
 حيث انه اخذ حق صاحبه في مقابلته حقه وافرا
 من حيث انه يقبض حقه ايضا **وهي** اي الاقراض
الظاهر في المثلي كالمكبرات والموزونات والعدا
 المتفاوتة **فيما** اخذ احد الشريكين **حظه** كالعينة
صاحبه وهي اي المبادلة الظاهرة **في غيره** اي
 في غير المثلي كالحيوانات والعروض **فلا** ياخذ
 احد الشريكين نصيبه عند غيبة صاحبه **ويجوز**
 القاضي الشريك على الفسنة **في سائر الجنس** عند
طلب احد الشريكين الفسنة **لا في غيره** اي لا يجوز في غير
 مختار الجنس **ونائب** للقاضي **نصيب** **فاسم** رتبة
 من بيت المال فيقسم بالاخر والا اي وان لم ينصب

فينصب

فينصب قاسم بينهم على المتفاسمين باجر بعدد الذي
 اي باجر مقسوم بينهم بحسب عدد الدروس مطلقا
 اي على الجميع وهذا عند ابي حنيفة وعندهما على قدر الانصاف
 وهو قول الشافعي حنفي لو كان مال بين اثنين لا حصة
 ثلثه ولا ثلثاه فلا اجر عليهما نصفان عنده وعندهما
 يجب اثلاثا وروي الحسن عن ابي حنيفة ان الاجرة
 على الطالب دون الممنوع وقال عليهما وينفذ القاضي
 اجر مثله كاجر الكتاب وفي النخبة يجوز للقاضي
 ان ياخذ على الفسنة اجرا ولكن المستحب له ان لا يأخذ
 ولو اصطالحوا ولم يرفعوا الامر الى القاضي اقلتموا
 بانفسهم براهم كما لا اذا كان بينهم صغير فيحتاج
 الى امر القاضي **ورايه** **ويجب ان يكون** القاسم **عدلا**
امينا عالما بالفسنة ولا يتعين قاسم واحد استاجروه
 دون غيره **ولا يشترك القسام** اي لا يترك القاضي
 القسام يشترك في الفسنة فلذلك للقاضي ان
 يقول لكل واحد منهم استبدانت بالفسنة بلا انظار
 الاخر **ولا يقسم الفقار بين الورثة** باقرارهم **انها**
 ميراث لهم من فلان مات **حتى يرفعوا على الموت** وعدد
 الورثة عند ابي حنيفة وعندهما يقسم بينهم **ويقسم**
في المذخور بين الورثة باقرارهم **ويقسم في العقار**
المشترى اي لو خصل كل الشراك عند القاضي في ايديهم

غفار وادعوا انهم اشتروه يقسم بافزارهم وروي
 عن ابي حنيفة في غير رواية الاصول ان القاضي لا يقسم
 المشتري بينهم فيستوي بين الشراء والارث
ودعوى الملك اذا حضر واوفي ايديهم غفار وادعوا
 الملك ولم يذكر واكيفما نقل اليهم من ارث او بيع او
 غيره فتشهد القاضي بينهم بقولهم ذلك البيينة
 وهذه رواية كتاب القسمة وفي الجامع الصغير ارض
 ادعاهما رجلان واقاما البيينة انهما في ايديهما واراد
 القسمة لم يقسمهما حتى يفيك البيينة انهما لهما قال
 هو قول في حنيفة خاصة وقيل وقول الكل وهو اصح
 بخلاف المذكور حيث يجب قسمة **وتبرها ان القفا**
في ايديهم لم يقسم حتى تبرها انهما ولو حضر وارثان
وتبرها على الموت وعدد الورثة والدار في ايديهم ومعهم
وارث غائب او صبي قسم الدار لكن نصب وكيل
 لقبض نصيب الغائب او وصي لقبض نصيبه اي
 نصيب الصبي **لو كان في اي** الذين حضر واعند القفا
 وفي ايديهم غفار **مشتريين** واقاموا البيينة على
 الشراء غاب احدهم وكان القفا **في يد الوارث**
 الغائب او يد الطفل او حضر وارث واحد وبرهن
 على الموت وعدد الورثة والدار في يده ومعهم
 وارث غائب او صبي لم يقسم في المسائل الثلاث

وقسم

وقسم القاضي المال المشترك بطلب احدهم لو انتفع
 كل واحد من الشرا **بنصيبه** بعد القسمة وان تغذر
 الكل لم يقسم القاضي الا برضاهم وان انتفع البعض
 ونغذر البعض لقلة حظه قسم بطلب ذي الكثير
 فقط اي لا بطلب صاحب القليل كذا ذكر الخصاص
 وذكر الخصاص على عكس هذا وذكر الحاكم في مختصره
 ان ايما طلب القسمة يقسم القاضي وما ذكره الخصاص
 اصح **ويقسم القاضي العروض** حال كونها من جنس
واحد جيرا ولا يقسم الجنس جيرا فيقسم كل ميل
 وموزون كثير او قليل والمعدود المتفارب ونبر
 الذهب والفضة ونبر الحديد والخاس والايدى افرادها
 او البنود والغنم بافرادها ولا يقسم شاة او بغيرها
 او ثورا او بزونا وحمارا **ولا يقسم الجوارح مطلقا**
والرفيق عند ابي حنيفة وعندها يقسم الرقيق
 واما الجوارح فقد قيل اذا اختلف الجنس كاللاي
 واليواقيت لا يقسم وقيل لا يقسم الكبار منها
 ويقسم الصغار **لا يقسم اللحم والبيرو والرجي وكل**
 مما لا يتنفع به بعد القسمة **الابرضاع** متعلق بالمسا
 السنة **ورمشركة او دار وصيقة او دار وطول**
 قسم كل واحد منها **على حدة** بينهم مطلقا سواء
 كانت الدور متلازمة او متباينة في محلة او محلتين

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

في مصدر او مصدرين وقال ان رأي القاضى قسمتها
 جلة بينهما هي الاصل قسمتها كذلك وقال ان كانت
 الدور في مصدرين لا يجتمعان في الفسنة كما هو متهم
 كذا روي هلال عنها وعند محمد انه يقسم احدها
 في الاخرى اي يقسم الدور طال كون الدور في الاخرى
 وهو فسنه الجع ثم بقي ثلاثة فصول الدور والبيوت
 والمنائر فالدور عنده لا يقسم فسنه واحدة الا بر
 سواء كانت متباينة او متلازمة والبيوت تقسم فسنه
 واحدة سواء كانت متباينة او متلازمة والمنائر
 ملحقة بالبيوت ان كانت متلازمة وبالاوران
 كانت متباينة وقال في الفصول كما ينظر القاضى
 الى اعتدال الوجوه فيمضي الفسنة على ذلك **ويصور**
القاسم ما يقسمه في فوطا س يحفظه او يرفع ذلك
 الى القاضى **ويعدله** ويسويده على سهامهم **ويذره**
 ليعرف قدره **ويقوم البناء** الحاجة اليه في الاخرة
 ويصور الزرع على ذلك القسطا س بقلم الجدول
 فيكون كل ذراع بشكل لغنه **ويقرون** اي يقطع
 كل نصيب **بمطريقه وشربه** ويلقب **النصيب**
بالاول والثاني والثالث من اي طرف شاملا
 اذا جعل الجانب الغربي او لا يجعل ما يليه ثانيا
 ثم ما يليه ثالثا الى الاخر **ويكتب اساميهم** اي اجزاء

السهام

السهام على القدرعة **ويقدح** **فمن خرج اسمه** **اولا** فله
السهام الاول اي يعطى نصيبه من الجانب الغربي
 مثلا من القدرعة او البناء الى ان يتم نصيبه **ومن**
خرج ثانيا فله السهام الثاني اي يعطى نصيبه
 متصلا الى ان يتم سواء كانت الانصبا متساوية
 او متفاوته ثم ما بقي نصيب الثالث وطريقه ان
 يقسم المقسوم باقل الانصبا بان يجعل ثلثا ان
 كان الاول ثلثا او اسداسا ان كان سدسا لثمن
 الفسنة كما اذا كان لاحدهم نصف والاخر ثلث
 فجعل الجميع اسداسا ويلقب الجزء الاول الذي
 يليه بالثاني والثالث فان خرج اسم صاحب
 الثلث فله الجزء من الاول ان خرج اسم صاحب
 النصف فله ثلاثة اجزاء من الاول وان خرج
 اسم صاحب السدس ولا فله الجزء الاول
ولا يدخل في الفسنة الدراهم التي ليست بمشتركة
 لمجايرهما نقصا ان بعض الانصبا **ابرها**
 كما اذا كانت دارين جماعة فقسمنها وفي نصيب
 واحد فضل بنا فارد احدهم ان يكون عرض البناء
 دراهم واراد الاخر ان يكون من الارض لاهم الدراهم
 ولا يكف الذي وقع البناء في نصيبه ان يرد بدار
 البناء الدراهم الا تغدح للقاضى ذلك وان قسم

ببينهم ولا حرم مستحيل وطريق في ملك الاخر لم يشترط
 في الفسنة صدق المسيل والطريق عنه اي عن
 ملك الاخر ان امكن والا اي وان لم يكن فسخت
 الفسنة فقول لم يشترط صفة كل واحد من المسيل
 والطريق فينبه به لانه اذا شرط نكاح المهر والمسيل
 على حالها **سفل لعلو وسفل بجر** بان كان السفل
 مشتركاً والعلو لغيرها **وعلو بجر** بان كان العلو
 مشتركاً والسفل لآخر قوم كل واحد منهما **علو حرة**
وقسم بالقبلة ولا يعتد بغير ذلك وهو الفسنة
 بالذراع وهذا عند محمد رحمه الله تعالى وعليه
 الفتوى وعندهما يقسم بذراع ثم اختلفا في كيفية
 الفسنة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يجب في
 الفسنة ذراع من السفل بذراعين من العلو وقال
 ابو يوسف ذراع بذراع وقيل اطب كل منهما على
 عادة اهل زمانه واهل بلده وقيل هو على اختلاف
 الدليل **ونقبل شهادة الفاسمين** مطلق سواء كان
 باجراً وبغير اجرة **وان اختلفوا** اذا قسمت الذراع والارض
 بين الورثة والمشتريين فانكر بعضهم ان يكون في
 استنوي نصيبه نقبل شهادة من عندها وعند
 الشافعي لا نقبل وهو قول ابي ابي اولاد ذلك الخصام
 قول محمد مع قولها وقاسم القاضي وغيرها سواء قال

بعض

بعض المشايخ اذا قسم باجر لا يقبل بالاجماع والاصح
 انه يقبل وانما قد يقولوا فاسمين لانه لو شهد الفاسم
 لا يقبل بالاجماع **ولو ادعى احدكم ان من نصيبه شيء**
في يد صاحبه والحال انه قد اقر المدعي بالاستيفاء
لم يصدق ولم تفسخ الابينة وان لم يقع بينة
 استخلف الشركاء من نكل منهم جمع بين نصيب النكاح
 والمدعي فيقسم بينهما على قدر نصيبهما قالوا ينبغي
 ان لا تقبل دعواه اصله لانه متناقض لانه اقر بالاستيفاء
 وانه عبارة عن قبض حقه كاملاً فاذا زعم ان ما اصابه
 شيء في يد صاحبه يكون متناقضاً مطلقاً لا مدعي
 والشهادة **ولو قال استوفيت انا حقي ولكن اخذت**
انت مني بعضه وانكر شركه **صدق خصمه**
بحلفه اي مع اليقين **وان لم يقدر بالاستيفاء او ادعى**
ان داخله ولم تسلم نصيبه اليه وكذب شركه
في مقدر النصيب كما قالوا فسخت الفسنة ولو
ظهر عن فاحش بان كان ما يدعي من مقدار الغلط
 لا يدخل تحت تقويم المقومين **في الفسنة يفسخ الفسنة**
 مطلقاً سواء كان القسم بقضا القاضي او بالراضى
 كذا ذكره القاضي في الذين قاضي حاله وقيل اذا
 قسم بالراضى لا يفسخ وانما قد يقولوا فاحش لانه
 اذا كان يسيراً لا يفسخ كذا في الذخيرة **ولو استخفى**

بعد الفسنة بعض شايع من خطه بان كان نصف
الدار في يده مثلا واستحق نصف ما في يده **يجع**
بقسطه اي برعيه في حظ شريكه **ولا تفسخ القسمة**
عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف تنقض القسمة
وما بقي في ايديها يكون بينهما نصفين وقول محمد
مضطرب والاصح انه مع ابي حنيفة وان استحق
في بعض معين لا تفسخ القسمة اجماعا ولو استحق
في بعض شايع في الكل تفسخ **الفافا ولو تباينا**
المسكنة هي الخالة الظاهر للمتي لم يمتي والتمتايو
تفاعل منها ولو كان يتواضعا على امر قنارضا
به وحقيقته ان يتراضا الشراكه مبنية واحدة بان
يتنفع هذا بهذا النصف والفرق ذلك بذلك النصف
او هذا بأكمله في كذا من الزمان وذلك بقدر مدة الاول
في سكنى دار او دارين او مدة عبد او عبيدين
او غلة دار او دارين **ضم** استحسننا **الفافا ولو**
تباينا في غلة عبد او عبيدين او بغل بغلين او ركوب
بغل او بغلين او ثمنه شجرة او لبن غنم لا اي لوتها يبا
في غلة عبد او غلة بغل لا يصح اتفاقا ولو تباينا
في غلة عبيدين او غلة بغلين او ركوب بغل او بغلين
لا يصح عند ابي حنيفة خلافا لما في هذه المسائل
غير الثمن والدين اثني عشر مسئلة في شيان لا يصح

الفافا

اتفاقا وفي سنة نصح اتفاقا وفي اربعة خلاف
كتاب المزارعة
المناينة بين الكتابين الى المزارعة شرعت لتحصيل
منفعة الملك وهو النماكم ان القسمة شرعت لذلك الا
ان القسمة اعم لانها تجري في الغفار وغيره والمزارعة
تختص بالاراضي فلذا اضرها عن القسمة ثم مفاعلة
من الذرع وهو الا نبات لغدة والمفاعلة تجري بين
اشين كالمصاربة وفي الشرع **اي عقد على الذرع**
بعض الخارج ونصح عندهما خلافا لابي حنيفة
والفقوي على قولهما **بشرط صلاحية الارض للزراعة**
واهلية العاقلين يعني بشرط ان يكون رب الارض
والمزارع عاقل بالغ **وبيان المدة** لان العقد يبرر
على منفعة الارض ان كان البذر من وتل القامل
او على منفعة العامل ان كان البذر من فتل رب
الارض والمزارع بالمدة مدة يتمكن فيها من الزراعة
حتى لو تبين امدة يتمكن من الزراعة لا يجوز **وبيان**
رب البذر بذر الارض **وجنسها** وقال الفقهاء
ابو بكر البجلي يجوز المزارعة بدون بيان رب
البذر **وبيان حفظ المخزف** بشرط **الطهارة**
بين رب الارض والعامل حتى اذا شرط في العقد

ما نزل به التخلية وهو علم رب الارض مع العامل
 لا يضح العقد بشرط الشريعة في الخارج من الارض
 عند حصوله بشرط ان تكون الارض والبذر لواء
 والعمل البذر لواء ويكون الارض لواءا والباقي
 لاءا ويكون العمل لواءا والباقي لاءا فان كانت
 الارض والبذر لواءا والبذر والعمل لاءا وكان البذر
 لاءا والباقي لاءا في الارض فسدت في ظاهر الرواية
 وعن ابي يوسف انه يجوز في الاولى والثانية وعلم
 ان المزارعة على اربعة اوجه وهذا ان ما يقوم به
 المزارعة اربعة وهي الارض والبذر والعمل والبقر
 وبالنفسيم القليل على سبعة اوجه لانه اما ان يكون
 الواحد من احدى الثلاث من الارض وهذا على اربعة
 اوجه وهو ان يكون الارض او العمل او البذر او البقر
 من احدى الباقي من الارض فلا ولا ولا جائز ان الثالث
 غير جائز والتابع غير مذكور في الكتاب وهو غير جائز
 ايضا واما ان يكون اثنان من احدى او اثنان من الارض
 وهو على ثلاثة اضرب وذلك اما ان تكون الارض مع
 البذر او مع البقر او مع العمل لاءا والاولى جائز دون
 الاخرين ومن اراد ضبط هذه الاقسام فليحفظ هذا النظم
 وضمنت الف وباوعين وفاقسام يحكم نظم طبيعي جوهرية
 الف جوهرية ندامه جوهرية مختصة حاشاك بالافان ديكه بالافان

اوشط

١٥٦
 او شرط لاءا هما ففقدنا مساهة او شرط لاءا هما
 ما على الماذيانا والستوا في اوشط ان يدفع رب
 البذر بذره وان يرفع الخراج والباقي بينهما فسد
 جواب لقوله فان كانت هذا اذا كان الخراج خراج
 توظيف بان تكون دراهم مساهة اما اذا كان خراج
 مقاسمة وهو جزء مشاع من الخراج كالثلث والربع
 فلا لنفسه بخلاف ما اذا شرط صاحب البذر عشرة
 الخراج لنفسه او لآخر والباقي بينهما حيث لا نفسه
 وهذا هو الخيلة في ان يجوز اشتراط رفع صاحب
 البذر بذره وطريقه ان ينظر ان مثل هذا الارض
 كم يخرج من مثل هذا البذر من البذر فان كانت
 الخراج عشرة اكرار البذر كشرط لنفسه
 عشر الخراج والباقي بينهما او على هذا القياس
 والماذيانا جمع ما ذيان وهو اصغر من النهر
 واعظم من الجدول وقيل ما جمع فيه ما السبيل
 ثم يبتغي منه الارض والستوا في جمع ساقية وهي الهنا
 والقفار فيكون الخراج لرب البذر ولا لآخر
 مثل عمله او ارضه ولكن لم يزد الاجر على ما شرط
 فلو كان البذر من رب الارض فلعامل اجر مثله
 بالغا ما بلغ وان كان من قبل العامل فرب الارض
 اجر مثله ثم عندهما لا يزد على ما شرط بالمزارعة

وعند محمد في الفصلين له اجر مثله با الغاما بلغ ولو
 كان البذر والارض لواحد والبذر والعمل اخر فلي
 العامل اجر مثل الارض والبذر وهو الصحيح قيل
 يغمم له اجر مثل الارض مكر وبه واما البذر فلا يجوز
 ان يستحق بعقد المزارعة سواء كان العقد صحيحا
 او فاسدا فاذا فسدت المزارعة والبذر من رب
 الارض طاب له الخانج كله وان كان البذر من العا مل
 طاب له قدر بذره وقدر ما غرم من اجر مثل الارض
 ونصدق بالفضل وان صححت المزارعة فالخارج على
 الشرط فان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل بخلاف
 ما اذا فسدت المزارعة ولم يخرج الارض شيئا فانه
 يجب لاجر المثل في الذمة ومن ابي من العا قدين
 بعد العقد عني المضي على ما التزم من العمل احسن
 اي اجبره القاضي على العمل الا اذا كان عذرا ففسخ
 به الاجازة **الرب البذر** يعني اذا كان الايا من رب
 البذر وجب لا يجب **وبطل المزارعة بوث احد** اي اذا
 مات احد المتعاقدين بطلت المزارعة فلو دفعهما
 الى ثلاث سنين فلما نبتت الزرع في السنة الاولى لم
 يحصد ثم مات رب الارض تركت الارض في يد المزارع
 حتى يحصد الزرع ويقسم بالشرط وينتقض
 المزارعة في السنين المتعاقبتين ولو مات رب

الارض

وغير المزارعة في الارض



الارض قبل المزارعة بعد ما كرب الارض وحفر لانها
 انتقضت المزارعة ولا شيء للعامل بمقابلته عمله
 فاذا فسخت المزارعة بدين فادح لمحق صاحبه الارض
 فاحتاج اليه بيعها جائز بيع الارض وفسخ الاجارة
 ثم قيل لا بد للفسخ من الفضا او الرضا على رواية
 الزيادات وقيل لا يحتاج الى ذلك وهو رواية كتاب
 المزارعة كذا في شرح الاصل **فان مضت المدة والزرع**
لم يدر ولا فلي المزارع اجر مثل ان مضى حتى يدر
وليس تخلفه ونفقة الزرع عليه بقدر حقوقه
كاجر الحصاد بالفتح والكسر لغتان والزرع بالفتح
والكسر لغة وهو ان يدفع الزرع الى البذر بعد
الحصاد والرياسة وهو ان يطابقوايم الدواب **الذرة**
فان شرطاه على العامل فسدت المزارعة ويحكم
الامالي عن ابي يوسف انه يجوز اذا شرطاه والاصل
انه اذا شرط في المزارعة ما هو من اعماله لا يفسد
كتاب المساقاة
 والمناسبة بين الكتابين ظاهرة ثم هي مفاعلة من السقي
 وبكى المعاملة وفي الشريعة **اي معاودة رفع الانتحار**
الى من يعمل فيها على ان التزم بينهما او يملك المزارعة
حكم وخلافا وشرطا فان حكم المساقاة حكم المزارعة

وان الفتوى علي صحتها وفي انها باطلة عند ابي
 حنيفة خلافا لها وفي ان شروطها كسروها
 في كل شرط يمكن وجودها في المساقاة كاهلية العا
 قدين وبيان نصيب العامل والتخلية بين الاشجار وبين
 العامل والشركاء في الخارج واما بيان البذر ونحوه
 فلا يمكن فيها وقال مالك والشافعي المعاملة جائزة
 ولا تجوز المزارعة الا بتعالم المعاملة وشرط النسيئة
 عند مالك ان يكون الاصل ضعف التبع والمعاملة
 انما تصح عنده اذا شرط النفقات كلها علي العامل
ونظم المساقاة في الشجر والكرم والرباط يريد
بجميع البقول واصول الباذنجان وقال الشافعي
 الا في الكرم والنخل **واله وقع تخلافه ثمرة مساقات**
وقد كان المميز يربا العمل محن واله انتهت الثمرة
 لا يصح كالمزارعة اي اذا وقع الزرع وهو قبل جاز
 واله استحصده وادرك لم يحز **اله فسدت المساقات**
فللعامل اجر مثله اي مثل عمله ولم يزد علي ما شرط له من
 الثمر وقال محمد له اجر مثله بالعامة بلع ولم يذكر هذا
 الشرط اكتفا بما قال في صدر الكتاب وهي كالمزارعة
 وهذا الشرط في المزارعة مذكور **وتبطل الموت**
 فان مات رب الارض والخارج بشرها لقياس ان تنقضي
 المعاملة ويكون البشريين العامل والورثة نصفيين

وفي

وفي الاستحسان لا تنقضي وللعامل ان يقوم عليه
 حتى يترك الثمر وان كره ذلك ورضي رب
 الارض فان قال العامل ان اخذ نصف البشر
 فله ذلك الا انه لا يملك الحاق الضرر بورثة رب الارض
 فيثبت الخيار ان شاء واضرموا البشر فقتلوه علي
 الشرط وان شاءوا اعطوه نصف قيمة البشر ومات
 البشر كله ببيئتهم واله شاءوا انفقوا علي البشر حتى
 يبدع ويرجعوا بنصف نفقتهم في حصته العاملين
 من الثمر كما في المزارعة واله مات العامل فلورثته
 اله يقوموا عليه واله كره رب الارض فان قال التورث
 نحن نصدره بشر فلرب الارض الخيار ان التورث
 كما مر انفا ولومات فالخيار لورثة العامل لا لورثة
 رب الارض **ونظمنا بالعدوك المزارعة بان يكون**
العامل سارقا معروفا فبالسرقه يخاف عليه سرقه
 الثمر والغصن **او مريض لا يقدر علي العمل** قبل الادراك
 فيدنا به اذا بعد الادراك انتهت فلا يمكن الفسخ ولو
 اراد العامل الترك يكون عذرا فيه وايتان وقاويل
 احدهما ان بشرط العمل به فيكون عذرا عن جرمه
كتاب الزياج
 المناسب بين الكتابين الى المزارعة ان لا يوجد

في الحمار وهو نذير البذر ليحصل النفع في المال
من الخارج فكذا الذبح الاول موجود في الحال لينفع
بالحم في المال الا ان الاول سبب تحصيل القوت
الاناسي والبهائم وهذا سبب حصول غذا لبعض الحيوان
وكذا المسافات لتحصيل الثمرات كما ان الذبح لتحصيل
الحم **يجمع ذبيحة وهو اسم شاة ذبح** كالذبح بالكسر والذبح
اي الزكاة اختياري واصطلاحي والاول **يقطع**
الاوداج وهي عروق الخلق في المذبح والثاني قطع
اي موضع كان من البدن **وقطع ذبيحة شاة وكنا في**
مطلقا سواء كان عربيا او ذميا او عربيا او تغلبيا
وعند الشافعي لا يحل لو كان تغلبيا ثم حل ذبيحة الكفاية
فيما اذا لم يذكر وقت الذبح مع اسم الله تعالى عزير
او اسم المسيح اما اذا ذكر ذلك فلا يحل ولا يحل ذبيحة
المسلم اذا ذكر وقت الذبح غير اسم الله تعالى **وحل ذبيحة**
سبي وامارة واخرى واقلف هذا اذا كان الذابح
عاقلا ضابطا فاعاقل هو ان يعقل التسمية وقيل
ان يعقل بان الذبيحة انما تحل بالتسمية وقيل ان
يعقل انما تحل بقطع الخلقوم والاوداج واما الضابط
بان يضبط شرائط الذبح من قطع الاوداج ويحسن
القيام به اما اذا لم يكن بهذه الصفة لا تحل ذبيحته
واله كان مستلما لغلا **بحوسي ووتني ومردفحم**

اي لا يحل

اي لا يحل ما ذبحه المحرم من الصيد مطلقا سواء كان
ذبحه في الحل او في الحرم من الصيد سواء كان الذابح
حلالا او حراما **ونار الشمية** اي لا يحل ذبيحة نار الشمية
الشمية حال كونه **عمدا وحل لو كان** الذك **ناسيا** وقال
الشافعي يحل في الوجهين وقال مالك لا يحل فيهما
والشم والكنابي في نذر الشمية سواء وعلى هذا
لخلاف اذا نسي الشمية عند ارسال البازي الى الكلب
وعند الذي واذا ضجع شاة وسمي ثم نكرها وذبح شاة
اخرى ونذر الشمية عليها لا يحل ولو روي سمي الى
صبيد وسمي فاصاب صيدا اخر واخذ سكيناً وسمي
ثم نذر واخذ سكيناً اخر وارسل كلبه الى صيد روي
فترك الكلب ذلك الصيد واخذ غيره حل ولو ذبح ذلك
الشاة ثم ذبح اخري بعدها وظل ذلك تلك التسمية
لكفينة لا يحل ولو سمي على سهم ثم رمي بغيره صيدا لا يحل
وكبره ان يذكر مع اسم الله غيره **خوان** يقول بسم الله
محمد رسول الله **وان يقول عند الذبح اللهم تقبل مني**
فلا والله قال هذا القول **قتل الشمية والاصح**
جاز بلا كراهة ويجوز ان يكون قوله ان يقول بذر
لا عطف ببيان لقوله ان يذكر الخ يد عليه فلو قيل ان
ويكره ان يذكر مع اسم الله تعالى شيئا غيره كقوله عند
الذبح اللهم تقبل من فلان واعلم ان هذا على ثلاثة

وكذا لا يحل ما ذبحه المحرم

اوجه اخرها ان يذكر موصولا لا معطوفا فيكون لا يتم
 الذبيحة بخلافه فيقول بسم الله محمد رسول الله ان فات
 بالرفع يحمل وان كان بالجر لا هكذا ذكر في النوازل
 وقال بعضهم هذا اذا كان يعرف النحر وقال بعضهم
 على قياس ما روي عن محمد انه لا يري الخطا في النحر مقبلا
 في الصلاة ونحوها لا تحرم الذبيحة كذا في الذخيرة
 وذكر الامام الشافعي ان ذكر غير اسم الله تعالى موصولا
 بغير واو يحمل سواء كان بالنصب او الرفع والجر وثانيها
 ان يذكر موصولا على سبيل العطف فان كان بالجر
 لا يحمل وان كان بالرفع يحمل وان كان بالنصب خلتفوا
 فيه كذا في شرح السيد للمداينة وثالثها ان يقول
 مفصلا عنه سورة ومعنى بان يقول قبل التسمية
 وقبل ان يضع الذبيحة او بعده وهذا باسب
والذبح يكون بين الخلق واللينة وهو المخرج من الصدر
 وهو رواية المشطوط وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح
 في الخلق كله وسطه واعلاه واسفله وفي ذبائح
 الذخيرة فان الذبح اذا وقع اعلى من الخلق واسفل
 منه لا يحمل في فتوي اهل سمرقند فضا بذب شاة
 في ليلة مظلمة فقطع اعلى من الخلق واسفل
 منه يحرم كلها وذكر في فتاوى الامام الرستغفاني
 سئل عن من ذبح شاة فبقيت عقدة الخلقوم ما يلي

الصدر

الصدر فكان يجب ان يتبين ما يلي الرأس او كل اولا
 قال هذا قول القوام من الناس ليس هذا يعتبر
 ويجوز كلها سواء بقيت العقدة ما يلي الرأس او ما
 يلي الصدر لان المعنى عندنا قطع اكثر الاوداج
 وقد وجد كذا في شرح السيد للمداينة **والمذبح**
المري وهو مجري الطعام والماء وقيل مجري النفس
والخلقوم وهو مجري النفس وقيل مجري العلف
والودجان وهو مجري الدم وقال الشافعي ان
 قطع الخلقوم والمري يحمل وان لم يقطع الودجان **قطع**
الثلاث منها كما في مطلق عند ابي حنيفة وهو قول
 ابي يوسف اولا وعنه انه يشترط قطع الخلقوم
 والمري واحدا للودجان وعن محمد انه لا بد من قطع
 اكثر كل واحد من هذه الاربعة وهو رواية عن ابي
 حنيفة وقال مالك يشترط قطع الكل **ولو نطفه**
 اي قطع الثلاث كان ولو نطفه **وفرث وعظم ومن**
منزوع ولكنه يكره هذا الذبح وقال الشافعي
 المذبح بها ميتة قوله منزوع متعلق بكل واحد
وليطة وهي قر القصب **ومروء** وهي حجر رقيق
 ابيض كالسكين يذبح بها **وما يندري** سال الدم
الاسنان **واظفر** **قايمن** غير منزوعين **ونذب** **حد**
 الشفرة ويكره ان يضع بها ثم يجد الشفرة وكره

قوله تعالى والذبح
 بين الخلق واللينة
 وهو المخرج من الصدر
 وهو المشطوط

النخ وهو ما يبلغ بالسكين النخاع وتوكل في بطنه
 وقيل ان يترك له حتى يظهر مذكبه وقيل ان يكسر
 عنقه قبل ان يسكن من الاضطراب والنخاع عرق
 ابيض في جوف عظم الرقبة ما يمتد الى الصلب وكره
 قطع **الراس والذبح من القفا** هذا اذا بقيت حية
 ثم قطع اكثر العروق والى ما بين قتل قطع اكثر العروق
 لا يحل **وذبح صيد انسان** فلا يحل بذكاة الاضطرار
 وهو الجرح والعقر **وجرح نعم توخش ونري** وسقط
 في **بير** وقع العجز عن ذكاة الاختيار فاما ذلك
 لا يحل بذكاة الاضطرار في الوجهين **وسن نخذ**
الابل وذبح النفر والغنم وكره عكسه اي ذبح الابل
 ونخذ النفر والغنم ولكن **حل** خلا لما لاك النخ قطع
 العروق في اسفل العنق عند الصدر ذبح قطع
 العروق في اعلا العنق تحت الحياض **ولا يذبح جني**
بذكاة امه مطلقا اي لو خذنا فدا وذبح بقرة او شاة
 فخرج من بطنها جنين ميت لم يوكل الجني عند ابي
 حنيفة وزفره وروى الحسن بن زياد شعرا ولم يشع
 وقالوا الشافعي اذا تم خلقه اكل والا فلا
فصل في ما يحل وما لا يحل لا يوكل ذونا ب غلب
من السبع والطير فيه له ونسب الاول بالاول
 والثاني بالثاني والمكراد بالذاب والمخرب كماله سلاح

والله اعلم بالصواب
 وقيل ان يترك له حتى يظهر مذكبه وقيل ان يكسر
 عنقه قبل ان يسكن من الاضطراب والنخاع عرق
 ابيض في جوف عظم الرقبة ما يمتد الى الصلب وكره
 قطع **الراس والذبح من القفا** هذا اذا بقيت حية
 ثم قطع اكثر العروق والى ما بين قتل قطع اكثر العروق
 لا يحل **وذبح صيد انسان** فلا يحل بذكاة الاضطرار
 وهو الجرح والعقر **وجرح نعم توخش ونري** وسقط
 في **بير** وقع العجز عن ذكاة الاختيار فاما ذلك
 لا يحل بذكاة الاضطرار في الوجهين **وسن نخذ**
الابل وذبح النفر والغنم وكره عكسه اي ذبح الابل
 ونخذ النفر والغنم ولكن **حل** خلا لما لاك النخ قطع
 العروق في اسفل العنق عند الصدر ذبح قطع
 العروق في اعلا العنق تحت الحياض **ولا يذبح جني**
بذكاة امه مطلقا اي لو خذنا فدا وذبح بقرة او شاة
 فخرج من بطنها جنين ميت لم يوكل الجني عند ابي
 حنيفة وزفره وروى الحسن بن زياد شعرا ولم يشع
 وقالوا الشافعي اذا تم خلقه اكل والا فلا
فصل في ما يحل وما لا يحل لا يوكل ذونا ب غلب
من السبع والطير فيه له ونسب الاول بالاول
 والثاني بالثاني والمكراد بالذاب والمخرب كماله سلاح

منها

منها بان يصيد بها والسبع كل مختطف منتهب
 جرح قاتل عادية وذو الناب من السباع الاسد
 والذئب والنمر والفهد والثعلب والضبع
 والكلب والسنور البري والاهلي والفيل وسباع
 الهوام الضب واليربوع وابن عرس والسحباب
 والفندك والسمور والدق والهوام التي تسكن
 في الارض كالقارصة والوزغة والفندك والحيتان
 وجميع هوام الارض الا الارنب وذو المخالب من الطيور
 كالصقر والباري والغراب والشاهين وما
 اشبه ذلك وكل ما لا دم له كالزنبور ونحوه لا يوكل الا
 الا الستمك والجراد **وطغراب الزرع** وهو ما لا ياكل
 الخيف اصلا **الا يبقع الذي ياكل الخيف** وهو الذي
 فيه سواد وبياض والابقع في الطير كالابلق في الدوا
 ولا بأس باكل العففق كذا في الكافي وفي شرح السيد
 للمهدي لا بأس بغراب الزرع وفي الذخيرة ولما
 الغراب الا يبقع والاسود فهو انواع ثلاثة نوع
 يلتقط الحب ولا ياكل الخيف وانه لا يكره ونوع منه
 لا ياكل الا الخيف وانه مكروه ونوع منه يخاط الخيف
 بالحب فياكل الحب مرة والخيف اخري وانه غير مكروه
 عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يكره وهو الغداف
 وهو غراب اسود ضم وا في الجناحين والفاخسة

نوكل وكذا الذي يضم الدال والاي في دبه وبالفارسية
 موسجعة وكذا الخطاف واما الخفاش فقد ذكر في بعض
 المواضع انه يوكل وفي بعض ما انه لا يوكل الى هذا الكلام
ولا يوكل الضبع والضب وقال الشافعي يوكل الضبع
 والضب والغلبه **ولا يوكل الزنبور والسلحفاة**
والخشرات وهي صغار دواب الارض ولما كان السلحفاة
 احبب الخشرات حفده بالذكر والانه كان ذاك في
 الخشرات **ولا يوكل الجمل اهلية** خلافا لما لاك والوحشة
 نوكل **ولا يوكل البغال** مطلقا عند ابي حنيفة وعندهما
 انه نذر الفرس على الانسان يكره وان نذر الجمل على
 الراكب قيل يكره وقيل لا كذا في الخواشي نقل عن الشرح
ولا يوكل الخيل عند ابي حنيفة ومالك وعندهما وعند
 الشافعي لا بأس باكله وسورة طاهر في ظاهر الرواية
 وهو الصحيح وروي الحسن عن ابي حنيفة الكراهة
 في سورة كل في لبنه وقيل لا بأس بلبنه **وحمل الاربع**
ودج مالا يوكله يظهر دجه وجره الا ادى والخنزير
 وقال الشافعي الذكاة لا تؤثر في جميع مالا يوكل لا
ماي الا السبك كما لو نذر غير طار والمراذبه وماي
 المولد والمعاش دون اكلها كبعض الطيور فانه
 يوكل وقال مالك والشافعي وجماعة يوكل حيوان البحر
 واستثنى بعضهم الكلب والخنزير والانسان

والخلاف

والخلاف في البيع والاكل واحد وقال ايضا لا بأس
 باكل السبك الطائي وهو الذي مات في الماخزف
 انفه فبعلوا ويظهر الطائي اسم فاعل من طفي الشيء
 فوق المايطفوا طفوا اذا علا وروي هشام عن
 محمد انه اذا انحسر الماء عن بعضه فانه كان رأسه
 في الماء فان لا يوكل وان كان الماء انحسر عن رأسه
 وبقي ذنبه في الماء فوكل كذا في شرح السبك والسمك
 باق وهو ان ينحسر عنه الماء ويطفي على وجه الارض
 او وجد في بطن طير او سمك او ربطة احد في الماء
 واذا اضطر الصيادون جماعة منها الى مضيق
 فترأمت فمهلكات او لدغته حية او أصابته حديدة
 او الغي في الماشي فاكله فان يوكل واذا اقتله
 حراما او برده لا يوكل عند ابي حنيفة كالطائي وعند
 محمد يوكل وهذا ارفق بالناس كذا في الخلاصة
وحمل السمك بلا ذكاة الجراد وقال مالك لا يحمل
 الجراد الا ان يقطع الاخذ رأسه ويشويه **ولو دج**
شاة فتحركت اخرج الدم بعد الذبح **حل والا** اي
 وان لم يتحرك اولم يخرج الدم لا يحمل **لم يد** الذابح
حياته عند الذبح **وان علم حل وان لم يتحرك ولم**
يخرج الدم كالمجروح اي لو دج المتخنقة او الموقدة
 او المتردية او المنطحة او التي بقا الذيب بطنها

وبها حياة طر مطلقا في طاهر المذهب وعند أبي
حنيفة انه انما يحل اذا كان بحال يعيش يومه لولا ان كان
وعند أبي يوسف انه اذا كان يعيش اكثر اليوم لولا
الزكاة يוכל والا وعنده انه اذا بقي حياته اكثر
من حياة المقطوع او اذا جحد والا كذا في الكافي
وفي شرح الطحاوي وخرج الدم لا يد على الحياة
الا اذا كان يخرج كل مخرج من الحي وهذا عند أبي حنيفة
وهو ظاهر الرواية وطردج شاة مريضة لا تعلم
حياتها ولم يتحرك منها شيء الا فها قال محمد بن مسلم
ان فتحت فاهها لا تاكل وان ضمت تاكل وكذا في العين
ان فتحت لا تاكل وان ضمت تاكل وفي الرجل ان قبضت
رجلها تاكل وان مدت لا تاكل وفي الشعر ان نام شعرها
لا تاكل وان قام تاكل كذا في الخلاصة

كتاب الاضحية

وهي ما يضحى بها ان تدبح وجمعها الاضاحي ويقال
ضحية وضحايا كهدية وهذا ايضا واضحا واضحي
وبه يسمى يوم الاضحية المناسبة بين الكتابين
ان الاضحية من جلس الذبائح الا ان الاولي اعم
والثانية اخف وانما افردها بكتاب على حدة
لانها واجبة بثنت بشرائطها وكذا سباب

خاصة

خاصة تجب عند أبي حنيفة ومحمد بن زافر والحسن
بن زياد وفي ابي ابي الروائين عن أبي يوسف
وعنده انه سنة وهو فوق الشافعي وذكر الطحاوي
ان علي قول أبي حنيفة وعلي قولهما سنة مؤكدة
عليه وسلم مقيم في مصر او قرية موسر عن
نفسه لا عن طفله مطلقا وروي الحسن عن
أبي حنيفة انها تجب على ولد الصغير وان كان
للصغير مال يضحى عنه ابوه او وصيه من ماله
عند أبي حنيفة وأبي يوسف ويأكل الصغير ما يمكنه
ويبتلع ما بقي ما ينتفع بعينه مع بقائه كالنوب
وقال محمد بن زافر والشافعي يضحى من مال نفسه لان
مال الصغير وقيل لا يجوز التضحية من مال الصغير
في قولهم **شاة** اي تجب شاة **اوسبع بدنة تجز يوم**
الحدر وهو العاشر من ذي الحجة **اي اضرابا** وهو
ثلاثة ايام عندنا فاذا غربت الشمس من اليوم
الثالث لم تجز التضحية بعده وقال الشافعي
يجوز في اليوم الرابع والبدنة في اللغة من الابل
خاصة وفي الشريعة الابل والبقر سميت بدنة لضحا
من بدك بدانة اذا ضخم الموسر هو الذي له ما ينال
درهم او عرض يساوي ما يبي درهم سوي المستكن
والخادم والشياب التي تلبيس المتاع الذي يحتاج

واجبة

منها

فيها ما يضحى بها ان تدبح وجمعها الاضاحي ويقال
ضحية وضحايا كهدية وهذا ايضا واضحا واضحي
وبه يسمى يوم الاضحية المناسبة بين الكتابين
ان الاضحية من جلس الذبائح الا ان الاولي اعم
والثانية اخف وانما افردها بكتاب على حدة
لانها واجبة بثنت بشرائطها وكذا سباب

البية وهذا اذا بقى له الى ان يذبح الاضحية وفي الهارون
 ان يجا يوم الاضحية وله ما ينادرهم او اكثر ولا مال له
 غيره فملكته لم يجز الاضحية وكذا لو نقص عن المائتين
 درهم ولو جاز يوم الاضحية ولا مال له ثم استنفاد ما يتي
 درهم وجبت الاضحية والفقر والغني في الولاد ولدت
 اما يعتبر في حق الاضحية اخرا يام النحر ولو كان له يعق
 مستنقل اخذت المنأخرون ففي اضحية النعفل في
 يعتبر قيمته لادخله وقال ابو اعلى الذقاق يعتبر دخله
 كذا في الخلاصة **ولا يذبح مصري قبل الصلاة وذبح**
غيره قبلها وقال مالك والشافعي لا يجوز بعد الصلاة
 قبل نحر الامام ثم للمعتبر مكان الاضحية حتى لو كانت
 في السواد والمضحي في المصر يجوز ثم انشق النحر
 ولا يجوز على العكس لا بعد الصلاة **ويضحي بالجاء** اي التي
 لا فرك لها **والخصي والنؤلا** وهي يسكون الواو والنؤنة
 هذا اذا كانت سمينة وتغذف **لا بالعيا والقول**
والعجفا وهي المهذولة **والعزجا** التي لا تمتشي الى
 المنك **ومقطوع الكثر الاذن والذنب** والواو بمعنى
 او **والعين** اي مذهبها اكثر وضو العين **او الالبنة**
 وفي تقدير الاكثر عند ابي حنيفة اربع روايات
 ففي ظاهر الرواية عنه الزايد على الثلث حتى لو كان
 المقطوع اكثر من الثلث لا يجزئيه وان كان الثلث

او اقل

او اقل يجزئيه هكذا روي هشام عن محمد وفي رواية
 بشر عن ابي حنيفة الثلث حتى لو كان الذاهب اقل
 من الثلث يجوز وان كان الثلث لا يجوز وفي رواية
 لابي شجاع عن ابي حنيفة الربع وفي رواية الزايد
 على النصف وهو قولهما وانما يعرف ذهاب قدر
 النصف او الثلث من العين بانه يشد العين للعيبة
 بعد ان لا تغلف الشاة يوما او يومين ثم يقرب
 العلف اليها قليلا قليلا فاذا رآته من موضع اعلم
 ذلك المكان ثم يشد العين الصحيحة وتقرب
 العلف من الشاة قليلا قليلا حتى اذا رآته من مكان
 اعلم ذلك المكان ثم يفدر ما بين الروية الاولى والثانية
 من المسافة فانه كالمسافة بينهما ما الثلث فقد
 ذهب الثلث وبعي الثلث وان كان نصفه فقد
 ذهب النصف **والاضحية من الابل والبقر والغنم**
وجاز الشيء من الكل والجذع من الضان اي
 الاضحية منحصرة في الاربعة ولا يتجاوز عنها
 ولم يجز منها ما دون الشيء **الجذع** من الضان
 فانه يجوز اذا كان عظمه بحيث لو اضطلط بالشيء
 لا يمكن التمييز من بعيد الغنم اسم جنس يطلق
 على الذكر والانثى من الضان والمعز والضان خلاف
 المعز **والجذع** من الضان الذي اني عليه اكثر

الحول عند الأكثر وفي مذهب الفقهاء ما تمت له سنة أشهر
وذكر في المبسوط إذا تم له سبعة أشهر فهو جازع بعد
ذلك والثاني ما تم له سنة وطعن في الثانية وكذا
ثاني المعزوم من البقر الذي طعن في الحول الثالث
عند جمهور الفقهاء ويدخل فيه الجاموس ومن الأبل
الذي طعن في السادسة وفي الطلية ما تم له أربعة
أحوال المنولدين الوحشي والأهلي إذا كانت أمه
وحشية لا يجوز أن كانت أهلية يجوز ولوتر الكلب
على شاة قال عامة العلماء لا يجوز وقال الإمام
الحائري العبرة للمشابهة كذا في الخلاصة
وإن استأثر سبعة بدنه ليضحوها ثم مات
أحد السبعة قبل النحر فالت الورثة وهم كيان
أذبحوها عنه أي نأوا بين عن الميت وعنه فذبحوها
صح استصاننا والقياس أن لا يجوز وهو رواية
عن أبي يوسف ولو ذبحها الباقيون بغير إذن الورثة
لا يجزئهم ولو كان واحدا من الشركاء صبيبا وضحي عنه
أبوه أو كانت أم ولد وضحي عنها مولاها جاز وإن كان
السنة وفي بعض النسخ شريك السبعة ولكل وجه
يعني أحد السبعة نصرا نيا أو مريدا اللهم أي أن
رجل نوي وأراد اللهم لم يجز عن واحد منهم ويأكل
من لحم الأضحية ويؤكل من بابا فاعل عينا وفقيرا

ويذكر

ويذكر ونذب أن لا ينقص الصدقة من الثلث
وينصف في جلدتها ويعلم منه خجرا وغريال
ونقطع ولا بأس بأن يشتري به ما ينتفع بعينه
في البيت مع نفايه ولا يعطى جرد الجزار من الأضحية
ونذب أن يذبح بيده أن علم المضحي ذلك أي الذبح
وإن كان لا يحسنه فلا فضل أن يستعين بغيره
ولكن ينبغي أن يشهد بها وكذا في كتابي معناه
إذا لم نامره وعليه في الكفاي ولو أمر مسلم كتابيا
بأن يذبح أضحية جاز ويكره أن يذبح ما بدون
أمره ولو أمر مجوسيا فذبح لم يجز ولو غلطا وذبح
كل واحد منهما أضحية صاحبه صح عنها خلافا للزفر
ولا يضمنان استصاننا والقياس أن يضمن وإن
لا يجزيه عن الأضحية

كتاب الذكراهية

هي مصدر كرهت الشيء كرهته كراهية وكرهية
فإنه مكره إذا لم تدره ولم ترضه المناسبة بين
الكتابيين أن الأضحية تستهل على الواجب والسنة
والكرهية تعالى الأضحية المختلفة وكذا الكراهية
تتحقق في الأنواع المختلفة المشتملة على الواجب
والحظر والإباحة ولهذا الفها في بعض النسخ بكناء

الحظر والاباحة المذكورة الى اخر اقرب عندهما وقال
 خلف بن يحيى المكنى اقرب الى الخلال **ونص محمدان**
كل مكره حرام وانما لم يطلق عليه لفظة لانه لم تثبت
 حرمة بدليل قطعي كما بين في الحرام **فصل في الاكل**
والشرب وغيرهما كره لبن الانك ولحمه وبول الابل
 وكره الاكل والشرب والادهاك والتطيب من انا فضة
 وذهب للرجل والمرأة فيل صور الادهاك المحرم
 هو ان يباخذ ائنة الفضة او الذهب فيصب به الدهن
 على لئلا سراما اذا دخل يده فيها واخذ الدهن ثم
 ضربه على اللباس لا يكره كذا في شرح السيرة للمهداية
لا من رصاص اي لا يكره من رصاص معناه لا باس
 من انا رصاص **وزجاج وبابور وعقيق** وقال
 الشافعي يكره فيها ايضا وحل الشرب من انا مفضض
والركوب على السرج المفضض والجلوس على كرسى مفضض
 عند ابي حنيفة ولكن يبقى موضع الفضة اي يبقى
 موضع الفم وقيل هذا او موضع اليد في الاخذ وفي
 التدرير والسرج موضع الجلوس وقال ابو يوسف
 يكره ذلك وقول محمد بن يونس مع ابي حنيفة ويروي
 مع ابي يوسف فصار عنه روايتان وهذا الاختلاف
 فيما يخلص فاما المفقوء الذي لا يخلص فلا باس
 به بالاجماع ويقبل قول الكافر في الحل والحرمه حتى

لو كان

لو كان له اجاب بجوسي وطارم بجوسي فارسله هـ
 ليشتري لعلها فاشترى لها وقال اشترينه من
 يهودي ونصداحي او مسلم وسعه اكله وان كان
 غير ذلك لم يسعه ان يأكله واعلم ان قول الكافر
 انما يقبل فيها اذا كان قوله منضمنا اليها واما اذا
 صرح بها فلا يقبل لانها من الديانات وقول الكافر
 لا يقبل في الديانات فلو قال يقبل قول الكافر في
 شرا اللحم من يهودي ونصداحي لكان اولى يقبل
 قول المملوك **والنصي في الهدية والاذن** في النكاح
 حتى لو قالت امه لرجل يعني مولاى اليك هدية
 يسعه ان يباخذها ويقبل **الفاستق في المعاملات**
 مطلقا سواء كان حرا وعبد ذكر او انثى مسلما
 او كافرا **لا في الديانات** المعاملات ما يكون بين
 العباد والديانة ما يكون بين العبد والرب الاول
 مثل الوكالات والمضاربات والاذن في التجارات
 والشاى كالاخبار بجل الطعام وحرمة وطهارة الماء
 ونجاسته والشهادة بهلال رمضان واخبار النبي
 عليه السلام حتى لو اخطأ فاستق بنجاسته ووقع
 في قلبه كذبه جاز التوضي بخلاف العبد كذا
 في شرح القدوس **ومن دعى الى وليمة والحال انه**
ممة لعب وغنا بالمدة يفعد ويأكل هذا اذا كان الغنا

ر

واللعبة ذلك الملك لا على المائدة فانه كانت على
 المائدة لا ينبغي ان يقع وهذا اذا كان الرجل خالما
 جاهلا لا يشين الدين بقوده اما اذا كان مقنن
 مشارا اية فلا ينبغي ان يقع بل يخرج ويعرض عنهم
 ان لم يقدر على النهي والتغيير وهذا اذا لم يعلم ذلك
 حتى حصد فاما اذا علم بذلك قبل الحضور فانه لا ينبغي
 ان يجلس واما ما نحن استماع القرآن بالاحكام
 معصية والناب والسامع اثم وروي الصدر
 الشهيد في كراهية الواقعات عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انه قال استمع الملائكة معصية
 والجالوس عليها فستق والتدبير بها من الكفر
فصل في اللبس وغيره من اللبس مطلقا
لا للزاة لبس الحرير والديباج الا قدر ربيع اصابع
 الحرير الابريص المطبوخ ثم يسمى المستخدم منه حريرا اذا
 في المغرب وقال بعض الناس كل الرجل ايضا وقال
 بعض الفقهاء هو حرير عليهم ايضا وقال ابو يوسف
 وكله لباس لبس الديباج والحرير في الحرب **وحل**
لنفسه واقرانه اي حل جعل الحرير وسادة وقران
 وعند ابي حنيفة خلافا لهما يقال توسدت به اذا
 جعلته تحت راسك وكذا الخلاء في ستر الحرير
 وتعليقه على الابواب والحيطان **وحل لبس ما سده**

حرير

متلا مسكين
 ٤٤٠
 ٣٣



حرير وجنته خرا وفضل في الحرب وغيره وعكسه
 حل في الحرب فقط اي لا في غير الحرب اسم دابة في البحر
 ثم يسمى الثوب المتخذ من وبره خرا كذا في المغرب
ولا يتجلى للرجل بالذهب والفضة الا بالخاتم والمنطقة
وحلية السيف من الفضة ويجعل الفضة في باطن
 كفه بخلاف النسا حيث يجوز لهم جعل الفضة
 في ظاهر الكف **والا فضل لغير السلطان والغير**
القاضي نزل الختم وحرم الختم بالي مطلقا سواء
 كان يشاء او غيره **والحرير والصفرة والذهب** قال
 بعض الناس لباس بالختم بالذهب وقال شمس
 الائمة السرخسي لباس باليشم كالعقيق واليشم
 بفتح الياء وسكون الشين المعجمة حجر يميل الى الصفرة
 يتخذ منه خاتم **وحل من الذهب وهو الذي يجعل**
في حجر الفضة اي في ثقبه وحل شد السن بالفضة
 اذا اخرك **لا بالذهب** وهذا عندهما وقال محمد بن
 بالذهب ايضا وهو رواية عنه **وكره لباس ذهب**
وحرير صبيلا الخرقه للوضوء ومخاطها اي لا يكره
 حملها للوضوء والمخاط ويقال لها بال فارسية
 استنادجه وفي الجامع الصغير يكره حملها ليمسح
 بها العرق والصحيح انه لا يكره وحاصله ان من
 فعل شيئا تكبرا ومن ذلك الحاجة او ضروره لا يكره

ولا الرثم ويبيّن لك الرتبة وهو خيط التذكّر
ويعتقد على الأصابع للحاجة وهو من عادة العرب
فصل في النظر والنسب وغيرها اعلم ان
مسائل النظر أربعة أقسام نظر الرجل في الرجل
والمرأة في المرأة والمرأة في الرجل والمرأة في المرأة
أما نظر الرجل في المرأة فربعة فصول نظر الرجل في
زوجته ومملوكة وفي ذوات محارمه وفي أفعال الغير
وفي الخنزرة الأجنبية فبداها لفصل الآخر **وقال**
لا ينظر إلى غير وجه الخنزرة الأجنبية وكيفها مطلقا
ولا يحل ان ينس وجهها ولا كيفها وان كان يامن
الشهوة ويروي الحسن عن أبي حنيفة انه يباح
النظر في فديتها ايضا وعن أبي يوسف انه يباح
النظر في ذراعتها ايضا هذا اذا لم يكن النظر عن
شهوة فان كان يعلم انه انظر اشتها لم يحل النظر
في شيء منها وهذا اذا كانت شابة نشته في قال كانت
تجوز فلا بأس بمصافحتها ومسايرتها وكذا اذا كان
شيخا يامن على نفسه وعليها فلا بأس بان يصلحها
وان كان لا يامن عليها من ان تستهي لم يحل له ان
يصلحها والصغيرة اذا كانت لا تستهي يباح
مستها والنظر اليها **ولا ينظر من استهي إلى وجهها**
إلا للحكم اذا اراد الحكم **والشاهد** اذا اراد الشهادة

عليها

عليها وان خاف ان يستهيها ولكن عند النظر
ينبغي ان يقصد اذا الشهادة والحكم عليها ولا يقصد
فضا الشهوة وأما النظر ليحل الشهادة اذا استهي
ففيها يباح والاصح انه لا يحل وكذا اذا اراد ان يتزوج
فلا بأس بان ينظر اليها وان كان يستهيها **وينظر**
الطبيب إلى موضع مرضها ولكن ينبغي ان يصلح
امراة ممدأ وانها فاذا لم يجد امراة نذرا وفي ذلك
المراة ولم يقدره على امراة تعلم ذلك اذا علمت
وخاف ان يهلك او يصيبها بلا او وجع لا تخنله
فلا بأس بان ينظر منها كل عضو سوى موضع المرض
ثم يد او يراجل ويقض بصره ما استطاع وكذا
ينظر الرجل في موضع الاختقان من الرجل عند الحاجة
اليه ويجوز الاختقان للمرض والهزال الفاحش
وأما نظر الرجل في الرجل فانه يجوز كما قال **وينظر**
الرجل إلى كل بدن الرجل لا العورة وهي ما بين سرة
إلى ركبته وفي رواية ما دون سرة إلى ركبته حتى يجاوز
ركبته ويبدأ بتبين ان السرة ليست بعورة والركبة
عورة خلافا للشافعي فيها وقال اصحاب الظواهر
العورة من الرجل موضع السرة وأما الفخذ فليس
بعورة ثم حكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ
وفي الفخذ اخف منه في السرة حتى ان من رآي

جها

أخرى

جته

غير مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا ينازعه
 النج وان رآه مكشوف الفخذ انكر عليه ولا يضربه
 النج وان رآه مكشوف السرة امره بشتر العورة
 وادبه على ذلك النج وما يباح النظر اليه من الرجل
 يباح المس وما تنظر المذاة الى الرجل فانه يجوز كل
 قال **ونظر المرأة الى المذاة والرجل الى الرجل**
للرجل ولا تنظر المذاة ما بين ستره المذاة والركبة
 وفي كتاب الحنفي من الاصل اشارة الى ان نظر المذاة
 كنظر الرجل الى ذوات محارمه حتى لا يباح لها ان
 تنظر الى ظهره وبطنه وهذا اذا امنت الشهوة فاذا
 كان في قلبها شهوة او اكبر من ان تستحي او شك
 في ذلك يستحب لها ان تغض بصرها ولو كان
 الناظر هو الرجل اليها وهو بمكة الصفقة لم ينظر ومن
 في حنيفة ان نظر المذاة الى المذاة كنظر الرجل الى ذوات
 محارمه حتى لا يباح لها النظر الى ظهرها وبطنها والاصح
 ما هو الاول وما تنظر الرجل الى امره وزوجته فانه يجوز
 حيث قال **وينظر الرجل الى فراجه امته** التي يحل
 له وطبها وفراجه **زوجته** والى سائر يدها وكذلك
 نظر المرأة الى زوجها ومولاها وانما قيلت بالحل لان
 اباحة النظر الى جميع بدنه امته مبني على حل الوطئ
 وفيما لا يحل له من امره كالامة المحوسية وامته التي هي

لغته

اخته من الرضاغة كان حكمها في النظر كامة الغير
 كذا في النهاية واما حكم نظر السيدة الى جميع بدن
 امرتها والامة الى سببها فغير معلوم واما نظر
 الرجل الى ذوات محارمه فانه يجوز كما قال **ووجهه**
محرمه اي ينظر الرجل الى وجه محرمه **ورأسها وصدرا**
وساقها وعضديها الى ظهرها وبطنها **وتحذرها**
ويسر من محرمه ما حل النظر اليه وانما يباح النظر والمس
 اذا امر الشهوة على نفسه وعليها واما اذا لم يامر
 فلا يحل له ذلك ويحل له ان يخلوا ويسافروا من فاذا
 احتاجت الى الركاب الانزال فلا بأس ان يستبها من
 وراشها وباطنها وظهرها دون ما تحتها
 اذا امر الشهوة وان خاف على نفسه او عليها يفتينا
 او طنا او شكاً فليجنب ذلك ثم ان امكنها الركوب
 بنفسها فليمنع عن ذلك اصلاً وان لم يمكنها يتلف
 بالثياب كيلاً بصبيبه حرارة عضوها وان لم يجد
 الثياب يدفع عن نفسه الشهوة بقدر الامكان واما
 النظر الى امه الغير فانه يجوز كل بينه بقوله **وامه غيره**
محرمه **ولدمه** **للك** الموضع الذي يحل النظر اليه
 ان اراد الشرا وان **استحي** وذكر في الجامع الصغير
 لا يباح المس اذا استحي وكان اكبر من ان يراه ذلك **ولا**
 تغض الامه اذا بلغت في انزال واحد والمراة

ما يستلزم الاستدراك والركبة وقال محمد وكذلك اذا
 بلغت في موضع تجميع وتشتت فلا تقرب في زار
 واحد **والغرض** اي الذي نزع خصيناه **والجبوب**
 مطلقا اي الذي قطع ذكره ايضا **والخنث** في
 الروي من الافعال **كالخجل** في النظر الى الاجنبية
 ورخض بعض مشايخنا في حق الجبوب الذي جف
 ماوه الاختلاط بالنساء والاولا صح واما الخنث
 اذا كان في اعضائه لين وفي لسانه تكسر ولا يشبه
 النساء ولا يكون خنثا في الروي من الافعال فقد رخص
 مشايخنا في ترك مثله مع النساء **وعندها كالاجنبي**
 الحرام لا يحل له ان ينظر الا الى وجهها وكيفما عندنا
 وقال مالك والشافعي نظره اليها كنظر الرجل في ذوات
 محارمه **ويغزل** الواطئ **عزامة** بلا اذنها ان شا
وعن زوجته باذنها ان شا ولو كانت تحتامة
 لغيره والاذن الى مولاها عندنا حنفية وعندهم اليها
 وفي الخلاصة يجوز العزل عن زوجته الحرة بعد
 اذنها **فصل في الاستبراء وغيره** استبراء
 الحارثية طلب براءة وجهها من الجماع **من ملك** **اندرهم** **وطها**
ولسهما والنظر **الفرج** **ما يشبهه** **حتى تستبوي**
 اي حرم مطلقا استواءت فتن بفرانج وجهها من ما البائع
 بان يكون ما لهما امرأة او صبيا او تكون الجارية

بكر

بكر او نحوه ولم يبين في عذابي يوسف انه اذا نيقن
 بفرانج وجهها من ما البائع فليبر عليها الاستبراء
 ثم الاستبراء في الحمل بوضع الحمل وفي ذوات الحيض
 بحضه وان كانت لا تحيض من صغرها فاستبراء **ها**
بشهر وان كانت في اثني عشر بطل الاستبراء **اياما**
 وان ارتفع حيضها بان صار في مئذنة الظهر وهي
 من تحيض بتركها حتى اذا بنين انها ليست بحامل
 وليس فيه تقدير في ظاهر الرواية الا ان مشايخنا
 قالوا بتبسين ذلك بشهر او ثلاثة اشهر وكان
 محمد يقول باربعة اشهر وعشرة ايام ثم رجع وقال
 يستبراء بها بشهرين وخمسة ايام وعليه الفتوى
 وعن زر بن يسار يستبراء بها بثلثين وهي رواية عن ابي
 حنيفة وقال ابو مطيع يستبراء بها بسبعة اشهر
 وعن ابي يوسف انه قد بثلاثة اشهر ولا يختر
 بل بخمسة التي اشتراها في اثني عشر ولا بالخمسة التي
 حاضتها بعد الشراء وغيره من اسباب الملك
 قبل الفرض ولا بالولادة الحاصلة بعدها قبل الفرض
 خلا فلا في يوسف ولا باس بالاحتيال لا سقاط الاستبراء
 عند ابي يوسف لمحمد والحيلة اذا لم تكن تحت المشتري
 حرة ان يتزوجها قبل الشراء ثم يستبراء بها ولو كانت
 تحت حرة فالحيلة ان يتزوجها البائع قبل الشراء

او المشتري قبل القبض بمن يوثق به ثم يستبرأ بها
ويقبضها او يقبضها ثم يطلق الزوج **لذا اثنان**
اثنان قبلها المولي وطبها **بشهوة** او وطئها **حرم**
وطئ واحدة منها لا على التقيين **ودواعيه حتى**
يحرم فرج الاخرى بملك او نكاح الى الغير **او غنق**
او كتابة لرهن او اجازة او تدبير وعق البعوض
او تملكه كغلق الكل وتمليك الكل وانما قدنا بقوله
قبلها لانه لو قبل احد ما يحل له وطئها وتقبيلها
دون الاخرى والمذارد بانكاح نكاح صحيح حتى لو
احد منها نكاحا فاسدا لا يباح له وطئ الاخرى الا ان يدخل
الزوج بها فيه **وكره تقبيل الرجل** في الرجل ويده وشيا
منه مطلقا ونخص بعض المتأخرين تقبيل يد العالم
والمناور على سبيل التبرك وعن سفيان تقبيل
يد العالم سنة وفي غيره لا يدخل فيه وما يفعلون
من تقبيل الارض بين يدي العالم حرام والفاعل والراضي
به اثنان وقال الصدر الشامي لانه لا يكره بهذا السجود
وقال شمس الائمة السرخسي السجود لغير الله على وجه
التعظيم كفر **وكره معاقبته في امر واحد** وذكر الطحاوي
ان هذا اقولها وقال ابو يوسف لا بأس بالتقبيل
والمعانقة **ولو كان عليه ميتة** اوجبة بكان كالمصلحة
اي يجوز بلا كراهة كل يجوز المصلحة **فصل**

في البيع

في البيع **كره بيع العذرة** للمخالصة وهي ربيع الاذي
لا الترقين معناه لا بأس ببيع السرقيين وقال
الشافعي لا يجوز بيع السرقيين وعن ابي يوسف انه
لا بأس بانتفاع العذرة للمخالصة وانما قدنا العذرة
للمخالصة لانه اذا كان مخلوطا بماد او تدرب غالب عليها
يجوز بيعها والانتفاع بها بالقيام بها في الارض
لاستكثر الزرع وهو الصحيح **ويجوز له شراطة**
مزيدا لا بكر وكذا في **بيعها** اي من علم باعتدائها
لرجل فزادها ببيعها كمال كونه قال وكذا في صاحبها
بيعيها فانه يسعه ان يشتريها ويطاها هذا اذا كان
البائع ثقة او اكبر رايه انه صادق فكذلك وان كان
اكبر رايه انه كاذب لم يسعه ان يتعرض لشي من ذلك
وكذا لو حال اشتريتها منه او وهبها اليه ونصف
بها على وان لم يجز بكري شي منها كان عرفها المشتري
لم يشتريها حتى يعلم انتفاءها لا بكر **وكره لرب الدين**
اخذ ثمن خمر **يعلم مسلم** اي اذا باع مسلم خمر واخذ ثمنها
وعينه دين كره لرب الدين المسلم ان ياخذ منه بدلا
عن دينه اذا علم به **لا كافر** اي لا يكره اذا باع كافر
وكره احتكار قوت الاذي وقوت البهيمة في بلد
يضر باهله بان كان البلد صغيرا بخلاف ما لم يضر
بان كان البلد كبيرا لخشيته لا بأس به الاحتكار

ان

الطعام للغلاة يقال من حكر اذا ظلم ونقص حكر اذا
 استبد به وجبر عن غيره وكذا التذرع على التفصيل
 وصورة ان يخرج من البلد الى الفلاة التي كانت
 بالطعام واشترى منها خارج البلد وهو يريد به جنسها
 ويمنع عن بيعها ولم يترك حتى تدخل الفلاة البلد
 قالوا هذا اذا لم يلبس الملبس فيدخل البلد على التجار فان
 لبس فهو محتمل في الوجهين ثم الاحتكاك المستميت
 عنه في الاشياء التي ما فوقت الناس اليها كالبز والسفر
 والعنب التمر واللين والفنت والفول وهو قولها
 وعليه الفتوى وقال ابو يوسف كل ما ضرر بالناس
 حبسه احتكارا ان كان ذهبيا او فضة او ثوبا ثم المدة
 اذا فضررت لا تكون احتكارا وان طالت تكون احتكارا
 مكروها والفاصل اربعون يوما وقيل الشهر والاصل
 ان التجارة في الطعام غير محصورة اذا كان على قصد
 الاحتكار وتربص لغلا وفقد الاحتكار بالناس اما
 اذا لم يكن شيء من ذلك فهو محمود **لا غلة ضيعته**
 اي كره احتكاره فوات لا احتكار غلة ضيعته **وما**
حطه من كذا اى لا يكره احتكار ما حطه من بلد
 اخر عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يكره وقال
 محمد كل بقعة يحلب منها الى المصدر في العادة فهو منزلة
 فما المصدر يحرم الاحتكار فيه بخلاف ما اذا كان البلد

بعيدا

بعيدا لم يخذ العادة منه الى المصدر فانه يكره **ولا يبيع**
السلطان اى لا ينبغي للسلطان والامام ان يبيع
 على الناس مطلقا **الا ان يتحكم ويتعدي** ويتجاوز
ارباب الطعام على القيمة لغديا فاحش ايات
 يبيع فقيرا بانه وهو يشترى بخسين وعجز الفاضي
 عن صيانة حقوق المسلمين الا بالضرورة فلا بأس
 بالمسوقة من اهل الذري والبصر ومن باع منهم
 بما ذكره الامام صح وهو يبيع القاضي على المحتمل
 طعامه من غير رضاه قيل هو على اختلاف عرف في بيع
 ما لا يدون وقيل يبيع بالاتفاق وقال مالك يترجم
 الوالي ان يستر عام الغلات ثم اذا رفع هذا الامر
 الى القاضي بما ذكر المحتمل يبيع ما فضر عن قوته وقوت
 اهله على اعتبار السعة في ذلك وينهاه عن الاحتكار
 ويخرج عنه فان رفع اليه مرة اخرى وهو مصر على
 علانية وعظمة وهدده وان رجع اليه مرة اخرى
 حبسه وعز على ما تري حتى يمتنع من سوء عمله
وجاز بيع العصير من خر وكره عند بعض العلماء
 وكانا جارت بيتا لم يخذ بيتا نارا وبيعه وهي
 معبد النصارى او كنيسة وهو معبد اليهود
او يبيع اى جاز باخرة بيتا لبيع فيه **نهر بالسوا**
 من المصدر متعلق بالاربع الاخيرة هذا عند ابي

خفيفة وقال لا ينبغي ان يوجره شيء من ذلك وانما
 فيه بالتواضع لا يمتنع من ان يخذل البيوع والكنايس
 واظمنا ربيع الجود والخنازير في الامم فان قالوا هذا
 في سواد الكوفة فاما في سواد بلادنا فاعلام الاسلام
 بادية اي ظاهرة فلا يمكن ان يكون فيها ايضا وهو الصحيح
 وجاز **خزاعي** **باجر** وبطبيب لاجره عند ابي حنيفة
 وعندهما مكروه و**جاز** **ربيع بن ابيوت** **مكة** بالاجماع
 و**جاز** **ربيع** **رضيها** عندهما وهو احد الروايتين عن ابي
 حنيفة و**جاز** **تفسير المصنف** **ونقطة** بفتح النون
 ولو فصل هذه المسائل ما قبلها كما فصل في الكافي
 او قال في الاول فصل في البيوع وغيره لكان اولي **جاز**
بيع **نخيلته** ثم قالوا في زماننا لا بد في العجم من ذلك
 فيما لنقش يحفظ الاي في النقطة يحفظ الاعراب
 و**جاز** **دخول ذي مسكر** مطلقا سواء كان حراما
 او غيره وقال مالك يكره في المسجد الحرام و**عبادة**
 اي جاز عبادة المسلم ذميا واختلجوا في عبادة
 الفاسق والاصح انه لا بأس به **وجاز** **خصا البهائم**
 دون الادوي ولا بأس بكي الاغنام و**خصا** **بهائم**
 و**خصا** **البهائم** ولا بأس بكي الصبيان اذا كان لدا
 وانما المرعي **الحيل** **وقول هدية العبد الناجر** وانما
 دعوة واستغارة ذابته وكروه كسنة التوب بالفتح

مصدر

مصدر كسنة التوب وكروه **هدية التقيدين** اي
 العبد الناجر والقياس ان لا يجوز في الكل وفي
 الاستحسان يجوز من الهدية البسيرة والدعوة البسيرة
 وكروه **استخدام الخفي** وكسبه اطلاقا يشير الى
 ان مطلق الخدمة مكروه وذكر في الاوضح انها يكره
 استخدامهم في الخدمة المعهودة وهو الدخول في الخدم
 وكروه **الدعا** بان يقول شالك **بان** **يقول** **يقعد** **القدر**
من عرشك وعن ابي يوسف انه لا بأس به وبه اخذ
 ابو الليث و**بان** **يقول** **بحق** **فلان** او **بحق** **ابنيك**
 او **بحق** **البيت** **والشعر** **الحرام** ولو قال لغيره **بحق**
 الله او بالله نفعل كذا لا يحب على ذلك الغير ان ياتي
 بذلك الفعل شرعا وان كان الاولي ان ياتي به وكروه
 اللعب **بالشطرنج** **والنرد** **وكل** **لهو** وان قام بها
 فهو حرام بالاجماع و**اباح** **الشافي** **في** **الشطرنج** قال
 سهراب بن محمد الصعلوك ريس اصحاب الشافعي اذا
 سلمت يده من الضحك والقتلا من الشيطان
 واللسان من الهذيان فهو ادب بين الخلال ثم
 ان قام بالشطرنج سقطت عدالة وزدت شهادة
 وان لم يفامربه وكان مناولا قبلت شهادة وبقيت
 عدالة وكروه **جعل الراية في عنق العبد** وهو ان
 يجعل في عنق عبده طوقا حديد مسددا بشما عظيم

يُنْعَهُ مَنْ أَنْ يَنْحَرُكَ رَأْسَهُ وَهُوَ مُعْتَاد بَيْنَ الظَّالِمِينَ
قَالُوا هَذَا فِي زَمَانِهِمْ وَأَمَّا فِي زَمَانِنَا فَلَا بَأْسَ بِهَ لَغَلْبَةِ
الْأَبَاقِ خُصُوصًا فِي الْمَنُودِ كَذَا فِي الْخِلَاصَةِ وَفِي قِتَادِ
السَّارِجَةِ قَالُوا لَأَمَامَ الْأَسْبِيحِ لَا بَأْسَ بِالْغَلَا إِذَا
خِيفَ مِنْهُ الْإِبَاقُ **وَحَلْ قَيْدِهِ وَخَفَقَتُهُ** لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ
لِلنَّهْدِ أَوْ لَا يَحْضُرُ سَتَعْمَالُ الْحَرَمِ فِي الْحَقْنَةِ كَالْحَرْمِ
وَيَحْوِيهَا **وَحَلْ رَزَقِ الْقَاضِي فِي بَيْتِ الْمَالِ** مَطْلَقًا
سَوَاءً كَانَ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّهُ كَانَ غَنِيًّا
أَخَذَهُ صَلَاحٌ وَنَذَرَهُ أَفْضَلَ وَالْأَصَحُّ أَنْ أَخَذَهُ أَفْضَلَ
وَأَنَّ كَانَ فَقِيرًا أَخَذَهُ أَفْضَلَ أَيُّ النَّوَاجِبِ أَنْ يَأْخُذَ رِزْقَهُ
وَكِفَايَتَهُ وَهَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ أَمَّا أَنْ يَكُونَ شَرْطًا أَوْ
مُعَافَاةً كَعَقْدِ الْبَاطِرَةِ أَوْ يَكُونَ كِفَايَةً وَمُؤْنَةً كَالنَّفَقَةِ
أَمَّا الْأَوْلَى حُرَامٌ وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا بَأْسَ بِهِ هَذَا إِذَا كَانَ
مَا لَيْسَ بِالْمَالِ خِلَافًا لِمَا جَعَلَ حَقُّهُ فَإِنْ كَانَ حَرَامًا جَمَعَ
بِبَاطِلٍ لَمْ يَحِلَّ أَخْذُهُ وَلَيْسَ ذَلِكَ بِإِعْمَاقِ الْمُسْلِمِينَ
وَسَمِعْتُهُ رَضَايَةً عَلَى أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِالْكَفَايَةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ
وَفَدْرَجَةُ الرَّسْمِ بِأَعْيَانِهِ فِي أَوَّلِ السَّنَةِ وَفِي زَمَانِنَا
يُؤْخَذُ الْخَرْجُ فِي آخِرِ السَّنَةِ فَيُعْطَى الْقَاضِي فِي آخِرِهَا
وَالْمَأْخُوذُ مِنَ الْخَرْجِ خَرْجُ السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ فِي الصَّحِيحِ
وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَإِنْ أَخَذَ الرِّزْقَ فِي أَوَّلِ السَّنَةِ ثُمَّ عَزَلَ
قَبْلَ مَضِيِّ السَّنَةِ لَمْ يَجِبْ رُزْقُهُ مَا بَقِيَ مِنَ السَّنَةِ

وقال

وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَجِبُ الرَّدُّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِهِمَا
لَا يُلْزَمُهُ الرَّدُّ وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ الْحَدِيدِيِّ الرَّدُّ وَهُوَ
الصَّحِيحُ رَوَى أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَزَقَ شَرِيحًا
خُصَمَاءَهُ دَرَاهِمَ كُلِّ شَهْرٍ **وَحَلْ سَفَرِ الْأَمَةِ وَامُ الْوَلَدِ**
بِالْحَرَمِ قَالُوا هَذَا فِي زَمَانِهِمْ وَأَمَّا فِي زَمَانِنَا فَلَا
وَشَرَّ مَا لَبَدَ لِلتَّغْيِيرِ مِنْهُ وَبِجَعِهِ يَحْزَنُ لِلدُّعَى وَالْأَمِّ وَالنَّفَقَةِ
لَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ فِي حَرَمِهِمْ وَلَوْ جَرَتْ أَمَتُهُ فَقَطَّاعِي
دُونَ الْعَمِّ وَالْمُنْفَقَةُ مَطْلَقًا عِنْدَ أَبِي يُونُسَ وَعِنْدَ
بَعْضِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ أَنَّ فِي عِبَالِ الْغَيْرِ لَا يَحْزَنُ لَهَا

كتاب أخبار الموات

الْمُنَاسِبَةُ بَيْنَ الْكِتَابَيْنِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ
الْقَلْبُ بِالْأَحْسَنِ فَيُحْيَا الْمَوَاتُ أَنْبَاءُ أَرْضِ طَبْعَةٍ
أَوْ أَجْرُ الْأَنْهَارِ وَتَحْتَ التَّخْيِيلِ وَالْإِسْتِجَارِ وَهَذَا أَمْرٌ
مُسْتَحْسَنٌ فَإِنَّ نَعْمَ الْعَاقِلَةَ تُؤَرِّجُ نَعْمَ الْأَجَلَ
وَالْمُرَادُ بِالْأَحْيَاءِ فِيهَا الْحَيَاةُ وَهِيَ بِالْحَيَاةِ النَّامِيَّةِ
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَأَحْيَيْنَا لَهُ الْأَرْضَ بَعْدَ
مَوْتِهَا وَأَنَامْنَا سَمَاسَ اللَّيْلِ لِلْأَرْضِ الْإِنْفَاقَ بِهَا
كَالْمَيْتِ الْحَقِيقِيِّ وَهَذَا قَالَ **هِيَ أَرْضُ نَعْدَرٍ وَرِزْقُهَا**
لَا نَقْطَعُ الْمَاءَ عَنْهَا أَوْ لَغَلْبَتُهُ عَلَيْهَا وَمَا أَشْبَهَ
ذَلِكَ مَا يَنْعَى الرِّزْقَ غَيْرَ مَلُوكَةٍ قَوْلُهُ غَيْرُ مَرْفُوعٍ

بالصفت **بعيدة من العام** اي القرية بحيث اذا وقف
 انسان من اقصى العام فصاح لم يسمع الصوت
 منه فهو موان وفي الذخيرة الفاصل بين القريب
 والبعيد مروى عن ابي يوسف قال يقوم رجل
 جمهوري الصوت من اقصى العام اذا غلب على مكان عالي
 وينادي باعلى صوته فان الموضع الذي لا يسمع صوته
 فيه منه يكون بعيد عنه في رواية اخرى ان البعيد
 قد غلوة كذا في شرح السيد ويعتبر عندهما انقطاع
 ارتفاق اهل القرية عنها حقيقة وان كان قريب
 من القرية هذا اذا كانت غير ملوكة لاحد فان عرف
 مالكه فموله وان لم يعرف فهو لمجاعة المسلمين
 ولو ظهر له مالك يرو عليه ويضيق الذراع نقصانها
 وذكر القدر مريم اذا كان قد خربها وكان ملوكا في
 الاسلام لا يغدو له مالك بعينه فهو بعيد من القرية
 فهو موان **ومن اخياء** اي ومن جعله صالحا للذل
باذن الامام ملكه وبغير اذنه لا ملكه عند ابي حنيفة
 وقال لا ملكه **وان عجز** بعد الاذن لا ملكه التجار الاعلام
 مشتق من العجز وهو المنع فان علم في موضع المواقف علامة
 فكانه منع الغير من الاخياء ثم قد تكون بوضع الاحجار
 عليه ولذا تكون بغيرها بان عرجولها اعصانها يابسة
 ونقي الارض واحرق ما فيها من الحشيش والشوك

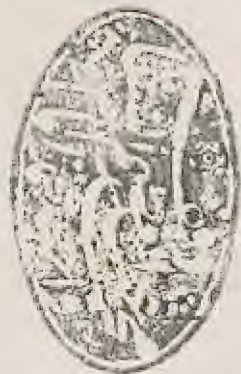
او حصه

او حصه ما فيها من الحشيش والشوك وجعلها نحو لها
 وجعل التراب عليها من غير ان يتم المسافات يمنع
 من الدخول وحفر من بين ذراعا وذرعاين ولو كرها
 او ضرب عليها المسافات واشتق لها نذر فهو احيا
 كذا في المبسوط وذكر في الهنداية ولو كرها وسقاها
 فعن محمد احيا ولو فعل احدهما يكون تحجيرا ولو حفر
 انهارها ولم يسفها يكون تحجيرا وان سقاها مع حفر
 الانهار كان احيا وان حوطها وان حوطها وسفها
 بحيث تفهم لما يكون احيا **ولا يجوز احيا ما قرب**
من العام فبترك مدعي لاهل القرية ومطر حلقا
 وقد مر الفرق بين القرب والبعيد انفا **ومن حفر**
 بئر في ارض **موان** باذن الامام عنده او باذنه وبغير
 اذنه عندهما **فله حريمها اربعون ذراعا** من كل جانب
 منه مطلقا سواء كان للطعن وهي التي تخرج المائنها
 باليد او كانت للناضح وهي التي تخرج المائنها بالبعد
 عند ابي حنيفة وعندهما في الناضح ستون ذراعا
 من الجوانب الاربع من كل جانب عشر ذراعا **وحريم العين**
خمسماية من كل جانب وعند بعضهم خمسماية من الجوانب
 الاربع من كل جانب مائة وخمسة وعشرون ذراعا
 والاول هو الاصح والذراع هو المكسرة وهي ست
 قبضات فكسرت منه قبضة وقيل ان القدير في البير

والعين باذكر في اراضيهم لصلابتهما وفي اراضيها
 يزداد لرخاؤها لئلا يتحول الماء الى الثانية **فن حفر**
في حريمها يمنع منه فان حفر اخيرا في حريم الاول
 ولاولان يستند ما اخذ في الثاني ولا يضمنه النفقة
 ولاولان ياخذ به يكس ما اخذ في وقيل يضمنه
 النفقة ان ثم يكس به نفسه وهذا هو الصحيح وان
 حفر الثاني بيرا في غير حريم الاول وهي قريبة منه
 وذهب ما البير الاول وغرق الثاني فلا شيء عليه
 والثاني الحريم من الجواب الثالث دون الجواب
 الاول **والقناة حريم بقدر ما يضمنه** مطلقا وعن
 محمد بن نزل البير في استخفاف الحريم قيل وهذا
 عندهما واما عنده فلا حريم له ما لم يظهر الماء على وجه
 الارض قالوا وعند ظهور الماء على الارض ينزل عين
 فوارة فيقدر حريمه بحسب اية ذراع وحريم شجرة
 بعدد راس في ارض موان حشنة اذرع فلا يتصرف
 الاخر في حريمه **وما عداك عنه الفرات اي ماؤه ولم**
يحتمل عوده اليه فهو موات اذا لم يكن حرمه للعاص
 وان اخذ عوده لا يكون مواتا **والحريم النهر اي**
 من كان له نهر في ارض غيره فليس له حريم عند اي
 حنيفة الا ان يقيم بينة على ذلك وقال له مساه
 النهر يشي عليها ويلقي عليها طينه **مسائل**

الشرب

الشرب بالكرم اي نصب الماء ليشرب المزارع او الدوا
 الينهار الغطام **ثم حلة** وهي نهر بغداد والفرات
 نهر الكوفة **وجيكون** نهر خوارزم **وسيجون**
 نهر الترك **غير ملوكة** لاهد **وجيكون لكل ان يسقي**
ارضه ودوابه بما به ولو قال فذلك كان احسن وان
 يتوضا به ويشرب به وينصب الرط عليه ويكر
 اي يشق منها نهر الى ارضه ليسقيها **ال لم يضر**
بالعامه وان اضربهم بان يميل النهر العظيم الى هذا
 الجانب اذا انكسر خفته فيغرق القرى والاراضي
 او يحرقها **لا يجوز** قوله **ال لم يضر** متعلق بالرحم الكري
 وكذلك الاحكام المذكورة في البحار ايضا **وفي الانهار**
الملوكة والابان الملوكة والحياض الملوكة يجوز لكل
 شربه **وسيفي ابيه ارضه** **وال حفر** يجب النهر
لكثرة البقر **يمنع** مطلقا وله ان يمنع من الشفة
 من الدخول في ملكه اذا كان يجد ما اخر بقرب
 هذا الماي في غير ملك احد وان كان لا يجد ذلك ايضا
 لصاحب النهر اما ان يخرج الماء اليه او يترك
 ليأخذ بنفسه بشرط ان لا يكسر خفته وقيل هذا
 اذا اخذ في ارض ملوكة واما اذا اخذ في ارض
 موات فليس له منعه ولو منعه عن ذلك وهو يخاف
 على نفسه ودوابه العطش **لان** يفاضل بالسلاح



اذا التقى في فوهة ارضه من النهر فليس عليه شيء
من المونة والاصح ان عليه المونة والاخر ارض هذا
لخلاف جهه الرسم ان يؤخذ في الكري من اسفل
النهر وتترك بعض النهر من اعلاه حتى يفزع
من اسفله **ولا كري على اهل الشفة** في الارض
المملوكة وهم الذين يشربون ويسقون دوابهم **ويجوز**
الشرب **بغير ارض** استخسانا والقياس ان لا يشرب
نهرين قوم ولهم على ذلك ارضي **اختصوا في**
الشرب **فهو اي الشرب** **ببئهم على قدر ارضهم**
في الصحيح وقيل يقسم بقدر المخداج وقال
الامام ابو علي الدقاق يقسم بقدر الحاجة وليس
لأحد من الشركاء ان يشق منه اي من النهر
المشترك **نهر او ينصب عليه رحي** الا برضاهم
والا ان يكون الرحي لا يصدر بالنهر ولا بالماء ويكون
موضعها في ارض مساحة بان يكون بطن النهر وحا
مملوك له ولا يخرج الشيبيل فانه يجوز **وينصب**
دا بنة عليه هي جذع طويل يركب تركيب مداق
الارض وفي راسه معدة كبيرة يستقي بها **وهي**
ينصب **جسر** او فتحة الجسر اسم لما يوضع وير
ويتخذ من الخشبة والالواح والقنطرة اسم لما يتخذ
من الاجر والحجر ويكون موضعا ليرفع او يوسع **فمن**

فانه

وان كان محذرا في الاواني ويخاف الهلاك عن العقر
يقابل بغير السلاج والماء **الحربا لكونه والحرب** بضم
لحا المهملة وتشديد الميم الموصدة وباء الخابية
وتخوها **لا ينتفع به** ولو قليلا **الاباذن صاحبه** كالصيد
المأخوذ ولكن يفتن فيه شبهة الشركة حتى لو سرق
الناس في موضع يفر وجوده فيه وهو يساوي نصيبا
لم تقطع يده **وكري نهر غير مملوك** يكون من بيت المال
على السلطان ان يحتاج اليه فان لم يكن فيه شيء
يجوز الناس على كرية الا ان يخرج له من كان يطيقه
ويحصل مونة على الميساير الذين لا يطرفونه بانفسهم
فما في تخمير الجيوش **وكري ما هو مملوك يكون على**
اهله والنهر المملوك يكون خاصا وعاما والفاصل
بينهما اما ان ما يستحق به الشفعة فهو خاص ومالا
يستحق به الشفعة فهو عام فكري ما على اهله الا على
بيت المال **وبجوار ابي** منهم على **كرية** مطلقا سواء
كان المملوك خاصا وعاما وقيل لا يجبر له كالخاص
ومونة كرية النهر المشترك يكون عليهم من اعلاه
اي مونة من اعلاه **فان باؤا الكري** **الارض**
من الشركاء **كري** ذلك الرجل عند ابي حنيفة
وعندهما الكري عليهم من اوله الى اخره يخصص
الشرب والارضى نعم بعض المشايخ ان الكري

اذا التهي

النهر مطلقا سواء كان الفسنة بالكري ولا وكذا اذا
 اراد ان يوضها عنده من النهر فيجعلها في اربعة
 اذرع او واحد منه لاحتساب الماء فيه فيزداد طول
 الماء بخلاف ما اذا اراد ان يسفل كذا او يرفعها
 حيث يكون له ذلك في الاضاح وان يقسم
بالامام وقد وفقت **الفسنة بالكوي** الكوة ثقب
 البئيت والجمع كوي وقد انضم الكاف في المفرد والجمع
 ويستعمل في فاح الماء الى المزارع والحداد والبقاع
 كوي النهر كذا في المغرب وان **يسوق شربا الى ارض**
لداخري ليس لها فيه شرب اي ليس الارض في النهر
 شرب الارضها ويورث الشرب ويوصي بالاعتقاد
 بعينته ولا يباع ولا يوهب فلو تزوج امرأة على
 شرب بغير ارض فالنكاح جائز وليس لها من
 الشرب شيء فيجب مئزر المثل والصلح عن دعوى
 الشرب باطل ولو ملا ارضه ماء فترت وضرت ارض
 جاره او غرق لم يضمن قالوا هذا اذا استعمل ارضه
 سقيا معتمدا ان تحمله ارضه عادة واما اذا سقي
 سقيا لا تحمله ارضه فيضمن
كتاب الاشربة
 ويجمع شرابا هو كل ما يشرب من المائعات

ويسمى

ويسمى هذا الكتاب مائلا لانه فيه بيان احكامها
 ثم المناسبات بين الشرب والاشربة ظاهرة الا ان
 الشرب في بيان شرب الحلال وهذا في بيان الحرام
 فلذلك فصله واخره عنه وفي الشربة **الشراب**
ما يشكر المحرم منها اربعة الاول الخمر وهو النبي
 من ما العنب اذا غلا علينا كما ملأ بك صا رصفه
 اغلاه **واسند وقذف بالزبد وماء وانزاله فانكشف**
 عنه وسكن وهذا عند ابي حنيفة وعندهما اذا
 اشند صار خمر ولا يشترط القذف بالزبد وفان
 بعض الناس كل مسكر حرام والمزاد بالاشتداد كونه
 صالحا للاسكار وانما يسمى الخمر به لتجده اي لتشدده
 وقوته **وحرم قليلها وكثيرها** ومن الناس من
 انكر حرمة عينتها وزعم ان السكر حرام وهذا باطل
 وكفرو منه وقيل لا يحيد فيها ما لم يسكر منه وقال
 شمس الائمة السرخسي يحيد من شرب منه قليلا
 كان او كثيرا ويحوز تخليها بتخليها عند ذلك اذا
 للشافعي فلو ان المضطر من العطش شرب من
 الخمر مقدارا ما يرويه فسكرو لاحد عليه ولو شرب
 زبادة على المقدار لم يسكر قالوا ينبغي
 ان يلزمه الحد **والثاني العلاء** وهو العصير
 يريد به النبي من ما العنب فقد ذكر في المبسوط

ان الذي من ماء العنب يسمى عصيرا ان طبخ حتى
 ذهب اقل من ثلثه ويسمى البازرق ومنها المنصف
 وهو الذي طبخ حتى ذهب نصفه والكل حرام عندنا
 اذا غلا واشتد ووزق بالزبد واشتد على الخل
 وفاك الاوزاعي هو مباح وهو فوق الاصحاب الظواهر
 وبعض المعتزلة والتقييد بالطبخ باعتبار الغالب
 لانه لا فرق بين ان يذهب ما ذهب بحر الشمس
 او النار كذا في الفتاوى الخائنة وانما قد بقوله
 اقل لان ذهب ثلثه فما دام طويلا شربه
 عند الكل واذا غلا واشتد يحل شربه عندهما لم
 يشكر خلافا للجمهور الثالث السكر يفحشين وهو
 الذي من ماء الرطب اذا صار مسكرا فهو حرام والرابع
 نقيع الزبيب وهو الذي من ماء الزبيب والكل
 اي الثلاثة الاخيرة حرام اذا غلا واشتد خلافا
 للاوزاعي في النقيع ولكن حرمه اذ هو حرام
 الحز ولا يكره مستحله ولكن يفضل بخلاف الجمهور
 فانه يكون مستحله كالفرا وجزا بيع غير الحرام من
 هذه الاشربة ولا يجب الحد بشربها ما لم يسكر
 وبخاسن ما خفيفة في رواية وغليظة في رواية
 وضمن متلفها عند ابي حنيفة وقال لا يجوز بيعها
 ولا يضمن متلفها وعد ابي يوسف انه يجوز بيعها

اذا كان

اذا كان الذهب بالطبخ اكثر من النصف وثلثين
 والحلا منها اربعة الاول نبيذ التمر والزبيب
 ان طبخ كل واحد منهما اذ ي طبخه وان اشتد اذ شرب
 ما لم يسكر به لا هو ولا طرب عندهما وعند الجمهور
 والشافعي حرام ولو شرب بالدم هو والطرب فهو حرام
 بالاتفاق نبيذ التمر يبتدئ في حرة الماء او غيرها اي
 يلقى فيها حتى يغلي وقد يكون من الزبيب
 والعسل كذا في المعرب والثاني المذيطان
 وهو ان يجمع من ماء التمر وما الزبيب فيطبخ اذ ي
 طبخه ويترك الى ان يغلي يشتد كذا في شرح
 السبب نفا من الإفصاح والثالث نبيذ العسل
 والذين والبر والشعير والذرة طبخ اولاعنها
 اذا كان من غير لهو وطرب في ظاهر الرواية وفي
 النوادر عن محمد ان من شرب الى منها بعد
 ما اشتد لا يحل ولا يدعي من شرب ما يتخذ من العسل
 والبر والشعير والفانيد والسكر والتوت
 والمكثري وغير ذلك سكر او لم يسكر كذا في المبسوط
 لشمس الامة السرخسي وذكر في الهذائ ان يبيع
 وكذا المتخذ من الالبان اذا اشتد فهو على هذا وقيل
 على قول ابي حنيفة لا يحل لبن الرمكة والصحيح
 انه يحل والرابع المثلث العنبي وهو خلاص

غلا واشتد من الغلبان اي الذي ذهب ثلثاه
 وبقي ثلثه وهذا عندهما وعند محمد وما لا والاشا
 قليلا وكثيره حرام وسئل ابو حفص الكبيري فقال
 لا يحل شربه فقبل لثا لفت اباحينفة وابا يوسف
 فقال لا لانه يحل له الاستمالة والناس في زماننا يشربون
 للبخور والدمي فعلم انه حلال فيما اذا قصد التقوي
 اما اذا قصد به التلذذ فلا يحل بالانفصاق وعند محمد
 مشارقونها وعنه انه كره ذلك وعنه انه توقف فيه
 فقال لا احرمه ولا ابيحه ولو طبخ الخمر او غيره
 بعد الاشتداد حتى ذهب ثلثاه لم يحل **وعمل الانتباه**
 اي ان اخذ النبيذ في الدنيا وهو القرم وقال ابو
 عبيدة الدباجع دباؤه وهو القرم **والختم** وهي
 جذار حمر وقد جاز حضرت يونس بها من نواحي اليمن
 والنواحي حتمه **والمزقة** الوعا المطاي بالزيت
 وهو لغير **والنقاير** من نقير الخشبة اذا حفرها
 والنقاير الخشبة المنقورة وانما خص هذه الاوعية
 بالذكر لان البندنة تشبه في هذه الظروف اكثر مما
 تشبه في غيرها **وخل الخمر** مطلقا سواء خلل
 بالقاشي في الخمر **المسلح** الخلال او غيره او خللت
 بنفسها من غير لقايشي وقال الشافعي في التحليل
 حرام ثم ان كان بالقاء شي في الخمر من محل او خل فلا يحل

ذلك

ذلك الخمر قولا واحدا وان كان التحليل بغير لقا
 شي في الخمر بان كان بالنقل من الظل الى الشمس
 او بابقاد النار بالقرب منه فله قولا في اباحته
 لنا اول ذلك الخمر **وكره شربه** **دردي الخمر** **والامتناع**
به **والانقاع به** ولكن لا يحل شربه بلا سكر وقال
 الشافعي يحل بلا سكر

كتاب الصيد

المناسبة بين الكتابين ان كلا منهما من استباح الله
 والطيب وهما يوجبان الغفلة قال النبي
 عليه السلام من اتبع الصيد فقد غفل وهو الاصططاع
 ويطلق على ما يصاد ويجمع على صيد ولا اله مصدر
 فديطلق على المفعول وحكم الاصططاع بثبوت الملك
 لا للحال لان حكم الزكاة وشرط ثبوت الملك كون الصيد
 غير مملوك وشرط الحلاك يكون الصار له من اهل الزكاة
 وسبب ثبوت الملك اخذ ثم الصيد مباح لغير
 الحرم في غير الحرم **ويحل بالكلب المعلم والفهد**
والبانري بالتحفيف والتشديد **وسائر الجوارح**
المعلمة كاشاهين والباشق والصقر وعن ابي
 يوسف انه استثنى من ذلك الاسد والذئب وفي
 الجامع الصغير وكل شي علمته من ذي ناب هل يسا

وذبي مخلب من الطيور فتعلم فلا بأس بصيده وما
 سوي ذلك لا خير فيه إلا أن تدرك ذكاً فيريد به أنه
 إذا أخذ كلب غير معلم صبيداً فلا خير فيه إذا قتله
 الكلب إلا أن يدرك ذكاً نه وفي معنى الجوارح قولان
 أحدهما أن يكون جارحاً حقيقة بناءً أو بمخلبه فيكون
 من الجرح بمعنى الجراحة والثاني أن الكواصب كقوله
 ويعلم ما جرحتم بالنهار أي كسبتم ويمكن للمر عليها
 فيشترط أن يكون من الكواصب التي يخرج فيعمل
 بالجرح بيقين **ولا بد من العقليم فيها وإذا بترك**
الأكل ثلاث من المرات في الكلب عندها وهو رواية
 عن أبي حنيفة وأبو حنيفة لم يوقت وقتاً ولكن
 فوض إلى الجنب ما د صاحبه قال كان الكبرياء أنه
 صار معلماً فهو معلم والأفلاك صار ثلاثة أو أكثر من
 الصيود ولم ياكلها لم ياكل الأول والثاني وفي الثالث
 روايتان والأصح أنه يجل الثالث كذا في الخلاصة
وإذا بالرجوع والإجابة إذا دعوت في البانزي
 مطلقاً سواء كان الرجوع بطمع اللحم ولا وقتل
 لورجع بلا طمع اللحم فهو معلم والأفلاك **ولا بد من التسمية**
عند الأرسال حقيقة أو تفدير الكلب في الناس ولا بد
من الجرح من أي موضع كان من الصيد وعن أبي
 يوسف أنه لا يشترط قال **أرسله** بعد التسمية فأخذه

وجرحه

وجهه ثم مات وأكل منه البانزي **أكل الباني**
 وكان القيناسك يحرم الباني وهو واحد فوق الشافعي
والأكل الكلب الفزارة يוכל الباني وقال مالك
 والشافعي في القديم لا يحرم ولو شرب الكلب من
 دم الصبيد **أكل** **أدركه المرسل حياً ذكاه** **واله**
بني حبي مات حرم مطلقاً سواء كان من ذبحه أو لا
 وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه إذا وقع في يده
 ولم يتمكن من ذبحه وفيه من الحياة فوق ما يكون
 من الذبوح يجل وهو فوق الشافعي وهذا إذا كان
 ينوهم بقاؤه حياً مع الجرح الذي جرحه الكلب أما
 إذا شق بطنه وأخرج ما فيه ثم وقع في يد صاحبه
 حياً فإن خلت نأوله **وخففه الكلب ولم يجرحه حرم**
 مطلقاً سواء كسر منه عضواً لا وحكي أبو يوسف
 عن أبي حنيفة أنه إذا كسر عضواً فقتله **صل**
كلب غير معلم أو كلب مجوسي أو كلب لم يذكر اسم الله
عليه حال كونه عدا حرم خلافاً للشافعي في الاختلاف
 قوله حرم متعلق بالمسائل الخمسة ولو لم يصبه
 وغلبه الكلب لثاني ولم يجرح معه ومات بجرح الأول
 كره أكله ثم قتل كراهة تنزيه وقيل كراهة تحريم وهو
 اختيار شمس الأئمة الحنوف ولورد الصيد على الكلب
 مجوسي حتى أخذه فلا بأس بأكله **والأرسل مسلم كلبه**

فنجده بجوي فانزجر بنجره حل الصيد ولو ارسله
 بجوي فزجره مسلم فانزجر حرم والمزاد بالزجر
 الاغراب بالصياح عليه وبالا نزع اراظها من زيادة
 الطلب وان لم يرسله احد ولكنه انبعث الصيد بغير
 ان سال فزجره مسلم فانزجر فالحل الصيد حل والقياس
 ان لا يحل وكذا جميع الاحكام في البازيعة انه وضع
 المسائل في الكلب لانه محل الاشتباه وان رمي وسمي
 وجرح اكل وان ادركه حيا ذكاه وان يذكر ثم مات حرم
 وقد مر الاختلاف في الكلب في الاحتياج الى الاعاده
 وان وقع سهم بصيد فحائل الحائل في المشي
 يتكلفه على مستقة واعيانها كتحاملت في المشي
 وفيه انما تحامل الصيد ويطيروا يتكلف في الطيران
 وهو من الحلال اي يحل الصيد نفسه على تكلف الشيء
 والطيران كذا في المغرب وغاب عن النظر
 ما وفي طلبه ولم يزل في طلبه حتى اصابه حل استخاف
 والقياس ان لا يحل وهو قول الشافعي وان فقد على
 طلبه ثم اصابه الزامي حال كونه ميتا لا يحل مطلقا
 وقال مالك ان ما نوارى عنه اذ لم يبتكل واذا بان
 لبيته لا يحل وان رمي صيد فوقع في ما اوعى سطح او
 على جبل او على حجر او شجر او حائط ثم تردى منه الى
 الارض حرم وان وقع على الارض بتد او على الجبل

فاستنق

فاستنق عليه حل كله اذ لم يكن شيء من ذلك محدودا
 وان كان محدودا فاصابه وجرحه لم يحل واما
 الطير اذا وقع في الماء فان كان بري لا يحل وان كان
 سوا كان له الجذاعة قبل ان ينغمس في الماء او لا
 انه اذا كان بحاله لا ينوهم بحاة الصيد منها كما
 اذا ذكاه ثم وقع في الماء فان كان الطير ما بينا فان
 كان لم ينغمس في الماء اكل وان كان انغمس لا ياكل
 وما قتله المعتراض بعرضه هو سهم بلاريش
 بجر عرضا غالبا او قتله البندق وهي طينة
 مدورة حرم وان قتله المعتراض بجره ياكل وان
 رمي صيدا فقطع عضو منه وما ناكل الصيد
 لا العضو وهذا اذا بان شيئا يتهي المبك منه
 حيا بدونه عادة كاليد والرجل والفخذ وثلاثة
 ما يلي القوائم والاقل من نصف الراس فان
 فذه نصفين او قطعه اثلاثا وقد كان الأكثر
 ما يلي العنق او قطع نصفه او نصف راسه او
 اكثر منه اكل كله فظهر من هذا ان التقييد
 بقوله اثلاثا انفا في اللحم الا ان يقال انه خصه
 بالذكر ليمتثل به بناء قوله والاكثر ما يلي العنق
 وهذا كله عندنا وعند الشافعي يحل المبك
 والمبك منه في الوجه كلها اذا مات الصيد

وحرم صيد الجوسي والوثني والمزبد والبرقي صيد
 واصابة فلم يخنه اي لم يوهنه الرمي فتراه اخر
 فقلله في الثاني وصل الصيد والخنه واوهنه
 فلاول ولكن حرم الصيد هذا اذا كان الرمي الاول
 بحال ينجوا منه الصيد اما اذا كان الرمي الاول
 بحال لا ينجوا منه الصيد فان بقي فيه من الحياة
 بقدر ما يبي في المذبوح كما لو اناك راسه يجل
 وان كان الرمي الاول بحال لا يعيش منه الصيد غير
 انه يبقى من الحياة اكثر ما يكون في المذبوح بان
 كان يعيش يوما او دونه فعند اي يوسف لا يحرم
 وعند محمد يحرم **ومن الثاني للاول قيمته غير**
ما نقصت جراخته اي ضمن قيمة الصيد الا ما نقصت
 من قيمة الصيد جراخته فلا يضمن قيمة الصيد الصحيح
 هذا اذا علم ان القتل حصل بالشاي بالكل
 الاول بحال يجوز ان يسلم الصيد منه والثاني بحال
 لا يسلم الصيد منه ليكون القتل مضافا الى الثاني
 وان علم ان الموت حصل من الجراحين اولم يدرضمن
 الثاني ما نقصته جراخته ثم يضمن نصف قيمته
 لحده ذكيا وان رماه الاول ثانيا فالجواب في حكم الابا
 كل جواب كل لو كان الرامي غيره **وعلى اصطفا**
ما يواكله وما لا يواكله

كتاب

كتاب الرهن

يقال رهن الرجل الشيء ورهنته عنده ورهنته
 لغته ورهنته ضيعته فان منها ميني اي اخذها
 رهنا والرهن الموهوك لتسمية المفعول بالمصذب
 ولجمع رهون ورهان ورهن والرهين والرهينة
 الرهن ايضا والتزكيب والعلوي الثبات والدوام وهو
 في اللغة جعل الشيء محبوسا اي شيء كان باي سبب
 كان ثم المناسبة بين الكتابين ان الصيد لا يملك
 الا بالخذ فكذا الرهن لا يملك الا بالقبض وفي
 الشرح هو حبس شيء حتى يكن استيفاءه منه
 اي من الشيء المذموم **كالدين** حتى لا يصح الرهن
 الا بدين واجب ظاهرا باطنا فاما بدين معدوم فلا
 كالرهن بالحدود والفضاوص وكذا لا يجوز رهن
 المذتر **ولزمه الرهن بايجاب** من الراهن بان يقول
 رهنتك هذا المال بدين لك علي **وقبول** من الرهن
ويتم بقبضه كما لو كان موقفا اي مقسوما فلا
 يجوز رهن المشاع وقال مالك يذرم الرهن بالايجاب
 والقبول **مفرغا** عن ملك الراهن فلا يجوز رهن
 دار فيه ما مناع الراهن **مميزا** اي ان لم يكن
 الرهن منصلا بغير اتصا خلقه كالورهن الذي

على اسر الشجر دون الشجر وعارضا كرهه الحنطة
 في الجوالق دون الجوالق **والخطبة** بين الراهن والمرتهن
فيه ايجز الرهن **وفي البيع قبض** مطلقا في ظاهر
 الرواية وعن ابي يوسف انه لا يثبت في المذوق الا بالنقل
 ثم اعلم انهم قالوا الركن مجرد الايجاب والقبول
 واختلوا في القبول قال بعضهم انه شرط والظاهر
 من المحيط والمستبقى انه ركن حتى لا يثبت من طعه
 لا يرهن بدون القبول واما القبض شرط النزوم
 وقال بعض اصحابنا هو شرط الجواز ويجوز له اي
 للراهن ان يرجع عن الرهن **ما لم يقبضه**
 المرتهن خلا لما لاك وهو اي المرهون **مضمون** بعد
 القبض **بأقل من قيمته ومن الدين** وقال
 مالك والشافعي هو امانة فلا يسقط شيء من الدين
 بهلاكه وقال زفر مضمون بقيمته يوم الرهن ولو
 قال هو مضمون بأقل كان احسن واظهر لانه
 من ليستن تفضيلية ببيان الأقل **فلو هلك**
المرهون بقيمته مثل دينه اي دين المرتهن **صار**
مستوفيا دينه حكم وان كان أكثر من دينه فالفضل
 امانة فلا يضمنها **وبقدر الدين صار مستوفيا**
 وان كانت أقل من دينه **صار مستوفيا بقدره**
 ويرجع المرتهن على الراهن بالفضل ببيان انه

اذا رهن

182
 اذا رهن ثوبا قيمته عشرة بعشرة فهذا عند
 المرتهن سقط دينه فان كان قيمته خمسة يرجع
 المرتهن عن ثوبه على الراهن بخمسة اخرى وان
 كانت قيمته خمسة عشر فالفضل امانة عندنا
 وعند زفر يرجع الراهن على المرتهن بخمسة
 وله اي يجوز للمرتهن **اي يطالب الراهن** اي
 وقت شأبه **ويجسه به** لئلا يحقه بعد الرهن
واذا طالب المرتهن الراهن بالدين يوم الرهن
باحضار رهنه واذا حضر يومه **الراهن باذا**
دينه **اولا** ثم يوم المرتهن بتسليم الرهن هذا
 اذا كان الدين حالا اما اذا كان مؤجلا فيطالب به
 عند حلول الاجل وكذا ان طالبه بالدين في غير
 بكه الرهن ولا حمله ولا مؤنة فيومر باحضاره
 وان كان له حمل ومؤنة ياخذ دينه ولا يكف المرتهن
 باحضار الرهن **وان كان الرهن في يد المرتهن لا يمكن**
 اي لا يجز على المرتهن ان يمكن الراهن **من البيع حتى**
يقضيه اي الحلال من المرتهن الدين فاذا قبض الراهن
سلم الرهن ولا ينتفع المرتهن بالرهن استحضار ما
 اي من جهته الاستخدام في العينة **وسكني في الدار**
والسكني الثوب والجارة **واغارة** في العبد والدار
 والثوب والدارية الاباذنه ويحفظه المرتهن

بنفسه ونزوحته وولده وخادمه الذي في عياله
 قوله الذي في عياله متعلق بالمجيع والمداد بالولد
 الولد الكبير والخادم الحق الذي اجر نفسه مساهمة
 او مشاهرة لاميا وممة ثم ذكر وان العبرة في هذا
 الباب بالسكينة ولا عبرة بالنفقة الا ترى ان المرأة
 اذا اودعت ودبعة قد فعت الودعة الى الزوجها
 لا يضمن وان لم يكن الزوج في نفقة لانها يسكن
 معها الا ترى ان الابن الكبير اذا كان ساكنا مع المودة
 ولم يكن في نفقة فخرج المودع عن المنزل وترك المنزل
 على الابن الكبير فانه لا يضمن فقلم ان العبرة طما
 قلنا كذا في شرح السيد المديونة **ضمن المدين**
بجفظة اي الرهن بغيرهم وضمن بايداعه وتقدمه
فتمته وهل يضمن الثاني عند اي حيقفة رضي
 الله عنه لا يضمن وعندهما يضمن ولو رهن خاتما
 بحفلة في خنصره فهو ضامن لانه ليس استعمال
 ولو جعله في نفقة الاصابع كان رهنا **واجرة بيت**
جفظة واجرة جافله على المدين في الروايات
 المشهورة وعن ابي يوسف ان كرمي الماوي على
 الراهن **واجرة رعيه ونفقة الرهن** بان كان دابة
 او عبدا **والخراج على الراهن** فقط والعشرون
 يخرج ياخذ الامام لان العشر متعلق بالعين

فيكون

فيكون مقدما على حق المدين قوله على الراهن
 متعلق بالجميع وعلى الراهن كسوة الرقيق واجرة
 طيره ولذا الرهن وكري النهر وسقي البستان
 وتلفيح نخله وجذاده والقيام بمصالحه وعلى المدين
 جفلة الا يثق ان كانت قيمة الرهن والدين سواء ان
 كانت قيمة الرهن اكثر فقلته بقدر المضمون وعلى
 الراهن بقدر الامانة ومدواة الجروح والقروح
 ومعالجة الامراض الفدا من الحيانة تنقسم بقدر
 الامانة والضمان والله اعلم **باب**
ما يجوز ان يرهنا اي اخذه رهنا والانهما به
اي اخذ الرهن بذلك الشيء وما لا يجوز منها لا يصح
رهن المشاع فيه ينقسم وفيه لا ينقسم مطلقا سواء
 كان الشيوع طاريا او لا وقال الشافعي يجوز رهن
 المشاع والشيوع الطاربي بان رهن جميع العين
 ثم نفاسها العقد في النصف ورده المدين وعند
 ابي يوسف ان الشيوع الطاري لا يمنع بقا حكم الرهن
 والاول هو الصحيح لانه ما يرجع الى المحل يستوي
 فيه البقا والابتداء والفايل ان يقول هذا منقوض
 بما اذا وهب شيئا يقسم ثم رجع في البعض المتابع
 لا تبطل البينة مع ان الشيوع في الابتداء فيه ينقسم
 مانع والمسئلة في الهداية ولا يصح رهن المثل

هذا هو المشاع في الرهن وهو الذي لا يملك بالكلية ولا يملك بالجزء ولا يملك بالصفة ولا يملك بالصفة والصفة هي التي لا يملك بالكلية ولا يملك بالجزء ولا يملك بالصفة ولا يملك بالصفة

على الخيل ومنها اي دون الخيل وزرع الارض
 ومنها ولا يصح رهن **مخل في ارضه ومنها** وكذا لو
 رهن الارض دون الخيل او دون الزرع او الخيل
 دون الثمر يجوز وروي الحسن عن ابي حنيفة ان
 رهن الارض بدون الاستحار يصح **والخمر والمدر والمكاتب**
وام الولد ولا يصح بائنا كالودائع والعقاري والمضا
 ومال الشراكة **وبالدرك** صورته رجل يبيع شيئا وملكه
 الى المشتري وفيه ضمانه فخاف المشتري الاستحقاق
 فآخذ من البائع رهنا بالثمن قبل الدرك فانه باطل
 حتى لا يملك حبس الرهن عنده كانه امانة حتى يرجع
 بجميع الثمن عنده استحقاق المبيع **ولا بالمبيع** اي اذا
 باع شيئا ولم يقبض المشتري المبيع واخذ المشتري
 من البائع بالمبيع رهنا لا يصح لان المبيع ليس
 بمضفوف حتى اذا اهلك المبيع لا يضمن البائع شيئا
 ولكنه سقط الثمن وهو حق البائع **وانما يصح الرهن**
بدين ولو كان موعودا وهو ان يقول رهنتك هذا
 لتقدرني القدر ثم يقبض الرهن فان هلك في يد
 المدين قبل ان يقرضه القفا فانه بمنزلة مضفونا
 على المدين حتى يجب عليه تسليم الاصل الى الراهن
 بعد الهلاك اذا كان الموعود مضمنا وبالقائمة الرهن
 اقل منه اما اذا كان الدين الموعود اكثر من قيمته

يجب

يجب على المدين الدفع بمقدار قيمة الرهن كذا في
 شرح السيد وانما يصح الرهن **براس مال التسلم**
ومن الصرف والتسلم فيه فان هلك الرهن براس
مال التسلم ومن الصرف في مجلس العقد ثم الصرف
والتسلم وصار المدين مستوفيا لراس مال التسلم
 ومن الصرف وان افترا فاقبل هلاك الرهن بطلا
 وفي الثالثة متى هلك الرهن صار المدين مستو
 للتسلم فيه ولزفد وان كان فيه **و يجوز للاب ان يره**
بدين عليه عهد الطفل والوصي بمنزلة الاب في هذا
 وعن ابي يوسف ومنه انه لا يجوز ذلك مستمرا
 وهو الفياس وفي الولد الكبير لا يصح الابا ذن فاذا
 جاز الرهن بصغير المدين مستوفيا ذن اذ اهلك
 عنده ويصير الاب الوصي مستوفيا ويضمنان
 للصبي قيمة الرهن فاذا كان القيمة اكثر من الدين
 يضمنان مقدار الدين لا الزيادة وفي الاما الى اذا
 كانت قيمة الرهن اكثر من الدين يضمن الاب بقدر
 الدين والوصي بقدر القيمة كذا في شرح السيد
 نقل عن الامام القمياشي **ومع رهن الخدين**
والمكيد والموزون فان رهنت هذه الاشيا
بجنسها وهلكت هلكت بمثلها من الدين
 مطلقا ولا عبارة بالجودة ببيان اذا رهن الترهان

ونيا

وقضه وزنه عشرة عشرة وهلك فان كانت قيمة
 اقل من وزنه فكذلك عند ابي حنيفة وعندهما يضمن
 المُرْتَهَن فتيته من خلاف جنسه **ومن باع عبداً على**
شرط ان يرهده المشتري بالثمن شيئا بعينه جاز
 استحسانا وكذا اذا باع شيئا على ان يعطيه كفيلا
 معيناً حاضر في المجلس فان لم يكن الرهن ولا الكفيل
 معيناً او كان الكفيل غائباً حتى افرقاً يفسد العقد
 واذا باع على هذا الشرط فامتنع المشتري لم يجبر
 وقال زفر جبر للبايع **فمنع البيع** الا ان يدفع
 المشتري الثمن **دفعاً خالاً** اي في الحال ويدفع قيمة
 الرهن **وهنا وان اشترى ثوباً بدرهم وقال**
المشتري للبايع امسك هذا الثوب حتى اعطيك
الثلث فهو ايجي الثوب رهناً وعند ابي يوسف وزفر
 لا يكون رهناً بل يكون ودعة **ولو رهن عبداً**
بالف لا يأخذ أحدهما بقضاه حقه حتى يودي
بأجر الدين كالباع اي كما اذا باع شيئاً والمبيع
 في يد الباع فتفقد المشتري بعض الثمن واراد
 ان يأخذ بعض المبيع لا يملك ذلك **ولو رهن عبداً**
واحداً عند رجلين بدين لكل واحد منهما صح
مطلقاً سواء كانا شريكين فيه او لا وجميعهما رهن
 عند كل واحد منهما **والمضمون على كل واحد**

من المرتنين



من المرتنين **حصنة وبينة** فان قضى الراهن دين
 احدهما **فالمكمل رهن عند الآخر** وبطل بينة كل منهما
 على رجلانه **وهذه عنده وقضه** اي ان كل رجل
 في يده عبداً فدعا رجلان كل واحد منهما يقول
 لذي اليد قد رهنني عبداً هكذا بالف درهم
 وقضه منك واقام البينة على ما ادعياه ففي
 الفيناس لا يقضي على واحد منهما بشي وهو المأخوذ
 للفتوى وفي الاستحسان يقضي بينهما رهناً
 واحداً كأنهما ارتنياه **مقاولومان رهنه وقد**
 كان العبد في أيديهما **فيرهن كل واحد من المرتنين**
على وصفناه اي على ان الراهن رهن العبد
 عنده وقضه المدي العبد الموهون منه **كالقيد**
كل واحد منهما نصفه رهناً بحقه هذا استحسان
 وهو قول ابي حنيفة ومحمد وصحهما الله تعالى وفي
 الفيناس باطل وهو قول ابي يوسف كذا في النهاية
 وفي الكافي الفيناس قول ابي حنيفة ومحمد **باب**
الرهن يوضع على يد عدل قوله يوضع يجوز ان يكون
 خالاً او صفقة بان تكون اللام زائدة **ولو وضعها**
 اي الراهن والمرتن **الرهن** على يد عدل صح خلافاً
 لما لا يأخذ أحدهما اي من العدول ولو هلك في
 يده يهلك في ضمان المرتن ولو دفع الى أحدهما من

واذا ضمن العذل فقيمة الرهن بعد ما دفع إلى اصددها
 وقد اتلفت المدفوع اليه او تلف في يده لا يفذر العذل
 ان يجعل قيمة الرهن بعد ما دفع إلى يده رهنا ولكن
 لهما ان ياخذاها منه ويجعلها رهنا عنده وان
 تغذ راجعة عما يرفع اصددها امرة إلى القاضي يفعل
 كذلك واذا فعل ذلك ثم قضى الراهن دينه وقد
 ضمن العذل القيمة بالدفع إلى الراهن فالقيمة سالمة
 له وان كان ضمن بالدفع إلى المدين فالرهن ياخذ
 القيمة منه **فان وكل الراهن المدين او العذل او**
غيرهما يبيعه عند طول الاجل صح ولو وكل صغيرا
 لا يفعل بفاعه بقدر بلوغه لا يصح عند أبي حنيفة
 وعندهما يصح **فان شرط الوكيل في عقد الرهن**
 بان يقول الراهن رهنته على ان يكون فلانا او كيدا
 يبيع الرهن عند طول الاجل فليس للرهن ان
 يعذله ولو عذله لم ينعزل **بعذله ولم ينعزل يموت**
الراهن والمدين اذا لم يكن المدين وكيدا للوكيل
بيعه بعد موت الراهن بقبيلة ورثته ونبتل
 الوكالة بموت الوكيل ولا يقوم وارثه ولا وصيته مقامه
 وعن أبي يوسف انه وصى الوكيل بذلك بيعة ولا يبيعه
المدين او الراهن الا برضى الاخر فان حل الاجل وابي
 الوكيل الذي في يده الرهن ان يبيعه وقد غاب

الراهن

١٨٨
 الراهن اجبر الوكيل على بيعه مطلقا وقتل لا يبيع
 كالوكيل **بالخصومة** اذا ابي عن الجواب **وغاب موكله**
اجبر عليه بخلاف الوكيل بالبيع فانه لا يجبر اذا امتنع
 عن البيع وذكر شمس الدين السرخسي ان كان التسلط
 مشروطا في العقد يجبر وان كان بعد تمام العقد
 لا يجبر في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف ان الوكيل
 بعد تمام العقد يصير كالمشروط فيه قال شيخ
 الاسلام خواهرزاده ونحو الاسلام البردوي هذه
 الرواية اصح ثم كيفية الاجبار ان يجلسه القاضي
 اياما يبيع فان امتنع بعد المجلس فالقاضي يبيع
 عليه ثم اعلم ان قوله فلا يبيعه المدين او الراهن
 الا برضى الاخر لوضعه على قوله فان حل آه او قدمه
 على قوله فان وكل المدين والعذل له ان كان احسن
 واولى **وان باع العذل او في مرتبة ثمة**
فاستحق الرهن وضمن العذل والعذل بالخيار
 ان شايع الرهن **قيمة او** ان شايع المدين **ثمة**
 الذي اعطاه وكشف هذا ان المرهون المبيع اذا
 استحق اما ان يكون هالك او فائدا ففي الوجه الاول
 المستحق بالخيار ان شايع الرهن قيمة وان شا
 ضمن العذل فان ضمن الراهن نفذ البيع وصح
 الا فضا اي استيفاء المدين الثمن بدينه وان ضمن

العذر فالعذر بالخيار ان شارح على التراجع بالقيمة
 ونقد البيع وضح الاقتضا فلا يرجع المدين عليه
 بشئ من الدين وان شارح على المدين بالتزويد
 ببعده عليه واذا رجع بطل الاقتضا فيرجع المدين
 على التراجع بدونه وفي الوجه الثاني هو ان يكون
 قابلا في يد المشتري فلا يستحق ان يأخذه من يده ثم
 للمشتري ان يرجع على العذر بالتزويد ثم العذر بالخيار
 ان شارح على التراجع بالقيمة وان رجع عليه صح فقص
 المدين وان شارح على المدين واذا رجع عليه فارجع
 بالدين على التراجع ولو كان المشتري سلم الثمن الي
 المدين لم يرجع على العذر ولو كان التوكيد بعد
 عقد الرهن غير مشروط في العقد فالحق العذر من
 العهدة يرجع به على التراجع فقص المدين الثمن او لا
 وان مات الرهن عند المدين فاستحق وضرب الرهن
 قيمته بحكم التخيير مات الرهن بالدين وجه الايقان
 ضمن المدين رجع على التراجع بالقيمة بدونه
باب النصرة في الرهن والجناية
 عليه وجنايته اي الرهن على غيره ويوقف بيع الرهن
 على اجازة مدينه او قضا دينه اي فضا الرهن من
 دين المدين وعن ابي يوسف انه نافذ واذا انقذ البيع
 باجازة المدين ينتقل حقه لا الثمن في الصحيح وعن

بلي يوسف

يوسف ان المدين اذا شرط عند الاجازة ان يكون
 الثمن رهنا فهو رهن ولا فلا وان لم يحدد المدين البيع
 وفسخه انفسخ في رواية ابن سماعه عن محمد بن حنفية
 لو افلست الراهن الرهن لا سبيل للمشتري عليه وفي
 اصح الروايتين لا ينفسخ بنفسه واذا بقي موقفا
 فان شا المشتري صبر حتى يفتكه الراهن فيسلم له
 المبيع وان شارف الاموال الفاضلي بنفسه القاضي
 العقد فان باع الراهن من رجل ثم باعه بغيرنا
 من غيره قبل اجازة المدين قال الثاني انما موقوف
ونقد عتقة اي عتق الراهن العبد المربوك بلا
 اجازة المدين مطلقا سواء كان موسرا او معسرا
 وقال الشافعي لا يتخذ اذا كان معسرا وان كان موسرا
 يتخذ على بعض احواله **وطول بدنه** لو كان الدين ديننا
 حالا والراهن موسرا ولا يضمن قيمته ولو كان
 الدين ديننا موقفا **انضمه** اي من الراهن قيمة العبد
وجعلت رهنا مكانه اي مكان العبد حتى يحل الدين
 ولو كان الراهن معسرا سعى العبد للمدين في الاول
 من قيمته ومن الدين وفضي به الدين ولكن يرجع
 العبد به اي باسعى على سيده اذا اليسر واتلاف الراهن
 كاعتقائه في الاحكام المذكورة وان المدة اجنبية فلم يضمن
 بضمته اي الاجنبية قيمته يوم هلك فتكون قيمته

رهنا عنده وخرج الرهن من ضمانه اي ضمان المرمين
 باعازه من تراهنه ليستخدمه او ليعمل له عملا فلو
 هلك بعد الاعارة في يد التراهن يهلك الرهن بحالنا
 بغير عوض والمرمين ان يستلوه الى يده ولهذه الو
 هلك التراهن قبل الرد على المرمين كان المرمي احق
 به من سائر الغرماء ورجوعه الى المرمين عاده ضمانه
 الى المرمين ولو اعارة اظهرا اجنبيا باذن الاخر
 سقط الضمان ولكل من التراهن والمرمين التبرره
 رهنا كما كان وانما يتد بقوله باذن الاخر لانه اذا كان
 المعبر والمرمين وقد اعارة بغير اذن التراهن بقي
 الضمان على المرمين وحكم اتلاف الرهن مترقي للمتم
 انفا وخصل الاعارة لانه اذا اجره او باعاه او وهبه
 اظهرا من اجنبى باذن الاخر يخرج عن الرهن ولا
 يعود رهنا الا بعقد مبنئ او لهذا الوفاة التراهن
 قبل الرد الى المرمين يكون المرمين اسوة الغرماء
 وان استعار رجل من غيره ثوبا ليرهنه صح الاستعا
 ره الرهن باي شيء كان وبأي مقدار شأ وفي اي بلد شأ
 ولو عين المعبر فذرا بان قال ارهنه بعشرين مثلاً او حبنا
 بان قال ارهنه بديناراً وبكذا من الخنطة والسعير
 او بلد بان قال ارهنه بالمدينة مثلاً او رجلاً فقال
 المستعير بان رهنه اكثر من العشرة او اقل ورهنه

بالدراهم

بالدراهم او رهنه في البعثة او رهنه من امراة
 فالمعبر بالخيار ان شاء ضمن المعبر المستعير وتم العقد
 بينه وبين المرمين او المرمين ويرجع المرمين بما
 ضمن وبالدراهم على التراهن فان وافق المستعير المعبر
 بان رهنه بما عين في المقدار والجنس والبلد والرجل
 وهلك الرهن عند المرمين صار المرمين مستوفياً
 دينه ان كانت قيمته مثل الدين او اكثر وان كانت اقل صار
 المرمين مستوفياً بقدره ورجع بالفضل على التراهن
 ووجب مثله اي مثل ما سقط عن التراهن للمعبر
 على المستعير وكذلك اذا اصاب عيب ذهب من
 الدين بحسابه ووجب مثله لرب الثوب على التراهن
 كما مد آتفا ولو افككه فكه وافككه اي خلصه المعبر
 جبر البعير رضا التراهن لا يمتنع المرمين عن دفع
 الرهن الى المعبر اذا قضى للمعبر دينه ويرجع المعبر
 على التراهن بما اراد اذا كانت القيمة مساوية للدين
 وان كان الدين اكثر منها لا يرجع على التراهن الا
 بقدر القيمة ويكون في الزيادة متبرعاً واذا اختلف
 التراهن والمعبر وقد هلك الرهن فقال المالك هلك
 في يد المرمين وقال المستعير هلك قبل ان رهنه
 او بعد ما فككته فالقول للتراهن مع اليقين ولو اختلفا
 في مقدار ما امره بالرهن فالقول للمعبر كما اذا انكر

اضله وجنابته التماس والمردن على التماس مضومة
وجنابته الرهن عليها وعلى ما لها هدر هذا عند
ابي حنيفة وقال جنابته على المردن معتبرة والمرد
بالجنابة على النفس ما يوجب المال بان كانت خطأ
في النفس وفيه ادونها ثم ان شا التماس والمردن
البطلان والمردن ودفعه بالجنابة الى المردن فان قتله
المردن صار عبدا له وبطل الدين وان قال المردن
لا اطلب الجنابة فهو رهن على حاله وجنابته على مال
المردن لا تغيب بالاتفاق اذا كانت قيمته والدين
سواء وان كانت قيمته اكثر من الدين فقل ابي حنيفة
انه يعتبر بقدر الامانة وعند انه لا يعتبر وان رهن
عبد ايساوي القابال او رجل او جعت قيمته الى
مائة سوا كانت بسبب نقصان سعر العبد او نقصان
عنده فقله رجل حرق او غرم مائة وصل الاجل للمردن
يقبض من القابل المائة فضا من حقه ولا يرجع على
التماس بشي من بغيره الا ان قال ان يرد يرجع بالتسليم
الباقي في النقصان بسبب السعر ولو رهن عبدا
بالف وباعه المردن بمرتبة بامره اي التماس يقبض
المردن المائة فضا من حقه ويرجع المردن على
التماس بتمسك مطلقا فقله بامره متعلق بباعه
فقط لا بباعه بمرتبة ثم هذا البيع صحيح بالاجل اذا

191
كان وضع المسيلة يرجع الى مائة وان كان وضع المسيلة
انه لم يتنقص فبصح البيع ايضا عند ابي حنيفة
وصح عندهما ان قال بيع ما شئت وان قتله عبد قيمته
مائة والمسيلة بحالها دفع به اي دفع العبد القاتل
الذي قيمته مائة بدلا للعبد المقتول الذي ينقص
قيمته الى مائة افتكه التماس بكل الدين جارا ولا حيا
لدين ان يفتكه او يدعه بكل الدين عندهما وعند محمد
ان شا التماس اخذه وادى الدين كله وان شاسم العبد
المدفع الى المردن يدينه واما ان يفتكه بمرتبة وتسقط
ما زاد على ذلك وكذا الخلاص فانما اذا كان قيمة العبد
القاتل زائدا على مائة وان مات التماس ببيع وصيه
الرهن وقضى الوصي الدين فان لم يكن له وصي نصب
له وصي وامر ذلك الوصي ببيعه فضا
في المتفرقات ولو رهن عصفور قيمته عشرة عشرة
فتمت عند المردن ثم تخلص بعد الحن وهو يساوي عشرة
فهو رهن بعشرة ولا يبطل عقد الرهن هذا اذا لم
يكن ينقص شي من كبد له واما اذا انتقص شي من كبد له
بالحناء لسيفط الدين بقدره وان رهن شاة قيمتها
عشرة بعشرة فماتت الشاة فدفع المردن بطلها
وهو يساوي درهم فهو رهن بدرهم وفتكه التماس
بدرهم ولا شي عليه غيره ونما الرهن كالولد والتمسك بالدين

والصوف يكون للزاهد وهو أي النمازهن مع الأصل
فيحبسه حتى يستوفي الدين ولكن لو هلك النمازهن
بحادث فلا يسقط شيء من الدين بذلك وقال الشافعي
النماز ليس برهن وهو قول مالك ثم تخصيص هذه الأشياء
المذكورة بالذكر ليشير إلى أنه لا يكون كسبه رهنًا مع الأصل
وإن بقي النماز هلك الأصل **فك** النماز حصته بان
يقسم الدين على قيمته أي قيمة النماز يوم الفك كأي
الفك وعلى قيمة الأصل يوم الفرض فيسقط فما أصاب
الأصل سقط من الدين **حصته الأصل** وما أصاب النماز
فك الزاهد النماز حصته هذا إذا كان الدين مثله
قيمة الجارية يوم الفرض وأقل وإن الدين أكثر من كان
مائة وقيمة الأمانة حسنة وقيمة المؤلدة مشروكة يقسم
القدر المضمون عليها وذلك سبعون فلم أصاب خمسة
سقط وذلك خمسة أسباعه وما أصاب النماز ذلك
سبعاك افتكر الزاهد به **وتصح الزيادة في الرهن**
بان رهن ثوبا قيمته عشرة ثم زاد الزاهد ثوبا آخر
ليكون موهوما مع الأول بعشرة **إلى الدين** عندهما
وهو القياس صورة رجل رهن عبد بماية وقيمتها
مائتان ثم أخذ من المئتين مائة أخرى وجعل العبد
رهنًا بمائتين فإنه لا يصير العبد رهنًا بالدين الحادث
حتى إذا مات العبد يسقط الدين الأول ويبقى الدين

الثاني

الثاني بلا رهن وقال أبو يوسف يجوز الزيادة في الدين
أيضا وقال الزهري والشافعي لا يجوز فيها وإذا صححت
الزيادة في الرهن وتسمى هذه الزيادة فضدية
يقسم الدين على قيمة الأول يوم الفرض وعلى قيمة
الزيادة يوم قبضت حتى لو كانت قيمة الزيادة
يوم قبضتها خمسين وقيمة الأول يوم القبض ألفا
والدين ألف يقسم الدين اثلاثا في الزيادة ثلث
الدين وفي الأصل ثلثا الدين وإن رهن عبد بألف
فدفع عبدا آخر رهنًا مكان الأول وقيمة كل من العبد
ألف فلا فرق عن كم كان حتى يرد إلى الزاهد
فلو هلك قبل الرد يضمن المئتين والمئتين في العبد
الأخرين حتى يجعله مكان الأول فلو هلك عنده
قبل أن يرد الأول إلى الزاهد لا يضمن المئتين

كتاب الجنایات

جمع جنانية وهو ما يجنيه من الشر أي بحره ويكسبه
ويأتي في الأصل مصدر جنني عليه شرا جنانية وهو
عام في كل ما يفتح ويسوء وقد خص ما يحرم من
الفعال ولكن في لسان الفقهاء أراد بالجنانية الفعل
المحرم الواقع في النفوس والأطراف وإنما جمع ما باعتبار
النوع رعاية للتناسب بين اللقب والملقب ثم

المناسبة بين الكتابين ان الرهن شرع على الدين
 وفائدة له وصيانته على الهلاك فكذا الجناية حكمها
 شرع لصيانة النفوس واحيانا كما قال الله تعالى
 ولكم في القصاص حياة الآية الا ان الرهن وسببه
 مشروعان والجناية حكمها مشروع فقدم الرهن
 عليه القتل على خمسة اوجه عهد وشبه عهد وخطا
 وما يجري مجرى الخطا والقتل بسبب **موجب القتل**
 كما لو كان **عدا** وهو ما يعهد ضربه **بسلح** كالسيف
 وخو **في تفريق الاجزاء** كالمخدر **من الخشب** ومن
الحجر ومن **الديكة** والنار بالحجر عطف على المجرم **لاثم**
 بالرفع على انه خبر موجب القتل **والقود عيننا** **الا**
ان يعنى ثم القود واجب عيننا وليس للولي اخذ البنية
 الا برضى القاتل عند وهو احد قولي الشافعي وفي قوله
 الاضانه موجب العمد القصاص او الدية وتعين ذلك
 اختيار الولي بحق العفو للولي من العصبه وذوي
 الانظام والزوجين في ظاهر الرواية وقال الليث بن
 سعد العفو للعصبه دون غيرها **الا الكفارة** اي
 ليس موجب القتل عمدا الكفارة وقال الشافعي يجب الكفا
 ايضا **وموجب شهده** اي شبه قتل العمد وهو **ان يتعد**
ضربه بغير ما ذكر اي باليسر **بسلح** وما جرى مجراه
 في تفريق الاجزاء عنده وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي

قوله الرضا في كتابه
 القصاص لا فرق بينه وبين
 الملام وهو قاتل

هو

هو ان يتعد الضرب باله لا يقلل بمثله في الغالب
 كالعصى والسوط والجر واليد ولو ضربه بحجر عظيم
 او خشبة عظيمة فهو عمد عندهم خلافا له ولو ضربه
 بسوط صغير او الي في الضربات حتى مات يقتص
 عند الشافعي خلافا لنا **لاثم** بالرفع **والكفارة** **وقال**
 صاحب الايضاح وجدت في كتب اصحابنا ان الكفارة
 في شبه العمد عند ابي حنيفة والصحيح هو الاول
 فقد ذكر الطحاوي والخصاص وغيرهما ان الكفارة
 واجبة عنده ولفظ **لاثم** باذا الكفارة **ودية مغلظة**
على العاقلة في ثلاث سنين **لا القود** اي ليس
 موجب شهده العمد القصاص **وموجب الخطا** **هو**
ان يرمي شخصاً ضربه صيدا او شخصاً حربياً **فاذا**
هو مسلم او غرضاً اي هذفا **فاصاب السهم ادمياً**
فقتله **وموجب قتل ما جرى مجراه** اي مجرى الخطا
كنايم انقلب على رجل فقتله الكفارة اي موجبها
 الكفارة **لا اثم القتل** ولا يقتري عن الاثم بترك
 المبالغة **والدية على العاقلة** في ثلاث سنين **وموجب**
القتل بسبب كحافر البئر و**وضع الحجر** في غير ملكه
 متعلق بها **والدية على العاقلة** اذا تلف به ادمي لا
 الكفارة خلافا للشافعي هذا اذا كان البئر على احد
 الناس وان لم يكن على ممر الناس لا دية عليه **والكل**

١٩٤
 بوجوب حرمان الارث **الا هذا** اشارة الى القتل بسبب
 فانه لا يوجب حرمان الارث وقال الشافعي يوجب
 حرمان الارث **وشبه العبد في حق النفس عديم**
سواها من الاطراف حتى لو ضرب خشبة في مفصل
 انسان فابانها اقتصر منه **باب**
ما يوجب القود وما لا يوجب يجب القصاص بقتل
كل محقون الدم اي محفوظ الدم كالكون الحفظ
 ثابتا على النابيد ويجب القصاص بقتله طال
 كونه **علا** واخترز المحقون الدم عن مباح الدم
 كالزاني المحض والمدرد والنابيد عن المستباح
ويقتل الحر بالحر اذا لم يامر المقتول لقاتل بقتله
 اما اذا امره بان قال له اقتلني لا يجب القصاص
 ويجب الدية في الحر بالحر لا يجب الدية في اصحر الدوا
 عن اي حنيفة وهو قولها ولو قال له بعتك دجاجة
 بالفسد هم او بفلس فقتله يجب القصاص كذا في الخلاصة
ويقتل بالعبد وقال الشافعي لا يقتل الحر بالعبد
ويقتل المسلم بالذي خلافا للشافعي **ولا يقتل**
 اي الذي والمسلم **بالمستنامل** وقال الشافعي يقتل
 الذي بالمستنامل وتقطع يده بسترقة ماله كذا في
 النهاية **ويقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير**
والصحيح بالاعمى وبالزمن وبناقص الاطراف وبالمجنون

ويقتل

ويقتل الولد بالوالد **ولا يقتل الرجل بالولد مطلقا**
 وقال مالك ان قتل الاب ضربا بالسيف فلا قصاص
 عليه وان دججه ذبحا فقتله القصاص **والام والجد**
وان علا والجد وان علمت كلاب **ولا يقتل الرجل بعبد**
وبعبد به وبمكائنه وبعبده **وبعبد ملك بعبد**
وان ورث الولد وقصاصا على ابيه بقتله ماله لا يقطع
 القصاص **والما يقتل** اي لا يستوفي القصاص **الا**
بالسيف وخو من السلاح مطلقا وان حصل
 القتل باله اخرجي وان استوفي بغيره لا يضمن شيئا
 وقال الشافعي لا يحصل القتل بطريق غير مشروع
 بان سقاه خمر حتى قتله او لاط بال صغير حتى قتله
 بقتل بالسيف وان كان بطريق مشروع يفعل
 به مثل ذلك القتل ومثل مثل تلك المدة فان مات
 فيها والا بجزء قبته نحو ما اذا قطع يد انسان عدا
 فمات منه تقطع يد القاتل فان مات في تلك المدة
 فيها والا بجزء قبته **مكائنه قتل عدا وترك المكائنه**
وقاوا ورثه سيده فقط ولم يترك وقاؤه وارث
 حر غير سيده **ولا يقتل** المولى عندهم في الثانية
 وقال لا يقتل في الاولى ايضا وقال محمد لا قصاص
 فيها وان ترك وقاوا ورثا حر غير المولى لا يقتل
 وان اجتمعا وان قتل عدا الرهن لا يقتل حتى يجتمع

الراهن المرتين قال اجتمعوا كاله للراهن ان يستوي
 الفضاص ذكر في العيون والجامع الصغير للبخاري
 الاسلام وغيرهما انه لا يثبت لها الفضاص وان
 اجتمعوا **ولاب المعنوه القود والصلح** فكن هذا اذا
 صالح على قدر الدية اما اذا صالح على اقل من الدية
 لم يجر الخط وان قل وجب كمال الدية كذا في شرح السيد
 لا **العفو بقتل ولية اي ولي المعنوه والقتل كلاب**
 في الصحيح **والوصي يقتل** عند قتل النفس فقط
 اي لا يقتض ولا يعفووا وكذلك يصالح على استيفاء
 الفضاص في الطرف وذكر في كتاب الصلح ان الوصي
 لا يملك الصلح في النفس **الصبي كالمعنوه** في الحكم
 المذكور المعنوه ناقض للعقل وقيل المدهوش من
 غير جنون وقد عته عنها وعناهة كذا في المغرب
وللكبان اي من قتل ولد اوليا كبار وصغار فلكبان
القود بقتل كبر الصغار عند اي حنيفة وقال ليس
 لهم ذلك قبل بلوغ الصغار وفي قوايد مولانا حميد
 الدين عند موليين واحدهما صغير قتل عملاقا
 بعض مشايخنا عند اي حنيفة له ولا يذ استيفاء
 الفضاص وذكر في الاسكندرية رواية اعتقه رجل
 ثم قتل او قتل له مؤليا ويجوز ان لا يثبت القتل
 لاحدهما اذا اجتمعوا في انكاح امه اعتقها رجلا

كذا

الاصح

كذا في شرح السيد **واله قتله بغير** بالفتح الذي بعد
 به في الطين **بقتل** **اصابه الحريد** مطلقا عندهم
 سواء اصابه بحره وجرحه او اصابه ظهرا الحريد وعن
 البيهقي فانه يجب اذا جرح كذا ذكره الطحاوي
 والمعلوم من الكتاب ان الاصل والاصح وذكر في الهداية
 والاصح الاخير **ولا اي** وان لم يصبه الحريد ولكن
 اصابه العود **بقتل** مطلقا عند اي حنيفة
 وعندهما ان كان عصاة عظيمة يجب وهو فوق
 الامام الشافعي كذا في الخلاصة ثم قيل هو بمنزلة
 عصاة كبيزة فيكون قتلا بالمتقل وفيه خلافا لابي
 حنيفة وقيل هو بمنزلة السوط وفيه خلافا لابي
 وهب مسيلة الموالاة على ما مر **كالخنق والتفريق**
 اي لا يجب الفضاص في القود ويجب الدية على العا
 كمال يجب الفضاص في الخنق والتفريق ويجب الدية
 فيها على العاقل سواء كان المذبذب او بالغ
 عند ابي حنيفة وعندهما وعند الشافعي عليه
 الفضاص غير ان عندهما ما يستوي في جزا وعنده
 يفرق وقال في الاصل وان خنق رجلا حي مات
 فعلى قول ابي حنيفة لا فضاص ولكن ان اعانده
 فالامام يقتله سياسة وان تاب وقبل ان يقع
 في يد الامام تقبل بقبته ولا يقتل وان تاب بعد

ما وقع في يد الامام لا يقبل ثوبته وما نظير السباح
 اذا تاب واما على قولها اذا دام على الخنوق حتى كان
 فعلينه القصاص كل وقتله بحجر عظيم وان ترك الخنوق
 قبل الموت ثم مات بعد ذلك فانه ينظر ان دام على الخنوق
 مقدرا يموت الانسان منه غالبا فعليه القصاص
 وان دام مقدرا لا يموت الانسان منه غالبا فلا قصاص
 وقد ذكر شيخ الاسلام في شرح زياد ان الفضل ان من
 غرق انسانا بالمال كان الما قليلا لا يقتل فيه غالبا
 ويرحم منه النجاة في الغالب فان من ذلك فهو خطأ
 العهد عند جميعها واما اذا كان الماعظي ان كان
 بحيث يمكن النجاة منه بالسباحة بان كان غير مشد
 ولا مثقال وهو يحسن السباحة فمات فانه يكون خطأ
 عدا وان كان بحيث لا يمكن النجاة منه فعلى قولنا
 حنيفة هو خطأ العهد ولا قصاص وعلى قولها هو
 عهد مضى ويجب القصاص في المستقيم عن ابي
 يوسف عن ابي حنيفة رجل الهني رجل من سفينة
 في بحر فترسنت كما وقع وغرق فعلى عاقلة الدية
 وان كان حين القاء سح ساعدا ثم غرق فلا دية
 فيه واللفظ من سطح او جبل او يرمي مثل الغرق كذا
 في المحيط ومن جرح وطعن عدا فصار المجرع دافراش
 ولم يزل عنه حتى مات يقتل وان مات بفعل نفسه

ونفعل

ونفعل زيد واسد وحنيفة من زيد تلت الدية
 والقياس العفوي انه يضمن ربع الدية لكن قتله
 في حق نفسه هدر في الدنيا لا في العفوي حتى يات
 بالاجماع ولهذا قال ابو حنيفة ومحمد بن يقبل
 نفسه انه يغتسل ويصلي عليه وقال ابو يوسف
 يغتسل ولا يصلي عليه ومن شهده على المسلمين سيفا
 او سكينه وجب قتله ولا شيء على قاتله بقتله ومن
 ومن شهده على رجل سلاطيل او نهارا في مصدر
 فقتله اي الشاهد المشهور عليه عدا فلا شيء
 عليه اي على المشهور عليه وان شهده عليه عصا
 نهارا في مصدر فقتله المشهور عليه عدا قتل به
 عند ابي حنيفة وعندهما الا قصاص عليه وان شهده
 المجنون على غيره سلاط فقتله المشهور عليه عدا جرح
 الدية في ماله وقال الشافعي لا شيء عليه وعلى هذا
 الخلاف الصبي الذاب حتى اذا شهده الصبي على
 رجل سلاط فقتله المشهور عليه عدا يجزئ الدية في
 ماله واذا حملت ذابته على رجل فقتلهما يجب عليه
 الضمان خلافا للشافعي في الصورتين وعند ابي يوسف
 انه يجب عليه الضمان في الذابة ولا يجب في الصبي
 والمجنون ولو ضربه الشاهد فانضرب وترك
 الضرب وكف عنه على وجه لا يريد ضربه ثانيا فقتله

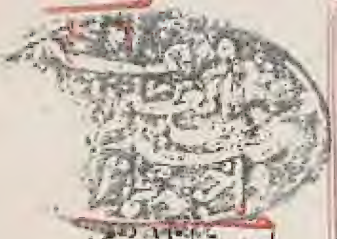
قوله قيل لا ينفصل عن
عصمة فليست فليست
السيف له ضربة واحدة

اي الشاهد الرجل الاخر وهو المشهور وعليه قتل القاتل
ومن دخل عليه غيره ليلافحج الترتيب اي المال
المستردق فلا شيء عليه اذ لم يتمكن بالاسترداد الا
بالقتل وان كان يتمكن من الاسترداد بدونه بان
علم بانه لو صاح او نهذد يطرح المالا ليجله القتل
حتى لو قتله قتل به ثم اعلم انه اذا قتل بهذا السبب
فقال عند القاضي فليته بهذا السبب لا يقبل
قوله الا اذا افام البينة عليه والاضل انه اذا قس
بسبب الضمان ثم ادعى بانه لا يقبل الا بالبينة
وفي الزاهدي الاصل في كل شخص اذا راى مسلما
محسنا يزي جل له قتله وانما يمنع خوفه ان يقتله
ولا يصدق بانه زني **باب القصاص**
فيما دون النفس يقتص بقطع اليد من المفصل
اي من قطع يد غيره عمدا من المفصل يقطع يده هكذا
وان كانت يد القاطع اكبر من اليد المقطوعة وكذا
الرجل وهاتك الانف والاذن بالرفع عطف على
الرجل وبالجر عطف على الانف وكذا العين اذا
ضربها رجل وذهب ضرها وهي قائمة يققص
بضوئها وفي العيون فيها حكومة عدل كذا في الخلاصة
وطريق الاقتصاص في العين ان يحوي لها مائة ثم
يقرب منها ويربط على عينه الاخرى وعلى وجهه

صه

قطن

من لامسكيت



ابن مقاتل شهد
من امننا اخذ العلم
عن الامام محمد بن احمد

قطن طح وبقابل عينه بالمزاة فيذهب ضوها
ولو قلعها او اوجاها بالسكين لا يقتص ولكن يجب
الدية ثم اذا انكر الضارب ذهاب الضوء وذكر في
القذورى انه يعرف بنظر الاطباء اليه وقيل يستقبل
فينصب شيئا فجاء بين يديه وقال ابن مقاتل يستقبل
عين الشمس مفتوح العين اذا دعت عينه علم ان
الضوء باق وان تدمع فقد ذهب الضوء وان لم يعلم
بذلك بقيت في ذلك الدعوي والانكار والقول قول
الضارب مع يمينه على البنات ولا يقتص ليسم باليمنى
واليمنى باليسرى وان كان بعين المجاني عليه حول
لا يضرب بصره وان كان حول شديدا ينقص من
البصر ففيها حكومة عدل وان كان الحول الشديدا
بعين المجاني دون المجاني عليه بخبر المجاني عليه وان
شا اقتصر منه وان شاضن نصف الدية كذا في الخلاصة
والسن يقتص به وان تفاوتت ولا يؤخذ الا على الاصل
ولا الاصل بالا على كذا ان قلع السن فانه لا يقطع
سنه فخاصر تكون يؤخذ بالمبرد ومن سنه الى ان
ينتهي الى اللحم وينقطع ما سواه والمنزع مشروح
والاخذ بالمبرد احصياط كذا في الخلاصة وطريق
الاختصاص به ان يبرده بالمبرد بقدر ما كسره ولا يقتص
في السن الزائدة وانما يجب فيها حكومة عدل **كل منعة**

يتحقق فيها المماثلة يقتضيهما ولا قصاص في عظم
 المراد به غير السد هذا اذا كان السد عظما وان كان
 عسبا كما قال بعض الحكم لا يحتاج الى هذا ولا قصاص
 في طريق رجل وامرأة اي لا قصاص بين الرجل والمرأة
 فيما دون النفس ولا في طريق حر وعبد مطلقا ولا
 في طريق عبد في خلاف الشافعي في جميع ذلك الا في الجاني
 فانه اذا قطع العبد يد محرقة يقتضيه **وطرف المسلم والكافر**
شيان حتى يكون القصاص بينهما في الاطراف ولا
 قصاص في قطع يد من نصف الساعد ولا في جايقة
 الجايقة الطعنة التي يتلغ الجوف **بري** منها فتدبره
 لانه اذا مات منها يجب القصاص ولا قصاص في لسانه
وذكر مطلقا وعن ابي يوسف انه اذا قطع من اهلها
 يجب القصاص **لان** يقطع الحشفة فيجب القصاص
 ولو قطع بعض الحشفة او بعض الذكر فلا قصاص
 فيه **وخير** مقطوع اليد ان كانت صحيحة او المشكوك
 بين القود اي قطع اليد او قنطرة مقدار شحنته
 والارش ان كان القاطع **اشل** او ناقص الاصابع او كان
 رأسا **شاج** الكبراي ومزيج رجلا فاستوعبت
 الشجة بآل فرنيه وهي لا تستوعب ما بين فرني الشاج
 فالشجج بالحيار ان شاق قدر مقدار شجته يبدأ
 من اي الجانبين شاء والاشاخذ الارش وفي عكسه

بخير ايضا وكذا اذا كانت الشجة في طول الراس وهي
 تاخذ من جبهته الى فقهه ولا يبلغ الى قفا الشاج
 فهو بالحيا **فصل** **وان** صرح عن دم علي
 ما وجب المال كله وسقط القود وينصرف امر
 الحد القاتل وسقط القاتل رجلا بالقتل عندهما
 على الف ففعل اي ان قتل حر وعبد رجلا فامر الحد
 ومولي العبد رجلا بان يصالح عن دمها على الف
 فصالح فالالف على الحد والمولي نصفان **فان** صالح
 احدا **اوليا** من خطه على عوض او عفى سقط حق
 الباقي من القصاص **فله** بقي خطه يكون من الدية
 وسقط القصاص **بقتل** الجمع بالفرق والفرق بالجمع ان
 احضر اوليا المقتول **كثفا** اي يكتفي بذلك ولا يستلزم
 لهم من المال **وان** حضر واحد من الاوليا المقتولين
قتل الفرقة اي لذلك الواحد وسقط حق البقية
 من الاوليا **كثفا** وقال الشافعي ان قتلهم
 على النفاق يقتل بهم ولهم ويقتضي بالديات لمن
 بعد الاول في تركته وان قتلهم معا يقتل بدينهم
 ويقتضي بالقود لمن خرجت فرعته وبالدية للباقيين
 وفي قول قتلهم وقسمت الديات بينهم **ولا** تقطع
 يد رجلين مطلقا **بيد** بيد رجل واحد ولكن ضمنادتهما
 وقال الشافعي تقطع ايديهما اذا اخذا سكينهما من

جانب واحد وامته على يدي حتى التقطعت اما لو وضع
 احدهما السكين من جانب والاخر من جانب اخر وامره
 حتى التقى السكينان لا يجب القصاص **وان قطع**
رجل واحد يميني رجلين فمضد اقلهما **قطع يمينه ونصف**
الدينة يقسمانه نصفين مطلقا سواء قطعهما معا
 او على التفاضل وقال الشافعي ان قطعها على التفاضل
 يقطع بالاول ويغرم الارش للثاني **وان قطعها معا**
يقدر بينهما ويكون القصاص من خرجت وترعت له
 والارش للاخر **فان حضر واحد** من مقطوع اليدين
وقطع يده فلا ضرر عليه اي الذي قطع يمينه **نصف الدية**
 ولو قضى بالقصاص بينهما ثم عفى احدهما قبل سيقا
 الدية فلا ضرر القود عندهما وعند محمد الارش ولو قطع
 احدهما يدا القاطع من المرفق فلهما دية **وان اقر عبد**
بقتل عبد يقتص به مطلقا سواء كان العبد ماذونا
 او غيره وقال الزهري لا يصح اقراره وقدر بالعدالة لو اقر
 بالخطا لا يجوز اقراره **وان ربي رجل ميا عدا فنقد**
 السهم الى اخر فانا يقتص من الرابي **والاول والثاني** الدية
 على ما قلناه **فصل** **لومن قطع يد رجل ثم قلله**
اخذ بالآخرين ولو كان الامران عديين او خطاين او مختلطين
تخلل بينهما برأ ولا هذه الجملة صفة لكل واحد من
 الصور الثلاثة فان تخلل بينهما برأ يعتبر كل فعل

ويؤخذ

١٩٩
 ويؤخذ بموجب الفعلين حتى لو كانا عديين فلا يولي
 القتل والقتل وان كانا خطاين بجب دية ونصف
 دية وان كان احدهما عدا والاخر خطا فان كان القتل
 عدا والقتل خطا يجب في اليد القود وفي النفس
 الدية وان كان القتل خطا والقتل عدا يجب في
 اليد نصف الدية وفي النفس القود وان لم يتخلل
 بينهما برأ فان كان احدهما عدا والاخر خطا يعتبر
 كل فعل على حدة فوجب في الخطا الدية وفي العدا القود
 وان كانا عديين فعندهما يقتل ولا يقطع وعند ابي
 حنيفة للولي الخيار ان شاق قطع وقيل وان شاق قتل
 ولا يعتبر اتحاد المجلس بقدره وان كانا خطاين بجب
 دية واحدة اتفاقا كما بين بقوله **الا في خطاين**
 اي اخذ بالامرين الا في خطاين **لم يتخلل بينهما برأ**
فوجب دية واحدة بالرفع **مكن ضربه** اي يجب فيه
 دية واحدة كما يجنب فيه ضربه **مائة سوط** فبرأ من تسعين
ومائة من عشرة دية معناه ضربه لتسعين في موضع
 وعشرة في موضع اخر فبرأ موضع التسعين وسري
 العشرة فليس عليه بضرب التسعين شيئا من جهة
 الارش وان بقي من جهة البغز برأ عن ابي يوسف انه
 اوجب فيه حكومة عدل سوى دية القتل وعند محمد
 انه اوجب فيه اجرة الطبيب وثمان الادوية قالوا هذا

محمول على ما اذا ابر من تسعين ولم يقول له ان ارضا فلا
 قال يعني له ان يرضي ان يحجب فيه مكوونة عذر ودية
 القتل **وان عني المقطوع عن قطع العرفان المقطوع**
 من ذلك القطع **ضمن القاطع الدية** عند ابي حنيفة
 استخسانا وفي القياس ينبغي ان يحجب القصاص
 وعندهم لا يضمن الدية **وان عني عن القطع وما**
يحدث منه اي من القطع **او عني عن الجنابة** لا يضمن
 الدية ايضا **فالخطا** اي اذا كان القطع خطا فالعفو
 يعتبر **من الثلث** اي ثلث المعفو فيضمن القاطع ثلثي
 العفو **والعهد** يعتبر **من كل المال** فلا يضمن شيئا وكذا
 اذا عني عن الشبهة ثم سري الى النفس **ان قطعت**
امراة يد رجل عذفت وجهها مقطوع اليد على يده ثم
 مات المقطوع **فليها مئذ مثلها والدية في ما لها وعلى**
عاقبتها اي يحجب مئذ مثلها في ماله والدية على
 عاقلة المزاة **ولو كان خطا** استخسانا والقياس
 ان يحجب القصاص فقوله **على عاقبتها** الى عطف
 جملة على جملة لا على قوله في ما لها هذا عند ابي حنيفة
 وعندهم لا يحجب شيء واذا وجب لها مئذ المثل وعليها
 الدية وقعت المقاصدة ان استنوبوا وان فضلت الدية
 بئذه الورثة **عليها وان تزوجها على ابنة وما يحدث**
منها او على الجنابة فان فليها مئذ مثلها ولا شيء لورثة

الزوج

الزوج عليها لو كان القطع **عذرا ولو كان** القطع
خطا رفع عذرها قلد مئذ مثلها **ولهم ثلث ما ترك**
وصية وما زاد على مئذ المثل يكون وصية للعاقلة
 ويكون الواجب لها مقدار مئذ المثل من الدية فان
 كان مئذ مثلها والدية سوي فالعاقلة لا يفرمون
 شيئا من ذلك لها وان كان مئذ مثلها اقل من الدية
 يرفع عذرها قلد مئذ المثل وما زاد على ذلك ان
 كان يخرج من الثلث يرفع عنهم ايضا وان كان
 لا يخرج من الثلث سقط ثلثه ورد الفضل **ولو قطع**
يده فاقصه من اليد فان الاول قتل المقص منه به
 اي بسبب القطع وعن ابي يوسف انه يسقط حقه
 في القصاص **ان قطع** ولي المقتول **يد القاتل** العامد
وعني ولي المقتول عذ القصاص منه **ضمن القاطع دية**
اليد مطلقا سواء قضى له بالقصاص ولي عند ابي
 حنيفة وقال لا شيء عليه وفي القياس لا يحجب القصاص
 وقد بدا لقولانه اذا لم يعرف لم يضمن ولو قطع وما
 عني وبدي فهو على الخلاف في الصحيح ولو قطع ثم
 حرر فبئذ قبل البر فهو استيفاء ولو حرر فبئذ بعد
 البر فهو على الخلاف في الصحيح ومن له القصاص
 في الطرف اذا استنوباه ثم سري الى النفس **ومان يضمن**
 دية النفس عند ابي حنيفة وعندهم لا يضمن شيئا

ص

وهو قول الشافعي **باب الشهادة في القتل** لما كانت الشهادة شينا متعلقا بالقتل نفسه
 او ردها بعد ما ذكر احكام القتل لان متعلق الشيء
 كان ادنى درجة من نفس ذلك الشيء **ولا يفيد ابن**
حاضر محضه اذا كان اخوه غائب عن خصومه
 ولكن قتل البينة وحيد القائل **فان بعد الغائب**
على البينة لا بد من اعادته اي من اعادة الغائب
 البينة **لنقله** القائل عند اي حنفية وقال لا يعيد
 هذا اذا كان القتل عدلا **ولو كان خطا** **ورينا بان**
 كان الحق دينا لا سيما على اخر فاقام احدهما البينة
 والاخر غائب ثم **حضرت لا يعيد البينة بالاجماع فان**
اثبت القائل عفو الغائب لم يقد بعد حضور الغائب
 ايضا وكذا لو قتل عندهما واحد **هما غائب في الحكم المذكور**
وان شهد ولياك بعفو الثم لغت شهادتهما وهو
 عفو منهما **فان صدقهما القائل بالعفو ولم يصدق**
 المشهود عليه **فالدين كلهما لهم اثلاث وان كذبا**
القائل والمشهود عليه ايضا فلا شيء لهما ولا لغير
ثالث الدين وان صدقهما المشهود عليه وحده غرم
القائل ثلث الدين وهو مضيب المشهود عليه لكنه
 يصدر الى الشاهدين والقياس ان لا يلزم القائل
 شيء **ولو شهد اي الشاهد ان ضربه عدل فلم**

بذل

بذل المضروب **صاحب** **فان شئني مات يقتض من الضارب**
 اذا شهد ان ضربه بشئ خارج **وان اختلفا شاهدا**
القتل في الزمان بان شهد احدهما ان القتل كان
 يوم الخميس وشهد الاخر انه كان في يوم الجمعة **او الملك**
 بان شهد احدهما ان القتل كان في بلد كذا وشهد
 الاخر انه في بلد اخر **او في اية القتل** او في الالة بان
 قال احدهما قتله بالعصا والاخر انه قتله بالسلاح
 او قال احدهما قتله بالعصا وقال الاخر قتله ولكن لم ادرك
 بماذا قتله **بطلت الشهادة في المسائل كلها** **وان شهدا**
انه قتله فلاك وقال لم ندر بماذا قتله يجب الدية
استحسانا والقياس ان لا تقبل هذه الشهادة وان
الذالك كلاي كل واحد منهما قتله منفردا اي لا يدا
مثلا وقال الولي قتله جميعا اي حال كونها يجتمع
له اي يجوز للولي قتلها ولو كان مكان الاقتران شهادته
لغت الشهادة بان شهدا بان فلاك قتله وشهد
الاخر ان على اخرانه قتله وقال الولي قتله جميعا
بطل الكل والله اعلم **باب اعتبار مكان**
القتل **المعتبر مكان المي دون الاصابة** **فجاء الدية**
بودة المي **التي قبل الوصول** **لا باسلامه** **اي ان رمي**
مسلم فارتد المي اليه والعياذ بالله ثم وقع السهم
فمات فعلى الراي الدية **لورثة المزدعد** **اي حنفية**

وعندها لا شيء على الترامي وان رمي إلى مرتد فاشتم
فوقع السهم عليه فلا شيء على الترامي عندهم خلافا
لزفر **وتجب القيمة بعقبة** ان رمي عبدا فاعتقه
مولاة ثم اصابه السهم فمات منه فعلى الترامي قيمته
للولي عندها وقال محمد عليه وفضل ما بين قيمته مرميا
إلى غير مرمي حتى لو كانت قيمته قبل الرمي الفاء وبعد
الرمي ثمانية يلزمه ما بينك وقال زفر عليه الرية
ولا يضم الترامي برجم شاهد **والرجم** بعد الرمي صورته
رجل قضى عليه بالرجم فمات رجلا فرجع احد الشهود
ثم اصابه الحجر فلا شيء على الترامي **وحل الصيد بركة**
الترامي بعد الرمي لا بأسلامه بعد الرمي **ووجب الجزا**
بجدة لا بأحراره أي لو رمي المحرم ميتا ثم حل فاصابه
السهم فعليه الجزا وان رمي حيا لا ميتا ثم احرم فاصاب
السهم فلا شيء عليه

كتاب الدييات

لما كانت الذبحة احد موجبي القتل الا ان معنى الاحياء
في القصاص اكثر قدم بياك التور على الدية وهي لغو
مقتدر من ودي القاتل المقبول اذا اعطى ليه المال
بدل العن النفس ثم سمي ذلك الما لدية تشبها بالمصدر
والثاني اخرها عوض عن الواو في اولها كفي العدة

والارش

والارش اسم للواجب على ما دون النفس **ذبة شبه العمد**
ماية من الابل اربعا من بنت مخاض **وجذعة** أي تجنب
حنسا وعشرون من بنت مخاض وحنس وعشرون
من بنت لبون وحنس وعشرون من حقة وحنس
وعشرون من جذعة في ثلاث سنين عند أبي حنيفة
وإلى يوسف وعند محمد والشافعي ثلاثون جذعة وثلاث
حقة وأربعون ثنية خلفات أي في بطونها اولادها
والخلفه الحامل **ولا تغليظ الا في الابل** **الخاسا** ابن
مخاض عشرون **وبنت مخاض** عشرون **وبنت لبون**
عشرون **وحقة** عشرون **وجذعة** عشرون وبه
قال الشافعي الا انه قال عشرون ابن لبون مكان
ابن مخاض **والقديسار** **وعشرة الاف درهم** وقال
مالك والشافعي اثني عشر الفا من الدراهم ولا تشبه
الدية الا من هذه الأنواع الثلاث عند أبي حنيفة وقالا
منهما ومن البقر ما ينابرة ومن الغنم الفاشاة
ومن الخلد ما يتاخذه انما وردا ولو صلح الولي من الدية
على اكثر من هذه الاشياء قيل لا يجوز وما فوق الكل وقيل
هو قولها واما عند أبي حنيفة فينبغي ان يجوز
وكفان **ما ذكر في النقص** وهو مختار برفقة موثقه
فان لم يجد وضيا من شهرين متتابعين **ولا يجوز الاطعام**
والجنيين يعني تخديره ويجوز الرضيع لو كان احدا

لوك

الذبة هي الذبحة التي هي على ما بينك
والتي هي على ما بينك
والتي هي على ما بينك

مسلم ودية المذابة على النصف من دية الرجل في حق
 النفس مادونها حتى يجب في قتل المذابة خطا لغتة
 الا قدرهم وفي قطع يدها الفان وحسبانية درهم
 وعند يزيد بن ثابت ثلث الدية وما فوقها يبتنصف
 وما دونها لا يبتنصف به اخذ الشافعي ودية المسلم
 والذي والمستأمن **سواء** وقال الشافعي دية الكفاي
 الربعة الا قدرهم ودية المجوسي ثمانمائة درهم وقال
 مالك دية الكتابي سنة الا قدرهم وموحد فولي
 الشافعي **فصل** في ما يجب فيه الدية
 في النفس مائة بسبب ان الاصل انما انصالح طرفا
 للدية والاف والمارك والسهل والذكر والعشقة
 والعقل والسمع والبصر والذوق والحيمة ان لم تبت
 وشعر الرأس والعينين واليدين والشفين والظاهرين
 والرجلين والاذنين والاشيئين وتبني المذابة
 وطمعها الدية متعلق بالمجيع وهو مرفوع بالابتدا
 وخبره في النفس في اول الفصل وبالفاعلية والفعل
 محذوف اي يجب في تبني الرجل يجب حكومة عدل
 وقال مالك والشافعي في الحاجبين حكومة عدل
 ويجب في بعض السكاه اذا امتنع الكلام **وفي كل**
واحد من هذه الاشياء التي اثنان في برك الانسان
 نصف دية وفي اشغال المعين الدية اذا لم يبينها

وفي اديها

وفي اديها اربعها ثم يجتلك يرايها الا هذاب
 مجاز لان شغل العينين بالضم منبت الا هذاب
 ويسمى الهدب شغل الشهية المتأين باسم المنبت
 لمجاورة بينهما ولو قطع الجفون به اديها يجب
 دية واحدة **وفي كل اصبع من اصابع اليدين او**
الرجلين عشرة وفي قطع كل اصابع اليدين او
 الرجلين كل الدية وما فيها مفاصل اي في كل اصبع
 ثلاث مفاصل **ففي** اخذها ثلث دية اصبع ونفصها
 اي نصف دية اصبع **لو فيها مفاصل** كالاها
وفي كل سن من سنن الابل وحسبانية درهم وكل عضو
 ذهب نفقه فقيه دية كاملة كيد شلت وعين ذهب
 ضوفا بالضرب ومن ضرب صلب غيره فانقطع
 ماوه بجنب الدية وكذا الواحدة **فصل**
في الشجاج الشجاج مختص بالوجه والراس لغة
 وفي غيرها يسمى جراحة الاشجة وهي عشرة **للطامة**
 وهي التي تخذل الجلد تخذشه ولا يخرج الدم
والدامية بالعين المهمة وهي التي تظهر الدم ولا
 تسيله بل يجتمع في موضع الجراحة كالدمع في العين
والدامية وهي التي تسيل الدم **والباضة** وهي
 التي تبضع الجلد اي تقطع **والمنلحة** وهي التي تاذل
 في اللحم وتقطع **والسحاق** وهي التي تصل الى السطح

وهي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس والموضحة
وهي التي توضح العظم ان تبينه **والهاشمة** وهي
التي تكسر العظم **والمنقلة** وهي التي تنقل العظم
بعد الكسار في تحوله **والآمنة** وهي التي تصل إلى أم
الرأس وهو الذي فيه الدماغ **في الموضحة نصف**
عشر الدية ان كانت خطا وان كانت عدا يجب القصاص
وفي الباشمة عشرها وفي المنقلة عشر ونصف عشر
من الدية **وفي الآمنة والجافية ثلثها** وفي الإيضاح الجافية
ما فضل في الجوف من الصدر والظهر والبطن وما
وصل من الرقبة إلى الموضع الذي وصل إليه الشراب
كان مفرا وما فوقه فذلك ليس بجافية **فان نفذت الجافية**
فتكون بجافيتين **فثلثاها** فعلى هذا ذكر الجافية في
مسائل الشجاج الفاي وفي الكافي الجافية تختص
بجوف الرأس وجوف البطن فيكون ذكرها في محلهما
وفي الحارضة والدامعة والدامية والباضعة والملا
والسحافي حكومة عدل اذا كان خطا **ولا قصاص في غير**
الموضحة وهذه رواية الحسن عن أبي حنيفة وقيل الصحيح
انه يجب القصاص فيها دون الموضحة من الشجاج وهو
ظاهر الرواية وغير هذه شحنة اخرى لتمييز امعة وهي
التي تصل إلى الدماغ وان لم يذكرها لان النفس لا تبقى
بعدها عادة فيكون قتلها في الحقيقة لا شحنة ثم هذه

الشجاج

الشجاج يختص بالوجه والرأس لغة وما كان في غير
الوجه والرأس يسمى جراحة والحكم مرتب على الحقيقة
في الصحيح حتى لو تخلفت في غيرها كالساق والصد
تجب حكومة العدل **الحيمان** من الوجه عند وقيل
ليس من الوجه وهو قول مالك والرفن من الوجه اتفاقا
واختلفوا في تفسير حكومة العدل فقال الطحاوي
السيد في ذلك ان يقوم لوكاه ملوكا بدونه هذا الاثر
ويقوم مع هذا الاثر ثم ينظر ما بين القيمتين فاك
نصف عشر الفقة يجب نصف عشر الدية وان كان بقدر
ربع العشر يجب ربع عشر الدية وعليه الفتوى **وفي**
اصابع اليد الواحدة نصف الدية ولو قطع الاصابع
مع الكف ولو قطعت الاصابع ثم الكف نظر ان قطع
قبل تحلل البر فلا شيء في الكف ولو قطعت بعده ففي
الاصابع نصف دية وفي الكف حكومة عدل **ولو قطع**
الاصابع مع نصف الساعد ففي الاصابع والكف **نصف**
الدية وفي الزيادة **حكومة عدل** وهذا قولها وهو
رواية عن أبي يوسف وعنه ان ما زاد على اصابع اليد
والرجل فهو تبع إلى المنكب **والفخذ وفي قطع الكف**
من المفصل قد كان فيها اصبع واحدة **او اصبعان**
عشرها **وحشها** اي تحت عشر دية اليد في الاصبع
وحش في الاصبعين **ولا شيء في الكف** وهذا عند أبي

حنيفة وقال ينظر الى ارض الكوفة وحوكمة عدل والارض
 ما بقي من الاصابع فيكون الاكثر عليه ويدخل الاقل
 في الاكثر ولو قطع اليد وفيها ثلاث اصابع فعليه
 ثلاثة ايام رتبة اليد ولا شيء في الكف بالاجماع **وفي**
الاصبع الزائنة والسنن الزائدة **وفي عين الصبي**
وذكره ولسانه ان لم تعلم **عنه** اي صحة كل واحد من
 العين والذكر واللسان **ينظر في العين وحركة في الذكر**
وكلام في اللسان يجب **حكومة عدل** قال الشافعي في
 الثلاثة الاخيرة دية كاملة وكذلك ذكر الخبيث والعينين
 حكم وظل فاقم يكون بعد ذلك حكمه حكم البالغ في العبد
 والخطا ومن **شجر رجل** موضحة **فذهب عقله او شعر**
راسه وظل ارض **الموضحة في الدية** اي في دية الذاهب
 منها فلا يجب الارش بل يجب الدية فقط وقال زفر
 لا يدخل هذا اذا ذهب عقله او شعر راسه **وان ذهب**
سبعة او بصره او لأمه لا يدخل الارش في الدية بل
 يجب ارض **الموضحة** مع الدية عندهما وعند ابي يوسف
 يدخل في دية السمع والكلام لا في دية البصر **وان خجعة**
 حال كون الشجر **موضحة** **عدها فذهب عيناه فلا**
قود في شيء منها عند ابي حنيفة ويجب الدية
 فيها وقال في **الموضحة** القصاص وفي البصر الدية
 وروي ابن سبعة عن محمد انه يجب القصاص في **الموضحة**

والعينين

والعينين **او قطع اصبعه** **عدها فثلث اصبعه** **اي**
 فلا قود فيها عند ابي حنيفة ويجب الدية للاصبعين
 وعندهما يجب القصاص في الاولى والارض في الثانية
 وهو قول زفر والحسن **او قطع المفضل الاعلى** من
 الاصابع **او شل كل اليد** فلا قود فينبغي ان يجب
 الدية في **المفضل الاعلى** فيما بقي حكمة عدل **وكسر**
نصف سنه فاستود ما بقي او اصغر او جرح او خضر **فلا**
قود بالاجماع قوله فلا قود منع لوق بالجميع وينبغي
 ان يجب الدية في السن كله فان اصرقت روي ابو
 يوسف عن ابي حنيفة ان فيها حكومة عدل وروي
 هشام في نواذره عن محمد عن ابي حنيفة قال في الحر
 لا يجب شيء وفي العبد حكومة عدل وعن محمد فيها
 حكومة عدل وهو قول ابي يوسف وفي التخريد لو كسر
 بعض السن فاستود الباقى ودخله عيب يجب حكومة
 عدل ولا قصاص فيها وفي الجامع الصغير يجب دية
 السن حنيفة ولو كسر بعض السن فسقط الباقي
 لا يجب القود في المشهور من الرواية وروي ابن سبعة
 انه يجب كذا في الخلاصة **وان قلع سنه فنبت مكانها**
سن اخرى سقط **الارض** عند ابي حنيفة مطلقا
 سواء كان مفقوع السن صبيا او لا وقال عليه الارش
 كاملا ان كان غير صبي وان كان صبيا لا يجب الارش

وعن ابي يوسف انه يجب حكومة عدل وان قلع سن
غيره فردها صاحبها الى مكانها فنبئت عليها اللهم
يجب على القالع ارشها وكذا الوقع اذ نفا الصنفها
فالنبئت **وان اقيدت فنبئت من الاول بحسب الدية عليه**
اي لو نزع رجل سن رجل فزاع المنزوع منه سن
النازع فنبئت سن المنزوع منه او لا فعلى الذي نبئت
سنة لصاحبه حسبة درهم **وان شح رجل رجلا فالتم**
ولم يبق له اثر ونبئت الشعر وضرب رجل فخرج فبرا
وذهب اثره فلا ارش عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف
عليه ارش الالم وهو حكومة العدل وفالبحر عليه قدر
ما انفق في معالجته الى ان يبرأ من اجر الطبيب ثم
الدوا **ولا قود بجرح حتى يبرأ** والمراد انه لا يحكم بشيء
على الجاني بجرحه ما لم يلحقه الخال ولم يبق للمالك
على شيء من البرء والمراد لقوله عليه السلام يستأني
في الجراحات سنة ولكن العبارة لا تشاعده وقال
الشافعي يقتص منه في الخال كل في القود في النفس وكل
عد سقط قوده بشبهة كقتل الاب **بند** عدا فديته
في مال القاتل **وكذا كل ما وجب من الارش صلحا او**
اعترا فيقتل الخطا ولم يكن نصف العشر بان كان
اقل منه يكون في مال الجاني ثم ما وجب يقتل الاب
ابنه عدا في ماله في ثلاث سنين وقال الشافعي

الدية

الدية كالا وعد الصبي والمجنون خطأ ودينه اي دية
العهد **على عاقلة** اذا بلغت حسبة فان كانت اقل
منه ففي اموالها والمعتوه كالمجنون وقال الشافعي
عدها عدا حتى يجتبه الدية في ماله **ولا يكون فيه**
اي في قتلها عدا تكفير ولا حرمان من ارث وقال
الشافعي فيه تكفير بالمال وحرمان الارث **فصل**
في دية الجنين الجنين الولد مادام في الرحم ضرب
بطن امرأة فالقتل المذرة **جنينا ميتا** جثة غرة نصف
عشر الدية اي دية الرجل ان كان ذكرا وان كان انثى
عشر دية المذرة وكل من احسبته درهم والقياس
ان لا يجب فيه شيء وقال مالك والشافعي كل من احسبته
وهي على العاقلة عندنا وقال مالك في ماله وعندنا
يجب في سنة وعند الشافعي في ثلاث سنين قوله نصف
عشر الدية يجوز ان يكون بدلا من غرة او خبرا مبتدئا
بجذوة اي وهي نصف عشر الدية وذكر في مبسوط
شيخ الاسلام اناسي بدل الجنين غرة لان الواجب
عبد والعبد يسمى غرة اطلاقا لاسم الوجه على الكل
فانه القتل حيا فان الجنين فدية كاملة فان كان
ذكرا فدية الرجل وان كان انثى فدية المذرة **وان القتل**
ميتا فقتل ام فدية كاملة بالام وغرة بالجنين وان
ماتت الام من الضرب ثم خرج الجنين بعد ذلك حيا

ثم مات فعليه دية في الام ودية في الجنين وان ماتت
 الام **قال قلت ميتا فدية فقط** اي دية في الام ولا شيء
 في الجنين وقال الشافعي يجب الغرة في الجنين وما
يجب فيه اي في الجنين من الغرة والدية **يؤثر عنه**
 وقال الشافعي وما لك هولاء خاصة ولا يرث الضارب
 فلو ضرب رجلا بطن امراته **قال قلت ابنه ميتا فعلي**
عاقلة الابغرة ولا يرث ابوه منها اي من الغرة شيئا
 وفي جنين الامة لو كان ذكر اوجب نصف عشرين فتمته
 اي قيمة الجنين لو كان الجنين **حيئا وعشرين فتمته** لو كان
 انثى بيان هذا انه يقوم الجنين بعد انفصاله ميتا
 على لونه وهيبته لو كان حيئا فنظر كم قيمته بهذا المكان
 فبعد هذا ان كان ذكر اوجب نصف عشرين فتمته وان كان
 انثى اوجب عشرين فتمته وقال الشافعي يجب عشرين فتمته
 الام ذكر اكان او انثى ثم وجوب البكر في جنين الامة
 قولنا اي حنيفته ومحمد وهو الظاهر من قولنا اي يوسف
 وعنه في رواية انه لا يجب الانفصال الامة ان تكن
 فيه نقص فان لم يكن لا يجب فيه شيء كذا في جنين
 البهيمة هذا اذا كان حملها لامن مولاه ولا من المولود
 لان الحمل من اظهرا فوجب الغرة ذكر اكان او انثى
 كذا في شرح السيرة **فان حرم** اي الجنين سيده
 بعد ضربه اي بعد ضرب بطن الامة **قال قلت** حيئا

فان

من الامسكيات
 ٤٧



فان الجنين ففيه **فيتمته** اي قيمة الجنين حال كونه
 حيئا ولا يجب الدية وان مات بعد الغنق وقيل
 هذا قولهما فاما عند محمد فوجب فيه ما بين كونه
 مضروبا الى كونه غير مضروب اي بجهت تفاوت
 ما بينهما **ولا كفارة في انثى الجنين** وعند الشافعي
 يجب الكفارة والمداة ان ضربت بطن نفسها او
 شربت دوا المنجحة **بعدها** او عالجتها **فدريها حيا** اي
 اسقطتة من عاقبتها الغرة ان فعلت بلا اذن
 زوجها وان فعلت باذنه لا يجب شيء
باب ما يحدث الرجل في الطريق من
اخرج الى طريق العامة كتيما اي مستورا **حاوا**
ميزابا او جرسنا بالجيم والصاد المهملة دخيل
 ليس بعربي اصلي وقد اختلف فيه فقيل ابرج وقيل
 مجري ما يركب في الحائط وعن الامام الزدوي
 جردع بخرجه الانسان من الحائط الى الطريق ليميني
 عليه كذا في المغرب **او دكا فلكل** واحد من المسلمين
 نزع ابي نزع ما اخرجته مطلقا ولا يختص به سكان
 المحلة قال شمس الائمة السرخسي ان كان الاحداث يصير
 باهل الطريق لا يحدث ذلك وان كان لا يصير لسبعته
 جازله اعدائه ما لم يمنع منه واما في الخسومة فقال
 ابو حنيفة لكل واحد من بني ادم ان يمنع من الوضع وان

يكلفه الرفع بعد الوضع سواء كان فيه ضرر أو لم يكن
 إذا وضع بغير إذن الإمام وعلى قول أبي يوسف لكل
 أحد قبل الوضع أن يمنع منه لا بعد الوضع وعلى قول
 محمد ليكره أن يخاصم بالمنع ابتداء ولا بالرفع انتهى
 إذا لم يكن فيه ضرر وهذا إذا لم يكن بإذن الإمام وأما
 إذا كان بإذنه فليس لأحد أن ينزعه ولا أن ينازعه
 لكن لا ينبغي للإمام أن ينادي به إذا اضرب بالناس
 بأن كان الطريق ضيقا لكن لو راي المصلحة مع ذلك
 وإذا كان جازوا له أي لصاحب هذه الأشياء **النصرف في**
الطريق النافذ إذا اضرب بالمسلمين في يده **وفي**
غيره لا ينصرف اضربهم أم لا إلا إذا نهم **فإن مات**
أحد بسقوطها أي بسقوط هذه الأشياء المذكورة في
 صدر الباب **فدينه على عاقلة** أي عاقلة المخرج
 وإن سقط الميزاب ينظر فإن أصاب ما كان منه
 في الحائط رجا فقتله لا ضمان على أحد وإن أصابه
 ما كان خارجا من الحائط فالضمان على الذي وضعه
 ولا كفارة عليه ولا يحرم من الميراث ولو أصابه الطرفان
 وعلم ذلك وجب النصف وهذا النصف وإن لم يعلم أي طرف
 أصابه ففي القياس لا يثنى عليه **وفي الاستحسان** يضمن
 النصف **كل لو حفر بئر في الطريق** أي يجب بسقوط هذه
 الأشياء دية على العاقلة كما يجب الدية على العاقلة

إذا حفر

إذا حفر بئر في طريق المسلمين ومات الواقع فيه بالوقوع
 وإذا مات غلاما كان أخنثا من هو البير وجوعا فلا
 ضمان على الخافر عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف
 إن مات جوعا فكذلك وإن مات غما فالخافر ضامن
 له وفي المخرج هو ضامن في الوجوه كلها **أو وضع مجرا**
في طريق المسلمين فقتل به انسان ولو مات بهيمة
قتلها في ماله أي مال المخرج **ومن جعل بابا**
في طريق عام بامر السلطان أو في ملكه أو وضع
خشيته فيها أو وضع فتحة على بئر إذا
 الإمام فتعذر رجل بأن كان بصيرا **المور عليها** أما إذا
 لم يتعذر بأن كان أعمى أو مريلا يضمن إذا وضعه بغير
 إذن الإمام فأمّا إذا وضعه بإذن الإمام فلا يضمن
 إذا وضعه بغير إذن الإمام وكذا إذا حفر في الطريق
 بغير إذن الإمام فسقط ومات يضمن **ومن حل شيئا**
وشي في الطريق فسقط المحول على انسان ومات منه
ضمن الحامل الدية ولو كان المحول ردا فدلبيه فسقط
 الدية **فقطب به انسان** لا يضمن مطلقا وعند محمد أنه
 إذا بكرت بزيادة على قدر الحاجة يضمن إذا سقط
 منه وعطب به انسان وعنه إذا بكرت مالا يلبسه
 في العادة فهو كالحامل **مسجد لعشيرة فعلق رجل منهم**
تدريلا أو جعل فيه بوارى أو حصاة فعطب به رجل

لم يضمن وان كان ذلك الفعل من غيرهم ضمن عند
 ابي حنيفة وعندها لا يضمن كذا في الوجبة الاولى
 وان جلس فيه رجل منهم اي من اهل المسجد فقطع
 به احد بان عثر فيه ضمن ان كان في غير الصلاة
 وان كان فيها لا يضمن هذا عند ابي حنيفة وقال
 رحمهما الله لا يضمن بكل حال ولو كان جاسا لقراءة القرآن
 او لتعلم او للصلاة او نام فيه في خلال الصلاة او في غير
 الصلاة او مرفقه ما راو وعثر فيه يتحدث فهو على هذا
 الاخلاق واما المغنكف فقد قيل على هذا الخلاف
 وقيل لا يضمن بالاتفاق وان جلس رجل من غير العشرة
 فيه في الصلاة فتقبل به انسان لا يضمن في الصحيح
فصل في الحايض المائل كايط ما لا يبي
طريق العامة ضمن ربه ما تلف به اي بسقوطه من
نفسه وما لا كطالب بنقصه مسلم او ذي رجلا
كان او امرأة حررا كان او مكررا او لم ينقصه ربه
الحايض في مدة يقدر على نقصه استحسنانا والقياس
 ان لا يضمن وهو قول الشافعي ثم ما تلف به من النفوس
 بحسب الدية على العاقلة ومن الاموال كالدواب والعروض
 بحسب ما نها في ماله والشرط التقدم اليه وطلب النقص
 منه دون الاستهاد وانما ذكر الاستهاد ليمكن من اثباته
 عند انكاد وصورة الاستهاد ان يقول شهدوا الى فقد مت

الى هذا

الى هذا الرجل في هدم كايطه هذا ولا يصح الاستهاد
 قبل ان يميل الحايض وصورة الطالب ان يقول كايطك
 هذا ما يدل فاهدمه وتقبل شهادة رجل وامرأتين
 على التقدم وان بناء ما يلا الى الطريق ابتداء من ما
 تلف بسقوطه بلا طلب من احد فان مال الحايض
 اليه ان رجل الطالب مفوض اليه ربهما خاصة وان كان
 فيها سكاك فلم يضمن ان يطالبوه فان اقبله اي اجاز
 الدار رب الحايض او ابراه منها او فعل ذلك سكاكها
 ولا ضمان عليه فيما تلف بالحايض بخلاف ما اذا مال
 الى الطريق فاجله القاضي او من اشهد عليه حيث
 لا يصح ولو باع الدار بعد ما اشهد عليه وقبضها
 المشتري او لا يبري من الضمان بين حسنة اشهد على
 انهم فسقط على رجل فان ضمن الذي اشهد عليه
 حسنة الدية ويكون ذلك على عاقلته وان كان وان
 بين ثلاثة وحقق احدهم فيه باي او بغير حايض بغير
 اذن صاحبه فقطع به رجل ضمن الحافز والباقي
 ثلثي الدية لانه متعد في الحصتين وهذا عند ابي حنيفة
 وعندها عليه نصف الدية في المسبلين والله اعلم
باب حياية الهبة والحياية عليها
 وغير ذلك ضمن الركب ما او طان وابنه بيد رجل
 وراس والواوات بعين او او كومت الكدم العض بقدم

بمسببة اي كلبا وقد كان المرسل سائقا يقيمها وظفها في
 فورها ضمن وان ارسل طيرا او بزا او كلبا ولم يكن
 المرسل سائقا له او انقلنت دابته الانقلان خروج
 الشيء فلتة اي بجنازة فاصابت مالا او اميا ليللا
 او نهال لا يضمن المرسل وصاحب الدابة وعند اي
 يوسف انه يجيب الضمان في كلبا وكربي المبسوط اذا
 ارسل دابته في طريق المسلمين فما اصابته في فورها فالمرسل
 ضامن فان عدلت ثمينها او شملها فلا ضمان عليه الا ان لا
 يكون لها طريق غير الذي اخذت فيه يخرج يكون ضامنا
 وكذا اذا وقعت ثم سارت بنفسها فلا ضمان عليه
 ومن فتح باب قفص فطار الطير او بابا صطبا لم يخرج
 الدابة وهلك لا يضمن الفاع وقال محمد يضمن وفي فقا
 عين شاة تكون لقصاب ضمن ما نقصها اي يجب نقصها
 وفي فقا عين بدنه الجزار وعين الخار والفارس والبغل
 يجب ربع القيمة وقال الشافعي يجب فيها النقطان
 ايضا **باب جنائية المملوك والمجنانية**
 عليه جنائية المملوك وان كثرت لا توجب الادضا واحد
 لو كان مملوكه اي للدفع بان كان ملكا لمولاه وقت الجنانية
 والا اي وان لم يكن له لا يوجب الاقتد والردة فاذا جني
 بعد خطا لمولاه بالجنانية وان شاد ففعله بالجنانية فيملكه
 والجنانية او فداءه بارشها وامسك عبده عندنا

محلل

وقال

وقال الشافعي جنانية تكون دينيا في رقبنه يباع
 فيه الا ان يقضي المولى الارش وفايدة الخلاف ابتاع
 الخالي بعد العتق فعندنا اذا اعتق المولى بعد العلم
 بالجنانية كان مختارا للقد او عنده لا يطاق للمولى
 بعد العتق بل يطاق العبد ثم الواجب الاضمان
 هو الدفع في الصحيح حتى سقط الموجب بموت العبد
 وان مات بعد ما اختار المولى للقد لم يبرأ بموت العبد
 واعلم ان التقنييد بالخطا هنا انما يفيد في جنانية
 العبد في النفس لا نذا كان عدا يجب القصاص وفيما
 دون النفس فلا يفيد التقنييد بالخطا في هذا الحكم
 لان خطا العبد وعده فيما دون النفس على استواء
 فيما يوجب الماله في الخالي لان القصاص لا يجري بين
 العبد ولا بين العبيد والاصرار فيما دون النفس فان
 فداءه المولى **جناني** العبد جنانية اخرى **فهي** اي هذه
 بالجنانية **كالاولي** وان جني جنائيا **فالمولى** بالجنانية
 ان شاد ففعله **بها** لا ولي الجنائيتين فيملك العبد
 ويقسمه على قدر جنائيتها **او فداءه بارشها** اي بارش
 كل واحد منهما فان اعتقه المولى حال كونه غير عالم
 بالجنانية سواء كانت الجنانية في النفس وفي الاطراف
 ضمن المولى **الافال من قيمته** اي العبد **ومن الارش**
 ولو اعتقه حال كونه عالما بها لزمه اي المولى الارش

كَيْفَ يَفْعَلُ أَيُّ كَلْبٍ إِذَا بَاعَ الْعَبْدَ بَعْدَ الْعِلْمِ
 بِالْجُنَايَةِ وَكَيْفَ يَنْتَهِي وَتَدْبِيرُهُ وَاسْتِغْلَاظُهُ وَتَغْلِقُ عَيْنَهُ
 يَقْتُلُ فَلَانٌ وَرَمِيَهُ وَشَجَّهُ وَأَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَيُّ إِنْ قَالَ
 لِعَبْدِهِ أَنْ قَتَلْتَ فَلَانًا أَوْ رَمَيْتَهُ أَوْ شَجَّيْتَهُ فَأَنْتَ حُرٌّ
 فَفَعَلَ الْعَبْدُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعَلَى الْمَوْلَى يَتِمُّ الْقَتْلُ وَقَالَ
 مَنْ فَرَّ لِيَجْتَزِيَ الدِّينَ وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَبْدِ **عَبْدٌ قُطِعَ يَدُهُ**
عَمَّا وَدَّعَ الْعَبْدَ إِلَيْهِ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ بِقَضَا أَوْ بغير
قَضَا فَحُرٌّ وَلِي الْجُنَايَةِ فَإِنَّ الْحَرَّمَ مِنَ الْيَدِ وَالْعَبْدَ
صَالِحًا بِالْجُنَايَةِ وَأَنْ لَمْ يَحْدُثْ لَهُ الْمَسْئَلَةُ بِمَا لَهَا زَادَ
 الْعَبْدُ عَلَى سَيِّدِهِ وَيَقَادِرُ أَنْ شَاءَ الْأَوَّلِيَانِ وَأَنْ شَاءَا
 يَعْرِضَا عَنْهُ جَبِي عِبْدٌ مَا ذُوْن مَدْرُونَ جُنَايَةً خَطَا
فَحُرٌّ سَيِّدُهُ بِمَا عَلِمَ بِالْجُنَايَةِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَيُّ عَلَى الْمَوْلَى
 فَيَمْنَانِ قِيَمَةُ لَرَبِّ الدِّينِ وَقِيَمَةُ لَوَلِيِّ الْجُنَايَةِ إِذَا كَانَتْ
 الْقِيَمَةُ أَقْلَ مِنَ الدِّينِ وَمِنْ الْأَرْضِ وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ شَجِبَ
 الدِّينُ وَالْأَرْضُ وَإِنْ كَانَ اعْتَقَهُ بَعْدَ الْعِلْمِ فَعَلَيْهِ قِيَمَةُ
 لَرَبِّ الدِّينِ وَأَرْضُ الْجُنَايَةِ لِأَوَّلِيَا الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ أَمَّةٌ
مَا ذُوْن مَدْرُونَةٍ وَلَدَتْ فِي كَالِ الْأَذَى بِيَعْتُ مَعِ وَلَدَهَا
لِلدِّينِ وَأَنْ جُنَّتْ قَوْلَاتُ بَعْدَ الْجُنَايَةِ لَمْ يَدْفَعِ الْوَلَدُ
 وَدَفَعَتْ الْأَمَّةُ لَهُ **عَبْدٌ رَمَى رَجُلًا بِحُرٍّ سَيِّدُهُ فَقَتَلَ**
 الْعَبْدَ **وَلَيْهِ** أَيُّ وَلِي الدَّعَا **خَطَا لَيْسَ لَهُ** أَيُّ لِهَذَا الدَّعَا
 لَا عَلَى الْعَبْدِ وَلَا عَلَى الْعَاقِلَةِ وَلَا عَلَى الْمَوْلَى فَإِنْ قَتَلَ

عَدَا يَقْتُلُ الْعَبْدَ فَإِلَّا مَعْنَى لَرَجُلٍ قَتَلَتْ أَخَاكَ خَطَا وَأَنَا
عَبْدٌ وَقَالَ ذَلِكَ الرَّجُلُ قَتَلْتَهُ بَعْدَ الْعَتَقِ **فَالْقَوْلُ لِلْعَبْدِ**
 بِالْإِجْمَاعِ وَلَا يُؤْخَذُ بِهِ وَكَذَا لَوْ قَالَ لِسَيِّدِهِ بَعْدَ عَتَقِهِ
 أَخَذْتُ مَالَكَ أَوْ قَطَعْتُ يَدَكَ وَأَنَا عَبْدُكَ وَقَالَ
 لِسَيِّدِهِ لَا يَدُ قَطَعْتُ بَعْدَ الْعَتَقِ فَا لْقَوْلُ لِلْعَبْدِ بِالْإِجْمَاعِ
وَأَنْ قَالَ لَهَا أَيُّ لَأَمْرًا مَعْتَقَهُ لَهَا يَلْ قَطَعْتُ
 يَدَكَ وَأَنْتَ أَمْنِي وَقَالَتْ الْأَمَّةُ كَانَ بَعْدَ الْعَتَقِ **فَالْقَوْلُ**
لَهَا وَيَضَعُ الْمَقْدَرُ عَنْهَا وَعَنْهَا الْقَوْلُ لِلْمَقْدَرِ وَلَا
 يَضَعُ الْأَشْيَاءُ فَإِنَّ بَعِيْنَهُ فَإِنَّهُ لَوْ مَرَّ بِرَدِّهِ إِلَى الْمَقْدَرِ لَهَا
 وَكَذَا كُلُّ مَا أَخَذَ الْمَوْلَى مِنْهَا الْقَوْلُ لَهَا **الْإِجْمَاعُ وَالْقَوْلُ**
 أَيُّ إِذَا قَالَ الْمَوْلَى لِمَعْتَقِهِ وَطَبْنِكَ وَأَخَذْتُ مِنْكَ
 كَذًا مِنْ الْعَلَّةِ وَأَنْتَ أَمْنِي وَقَالَتْ لَا يَلْ فَعَلَتْ ذَلِكَ
 بَعْدَ الْعَتَقِ فَا لْقَوْلُ لِلْمَوْلَى لَا يَضَعُ شَيْئًا بِالْإِنْفَاقِ
عَبْدٌ حُجْرًا مَرَضِيًّا حُرًّا يَقْتُلُ رَجُلًا فَقَتَلَهُ مُطْلَقًا
 سَوَاءً كَانَ عَمْدًا أَوْ خَطَا **فَدَيْنُهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ الصَّبِيِّ**
 وَيَرْجِعُونَ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَ الْعَتَقِ فَيَذَرُ الْعَبْدَ لِأَنَّهُ
 لَوْ كَانَ الْأَمْرُ خَرَابًا لَفَانْتَزَجَ عَاقِلَتُهُ الصَّبِيِّ عَلَيْهِ
 بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَمِنْ الدِّينِ وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ صَبِيًّا
 أَوْ مَكَانًا صَغِيرًا لَرَجُوعٍ عَلَى الصَّبِيِّ الْأَمْرَ إِذَا كَانَ
 كَانَ الْأَمْرُ عَبْدًا مَا ذُوْنَا يَرْجِعُونَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْعَتَقِ
 وَكَذَا أَنْ أَمْرًا عَبْدًا حُجْرًا حُطِّبَ سَيِّدُهَا فَإِنَّهَا يَدْفَعُ

مَوْلَى
 مِنَ الْعَدَةِ

او الفداء ولا رجوع له على الاول في الحال ويجب ان
 يرجع بعد الغنى بالاقبل من الفداء وفيه العتق هذا
 اذا كان القتل خطأ او عدا والعتق القاتل صغيرا
 فان كان كبيرا يجب القصاص ولو كان مكابيا يجب
 الضمان على القاتل ولا يرجع على الامر ولو كان
 ما دونين رجع بالاقبل **عبد قتل رجلين عدا ولكل**
واحد من المقتولين وليتان فعلى احد وليي كل واحد منهما
دفع ستيدته نصفه الى الاخرين الذين لم يغفوا او فدا
 اي نصف العتد بالدية وهو عشرة الاف درهم فتكون
 بينهما نصفين **فان قتل العتد احدهما عدا والرجل**
الاخر خطأ ولكل واحد من المقتولين وليتان فعلى احد
ولي العتد فالمولى بالخيار ان شاء فدا بالدية **ولو لي الخطا**
او بنصفها وهو خمسة الاف **لاحد ولي العتد** الذي لم يغف
 او دفعه اليهم **اقل ثلثا** ثلثا المولى الخطا وثلثه للذي لم
 يغف من ولي العتد اي خنيقة وعندهما يدفعه
 ارباعا فلاثه ارباعه لولي الخطا واربعة لاهل ولي العتد
عبد قتل عملا قريبا فعلى احداهما عن العتد
 بطل الكل اي كل الدم ولا يلزمه شيء عند اي خنيقة
 وعندهما يدفع الفاي نصف نصيبه الى الاخر ويفد به
 بربع الدية وذكر في بعض النسخ قولهم مع اي خنيقة
فصل في المتفرقات قتل عمدا قتل

خطا

خطأ بقتل قيمته ولكن **نقص عشرة او اكثر منها**
لو كانت قيمته عشرة الاف او اكثر منها اي لو كانت
 قيمته عشرة الاف او اكثر منها فاضي له بعشرة الاف
 درهم الا عشرة دراهم **وفي الامة** اذا اناوت قيمتها
 على الدية **نقص عشرة من خمسة الاف** هذا في الظاهر
 الروابنين وفي رواية نقص حنطة وهذا عندهما وقال
 ابو يوسف والشافعي يجب قيمته بالغة ما بلغت **وفي**
المقصوب اي لو غصب عتدا او امانة وقيمتها عشرة
 الفاهم ذلك في يد الغاصب **يجب قيمته بالغة ما**
بلغت بالاخراج الاصل ان كل ما فدا من دية الحد
 فدا من قيمته لان القيمة في العتد كالدية في الحد
 فبقي قطع يده **نصف قيمته** بالغة ما بلغت في الصحيح
 من الجواب الا في رواية عن محمد بن يحيى في قطع يده
 العتد خمسة الاف الا خمسة كذا في المبسوط **قطع رجل يد**
عتد عملا خذره ستيدته فان العتد منه وله اي لا عتد
 ورثة غيره اي غير الستيد لا ينقص منه بالاخراج ولا
 اي وان لم يكن للعتد ورثة غير الستيد **انقص منه**
 عندهما وقال احمد لا قصاص في ذلك وعلى القاطع ان
 اليد وما نقصه القطع الى عتقه ويبطل الفضل قال
 المولى لعبدية **احد حر** ولم يعين فتشج فبين العتق في
 احدهما فارشها الستيد ولو قتلها بعد التقيين يجب

دنية حر وقيمة عبد ولو قال قبل التعمين يجب قيمة المملوك
وفي فقي عيني عبد فالولي بالخيار ان شاء دفع سيده
عبده الى الفاني واخذ قيمته واسكه ولا يأخذ
المقتض ان عند ابي حنيفة وقال ان شاء اخذ قيمته
واعطاه رقبته وان شاء امسكه وضمنه ما نقصه وقال
الشافعي يسكه وياخذ كل القيمة وفي فقي عيني حر كل اليه
وفي قطع احدى يدي العبد وفي احدى عينيه نصف
نصف القيمة ويبقى الباقي على ملكه جني مدبر او ام
ولد ضمن السيد الاقل من القيمة اي قيمة الخائني
ومن الارش ولا يلزمه الاقيمة واحدة وان كثرت
لجناية ولكن القيمة مشتركة بين اولي الجناية بقدر
المخصص ويعتبر قيمة المدبر لكل واحد منهم في حال
الجناية عليه ولا يعتبر قيمة يوم التدبير حتى لو قتل
النساء خطأ وقيمة الف ثم صارت قيمته الفاضلية
ثم قتل اخر خطأ فلا حق لولي الجناية الاولى في هذه
الزيادة وهي للثانية فان دفع المولى الفدية
الى ولي الجناية بفضل في الخائني جناية اخرى شارك
الثاني الاول في القيمة المدفوعة ولو وقع بغير قضا
فالثاني بالخيار ان شاء اتبع السيد واتبع ولي
الجناية عند ابي حنيفة وقال لا شيء على المولى يتبع الاول
سواء كان بقضا او بغير قضا والله اعلم باب

غصب

غصب العبد والمدبر والصبي وام الولد والجناية
في ذلك رجل قطع يد عبده فغصبه بعد القطع رجل
ومات العبد منه اي بسبب القطع في يد الغاصب
ضمن الغاصب قيمته كالكون العبد اقطع وان
قطع المولى يده في يد الغاصب فمات العبد منه بري
الغاصب من الضمان غصب عبد عجز ومثله اي
عبد محجور فمات في يده اي في يد الغاصب ضمن
الغاصب قيمته ولكن يؤي بعد العتق مدبر جني
عند غاصبه ثم رده على المولى فجاني عند سيده
جناية اخرى ضمن المولى قيمته لهما اي فعلى المولى
قيمة المدبرين ولي الجنايتين نصفين ولكن يرجع
المولى بعد ما ادى قيمته اليهما بنصف قيمته على
الغاصب ودفع المولى ما اخذه الي ولي الجناية
الاولى ثم يرجع المولى به اي بهذا النصف على الغاصب
مذرة اخرى وهذا عندهما وقال محمد يرجع بنصف
قيمته فيسلم له ولا يدفعه الى الاول فلا يرجع به على
الغاصب وباعسه لا يرجع به ثانيا يعني ان جاني
عبد عند المولى ولا ثم جاني عند الغاصب غرم المولى
قيمته بين ولي الجنايتين نصفين ثم يرجع بنصف
القيمة على الغاصب فيدفعه الى ولي الجناية الاولى
فلا يرجع على الغاصب في قولهم والفقن كالمدبر

في جميع ما ذكره في المستقلين حكم وخلافا غير ان
 المولى يدفع العبد الجاني **هنا** مرة اي في مسئلة المدبر
 يدفع القيمة مدبر جاني عند غاصبه فزده اي المدبر
 على المولى **فخصبه** ثانيا **فجني** جناية اخرى عنده
 فيجب على سيده قيمته **لها** اي لولي الجنايتين
 نصفين ورجع المولى بقيمته على الغاصب ودفع
 المولى نصفها اي نصف القيمة المدبر اي ولي الجناية
 الاولى ورجع بذلك النصف على الغاصب مئة اخرى
 فلا يدفعه الى اخر ثم قيل هذه مسئلة على الاخلاق
 كالاولي وقيل على الاتفاق **غصب صبي** لا يعبر
 عن نفسه **فان في يده** **نحو** **لا يضمن** الغاصب
 وان مات ذلك الصبي **بصاغة** او **بشرعية**
 المشقة الجبذ بالشين المعجمة اي عضته بان قبض على
 لحمه ومدن بالتم كذا في المغرب **فدينه** على قلة
 الغاصب استخصنا والقياس ان لا يضمن في الوجين
 وهو قول زفر والشافعي وان كان مكائنا صغيرا
 او كان يعبر عن نفسه لا يضمن ثم ذكر الغصب في حق
 الحر ووقع بخان عن الزهاب بالصبي بغير اذن وليه
كصبي اودع اي يجب الدية على العاقل كمن جرح قيمة
 العبد على عاقل الصبي فيما اودع **عبد** عند الصبي
 فقتله الصبي وان اودع عند صبي طعاما فاكله

الصبي

الصبي لم يضمن وهذا عندهم وقال ابو يوسف
 والشافعي يضمن في الوجين وعلى هذا اذا اودع
 العبد المحرر مالا فاستنمذكه لا يؤخذ بالضمك في
 الحال عندهم ويؤخذ به بعد العتق وعند ابو يوسف
 والشافعي يؤخذ في الحال وعلى هذا الخلاف الاقرب
 والاعازة والبيع والتسليم في العبد والصبي والملا
 في الصبي العاقل في الصحيح حتى لا يضمن غير
 العاقل بالاجماع وذكر في شرح الطحاوي ومن اودع
 عند صبي مالا فمذكه في يده لا ضمك عليه بالاجماع
 وان استنمذكه الصبي ينظر ان كان الصبي ماذونا
 له في التجارة يضمن بالاجماع وان كان محجورا عليه
 ولكنه قتل لوديعه بامر وليه ضمن بالاجماع وان قتل
 بغير اذن وليه فلا ضمك عليه في قولهم الا في الحال
 ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف يضمن في الحال
 واجمعوا على انه لو استنمذك مالا لغير من غير ان
 يكون عنده ودية ضمن في الحال كذا في النهاية
باب **القسم** هي اسم يكون
 بمعنى الانقسام ثم قيل هي بان تقسم على اهل المحلة
فقتل وجد في محلة ثم يبرأ **قال** **الله** يجوز ان يكون حالا
 او صفة بعد صفة **حلف** في حلف الرفع بانه خير قاتل
 حسون **بلا** منهم في حال يتخيرهم المولى بالله

بيان لقوله طرّف يعني يحلفون في ايلين بالله ما قلناه
ولا علمنا له قائلنا هذا على سبيل الحكاية من الجميع واما
 عند الخلف فيحلف كل واحد منهم بالله ما قلنا ولا علمنا
 ولا يحلفون بالله ما قلناه كذا في شرح السيرة فان حلفوا
فعلى عاقلة اهل المحلة الدينية في ثلاث سنين ولا يحلف
الولي ولا يحلف الولي مطلقا وقال الشافعي اذا كان
 هناك لوث استخلف الاوليا احسين عينا وقال
 زفر القسامه على عاقلة اهل المحلة واذا علموا القائل
 اظنهم ولم يحلفوا واذا حلفوا قضى على عاقلة اهل
 المحلة بالدينه وقال الشافعي اذا حلفوا برؤا وان لم يتم
العدد ذكر الخلف عليهم بدينه حسنة عينا اما اذا
 كان العدد كاملا فاد الولي ان يكره على احدهم فلا
 يحقره ذلك **ولا قسامه على صبي ومجنون وامرأة**
وعبد ولا قسامه ولا دينه في ميت لا اثر له اي بذلك
 الميت او بسبيل الدم من الفقه او من فقه اودبره جلال
 دم بسبيل من عينه **واذنه** ففيها القسامه والدينه
 والنوا ومعنى او اذا وجد بدك القتل واكثر من
 نصف البدك او نصف البدك ومعه الرأس في محلة
 فعلى اهلها القسامه والدينه وان وجد نصفه مشقو
 بالطول او جدا قل من النصف ومعه الرأس او وجد
 يده او رجله او راسه فلا شيء عليهم فيه وكذا الجنين

والسقط

٢٦٦
 والسقط اذا كانا في المحلة وان وجد على ذابته
 حال كونها معها سابقا **وقايدا وراكب ودينه**
على عاقلة اي السابق والقايد والراكب دون اهل
 المحلة ولوموت ذابته عليها قتل ولم يكن معها احد
 بين قديتين فعلى قديها القسامه والدينه قتل هذا
 محمول على ما اذا كان بحيث يبلغ اهلها الصوت اما
 اذا كان بحيث لا يبلغهم الصوت فلا شيء عليهم **وان وجد**
القتل في دار اسكاه فعليه اي على صاحب الدار
 القسامه والدينه **على عاقلة وهي** اي القسامه على
 اهل المحلة وهم الذين ملكهم الامام هذه البقعة بعد
 الفتح وسبقوا اهل المحلة لانه الامام قسم بينهم
 وخط نصيب كل واحد منهم وعينه **دون السكان**
والمشتريين وهنا فصولا احدها انه لا يدخل السكان
 في القسامه مع الملاك عندها وقال ابو يوسف
 اهل المحلة والمشترون والسكان سوا وثانيها
 انها على اهل المحلة دون المشتريين عندها وقال
 ابو يوسف لكل مشتري وثلاثه اشياء **افان لم يبق**
واحد منهم اي من اصحاب المحلة بان باعوا كلهم
فعلى المشتري وعن ابو يوسف انها تجب على السكان
 والمشتريين **وان وجد قتل في دار مشتركة على**
 التفاوت فهي اي القسامه والدينه تكون على عدد

الدوس ان بيعت ذان ولم يقبض المشتري فوجد
 فيها قتل وليس في الشرايين **فعل على عاقلة البائع**
 الدية **وفي خيار على عاقلة ذي اليد** اي ان كان في
 البيع خيار لاحدهما فهو على عاقلة ذي اليد وهذا
 عند ابي حنيفة وقالوا ان لم يكن في الشرايين فالدية
 على عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فعلى عاقلة
 الذي يقبل الدارلة **ولا تقبل عاقلة حتى تشهد**
الشهود انما ان ذي اليد يعني اذا انكرت العاقلة
 ان تكون الدارلة وقالوا اي ودعة في يده ذكر في الجاهل مع
 الصغير انه بالانفاق وذكر في الاوضح انه على قولها
 واما عند ابي يوسف فمجرد السكينة كاف للقسامة والدية
 فلا حاجة الى الشهادة بالملك وان وجد قتل **والقلاء**
 فالدية والقسامة على من فيه ما من الركاب جمع
 الركاب **الملاحين** ومن يدها مطلقا سواء كان مالكا
 او غير مالك وكذا العجزة وان وجد قتل **في مسجد**
كلمة فالدية والقسامة على اهلها انما قيد بالمحلة لانه
 لو كان المسجد لغريبا بان يصلي فيه الغريب فالدية
 والقسامة على بائنه كذا في الخواشي نقلا عن شرح
 السيرة **وفي المسجد الجامع وفي الشمارق** لا قسامة
 فيه والدية تكون على بيت المال وكذا الجسور
 العامة ولو وجد في سوق ان كان ملوكا فعند ابي

يوسف

يوسف نجب على السكان وعندها تجب على المالك
 وان يكن ملوكا كالشوارع العامة التي يبيت فيها
 فعلى بيت المال ولو وجد في المسجد فالدية على بيت
 المال عندهما وعند ابي يوسف فالدية والقسامة
 على اهل المسجد **ويهدم الدم** لو وجد القتل في برية
 ليس بقدر بعاثة ونفس القرب ما من استمر
 الصئون وهذا اذا لم تكن ملوكا لاحد فاما اذا كانت
 ملوكا فالقسامة والدية على عاقلة المالك **وان وجد**
في وسط القرية يدر به المافوه هو دار ايضا لانه ليس
 به يد احد ولا في ملكه وقال زفر على قري القرية
 القسامة والدية ولو كان القتل **مختبسا بالشاي**
فعلى قري القرية من ذلك المالك على التفسير
 الذي مر في القسامة والدية ولو كان نهرا صغيرا لقوم
 معدوفين فالقسامة والدية عليهم هذا اذا كان الشط
 غير مملوك وان كان ملوكا خاصا فهو كالدار وان كان
 عاما فهو كالجملة كذا في الخلاصة **ودعوى الولي على**
واحد من غير اهل المحلة يسقط القسامة والدية
عنهم وعلى معين منهم لا يسقط وان التقى قوم
من المسلمين بالسيوف وتجار بوا ولم يقاتلوا فاجلوا
 وانكشفوا عن قتل فعلى اهل المحلة القسامة والدية
 الا ان يدعي الولي على وليك اي الذين اتفقوا على معين

سلامك
 ٤٧
 ٤٨



منهم اي من اوليك الذين التقوا لم يكن على اهل
المحلة ولا على اوليك شي حتى يقيم البينة وفي فتاوي
الصغري كلا بندي ودر وادي افشلوا فوجدوا قتيلا
في مكان فحجب الدية على اهل تلك المحلة كذا في الخلاصة
وان قال المستظرف منهم اي من اهل المحلة قتله زيد
طف بالله ما قيلت ولا عرفت له قال لا غير زيد
ويطرح شهادة اهل المحلة على قتل غيرهم اي غير اهل
المحلة عند ابي حنيفة وعندهما لقتل او على قتل
واحد منهم اذا ادعى الولي القتل والله اعلم

كتاب العاقل

موجب غير العدا لدية على العاقل ذكر في هذا الكتاب
تفسيرها واحكامها المختصة بها ثم هي جمع مقفلة
بضم الفاء جمع مكرمة وهي الدية ويسمى الدية عقلا
ومقفلة لانه يغفل من ان يشفق اي يسلك الخاف
عن سفق الدم في كل دية وجبت بنفس القتل كقتل
شبه العمد والخطا يكون على العاقل اي عاقل العاقل
قوله بنفس القتل اخرازا عن الدية التي تجب عند
تعدد القصاص كقتل الاب وبند ومن التي تجب بالاقترار
والصلح فان فيها تجب الدية على القاتل وهي اي
العاقل اهل الديوان وهم الجليس الذين كتب اسمهم

في الديوان

في الديوان وهي الجريدة من دون الكتب اذ جعلها
هذه عندنا وعند الشافعي لدية على اهل العشيرة
ان كان القاتل منهم لو خذ من عطاياهم في ثلاث
سنيين من وقت القضا لا من وقت القتل العطايا
اسم لما يخرج للجندي من بيت المال في السنة مرة
او مرتين والرزق ما يخرج كل شهر وقيل ما يعطى
يوما بيوم وفي القدر من العطينة للمفانلة والرزق
للفقدان فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث سنيين
او اقل منها اخذ الواجب منها هذا اذا كانت العطايا
للسنيين المستقبلة بعد القضا بالدية حتى لو
اجتمعت العطايا في السنين الماضية ثم خرجت بعد
القضا لا يؤخذ منها والمدا من ثلاث سنيين ثلاثة
اعطينة حتى لو اعطيت لها في سنة واحدة ثلاث مرات
للمستقبل بعد القضا يؤخذ منها كل الدية ثم اذا كان
جميع الدية في ثلاث سنيين فكل تلك منها في سنة
ولو كان عاقل العمد الرجل اصحاب الرزق يفضي بالدية
عليهم في ارضاتهم في ثلاث سنيين في كل سنة الثلث
ثم ينظر فان كان ارضاتهم تخرج في كل سنة فكل ما خرج
رزقا اخذ منه الثلث وان كانت تخرج في كل سنة
اشهر وخرج بعد القضا يؤخذ منه سدس الدية
وان كانت تخرج في كل شهر يؤخذ من كل رزق بحصته

بعضه

من الشهر حتى يكون المشنوق في كل سنة مقدرا الثلث
وان خرج بعد قضاء القاضي بيوم او اكثر يؤخذ من
رزاق كل شهر بحصته الشهر وان كانت لهم اراضي
في كل شهر واعطيا في كل سنة فرضت عليهم الدية
في عطائهم دون اراضيهم **وان لم يكن القائل ولوايا**
فعاقلته قبيلته اي عشائره وافاربه **تقسم الدية**
عليهم في ثلاث سنين بانه لا يؤخذ من كل واحد من
عشيرته في كل سنة الا درهم او درهمين وثلاث درهم فلم
يزد على كل واحد من عشيرته من كل الدية وفي ثلاث
سنين على اربعة دراهم او ثلاثة كذا ذكره محمد في البسوط
وكذا القدر ورعي في خضره تقسم عليهم في ثلاث سنين
لا يراذ الواحد على اربعة دراهم في كل سنة وينقص منها
هذا يشير الى انه يزاد على اربعة في كل الدية والصحيح
هو الاول **فان لم تتسع القبيلة لذي** اي ما ذكرنا من
قسمة الدية عليهم بان كانوا قلائلا **ضمهم اليهم اقرب**
القبايل نسب على ترتيب العصبية **الاخوة ثم ابنا**
ثم الاعمام ثم ابناؤهم واما الاباء والابناء فيقبل بدخول
وقيل لا يدخلون وعلى هذا حكم اهل الديوان اذ لم يتسع
لذلك الديوان ان يضم اليه اقرب الديوان فصدقه ثم
الاقرب فالاقرب وهذا عندنا وعند الشافعي ما
يفضي به كل واحد منهم لا يكون اقل من نصف دينار

وقالوا

وقالوا هذا الجواب لما يستقيم في حق الفرع لان
العرب حفظوا نسبهم فامكننا ايجاب العقول الى
اقرب القبايل من حيث النسب اما في حق القبي
فلا يستقيم لان العجم ضيعوا نسبهم فلا يمكننا ايجاب
العقل على اقرب القبايل فبعد ذلك اختلف المشايخ
وقال بعضهم يعتبر المحال والفرعي الاقرب فالاقرب
وقال بعضهم يجب الباقي في مال الخاني **والقائل**
كأدوم فيمن يولد مطلقا سواء كان امرأة أو صبيا أو
مجنونا وقيل لا يدخل الارجل عاقل وقالا الشافعي
ليبر على القائل شي من الدية **وعاقله المعتق وقبيلته**
مولاه ويعقل اي يعطي عن مولاه مولاه وقبيلته
وفيه خلاف الشافعي رحمه الله **ولا يعقل عاقله من جهة**
العند وجنابة العمد حتى لو جنى عبد على حر خطا في
على مولاه او قتل رجلا عمدا فغني بعض الاولياء ينقلب
نصيب الباقي مالا ويجنب على القائل في ماله
لا على العاقله وان من حر وجنب على العاقله المعتق
فيما اعترف به الا ان يصدق العاقله الاعتراف الدية
اي لا يجب في صورة في ماله الا ان يصدقوا اعترافا ولا
يجب على عاقله **ما ندم صلحا واعترفا الا ان يصدقوه**
وان جنى حر على العاقله ولا يعقل ويجب على القائل
في ماله نصف الباقي مالا بعض الاولياء ينقلب

يعمل الواو
من ايده

حاربان قتل علي بن عبد الخطابي أي بدل الجناية على عاقلة
وفي إحدى قولي الشافعي يجب على القاتل ثم هذا الذي
ذكره كله فيه كان الجاني له عاقلة أما إذا لم يكن له
عاقلة فالدية في بيت المال وروى عن أبي حنيفة
أنه يكون في مال الجاني

كتاب الوصايا

أراد هذا الكتاب في أواخر الكتب ظاهرا لتناسب
لأن الإنسان منذ أو معاد أو الوصية معاملة وقت
المعاد فيناسب إرادته في منتهى الكتاب على أن لها
اختصاصا بالجنان لأن التقضي في الموت الذي هو
وقت الوصية ثم هي جمع وصية والوصية والوصاية
اسم في معنى المصدر مأخوذ من وصى الشيء بالشيء
إذا وصله به والموصي يوصل الموصي له بالوارث ثم تسمية
الموصي به وصية مجازا ثم ركن الوصية أوصيت بكذا
لقوله وأوصيت فلانا وشرطها كون الموصي أهلا
للتملك والموصي له أهلا لأن يستملك والموصي به بعد
موت الموصي مالا فيلزم التملك وطهرها أي ملكه الموصي
له ملكا جدي وفي الشرح الوصية تملك مضاف
إلى ما بعد الموت وهي مستحقة استحقاقا والقياس
أن لا يجوز وقال بعض الناس واجبة على كل من له

قول فالديه
في بيت المال إلى قال في الدرر
في ظاهر الرواية وعليه الفتوى اه

قول لا ينقل له ولم ينقل وصية وبنو عبد الوكيل
في بيت المال إلى قال في الدرر
في ظاهر الرواية وعليه الفتوى اه

يسار وقيل أي مباحة وقيل أن كان عليه شيء من
الواجبات كالج ونحوه فالوصية واجبة والافق الجاني
ولا تضح الوصية بما زاد على الثلث للأجنبي إلا إذا
أجاز الوصية الورثة ولا تضح لقائله مطلقا سواء
كان عملا أو خطأ بعد أن كان مباحا وقيل إن تضح
وصورة الوصية للقائل أن المجدوح أوصى للمخرج
وعلى هذا الخلاف إذا أوصى لرجل ثم أقتل الموصي بطل
الوصية عندها وعنده لا وإن أجاز ثم أقتل الورثة بطلت
عندها وعندها يورثه الوارث **وإن لم يجز الوصية**
وإن أجاز وأبعد الموت وهم كبار صرح وقال مالك
والشافعي ليس لهم أن يردوه بعد موته لأنهم قد بطلوا
حقه وليس لهم أن يرجعوا بعده وإن أجاز وفي حال
الحياة فلمهم أن يرجعوا بعد موت الميث ثم المرداد بالوارث
الوارث بالفعل لا بالقوة حتى لو كان لدا اب واخ وابن اخ
فاوصى للاخ أو لابن الاخ جاز ثم المعتبر بكونه وارثا
أو غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية كذا في شرح
الفذ ومريم **ويوصي المسلم للذي وبالعكس وقولها**
يكون بعد موته وبطل ردها وقولها في حياته أي لا
يعتبر ردها وقولها في حال الحياة حتى لو قال في حياة
الموصي لا أقبل ثم قبل بعد موته صح القبول عندها وعند
زفر لا يصح ونسب النقص من الثلث أي نذر الموصي

الانسان باقل من ثلث المال ثم الوصية باقل من الثلث
 او يمين تركها اذا كانت الورثة اغنيا يستغنون بما يرونه فالثلث
 وان كانت الورثة فقرا لا يستغنون بما يرونه فالثلث
 او **ولي** **ملك** الموحي به بقبوله فان قبل الموحي له الوصية
 بعد موت الموحي ثبت الملك له في ما وصي به قبضه او لم
 يقبضه وان رد الموحي له الوصية بطلت وصيته برده
 عندنا وقاله في رواية والشافعي في قوله لا يبطل
 الا في مسئلة واحدة وهو ان **يكون الموحي له بعد**
موت الموحي قبل قبوله اي قبل قبولا الموحي له الوصية
 فيقبل الموحي به في ملك ورثة الموحي له استحضانا
 والقياس ان يبطل **ولا تنقض وصية المدين ان كان دينه**
محيطا بما له ان يراه الغرما ولا تنقض وصية الصبي
 مطلقا وقال الشافعي يصح اذا كان في وجه الخبير
 ولا تنقض وصية المكاتب وان ترك وقا وقيل على قولاي
 حنيفة لا تنقض وعندها يصح ثم الصبي والمكاتب اذا
 بلغ وعتق واجاز بطريق الابتداء **تنقض الوصية**
المطلوب به بان قال او صيت بهذا الخمل فلانة وبه اي الخمل
 بان قال او صيت بجل جاريته هذه لفلان ويصح في
 الصورتين ان **ولدت لافل من مائة** وهو ستة اشهر
 من وقت الوصية **ولا تنقض اليمين له اي الخمل وان**
اوصي بامنه بان قال او صيت لفلان يهذه الجارية

الاطلها

الاحلها **صحت الوصية** وتكون الامنة للموحي له
 والاستثناء فيكون الخمل لورثة الموحي **وله** اي يصح
 للموحي الرجوع **عن الوصية** قولان قال رجعت
 عن وصيتي به له **وفلان بان باع او وهب او قطع**
الثوب الموحي به **او ذبح** اشارة للموحي بها **والجهد**
من الوصية لا يكون رجوعا كذا ذكر في الجامع الصغير
 وذكر في المبسوط انه رجوع فيل ما ذكر في الجامع
 الصغير محمول على ان الجهد كان عند عينة الموحي له
 لا عند خضرته وهذا لا يكون رجوعا في الروايات
 كلها وقيل المشيلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع الصغير
 قولهم وما ذكر في المبسوط قولابي يوسف وهو لا يصح
باب الوصية بثلث المال وصي له اثلث
ماله ولا خير بثلث ماله ولم يجز الورثة فثلثه لم ينصف
 وان اوصي لآخر اثلث ماله فالثلث بينهما اثلثا
 ثلث الثلث للموحي له بالثلث وثلث الثلث للموحي
 له بالثلث وان اوصي لاصحاب جميع ماله ولا خير بثلث
ماله ولم يجز الورثة فثلثه بثلثه ما نصفا ان عند
 ابي حنيفة وعندهما الثلث بينهما على اربعة اسهم
 ثلاثة للموحي له بالكل وسهم للموحي له بالثلث واصلة
 ان لا يضرب الموحي له بالكل من الثلث اذا لم يجز الور
 عند ابي حنيفة **الا يفي حق الحباة** بان باع للربيع

ث

شيئا وطبا فيه بحياة فيئ أكثر من الثلث وأوصى
 لأخيه ثلث ماله قال صاحب الحباة يضرب في الثلث
 بجميع الحباة وفي **السقاية** بان اعتق المريض عبدا
 فبقيته نصف ماله وأوصى لأخيه ثلث ماله ولم تجز
 الورثة قال العبد يضرب بقيته في الثلث بالغا
 ما بلغ وفي **الدراهم المرسلة** بان أوصى لرجل باللف
 وأخرج حسنة ولم تجز الورثة فالموصي له باللف يضرب
 في الثلث والموصي له بحسنة يضرب في الثلث بحسنة
 فيكون الثلث بينهما **الثلاثة ولو أوصى بنصيب**
ابنه بان قال أوصيت لفلان بنصيب ابني من ميراثي
بطل هذا إذا كان له ابن وإن لم يكن له ابن فالوصية
 جائزة وقال **زعمنا** كان مطلقا وفي أوصى **بمثل**
نصيب ابنه صح قال **كان له ابنان فله** أي للموصي له
الثلث ولو أوصى بسهم أو جزء من ماله فإلبيات
 مفوض إلى الورثة فتعطيه ما شاؤوا وهذا الذي ذكره
 اختيار المشايخ بناء على عرفهم أن السهم كالجذر وأما
 أصل الرواية فبمخالفة فذكر في المبسوط إذا أوصى
 لرجل بسهم من ماله فله مثل أخس سهام ورثته إلا
 أن يكون السهم أكثر من السدس فلا يراد عليه في
 قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال في الجامع الصغير
 له أخس سهام الورثة إلا أن يكون أقل من السدس

حنيفة

حنيفة يعطى له السدس فعلى رواية الأصل يجوز أبو
 حنيفة رحمه الله تعالى النقصان من السدس ولم يجوز
 الزيادة عليه وعلى رواية الجامع الصغير وهو الزيادة
 على السدس ولم يجوز النقصان على السدس وقال
 يعطى للموصي له أخس سهام الورثة إلا أن يزيد على
 الثلث في الثلث كذا ذكر شيخ الإسلام خواهرزاده
 في مبسوطه قال **رجل سدد مائتي لفلان وصية ثم**
قال في ذلك المجلس وفي مجلس آخر **ثلث مائتي**
وإن كنت الورثة له ثلث ماله ويدخل السدس فيه
وان قال سدد مائتي لفلان ثم قال له سدد مائتي له
السدس فإن أوصى بثلث **دراهم** أو ثلث غنم **فإن**
ثلثه وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله
له كل ما بقي من الدراهم أو الغنم وقال زفر ثلث
 ما بقي هذا إذا كان الموصي به **دراهما** أو غنم **ولو كان**
الموصي به رقيقا أو ثيابا أو دورا وهلك ثلثاه وبقي
 ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله **له ثلث**
ما بقي من الرقيق أو الثياب أو الدور ثم له ثلث ما
 بقي من الرقيق عند أبي حنيفة وعند هامة كل ما بقي
 من العبيد ثم قالوا هذا إذا كانت الثياب من اجناس
 مختلفة فإن كانت الثياب من جنس واحد فهو بمنزلة
 الدراهم وكذلك المكيل والموزون بمنزلة الدراهم

المختلفة كالتياب المختلفة عند الجحيفة وان
 اوصي **بالف وله** اي للموصي له مال **عين** اي نقد
 ودين على الناس **فان خرج** الالف الموصي به **من**
ثلث العين دفع الالف اليه اي الى الموصي له والا
 اي وان لم يخرج فثلث العين اي دفع ثلث العين
 وكلما خرج اي حصل شي من الدين له ثلثه اي للموصي
 له ثلث ما حصل حتى يستوفي الموصي له **الالف وان**
 اوصي بثلثه **لزيد وعمر** وقد كان **هو ميت** اي
 وقت الوصية فيكون **لزيد كله** مطلقا سواء علم الموصي
 بموت عمر والا وعاد الي يوسف انه اذا لم يعلم بموته
 فله نصف الثلث اما اذا كان عمر حيا ثم مات فلزيد
 نصف الثلث والنصف الاخر لورثة الموصي ان مات
 عمر وقبل الموصي وان مات بعده فنصيبه من الثلث
 لورثته **ولو قال** ثلث مالي **بين زيد وعمر** فاذا عمر
 ميت **لزيد نصفه** ولو اوصي بثلثه له وقد كان
لا مال له اي للموصي له ثلث ما ملكه الموصي **عند**
موته ولو اوصي بثلثه لامتهات **اولاده** والحال
 انهم ثلاث **وللفقر او المساكين** يقسم ثلث ماله
 على خمسة اسهم **لهم ثلثة من خمسة** وسهم للفقر
وسهم واحد للمساكين هذا عندهما وعند محمد يقسم
 على سبعة اسهم للفقر اسماك وللمساكين سهمان

ولهم

ولهم ثلاثة اسهم وان اوصي بثلثه **لزيد والمساكين**
 بان قال اوصيت بثلث مالي **لزيد والمساكين** **لزيد**
نصفه ولهم نصفه والوجه ما ذكرنا عندهما وعند
 محمد ثلثه **لزيد وثلثاه للمساكين** **ولو اوصي للمساكين**
كان له صدق في مسكين واحد عندهما وعند محمد
 لا يصدق الا الى مسكين **ولو اوصي بمائة لرجل بمائة**
 اخري **لاخر فقال** الموصي **لاخر** ثالث **اشركتكم** معها
 له اي للثالث ثلث كل مائة فيكون له سنة وستون
 وثلث درهم ولكل واحد منهما كذلك **ولو اوصي بمائة**
لثلاثة **لاخر فقال** الموصي **لاخر** ثالث **اشركتكم** معها
 له اي للثالث نصف ما لكل منها ثلث كل مائة فيكون
 لاول مائتان وللثاني مائة وللثالث ثلثا مائة **وان**
قال لورثة لفلان على دين فصدقه انتم فيما يقول
 الدارين ثم مات الموصي ولم يصدقه **فانه يصدق**
 الدارين **الى الثلث** اذا ادعى اكثر من الثلث هكذا
 في الاستحسان والقياس ان لا يصدق **فان اوصي**
لوصايا بعدما قال لورثة لفلان على دين فصدقه
 عند الثلث من ماله **لاصحاب الوصايا** وعزل الثلث
 للورثة **وقيل لكل واحد من اصحاب الوصايا والورثة**
صدقوه فيما شئتم فاذا صدقه اخذ الدارين المصدق
 منها وما بقي من الثلث المعزول لاصحاب الوصايا

فلو وصايا لا يشاركم فيه صاحب الدين ثم على كل
 فريق منهما اليقين على العلم ان الذي المقدرة الزيادة
 على ذلك ولو وصي لأجنبي ووارثه بشي ولا وارث
 له غيره ثم مات فيكون له اي لأجنبي نصف الوصية
 وينظر وصية الوارث وان كان له وارث غيره اذن
 لا ينظر وان لم يجد ينظر ايضا ولو وصي بتيان متفاو
 لثلاثة ابناء قال اوصيتك لفلان بهذا الثوب الجيد
 ولفلان بهذا الثوب لوسط ولفلان بهذا الثوب
 الردي ثم مات الموصي فضاء ثوب ولم يدري من
 الثياب بضاع والوارث يقول لكل واحد من اصحاب
 الوصايا اهلك حقلك بثلث الوصية الا ان يتكلم
 ما بقي من الثياب فح صحت وتقسم بينهم فلذي
 الجيد ثلثا لذي الردي ثلثا لذي الردي ثلثا لذي الردي
 ثلثا لذي الردي من الثوبين ولذي الوسط
 ثلث كل اي كل واحد من الثوبين يعني ثلث الجيد
 وثلث الردي ولو وصي ببين معين في دار مشركة
 بين الموصي وبين اخر ثم مات الموصي وقسم الدار
 ووقع البيت المعين في حقله فهو اي البيت للموصي لولا
 اي وان لم يقع البيت الموصي في نصيب الموصي
 فلو وصي لثلاثة رعه فيما اصاب الموصي من الدار
 وهذا عندهما وعندكم لثلاثة البيت ان وقع

في نصيبه

في نصيبه وان لم يقع في نصيبه فله مثال ذراع نصف
 البيت والا فدار مثلها اي مثال الوصية في الحكم الذي
 بين فيل هو على الخلاف والاصح انه على الاتفاق
 قالوا وصي بالثوبين من مال رجل اخر فاجاز الوصية
 رب المال بعد موت الموصي ودفعه صح ويحوز له المبلغ
 ايضا بعد الاجازة وصح اقرار احد الابن بعد القسمة
 بوصية ابيه في ثلث نصيبه استحسننا وقال نرفد
 رحمه الله بصح في نصف نصيبه وهو القياس في عطية
 نصفه ولو وصي بامه فولدت بعد موته وكذا قبل
 القسمة وقد خرج من ثلثه اي من ثلث ماله في الذي
 للموصي له والا اي وان لم يخرج من ثلث ماله احد
 الموصي له ثلث المال منها ثم ان فضل شيء اخذ منه
 اي من الولد هذا عند ابي حنيفة وعندهما نرفد
 وصيته منها على السواء هذا اذا ولدت قبل القسمة
 وقبل قبول الموصي له فانه ولدت بعد القبول وبعد
 القسمة فهي للموصي له وان ولدت بعد القبول
 قبل القسمة وكذا القدر ان لا يصير موصي به ولا
 يعتبر خروجه من الثلث وكذا للموصي له من جميع
 ماله كما ولدت بعد القسمة ومشاخنا قالوا يصير
 موصي به حتى يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت
 قبل القبول وان ولدت قبل موت الموصي لم يدخل تحت

الوصية والكسب كالولد في جميع ما ذكرنا والا مثل
 في هذا الباب كما مر ان كون الموصي له وارثا او غير
 وارث اعتبر يوم الموت لا يوم الوصية وفي الاقرار
 يعتبر كون المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار
 ولو اوصى لابنه الكافر او الرقيق مطلقا في مرضه
 اي مرض موته فاسلم الكافر واعتق الرقيق قبل موته
 بطل كهيئته واقراره اي بطل ايضا وكم بطل هبة
 المريض لابنة الكافر او اقراره له اذا اسلم واعتق
 قبل موته وروي ان الهبة تصح وفي عامة الروايات
 الهبة في مرض الموت بمنزلة الوصية فلا تصح **والمفجوع**
 والمفجوع يقال ففجعت الشيء فليمن اي شققته نصفين
 وهو المفجوع لان ذاهب النصف كذا في المغرب
والاشل والمسلول والموقوف ويجوز ان يكون المراد
 به المسلول الذي سئل ان يشاء اي نزع خصيته ان
 تطاوله لك المرض ولم يخف منه الموت بان استحكم
 وصار بحيث لا يزداد بعده **فهنته** اي هنته كل واحد من
 المذكورين معتبرة **من كل مال الا اي** وان لم يطاول
 ونحوه منه الموت بان كان بحيث يزداد المرض حالا
 فخلا الى ان يكون اخر الموت **فمن الثلث** ومدة التقا
 مقدرة سنة والمكراد منه الخوف الغالب لان نفس
 الخوف فلو صار صاحب فراشه صارا بمنزلة حدوث

المرض

٢٢٥
 المريض **باب** العتق في المرض اي مرض
 الموت **تحريمه في مرضه** **وحياباته في البيع وهبته**
وصية في حق الاعتيار من الثلث **وتم يسع العتق**
اجاب حتى لو ترك ابنين ومائة درهم وعتق ابنته
 مائة وقد اعتقه في مرض موته فاجاز الوارثان العتق
 لم يسع في شيء **فان خابا خذ رقبتي** **احق** من العتق
 صورته اذا باع رجل في مرض موته عبدا من رجل بالثا
 درهم وقيمتها الفاك ثم اعتق عبدا اخر سلوي الفاك
 ولا مال له غيرها فالمحابة اولى من العتق فيسلم العبد
 المشتري بالثا ويسمي العتق قيمته لورثته **وبحكمه**
استويا اي ان اعتق ثم خابا والصورة باقية على
 حالها فيما سوا فيسمي العتق في نصفه حسنية ويقع
 النصف الاخر بجانا وتكون المحابة بقدر حسنية وهذا
 عند ابو حنيفة رحمه الله تعالى وفي الا الغنى اولى في
 المستبدلين وفلان لا اولي **وان اوصى بان**
يعتق فانه باع عنه بمائة عبدا للموصي **فمن ذلك منها**
درهم لم تنفذ الوصية الوصية فلم يعتق عنه ما بقي
 عند ابو حنيفة وفي الا يعتق عنه ما بقي **بخلاف** اي
 اوصى بان يبيع عنه بمائة فذلك منها درهم
 عنه ما بقي من حيث يبلغ وان يملك شيء عنده لم يبيع
 وان يبيع شيئا من الخمر يرد الى الورثة **وان اوصى**

عنده فبات الموصي في العبد ودفع العبد الى ولي
 الخيانة بطلت الوصية وان قدي الورثة لا ينطال
 الوصية وان اوصي بثلاثة لزيد ثم مات وترك
 عبدا ومالا ووارثا فادى زيد عتقه اي غنق العبد
 في صحته وادى الوارث عتقه لكن في مرضه
 قال قول للوارث مع يمينه ولا شيء لزيد لان
 يفضل من ثلثه اي ثلث ماله شيء على قيمة العبد فخرج
 يكون الفاضل لزيد او يوهن الموصي له على وعواه
 وهو انه غنق العبد في صحته فيكون لزيد ثلث ما
 امواله سوى العبد ولو ترك وارثا وعبدا وادى
 رجل ديننا على يده وادى العبد عتقا في صحته
 فصدفهما اي الدين والعبد الوارث سعى العبد
 في قيمته عند اي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما
 يعنق ولا يسعي وتدفع القيمة الى الغريم ولو اوصي
 بحقوق الله تعالى فدمت الفرائض منها وان اخرها
 الموصي في الوصية كل في الزكاة والكفارات وان
 تساوت للفقير في القوة بيد وبيد وبه الموصي
 اذا ضاقت عنها الثلث واختلفت الروايات عن
 ابي يوسف في الحج والزكاة ففي رواية عنه يبدأ بالحج
 وان اخره وفي رواية عنه ان يقدم على الزكاة بكل
 حال ثم يقدم الزكاة والحج على الكفارات وروى الحسن

عن

عن اصحابنا ان العنق بعذر الزكاة وبعذر الحج ولو اوصي
 بحجة الاسلام اجبوا الموصي عليه رجلا من سبله
 اي بلد الموصي حال كونه حج عنه ركبما فبذنه لانه
 لا يلزم الحج ما شيا والا اي وان لم تبلغ تبلغ النفقة
 من بلده من حيث يبلغ اجبوا استحسانا وفي القياس
 لا حج عنه ومن خرج من بلده حال كونه حاجا فبات
 في الطريق وادى باني ناسبا عنه من بلده عند اي
 حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما حج عنه من حيث
 بلغ استحسانا وفيد بقوله حاجا لانه لو خرج للتحفة
 فانه حج عنه من بلده بالاتفاق والخرج عن غير
 مثله اي مثل من خرج من بينه حاجا كما وظلنا
 باب الوصية للاقارب وغيرهم جيرانه
 ملاصقون حتى لو اوصي لجيرانه يدخل الملاصقون
 لداره عند اي حنيفة وزند وهو القياس وفي الاستحسان
 وهو في الوصية لكل من يسكن محلة الموصي معهم
 مسجد المحلة وقال الشافعي الجوار الى اربعين
 دارة فالسكن في هذه الساكن والمالك والذكر والاني
 والمسلم والذمي الصغير والكبير ولا يدخل فيه العبيد
 والامسا والمكبر وامهات الاولاد والمكاتب يدخل كذا في
 الزيادات والمخط من غير ذكر الخلاء وذكر في الهداية
 ويدخل فيه العبد الساكن عنده ولا يدخل عندها واصحابها

الركب

كل ذي رحم محرم من امرأته هذا التفسير واختيار محمد وإبي
عبيدة رحمهما الله تعالى وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم
من زوجة أبية وزوجة ابنه وزوجة كل ذي رحم محرم
وان لم يدخل تحت الوصية من هو صهر الموصي يوم موته
بان كانت المذرة منكوبة له عند الموت او معتدة عنه
بطلاق رجعي حتى لو مات الموصي والمذرة في نكاحه
او عدته من طلاق رجعي فالصهر يستحق الوصية
وان كانت في عدته من طلاق بائن او ثلاث لا يستحقها
واختارنا زوج كل رحم محرم منه كزوج البنات
والاخوات والعلمات والخالات وكذا كل ذي رحم محرم
من هؤلاء كذا ذكره محمد بن عبد الله في عرفهم وفي عرفنا
لا يتناول الا زواج المحاكم ويستوي فيه الحر والعبد
والاقرب والابعد **واهل زوجته** حتى لو اوصى
لاهلها فالوصية لزوجته عند الحي حنيفة وعندهما ان
كان في عياله ونفقته **والآل البيت وجنسه اهل**
بيت ابيه فلو اوصى جنسه او اهل بيته ولا له يدخل
فيه كل من ينسب اليه من قبل ابائه الى اقصى اب له
في الاسلام والاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم
والكافر والصغير والكبير سواء ولا يدخل فيه اولاد
البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة الموصي
والاب لا كبر لو كان حيا لا يدخل تحت الوصية ولو اوصت

المذرة لجنسها او اهل بيته لا يدخل ولها الا ان
يكون ابوه من قومها وان اوصى لا قربة او لذي
قربة **اولاد حنيفة** او لرحله **اولاد حنيفة** عندي حنيفة
لا اقرب **فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه** ويدخل
الحرة والحرة وولد الولد في ظاهر الرواية عندي ابي
حنيفة وعن ابي يوسف ان الحرة وولد الولد لا يدخل
ولا يدخل فيه الوالدان والولد والوارث ويكون
للاتين فصاعدا ويستوي فيه الصغير والكبير
والحر والعبد والذكر والانثى والمسلم والكافر وعند
يذكر في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبل
الاب او من قبل الام الى اقصى اب له في الاسلام
يستوي فيه الاقرب والابعد والواحد والجمع والكافر
والمسلم وهل يشترط اسلام اقصى اب وقيل يشترط
وقيل لا يشترط ولكن يشترط اذ لا كة الاسلام عنده
وعندهما ان يكون له اقصى اب في الاسلام وعند
الشافعي **فان اوصى لا قربة وللعمان وظلان في**
العقيد عندي حنيفة وعندهما يقسم بينهما ارباعا
ولو كان له عم وظلان له **النصف ولهما النصف**
ولو كان له عم واحد فله **النصف** **والثالث** ولو كان له عم
وعمة وظلان **الاستنوي** اي العم والعمة ويكون بينهما
نصفان وان لم يكن للموصي ذو رحم محرم في هذه



السائل فالوصية باطلة عند الحي حنفية ولو اوصى
 لذي فدانة لا يشترط فيه الجمع حتى لو كان له عم وفلان
 فالكل للعم عنده **ولو اوصى تولد فلان** فالوصية
 للذكر مثل حظ الأنثيين **على السوا** فان لم يكن
 لفلان الأول ولد واحد كان الثلث كله **وان اوصى**
لورثة فلان فالوصية بينهم **لذكر مثل حظ**
الأنثيين **باب الوصية بالخدمة**
والسكنى والنفقة **وقصص الوصية** عندنا خلافا
 لابن أبي شيحة رحمه الله تعالى **بخدمته عنده** **وسكنى**
داره معلومة **وايضا** **وان اوصى بخدمته مطلقا**
 غير موقوفة ينسأ ولا ابد **وان اوصى بسنين** يتناول
 ثلاث سنين وكذا الوصية بغلة العبد والدار
وان اوصى بخدمته عنده لرجل مدة معلومة **فان**
خرج العبد من ثلثه بان كان قيمته العبد مثل ثلث
 ماله او اقل **سلم اليه** **اولي الموصي له لخدمته** **ولا**
اي **وان لم يخرج من الثلث** بان كان لاماله غيره
خدم العبد الورثة يومين والوصي له يوم واحد
 يستكمل الموصي له مقدار ما عينه الموصي من الزمان
 وليست للوصي له بالخدمة والسكنى ان يوجر العبد
 والدار **فان الشايعي له ذلك** وليست له ان يخرج
 العبد من مصدر الموصي الا ان يكون الموصي له واهله

في غير

في غير مصدره فيخرجه الى اهله للخدمة هذا اذا
 كان يخرج من الثلث **وبونه** **اي موت الموصي له يهود**
 العبد والدار **ورثة الموصي ولو مات** الموصي له
 في حياة الموصي **بطلت** الوصية ولو اوصى بسكنى
 داره مدة معينة وخرج الدار من الثلث بسكنها
 وحده هذه المدة وان لم يخرج ولا مال له غيرها
 تقسم الدار لثلاثا يسكن الموصي له ثلثها والورثة
 الثلثين حتى يستكمل الموصي له مقدار ما عمره ولو خرج
 ما في يده من الدار كان له ان يراحم الورثة في ابدانهم
 فلوا قسموا الدار مما يات من حيث الزمان يجوز
 ايضا الا ان الاول هو الاغدر والاولي وليست الورثة
 ببيع ما في ايديهم من ثلثي الدار وعد ابن يوسف
 انه يجوز لهم ذلك **ولو اوصى بثمره بستانه** بان قال
 اوصيت بثمره بستانا لفلان **فان الموصي** **قد**
 كان فيه ثمة له اي للموصي له **هذه الثمرة** **وحدها**
وان زاد ابدان قال اوصيت بثمره بستانا **اي ابدان**
 له **هذه وما يستقبل ما عاثر كغلة بستانه** ان يكون
 للموصي له الثمرة الموجودة وثمرته فيما يستقبل ما عاثر
 كل يكون له الغلة القائمة وغلته فيما يستقبل ما عاثر
 فيما اذا اوصى له بغلة بستانه **وان لم يذكر الا بدو لم**
 يكن له ما غيره كان له ثلث الغلة والثمره وانما قيد

بقوله وفيه ثمة لان اذا لم يكن فيه ثمة فله ثمة فله يستقبل
 ما عاش الموصي له كسبيلة القلة كذا في شرح السيرة ولو
 اوصى بصوفا عنه وولدها وبناتها لرجل ثم مات
 له الموصي على ظهره عنه وما في بطنها وما في ضرسها
 من اللبن عند موته فيكون له سوا قال **ابدا**
باب الوصية الذي في جعله اربعة
 وهي معتد النصارى او كنيسة وفي معتد اليهود او
 بين فان في صحته فان الذي في ميراث فنقسم
 بين ورثته وان اوصى بذلك اي وان اوصى ان تبني
 داره ببيعة لقوم مسكين منواي لا يصح اياهم
 الثلث في القرى اما في المصنف فلا يجوز بالاتفاق
 كذا في الهداية وان اوصى بداره اي جعل داره
 كنيسة او ببيعة لقوم غير مسكين صححت الوصية
 عند اي حنيفة وعندهما باطلة الا ان يكون لقوم
 كوصية خري اي صححت هذه الوصية كوصية وصية
 خري مستامن اوصى بكل ماله لمسلم او ذي في داره
 قبل هذا اذا لم تكن ورثته معه في داره اصلا اما
 اذا كانت الورثة معه توقف على اجازتهم ولو اوصى
 باقل من ذلك اخذت الوصية ورد الباقي على ورثته
 ولو اوصى الذي في دار الاسلام لم يرد في دار الحرب
 لم يخر ولو اوصى للمستامن من مسلم وذي بوصية

هي

جازت

جازت كذا في شرح السيرة **باب الوصي**
 وما يملكه اوصى لرجل اي فوض اليه التصرف
 في ماله بعد موته **فقبل** الوصي عنه اي عند
 الموصي **ورد** الوصي الوصاية عنه اي عند الموصي
 نزل ولا اي وان لم يرد لها عنده ووردها في غير
 وجهه اي في غير علم الموصي لا يرد وبغيره تركته
 تركته بعد موته كقبوله الوصاية في حياة الموصي
 ويتخذ البيع سوا علم بايصا به حين باع او لم يعلم
 فان لم يقبل ولم يرد حتى مات الموصي فهو بالخيار ان
 شاقبل وان شالا وان مات الموصي ولم يرد في حياته
 فقال اي للموصي له بعد ماته لا افضل الوصاية ثم قبل
 صح القول ان لم يخرج له فاض من ذلك لا افضل الوصاية
 حينئذ لا يصح الا قبل بعد ذلك وقال من ذلك قال
 في غيبته في حياته او بعد وفاته لا افضل ثم قبل لا يكون
 وصيا ولو اوصى العبد اي عبد غيره وكافر وفاسق
 بدل الوصاية بغيرهم وشرط في الامتنان ان يكون الفاسق
 منهم مخوف منه في المال ثم التبديل بشرط لا يصح
 الوصية لانه انما يكون بعد الوصية وذكر بحر في الاصل
 ان الوصية باطلة قبل معناه سبيل في جميع هذه
 الصور وقيل في العبد معناه باطل حقيقة لعدم
 الولاية في غير معناه سبيل وقيل في الكافر باطل

ايضا ولو اوصي الى عبده **وورثته** كلهم صغار صلح
 الوصية **والا** اي وان لم تكن الورثة صغار ايل كلهم
 كبار وبعضهم صغار وبعضهم كبار لا تضح عند
 ابي حنيفة وعندهما لا تضح في الوحيين وهو القياس
 وقيل قول محمد مضطرب يروي مرة مع ابي حنيفة
 ونازع مع ابي يوسف **ومن يحجز عن القيام بها**
ضم القاضي اليه غيره ولو شيكى اليه الوصي ذلك لا يجبه
 حتى يعرف ذلك حقيقة او ظاهرا عند القاضي
 يحجزه اضلاله استبداده وان كان قادرا على التصرف
 امينا فليس للقاضي ان يخرج به ومن اوصي الي اثنين
 لم يكن لاحدهما ان يتصرف عند ابي حنيفة ومحمد
 صاحبه الا في اشياء معدودة وقال ابو يوسف نفرد
 كل واحد منهما في جميع الاشياء كما انه حيث قال
ويبطل فعل احد الوصيين مطلقا سواء وصي لكل واحد
 منهما على الانفراد او لا وقال كثير من مشايخنا نفرد
 كل واحد منهما بالتصرف وان اوصي لكل واحد منهما
 على الانفراد فلا ولا ولا يصح **في غير التجهيز** وفي غير
شرا الكفن وفي غير طاعة الصغار من البائس الطاعة
 وفي غير الاتيان اي قول الامينة لهم وفي غير رد ودعة
 عين وغير رد المعصوب والمستوري شرا فاسدا في
 غير حفظ الاموال وفي غير قضادين وفي غير تنفيذ

وصية

وصية معينة وفي غير عتق عبدين وفي غير بيع
 ما يتسارع اليه الفساد وفي غير جميع الاموال
 الضاربة وفي غير **المضومة في حقوق المبتن** وانما
 قيد بوجه عين وتنفيذ وصية معينة وعتق عبدين
 عين لانه لا يحتاج فيها الى الراي بخلاف ما اذا كان
 غير عين فانه لا ينفرد احدهما بتنفيذها ولو كان واحد
 منهما وقد اوصى الى الجفلة ان يتصرف وحده
 في ظاهر الرواية وعد ابي حنيفة ان الجفلة لا ينفرد
 بالتصرف **وصي الوصي وصي في الزكاة** حتى
 لو مات الوصي واوصى الى اخر فهو وصي في زكاته
 ونزكاة المبتد الاول عندنا وعند الشافعي لا يكون
 وصيا في نزكاة المبتد الاول وكذا الوفا جعلته وصي
 ما انترك صار وصيا بتركته ونزكاة موصيه في ظاهر
 الرواية وعد ابي يوسف ومحمد صار وصيا في تركته
 فقط **ونضح متممة** نائبا عن الورثة مطلقا سواء
 كانت الورثة صغارا وكبارا عنيبا مع **الموصي له** حتى
 لو هلك حصته الورثة في يده لم يرجع على الموصي له
 بشيء **ولو عكس** الوصي بان قسم الزكاة مع الورثة
 عند الموصي له الغاي لا يصح **قلو قاسم الوصي الورثة**
فاخذ نصيب الموصي له فضايع نصيبه رجح الموصي
 له على الورثة بثلاث كما نص في من التركة في يد الورثة

ان كان قايما في ايديهم هذا اذا كانت الفسنة بغير
امر القاضى ما لو قسم بامره جاز فلا يرجع كل ما ياتي
في الماتن وذكر الامام المحمدي في محيل الى ما يوافق
الاسلام ان مفاسمة الوصي الى الموصي له عند الورثة
جائزة في العروضة دون العقار جميعا اذا كانت
الورثة صغارا وكذا اذا كانت كبارا غنيا جائزة في
العروضة دون العقار وان مفاسمته مع الورثة
عن الموصي له باطله في العقار والعروضة جميعا
سواء كان الموصي له صغيرا او كبيرا خاضرا او غائبا
كذا في شرح السيد **وان اوصى المييت بحجة فقام الوصي**
الورثة واخذ ما لا يلحق بذلك المالك في يده اي الوصي له
او دفع المالك اليه من يده نائبا عنه اي عن الموصي **فصاع**
المالك في يده اي الحاجة **ج** في الصورتين نائبا عن
الميت بثلث ما بقي من التركة مطلقا وقال ابو يوسف
ان كان مستغرفا للثلث لم يرجع بشئ ولا يرجع بثلث
الثلث وقال محمد لا يرجع بشئ **وصح فتنة القاضى**
مع الورثة عن الموصي له **وصح اخذ حصص الموصي له**
ان غاب حتى لو هلك عند القاضى ثم حضر الموصي
له لم يكن له على الورثة سبيل **وصح بيع الوصي عبدا**
من التركة بعينه العدم **وصح الوصي الثمن ان باع**
عبدا اوصى الموصي ببيعه ونفذ في ثمنه بين الفقهاء

مثلا

مطل

مثلا ان استحق العبد الموصي به واخذ بقدر ماله
ثمنه عنده اي عند الوصي **ولكن يرجع الوصي في**
جميع تركته الميت وكان ابو حنيفة يقول لا يرجع
ثم يرجع الي ما ذكره عن محمد انه يرجع في الثلث فان
كانت التركة فذلك لولم يكن بها وفاكم يرجع بشئ
ويرجع الوصي **في مال لطفل ان باع الوصي عبده**
واستحق العبد واخذ المشتري الثمن وملك الثمن
في يده اي يد الوصي وهو اي الطفل يرجع على
الورثة باضمن الوصي في حصته وصح اخذ ماله
اي صح فلول حواله الوصي بال لطفل لو كان الاصيل
خيرا لله وهو ان يكون الثاني املي من الاول اي اقدر
وان كان الاول املي لا يصح وان كانا سواء ذكر انه لا يصح
وفي الذخيرة ان كان الثاني مثل الاول بالملافة فقد
اختلف المشايخ كذا في شرح **وصح ببيعه وشراؤه**
ما بين غائبين في مثله ولا يصح بما بين غائبين **وصح**
بيعه على الكبير الغائب من الورثة في غير العقار
مطلقا سواء خيف هلاك العقار او هلاك بنيانه او لا
وقيل يملك في هذه والا ولا يصح والقياس ان لا يملك
الوصي بيع غير العقار ايضا ثم في حق الصغير يملك
بيع العقار ايضا هذا جواب السلف اما جواب المنظرين
انه انما يجوز ما بشرط ثلاثة اما ان يرغب المشتري

فيه بضعف القيمة وان يكون للصغير طاعة في شئها
او يكون على الميت دين ولا وفا الاله وقال الصدر الشهيد
وبه يفتي كذا في شرح الشهيد **ولا يتخذ الوصي في ماله**
وصي الاباحق بالاطفل من المجد وقال الشافعي
المجد احق فان لم يوص الاباحق الى احد فالحكم كالب
فصل في الشهادة لو شهد الوصيان
الله الميت اوصى الى زيد وهو ينكر معها اي مع الوصيين
الشاهدين **لغنى الشهادة الا ان يدعي** هذا زيد
فيقبل استخسانا والقياس ان لا تقبل وكذا شهادة
الابنات وكذا لو شهدا اي الوصيان **او ارث صغير**
بطلان مطلقا سواء كان مالا الميت او غيره فشهادتهما
باطلة **او كبير بالدين** قيد به لانه لا يشهد بالغير
الميت تقبل هذا عند ابي حنيفة وقال لا تقبل في الزوجين
ولو شهد رجلان **على ميت بدين الف** وشهد
الاخر الف وهما المشهود لهما **للاولين** وهما الشاهدان
بشأنه اي بدين الف على ميت **تقبل** شهادة الفريقين
وان كانت شهادة كل فريق لآخر بوصية **بالف** لا تقبل
وهذا اقول لهما وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا
وذكر الخضاوي انه على قول ابي حنيفة وابي يوسف
لا تقبل وعلى قول محمد **تقبل** والله اعلم

كتاب الخنثى

تركيبه

تركيبه يدل على الدين والتكثير يقال خنث الشق
فخنث اي ثناه فانثي ومنه الخنث **وهو من له فرج**
وذكر قال بالدين الذكر فغلام ويورث ميراث الغلام
واله بالدين الفرج فانثي ويورث ميراث الانثى **وان**
بالدينها فالحكم للاسبق خروجا وان استويا في
السبق فشكل عند ابي حنيفة وقال لا ينسب الى اكثرهما
بولا ولا عبرة بالاكثر عند ابي حنيفة وان استويا في
الخروج والكثرة فشكل بالاتفاق هذه العلامات
قبل البلوغ **فالف باع** وخرج **للمخنة او وصل الى النساء**
او اختلج كل مجتم الرجل وكان له نكحي مستوفرجا وان
ظهر له نكحي كذا في المرأة **اولين** في نديه او خاص
او يصل او يمكن وطئه فامراة **واله لم يظهر** للمخني
علامة من هذه العلامات او ظهرت ونفارت
هذه العلامات **فشكل** لما فرج من تعريفه
شرح في احكامه حيث قال **فيفق** في الصلاة بين
صف الرجال والنساء فلا يتخلل الرجال حتى لا تقسد
صلاتهم ولا يتخلل النساء حتى لا تقسد صلاته قال
قام في صف النساء بعيد صلاة احتياطا وان قام في
صف الرجال لفصلاته تامدو بعيد الذي عن يمينه
وعن يساره ومن خلفه بخداية صلاتهم احتياطا
وصلته بقتاع احب وان صار بغير قناع بعيدا اسما

مطلب مسائل ابتدائية

والن لم يعدها جاز وبتاع له اي لشري له من ماله
 انه تختنه فان لم يكن له مال **فمن بيت المال** لشري
 ثم **بتاع** الامة بعد ما تختنه وورثتها الى بيت المال
 وله اي الخيا في المشكل **قل النصيبين** يعني اسوا المالين
 عند ابي حنيفة وهو قول عامة الصحابة وعليه
 الفتوي **فلومات ابوه وتوك ابنا** **وخيا في مشكل** فلما
 بينهما اثلاثا **لله سهمان** **والخيا في سهم** وهو نصيب
 البنات وفي قول ابي يوسف اخره لا نصف ميراث ذكر ونصف
 ميراث انثى **مسائل شتى** **اي الاخرى** **وكتابتها كالبياك**
بخلاف معتقل النساء في وصية متعلق بقوله كالبياك
ونكاح وطلاق وبيع وشرا وفقد وقصاص منه وله لا في
 عليه ان كان قاذفا بالاشارة او الكتابة ولا صله على
 الغير ان كان مقدوفا كذا في النهاية اعتقل لسانه
 على ما لم يسم فاعله اذا احتبس عن الكلام ولم يقدر
 عليه والمتراد بالآخر من الاخرس الاصم لا العارضي
 اعلم انه اذا اقربى على الاخرس كتاب فيه وصية فقبل
 له الشهادتين بل في الكتاب فاومي براسه اي نعم
 او كبتا نعم فاذا جاعل ذلك ما يعرف انه انرا في جوابه
 ولو اعتقل لسانه الرجل فقري عليه وصية فاشان
 براسه اي نعم او كبتا نعم فهو باطل وقال الشافعي هما
 سواء لفرق بين العارضي والاصم والاشارة المعتقل

لا تغنبر

لا تغنبر اذا لم يكن له اشارة معهودة معلومة حتى لو
 اعتقل لسانه المريض وامر وصارت له اشارة
 معلومة يجب الحكم به كما في الاخر من ثم الكتابة على ثلاثة
 اوجه مستبين مرسوم اي معنونه اي مصدره والعنوان
 وهو ان يكتب في صدره فلان له فلان وهو يجري مجرى
 النطق في الحاضر والغائب على ما قالوا ومستبين
 غير مرسوم كالكتابة على الجدار او اوراق الشجر
 وليس بحجة الا بالنية والبيان وغير مستبين كالكتابة
 على الاسر والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت
 به الحكم **عنه مذبوحة** **وفيهامية** ولا تعرف المذبوحة
 من المينة ولكن عرف اكثر مما وقلتها **قال كانت المذبوحة**
الترجي فيها **واهل ولا** اي قال لم تكن المذبوحة
 الاثنا كانت المينة الاثنا وكانا نصفين لا نوكا وهذا
 في حال الاختيار بان تجده كنهه بيقين واماني حال
 الضرورة فمخري واهل سواء كانت المذبوحة الاثنا او اقل
 وقال الشافعي لا يحل الاكل الا في حال الاختيار وان
 كانت المذبوحة اكثر **لف ثوب نجس** **رطب في ثوب**
ظاهر **يا بس** **رطب** **رطوبة** **على ثوب** **ظاهر** **كن لا يبل**
 الثوب ليرطب **لو عسدر** **لا يتنجس** وهو الصحيح **يا بس**
 شاة متلظ بادم احرق الدرس ونرا عنه الدم فاحذر
 منه برفه كاز ولحقه كالعتل سلطان جمع الام

لرب الارض جاز وان جعل السلطان العشر لرب الارض
لا يجوز ولودفع السلطان الاراضي المملوكة الى قوم يعطون
الخزاج جاز ونفسيرها اراضي لا مالك لها وطريق
ذلك ان يقيمهم الامام مقام المالك في الزراعة ولو
باع الامام هذه الارض او اجدها جاز وهو لا يملكون
البيع لانهم قاموا مقام المالك في الزراعة واعطاهم
لا غير وفيما جاز البيع قولنا في يوسف ومحمد وقيل قول
الكل كذا في النخيزة ولونوي قضاه رمضان ولم يعين
صح ولونوي عن قضاه رمضان في قضاء الصلاة صح
وان لم ينو المصلي والصلاة او اخر صلاة عليه واعلم
ان المراد بقوله عن قضاه رمضان قضاء احدي الركنين
وان لم ينو الصائم اول رمضان او اخر رمضان ولم يرد
جميعهما في النية لانا في القرنين في الصوم مستقل
فليتنا مثل اتمتع صائم براق غيره كفر لو كان الغير صديقه
والا اي وان لم يكن صديقه لا يجب عليه الكفارة
وقيل بعض الحاج في طريق مكة عذر للناس في ترك
الحج لو ترك من شدة في فقالت شدة لم ينقذ التكاح
جوابه ان ترك من كره ان يدي فقالت كرهه ان يدي
وقال الرجل بن يرقم ينقذ التكاح وخرخوش رايه
يسعد من ارضاني واشني فقالت واستم ينقذ منها
لزمها عن الدخول عليها وهو وقد كان يسكن الزوج

الحزانة

مرصنا فارسي

معها

معها في بيتها لتتوز ولوسكن الزوج في بيت
العصب فامتنعت زوجته منه لا قالت الزوج
للزوج لا اسكن مع امك وقالت اريد بيتا على حدة
ليس لها ذلك فيدبه لانها لو قالت لا اسكن مع
امك واولادك ومع زوجك وامريد بيتا على حدة لها
ذلك فقالت المذلة للزوج من اطلاق ده فقال اذه
كبر وكرده كبر واداه باز وكرده باد ينوي مبني
للمغولي يوكل الى بيته فاك كانت له نية يقع رجبا
والا ومنهم من لا يشترط النية ولو قال اذه است
وكرده است يقع نوي اولا ولو قال اذه انك وكرده
انك لا يقع نوي ولو قال رجل في جواب من ذكر زوجه
عنده وهي مراش اني قيامت او هه عم لا يقع الابالية
ولو قال رجل لامرأة حيلة زمان كن يعني تزوجين
باجر ارجك يعني كلياني اقرار بالثلاث ولو قال
حيلة خويش كن لا يكون اقرارا بالثلاث ولو قال
امرأة للزوج اكا بين ترا يجليشدم مرا ورجك بازدا
طلبها في المجلس سقط المهر والا اي وان طلبها
في غير المجلس لا يسقط قال المولي فبده يا ما لكي
اولامه انا عندك لا يغتق ولو قال ك بر من سوكوند
كفي اين كاز كنتم اقرار باليمين بالله تعالى ولو قال
بر من سوكوند است بطلاق لزمه ذلك حتى لو فعل

وان

نحو

الى هنا

ومن صفات

جته

است

الى هنا فارسي

ذلك تطلق امرانه فان قال الخالف قلت ذلك مرد
 سو كند است بطلاق كذا لا يصدق في حقي لو باشرك
 الفعل يقع الطلاق ولو قال مرد سو كند خانه استكه
 اين كار كنتم فهو اقترار بالبين بالطلاق ولو قال للبائع
 بما يانزه فقا لا البائع بذرهم يكون فسخ البيع
 العقار المتنازع فيه لا ينجح من يدعي المدعى
 ببرهن المدعي على وفو دعواه فتدبر العقار لانه ذكر
 في الفناوي الصفر اذ اطلب المدعي كفيلا بنفس
 المدعي من القاضي وضع المنقول على يد عدل ولم يكن
 الكفيل بالنفس قال كان المدعي عليه عدلا لا يجيبه القا
 وان كان فاشفا بحسبه وفي العقار لا يجيبه الا في التجر
 الذي عليه الترتيب على عفا ولا في القاضي لا يصح
 قضاؤه فيه وفي فصول الاستروشي لو ادعى على رجل
 بجه بلده دارا والدار في غير تلك البلدة فاقام المدعي
 البينة قبلت وقضاها بها المدعي جاز قضاؤه وان لم تكن
 الدار في ولاية هذا القاضي هكذا ذكر في فصول دعوى
 الدور والاراضي عن فتاوي قاضي خان اذا قضى القا
 بجه حادثة ببينة ثم قال ذلك القاضي رجعت
 عن قضاي او فاك بداي اي ظهر في رأي غير ذلك
 او فاك او ففتن في تلبس لشهود او فاك اطلق
 حكوي ونحو ذلك لا يفتن بقول القاضي في الصور كلها

والفنا

هذا هو الحق في الفناوي
 في فصول الاستروشي
 في فصول الدور والاراضي
 في فصول الدعوى

والفنا ما ضل كان بعد دعوى حكيمة وهي ما
 يتعلق بها احكامها من احضار الخصم والمطالبة
 بالجواب والاثبات بالبينة وشهادة مستقيمة
 وهي شهادة العدو ولا اذا استجعت شرائط الصحة
 احترازا عما اذا قال في ذلك بعد دعوى فاسدة او شهادة
 غير مستقيمة يعتبر قوله وينتقل القضا وصورة دعوى
 الفاسدة انه ادعى محمدا ولم يبين انكره وارضوا لشهود
 شهدوا بذلك حبا فوما في سا لا جلا عن شيء فاقدر
 المسؤل عنه به اي بذلك الشيء وهم اي المجيبون يرونه
 ويسمعونه كلامه اي كلام الرجل وهو اي الرجل المسؤل
 عنه لا يراهم جازت شهادتهم وان سمعوا كلامه ولا
 يرونه لا تقبل شهادتهم باع رجل عقارا وبعض قاضي
 كاضد يعلم البائع ثم ادعى البعض لا تسمع دعواه وان
 لم يعلم البائع تسمع دعواه ولو وهبت الملة مئذها نزل
 فلانت الملة قطا بنت الورثة مئذها منه اي من الركة
 وفاوا اي الورثة كانت الملة في مرض موتها فقال
 الزوج لا بل في الصحة فالقوله او قري بالدين اي
 غيره ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت وطالبته المقرة
 حلف المقرة على ان المقدما كان كاذبا فيما اقر
 ولست بمبل فيما نزعته عليه هذا عند اي يوسه
 وعليه الفتوى وعند اي حنيقة ومحمد يوم تسليم

المفترية في المفارقة **الاقرار** ليس بسبب للملك ولهذا
 قالوا اقرار رجل بالو المفارقة يعلم انه كاذب في اقراره
 لا يحل له اخذه منه عن كره منه فيما بينه وبين الله تعالى
 الا ان يسلمه بطيب نفسه فيكون نكاحا ميثاقا **فان**
لاخر وكل ذلك **ببيع هذا فسكت** المخاطبة لم يرد ولم يقبل
منا وكذا حتى لو كانت في طلب العقد لم ينفذ بعزله
 كما مر في باب الرهن **وكذا** اي وكل رجل امراته **فلا**
لا يملك الزوج **عن** لها مطلقا سواء كان التوكيل دوريا
 او غيره بقربينة قربة وهو يعوض كل لوفاء لها طلق
 نفسك كذا في الخائنة وليس له ان يرجع عنه لان
 فيه معنى اليقين واليمين تصدق لا تزم كذا في الهدية
 والضماير راجعة الى المذكوحة خذ هذا واحفظ فانه
 من مزالق الاذكياء ولو قال اخر وكل ذلك بكذا اي ببيع
 كما وقع في بعض النسخ مكانه ويجوز ان يكون اشارة
 الى الطلاق فيكون التوكيل اجنبيا بطلت مذكورة
 او هذه لتطلق صدرت ما يشير الى هذا السياق والسياق
 على شرط اي متى عنك فانت وكذا في امره ان
 بعزله عن هذه الوكالة يقول في عزله عنك ثم عزلك
 وقال شمس لا يملك السرخسي والقاضي للاسم الاستيعاب
 يقول عزلك عن الوكالة المطلقة ورجعت عن الوكالة
 المتعلقة بالشرط كذا في الفتوى السراجية والخلاصة

ثم قال

ثم قال في الخلاصة قالوا المختار ولو قال وكل ذلك بكذا
 على شرطه الى كذا عنك فانت وكذا في امره ان
 بعزله عن هذه الوكالة يقول رجعت عن الوكالة المتعلقة
 وعزلك عن الوكالة المتعلقة فقبض بدل الصلح شرط
 في المجلس ان كان البذل بيننا وبين اي متفاداة الدين
 هذا اذا كان على خلاف وجهه لانه لو صالح على جثته
 مؤجلا يجوز **والا** اي وان لم يكن ديننا بين يكون عقلا
 بعقار او عقارا بين لا يشترط القبض فيه **ادعى** بطل
 على صبيحة الافضل اخذ ابو علي ما لا نصبي فانه كان
 للمدعي بينة بخلافه ان كان الصلح بمثل القيمة واكثر
 من قدر الدار ما يتعلق الناس فيه وان لم يكن له بينة
 او كانت البينة غير عاتقة لا يجوز انما قيد بالصلبي
 لانه لو صالح على ما لنفسه جاز من غير تفصيل
 ولو قال المدعي لا بينة لي في هذه الدعوى **فبرهن**
 واقام البينة عليه **اي** قال الشاهد لا شهادة لي
 في هذه الدعوى **فشهد** نقبل في الصورتين عند
 ابي حنيفة وقال محمد لا تقبل والاصح هو الاول
 للاسم الذي ولاه اي جعله الخليفة وليا واعطاه
 الولاية ان يقطع العطا **اشانا** حصة من الطريق
 المجادة ان لم يضر بالمائة قوله للاسم يجوز ان يكون
 في حال الرفع على انه خبر ان يقطع او متعلقا بمخروف

وهو يجوز من صადرة السلطان ولم يبين بيع ماله
 اي مال من صادره **فباع** المصادر ماله **صح** البيع
 فيد بقله ولم يبين لانه لو عين بيع ماله او امره بالبيع
 فباعه مكرها لا يصح الا ان تاخذ من طوعا خوفا
بالضرب اي خوف الرجل امر ان لا يترك امره حتى
 وهبت ماله لم يبيع **الهيئة** ان قدر الزوج على
 الضرب وان لم يكن قادر عليه صححت الهيئة وان
 اكرهها على الخلع وخالفه ونفع الطلاق ولكن لا
 يلزم المالك ولو اخطت ماله انسانا على الزوج
 ثم وهبت المهر للزوج لا يقع **الهيئة** اتخذ الرجل
 يرا في ملكه او بالعدة في نقي في وسط الدار
 فنزح من ماله فخر منها خايط حار وطلب الحمار
 نحو يله لم يجبر عليه فان سقط الخايط منه لم يقم
 الخايط فريته الخايط ولو عمر الزوج دار زوجته
 ماله باذنها فالقارة لها **والنفقة** اي نفقة الدار
 من اجرة الدار والبنا وغيره فباعا عليها ولو عمر
 دار زوجته لنفسه بلا اذنها فله القارة ولو عمرها
 لها بلا اذنها فالقارة لها وهو متطوع في النفقة
 فلا يرجع عليها بشي وعليه هذا ساير الاملاك كالكر
 وغيره ولو اخذ غيره فترعه اي الغريم النساء
 من يده اي الاخذ لم يقم النازع ولو كان في يده

مال

كما لا تسكن فقال له سلطان ادفع الي هذا المال
 والا اي وان لم تدفع الي هذا المال **القطع** يدك او ارضك
 ضيق سوطا قد دفع لم يقم من مطلقا فبدا سلطان
 لان الاكره عند اي حنيفة رحمه الله لا يتحقق الا منه
 حتى لو قال له غيره ذلك فدفع يقم عنده وعندهما ان
 كان المكدر قادر على ايقاع ما توعد به لا يقم به
 ولا يقم **وضع** من اجل سنان منخل واسع الطعن
 في الضمير اليه يبيد به حمار وحش وسبي عليه حمار
 في اليوم الثاني ووجد الحمار بحرا ميتا لم يוכל كره
 من الشاة للحيا اي الفرج والفضية والمعدة وللشاة
 والمداقة والدم المشفوح والذكر ومن امره وحفظ
 هذه الاشياء فليحفظ هذا النظم
 اذا كبرت شاة فاكلتها **سوي** سبع فقيم من الوبال
 في ثمانين عينا **ودال** ثمان مائة ودال
 ويجوز للقاضي ان يقرض مالا غايبا ومال الطفل
 والنقطة بالنصب صبي حشفته ظاهرة بميشا لوراه
 انسان ظنه مخونا والمخا لا تقطع جلدة ذكره
 الا بشد يد ترك خنانه كشيخ اسلم وقد قال اهل
 البصرة لا يطيق الخنانه اي ترك في الصبي كل ذلك
 في هذا الشيخ **وقفه** سبع اي ابتداء وقته بسبع
 سنين وذكر في الذخيرة اقصى وقته اثني عشر سنة

نذ



والسابقة بالفرق في الابل والارجل والري جائرة
 هذا اذا لم يبلغ غاية لا يتجملها الفرق في الابل وحر
 شرط الجعل من الجائدين لا من اهل الجائدين والقياس
 ان لا يجوز فيه ايضا ثم اعلم ان هذه المسائل اوردت
 في باب الكراهة فلا يحتاج الى اعادة ثانيا ولا يصلي
 على غير الابن والابن والملايكة عليهم الصلاة والسلام
 الا بطريق السبع بان يقال الله صل على محمد وعلى محمد
 واعطى باسم النبي وزوال المهدي كان ومسح اليد
 والسكين بالخيز ووضع الخبز تحت القصة والملايكة
 وانتظار الادم الى حضرة الخيز وشتم الطعام ونفخه
 لا يجوز وفي الكافي مكروه وفي الفقيه نقل من شرح
 الخوالي اي كل ذلك جائز وفاخو ان يهدى ما يوه
 ولا بأس بدبل القلائد لفظ الجمع يشتمل على نسوة
 الحذير والذهبة الفضة والكرياس والسوار والخل
 وفلسوة تحت العمام ونوب لبس السواد مطلقا
 حنة كانت او عمامة ونوب ارسا ذنب العمامة بيان
 كنفية الى وسط الظنر ويجوز للشباب العمام
 ان يتقدم على الشيخ الجاهل وينبغي لحافظ الق
 ان يجتم في اربعين يوما قال ابو الليث ينبغي
 ان تكون كل سنة ختمان كذا في الفنا وفي السراج
 جعل شيئا من الطريق مسجدا ومن المسجد طريقا من خباز

اتخذ

خباز اتخذها لوفائي وسط البراز من منع عنه
 وموافق من يملك نصف العلم شرع في بيان
 النصف الا حيث قال

كتاب الفرائض

يجمع فديته وهي التهم المقدرة نحو النصف والثلث
 ولهذا يسمى أصحاب التهم المقدرة اصحاب الفرائض
 والمناسبتين بين الكتابين ان الوصية تحت الميراث
 ثم يغلبه مندوب الية وان كان في كفاية يبداه
 تركه الميراث المتعلق بتركه الميراث في اربعة مرات
 فيبداه من تركه الميراث بغيره ونكفيه اعتبارا
 لحال الحياة من غير تمييز ولا تفتير ويعطى منه اجرة
 الغتار والحلال والحفار والناثوت الى وفعت الحاجة
 الية ويشترى الدين الى ان يورث في حفرته هذا
 في الصحيح وفي بعض الروايات انه اذا تعلق بما ترك
 الميراث في غير الدين والموصي له والوارث من العباد
 بان يكون مدهونا او مستاجرا او مستحقا بسبب
 الجناية او مبيها فان شتره قبل الفرض اذا الف
 فهو يقدم على البختيار ثم يقضاد بينه من جميع ما بقي
 من ماله ان وقت التركة به فيها وان لم تف يوض
 فيها ما ثبت في المرض باقداره عن ساير الديون

وبأبي الديون سوا هذا كل ذي حق بقدر حقه وإعتد
 الأمتة على تقديم الدين على الوصية وإن تقدم عليه
 في الآية لأن تقديمها والله تعالى أعلم ليسهم به لتنفيذها
 حيث منها وإن الناس فيه ثم تنفيذ وصية من ثلث ما
 بقي من التركة بعد التجهيز والتكفين وقضا الدين
 ثم يقسم الباقي بين ورثته وهم ثلاثة أصناف
 الأول الفقير والعصبات **وزاد** والأرحام فيبندري بذوي
 الفرض ثم بالعصبة ثم بالنسبة السببية وهو مولى
 العناقة ثم عصبة مولى العناقة ثم الذوي الذي له فرض
 النسبية بقدر حقوقهم ثم بذوي الأرحام ثم وبالأولاد
 ثم المقدلة بالنسب على الغير حيث لم تثبت نسبة
 بأفرادهم ذلك الغير إذ مات المقر مصر على قران
 كما إذا أقر باخ واخت ثم الموصي لجميع المال ثم بيت
 المال فيبذل بالصنف الأول حيث قال وهم ذوفرض
 أي ذوسهم مقدرون **فالأب السدس مع الولد والابن**
 وإن سفل وإن كان الولد **فالأب** فرضه وهو السدس
 والباقي للابن والباقي للأب في التقصيص عند عدم
 الولد وولد الابن وإن سفل **والجد كالأب إن لم يتجدد**
في نسبه إلى الأم **أم الميت** كالأب الميت وهو الصحيح
 وإن دخل في نسبه أم فهو فاسد كأم أم الأب أو
 كأم أب الأب أم فأنه من ذوي الأرحام ثم الجد الصحيح

كأب

كأب عند عدم الأب **الابن** **رأها** أي الأم إلى ثلث
 ما بقي وفيجب أم **الأب** كسبا إلى الله تعالى
 فيجب الجد **الأخوة** والأخوات كلها عند أبي حنيفة
 وعليه الفتوى وعندهما وعند الشافعي ومالك
 للجد أفضل الأمتين مع بني الأعمام والأعمام
 المقاسمة وبما أن يجعل الجد كأحد الأخوة في النسبة
 وينتوي الأعمام ينظرون في النسبة وإذا أخذ الجد
 نصيبه يخرجون غير شيء وأما ثلث كل المال بآنه
 إذا نزل جد أو أخت للأب وأم فالأول بينهما نصفان
 والمقاسمة خايرة من الثلث ولو نزل جد أو أخوين
 فالثلث والمقاسمة سوا ولو نزل جد أو ثلاث
 أخوة والثلث هنا خير من المقاسمة لأن المقاسمة
 يجزئ له الربع ولو نزل جد أو أخت لأب وأم فالأول
 بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين وإن كان مع الجد
 والأخ والأخت وفرض للجد أفضل الأمور الثلاثة
 بعد فرض ذوي السهم أما المقاسمة كزوج وخدم
 للزوج النصف والباقي بين الأخ والجد نصفان
 فضل الجد ربع المال وثلث الباقي يكون سدس
 جميع المال وأما ثلث ما بقي للجد وخدم وأخوين لأب
 وأم وأولاد أخت الجد السدس للجد ثلث ما بقي
 لأنه خير له فيخرج الثلث في ستة فيبلغ

ثمانية عشر للجد سديها ثلاثة بقي خمسة عشر
 ثلثها للجد بقي عشرة اربعة لكل اخ والاخ سديها
 واما سدي جميع المال كزوج وبنت وجد وام واخت
 اضل المسئلة من اثني عشر ونقول ان ثلاثة عشر
 للزوج الربع وللبنت النصف والام السدس والجد
 السدس ولا شيء للاخت **وللام مع الولد او ولد الابن**
وان سفل والاثنين من الاخوة والاخوات من
اي جهة كانوا اولادهم اي لا اولاد الاخوة والاخوان
السدس واللام مع الاب واحد الزوجين ثلث الباقي
بعد فرض احداهما اي احد الزوجين والباقي للاب
 عند المهور لئلا يلزم رجحان نصيب الام على الاب
 فان كان مع الام جده فلا ام ثلث جميع المال الا عند
 ابي يوسف لها ثلث ما يبقى ايضا كما في الاب **للحرة**
والك توت السدس لابي كانت اولام فيشتركن فيه
 اذا كن ثابنتان من خطا ذيات في الدرجة ان لم يتكفل
 جد فاسدي في نسبتها الى الميت وهي الجدة الصحيحة
 كام ام الاب **وان جنتين كذا جنة اي** اذا
 كانت جدة ذات قرابة واحدة كام ام الاب الاخرى
 ذات قرابتين كام ام الام وهي ايضا ام اب الاب
 يقسم السدس بينهما عند ابي يوسف ايضا فاباغتبا
 الابدان وعند محمد اثلاث باعتبارهما رجلا فان مثاله

امراة

امراة زوجت بنت بنتها بابن ابنها فولدت منه
 ولدا فنزله المذوجة ام ام ام الولد وهي ايضا ام
 اب اب الولد والجدة الاخرى ام ام اب الولد فان
 تزوج هذا الولد سبطا لها اخر فولد بينهما ولدا
 صار ثلث هذه المدة لهذا الولد الاخير من ثلاثة
 اوجوه **للجدة البعدي** من اي جهة كانت **بحسب الباقي**
 من اي جهة كانت وارثه كانت القربي او محبوبة
 وتسقط **الكل بالام** والابويات ايضا بالاب وكذا
 بالجدة الام الاب فانها تدرج مع الجد وللزوج
 النصف عند عدم الولد او ولد الابن وان سفل
 ومع الولد او ولد الابن وان سفل **الربع** وللزوجة
الربع مطلقا سواء كانت واحدة او اربعة عند عدم
 الولد وولد الابن وان سفل ومع الولد او ولد الابن
 وان سفل **الثلث** مطلقا سواء كانت واحدة او اكثر
 وللبنت الصلبية الواحدة النصف **والاكثر الثلث**
 وعصبتها الابن وله مثل حظها اي لكل بنت سهم
 ولكل ابن سهمان **ولد الابن كولد** عند عدمه **بحسب**
ولد الابن بالابن بحسب حرمان ومع البنت
 الصلبية لا **زب الذكر والباقي** من نصيب البنت
 والاخوات من ولد الابن مع البنت السدس من تكمل
 للثلاثين **وحجب** اي اثاث ولد الابن بنتين صليبتين

حجب حرمان إلا أن يكون مع من أي مع الأنثى
 ولد الابن أو اشقار منهم ذكر فيعصب الذكر من
 كان من الأنثى بمذاينة ومن كانت فوقه من لم تكن
 ذات سهم ويسقط الذكر من دون من الأنثى
 ولد الابن وتسمى هذه المسيلة مسيلة التشيب
 وهو مأخوذ من اشتد الرجل إذا صار ذا أولاد شبان
 أو من تشيب الشاعر وهو من أراد الشاعر تشيب
 في القصيدة ليرغب الناس فيها أو من قولهم شجر شيب
 إذا كان ملذذ الأغصان **والأخوان** لا بد أم كبنات
 الصلب عند عدم من أي عدم بنات الصلب فلو واحدة
 التصنف مع الأخ لاب وام للذكر مثل حفظ الأنثيين
 وليس الباقى مع البنات أو مع بنات الابن والأخوات
 لا بد كبنات الابن مع الصليبان وعصبته من أخى
 والبنات وبنات الابن بالأجاء فلو واحدة التصنف
 ولا أكثر الثلثان عند عدم الأخوات لا بد أم وليس
 الستدس مع الأخت لا بد أم تكمل الثلثين ولا تكثر
 مع الأخين لا بد أم إلا أن يكون مع من أخ لا بد فيعصب من
 فيكون للأختين لا بد أم الثلثان والباقي بين أولاد
 الأب للذكر مثل حفظ الأنثيين وليس الباقى مع
 البنات أو بنات الابن وللواحدة ولد الأم الستدس
 ولا أكثر منه الثلث ذكوره **كانا** ثم في الصفة ولا

وحجب

وحجب أي جميع الأخوة والأخوات من إجماعة كانوا
 بالابن وابنه وإن سفل وبالأب بالاتفاق والجد عندي
 حنيفة وفالا ومالك والشافعي لا يحبان بالجد وتسقط
 أولاد الأب بهولا وبالأخ لاب وام والبنات **حجب** والد
 الأم فقط أي البنت لا يحجب بنى الأعيان والعلان
 وما فرغ من الصنف الأول شرع في الصنف الثاني
والأخت عصبته بالرفع عطف على قوله وأقضى
 في أول الكتاب أي من أخذ الكل إذا التزم وأخذ
 الباقي مع ذي سهم والأحق من العصبان الابن ثم ابنة
 وإن سفل ثم الأب ثم اب الأب وان علام **الأخ** لا بد
 وام ثم الأخ لا بد ثم ابن الأخ لا بد وام ثم ابن الأخ لا بد
 ثم الأعمام ثم أعمام الأب ثم أعمام الجد على الترتيب
 ثم الممتق ثم عصبته على الترتيب المذكور والآخر
 فرض من الصنف والثلثان يصدر عصبته باخوات
 لا غير أي لا يصير غيرهن عصبته باخواتهن كالأعم
 بالعمدة ويحتمل معنى بلخواتهن قوله لا غير أنه لا
 يصير عصبته بغير أخواتهن كالأعم وتسمى هذه العصبان
 عصبان بالغير وأما العصبان مع غيره فكل إنشئ
 يصير عصبته بالإنشئ أخوي كالأخت مع البنت ومن
 يدلي بغير حجب به الأدلة أو سأل بالدلو في البير
 بالذم استعير في إرسال كل شيء مجازا فالمعنى

من يرسل قرابته الى الميت بواسطة شخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص **سوي** ولد الام فانهم يرثون معها لعدم استحقاقهم تاكل التركة **والجواب** يجب بالانفاق **ق**
كالأخوين والأخليات فضاء عدا من اي جهة كانوا لا يرثون مع الاب **يجب ان الام من الثلث الى النصف**
مع الاب فالاب والابن والزوجة والبنت والام لا يجبون يجب الخزانة ويجب الزوجان والام وبنت الابن والاخت لا يجب النقصان **لا المحرم** اي لا يجب المحرم كالخدرم **بالرق** حتى لا يرث العبد من الخدر ولا الخدر منه سواء كان وافداً كالفن او ناقصاً كالمكاتب ومغنى البعض عند اي حنيفة والمدبر وام الولد وام المستعبي في اعناق الرهن المعسر فيرث ويرث عنه **والقتل بمباشرة** اي من جهة المباشرة والحق ان كل قتل يتعلق به وجوب لقصاص والكفارة يمنع الارث والا لا حتى لو قتل بحق كالرجم والقتل او كان القاتل غير مكلف او كان القتل سبباً بان حفر قبره في الطريق فقتل به مورثه لا يمنع الارث **والخلاف**
الدين حتى لا يرث المسلم من الكافر ولا هو منه **أخلاق** هذا في حق الكفار اما في حق المسلمين حتى لو مات مسلم في دار الحرب يرثه ابنه الذي في دار الاسلام ثم اخلاص الدار على نوعين حقيقي كخزني مات

في دار

في دار الحرب وله ابن ذمي في دار الاسلام فانه لا يرث الذي من ذلك الخدي وكذا لومات ذمي في دار الاسلام وله ابن في دار الحرب فانه لا يرث الخدي من هذا الذي وحكم كالمستأمن والذي حتى لومات مستأمن في دارهم يرث منه وارثه الذي والداران مختلفان باختلاف المنفعة والملك لا تقطاع العصبة بينهم ثم اجتمعت الموانع في هذا النظم
 • اخلاص دين ودار وينوي مردن اسند
 • از مكلف مورس اي جهرته في مطلقا
 • والكافر يرث بالنسب كالبنوة **والسبب** كالزوجة اذا كانت غير محرم **كالمسلم** اي كل يرث المسلم بالنسب والسبب ويرث الكافر بالسبب **كالمسلم** بان ترك ابني عم احدهما اخ لا بد والام او زوج وقال الشافعي اذا اجتمعت في الجوسي قرابته او اكثر يرث بالاقرب وسقط اعتبار الاضعف وعندنا ان امكن الجمع بينهما في الميراث فيرث بهما **ولو يجب احدهما** اي احد السببين يعني احد القرابتين **الاخري** **فيما يجب** اي فيرث به كل لومات وتترك بنتي خالها احدهما اخته لا بد فلهما المال كله فزادوا الاك احد القرابتين وهي كونه اختا لا يجب الاخري وهي كونه بنتا لخالها فيرث بالحاجة لا بتكاح **مرد** بيانه اذا تزوج بجوسي بنته فولدت

منه ابنا فهذا الابن ابن المجوسي ابن بنته فيرث
منه بالبنوة لا بنوة البنت لان ابن البنت لا يرث
مع الابن والمراة ترث منه بالبننية لا بالزوجية
والمنكوح دام لهذا الولد واخوته فلها الثلث منه
بالامومية والنصف بالاختية عندنا وعند غيره بالامومية
لا غير ويرث ولد الزنا وولد الاعا **بجته الام** اي
من جته الام فقط فلا يرث من الاب وقدرته ولا يرث
الاب لا فلز بنه من هذا الولد وانما يكون ميراثه للام
واولادها وولاد بنها **ووقف للحمل نصيب ابن واحد**
في رواية عن ابي يوسف رحمه الله وعليه الفتوى وعن
ابي حنيفة رحمه الله انه يوقف الحمل اربع بنين وعند
رحمه الله نصيب ابنين فلو مات وترك ابنا واطرا وام
ولهما كل يكون المالا نصفين على القول المختار فيوقف
للمل النصيب ويعطى الابن النصف ولو ترك امراة كاملا
وابنا فللمراة الثمن وللابن نصف ما بقي فتصح المسئلة
من سنة عشر ولو ترك امراة كاملا ونصيب لها
الثمن ولو ترك معها جدة لها السدس ولو ترك معها
اخا او عا لا يعطى شيئا لانه يسقط اذا كان الولد ابنا
الاصل في مسائل الحمل انه اذا كان الوارث الاخر من
بنغير فرضه بما يعطى قل نصيبان فان كان من
لا يتغير فرضه بما يعطى فرضه على الكل وان كان

نصيب

يستقط

يستقط بما لا يعطى شيئا ويرث الحمل ان خرج اكثره فان
لا اقله اي لا يرث ان خرج اقله ثم مات ثم ان خرج
مستقيما فالملقب صدره يعطى اذا خرج الصدر كله يرث
وان خرج منكوسا فالملقب سره وانما يعرف كونه من
في وقت موت المورث اذا ولدت لافل من سنة اشهر
من وقت الموت ان كان النكاح فابا من وقت الموت
وان كانت في العدة وقت الموت فانها اذا ولدت لافل
من سنتين يعلم انه كانه موجودا وقت الموت وعلامة
خروج صحتها ان يستعمل وهو ان يسمع منه صوت
او عطاس كذا اذا تحرك شيء من اعضائه ثم الاصل
في تصحيحه ان التصحيح على تقديرين اي على
تقدير ان الحمل كذا وعلى تقدير ان شيئا انظر
بين المسئلة فان توافقا ضرب وفق احدهما
في جميع الاخر فانها فاضرب كل واحد منهما
في جميع الاخر فالمبلغ تصحيح المسئلة ثم اضرب
من كان له شيء من مسئلة ذكرته في مسئلة الوثمة
او في وقفها ومن كان له شيء في مسئلة الوثمة في
مسئلة ذكرته او في وقفها كل في الحنفية ثم انظر في
الحاصلين من الضرب ايها اقل يعطى لذلك الوارث
والفضل بينهما موقوف ومن نصيب ذلك الوارث
فاذا ظهر الحمل فان كان مستحقا لجميع الموقوف فيها

وان كان مستحقا للبعض فيأخذ ذلك البعض الباقي
 مقسوم بين الورثة ويعطى كل واحد من الورثة ما كان
 موقوفا من نصيبه **ولا توارث بين العزى والحر**
الا اذا علم ترتيب الحر بل ما كان لكل واحد منهم
 لورثته الا حيا فلو عوفي زوجه له ونزك كل واحد منهم
 انما فلهما الا حيا فلو عوفي زوجه له ونزك كل واحد منهم
 على جماعة وما نواحيها ولم يدرهم مات اولاد يرث
 بعضهم من بعض **وما في** من الصنف الثاني
 شريع في الصنف الثالث وقال **ودورهم عطف**
 على قوله وفرض في اول الكتاب وهو **فريسي**
بذي سهم ولا عصبة ولا يرث مع كل ذي سهم ولا عصبة
سوي مع احد الزوجين لعدم الروعة وقال
 زيد بن ثابت رضي الله عنه لاميراث لذوي الارحام
 ولو وضع في بيت المال به اخذ ما لك والشافعي
وترتيبهم كترتيب العصبات ثم ذوي الارحام
 اربعة اصناف صنف ينتمون الى الميت وهم اولاد البنات
 واولاد بنات الابن وصنف ينتمون اليهم الميت وهم
 الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات وصنف
 ينتمون الى ابوي الميت كبنات الاخوة لآب ام اولاد
 واولاد الاخوة لام واولاد الاخوات كلها وصنف
 ينتمون الى جد الميت وهم كالاعمام لام واولادهم والعمات

واولادهم

٢٢٢
 واولادهم والاخوان والخالوات واولادهم وبنات
 الاعمام لآب ام فهو لا كلهم ذوو الارحام واولادهم
 بالميراث الصنف الاول ان كان البعد ثم الثاني ثم
 الثالث ثم الرابع على ترتيب العصبات فيقدم اولاد
 البنات على اولاد بنات الابن ذكورا كانوا واناثا
 او مختلطين ثم الاجداد الستاقطون ولهم ان الساقط
 ثم اولاد الاخوات كلهم وبنات الاخوة كلهم واولادهم
 ثم الاعمام لام والعمات والاخوان والخالوات وبنات
 الاعمام كلهم ثم اولادهم وهو لما خوذ **والترتيب**
بقرب الدرجة كبنات البنات اولي من بنت بنت البنات
ثم يكون الاصل وارثا ان استنوا في الدرجة فاولاد
 الوارث اولي سوا كان له العصبة او ولد صاحب فرض
 كبنات بنت الابن اولي من بنت بنت البنات وابن بنت
 الابن اولي من ابن بنت البنات **وعند اخلاف جهة**
القربة قل قربة الاب ضعف قربة الام كاب ام اب
 الاب وكاب اب ام الام الثلثان للجد من جهة الاب
 والثلث من جهة الام **وان اتفق الاصول فالقصة**
على الاب ان استنوا في القرب وليس
 بينهم ولد وارث فالمال يقسم بينهم على السواء
 كانوا ذكورا كلهم واناثا كلهم فان كانوا مختلطين
 فالذكر مثل حظ الانثيين وهذا بخلاف ان اتفقت

صفة الاصول اي الاباء والامهات في الذكورة والانثوية
والاي وان اختلفت صفة الاصول فالعدد منهم
والوصف من بطن **اختلف** عند محمد رحمه الله تعالى
وعند ابي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر ابدان الفروع
ويقسم المال على السوا ان كان الكل ذكورا واناثا
وان كانوا مختطين فالذكر مثل حظ الانثيين حتى
لنورك ابن بنت وبن بنت فاما ما بينهما للذكر مثل
حظ الانثيين باعتبار الابدان لان صفة الاصول
مختلفة وهذا بخلاف ولنورك بنت بنت بنت
وبنت ابن بنت فعند ابي يوسف رحمه الله المال بينهما
نصفان باعتبار الابدانهم وعند محمد رحمه الله المال
بينهما الثلثا ثلثاه لبنت ابن البنت وثلثه لبنت
بنت البنت باعتبار الاصول كما ترمات عن ابن بنت
وعن بنت بنت ثم ما اصاب ابن البنت فلولو وما
اصاب بنت البنت فلولوها **والفرق** ما يفرده
في كتاب الله تعالى سنة **نصف** **وربع** **ون** هذا
جند **ثلثان** **وثالث** **وسدس** هذا جنس اخر على
التضعيف والتضيق اي النصف ضعف الربع
والربع ضعف الثمن والثلثان ضعف الثلث والثلث
ضعف السدس والثلث نصف الربع والربع نصف
النصف والسدس نصف الثلث والثلث نصف الثلثين

وخارجها

290
وخارجها اثناك للنصف اربعة وثمانية وثلاثة
وسنة لسيبها اي المربع والنز والثلثان والثلث
والسدس وهذا عند عدم اختلاط الجنس بالجنس الاخر
بالكان في المسئلة نصف او نصف او ما بقي فاصلها
من اثنين وان كان فيها ثلثا وثلث وما بقي او ثلثا
وما بقي او ثلثان وثلث من ثلثا وان كان فيها
ربع او ربع وما بقي او ربع ونصف وما بقي او ربع
وثلث وما بقي من اربعة وان كان فيها سدس وما بقي
او سدس ونصف وما بقي او سدس وثلث وما بقي
او سدس ونصف وما بقي من سبعة زوج وام واخوين
لاب ام وكذا لو كان سدسا ونصف او ثلثان
ونصف وان كان فيها ثلث وما بقي من ثمانية **والثا**
عشر واربعة وعشرون بالاختلاط اي ان اختلط
الربع بكل الشاخي او ببعضه فهو من اربعة وعشرين
وان اختلط النصف بكل الشاخي او ببعضه فهو
من ستة انما يستقيم اختلاط الثمن بكل الشاخي على
مذهب ابن مسعود رحمه الله لان المحرم يحجب بحجب
النقصان عنده بيان في امرأة وام واخين لاب
وام واخين لام وابن محرم فعندنا المسئلة من
اثني عشر ونقول في سبعة عشر وعنده من اربعة
وعشرين ونقول في احد وثلاثين لان الابن المحرم

بحسب المذاهب من الاربعة الى الثمن ونقول من عالت
 الميزان اي مال وارفع ومنه عالت القرينة
 ونقول بزيادة السنة نقول **الى عشرة** وترا وشفا
 كزوج واختين لامة واختين لامة وام **واثنا عشر**
 نقول **الى سبعة عشر** ونرا لا شفا كزوج واختين
 لامة وام واخ لامة او زوج وبنتين وابوين او زوجة
 واختين لامة وام واخوين لامة وام **واربعة وعشرون**
 نقول **الى سبعة وعشرين** عولا واحدا كامة وبنتين
 وابوين وهي المنبرية لان عليتا رضي الله عنده
 سيل علي المنبر عنها فقل لا انقلب ثمنها تسعوا ولا
 ولا يناد علي هذا الا عند ابن مسعود رضي الله عنه
 فان عنده نقول الى احد وثلاثين كل بيتنا القفا في
 مسئلة المحرم فالاصل ان المخارج سبعة اربعة
 منها لا نقول اثنان واربعة وثلاثة وثمانية بالاستقرا
 وثلاثة نقول سنة واثنا عشر اربعة وعشرون
 بالاستقرا ايضا ويحتاج الى تصحيح المسائل
 الى سبعة اصول ثلاثة بين السهام والروس وهي الاستقامة
 والموافقة والمباينة فانها ان انقسمت بالاكسر
 فيحتاج الى ضرب كابوين وابنتين اصل المسئلة
 من سنة تستقيم على الكل **وان الكسر خط فيرق**
 واحد ضرب وفق العدد اي عدد روس من انكسر

بحسب

عليهم

عليهم السهام في **الفريضة** اي في اصل المسئلة
 ان وافق بين سهامهم وروسهم كابوين وعشرين
 اصل المسئلة من سنة ونضج من ثلاثين وعولها
 ان كانت عابدة كزوج وابوين وسنة بنات اصلها
 من اثني عشر ونقول الى خمسة عشر ونضج من خمسة
 واربعين **والا** اي وان لم يكن بين سهامهم وروسهم
 موافقة **فالعدد** اي عدد روس من انكسر عليهم بضرب
 في **الفريضة** كزوج وخمس اخوات لا اصلها من سنة
 ونقول سبعة ونضج من خمسة وثلاثين **فالمبطلع**
 المضروب **بخرج** المسئلة في الصور **وان تعدد**
الكسر اربعة بين الروس والروس وهي التماثل
 والتداخل والتوافق والتباين وذلك عند تعدد
 الكسر بان يكون الكسر على كايفتين او اكثر فان تعدد
 الكسر **وتماثل** اعداد الروس الموقوفة ان يكون كل
 واحد منها متساويا للآخر **ضرب** **وام** من الاعداد
 في اصل المسئلة كسنت بنات وثلاث جدات وثلاث
 اعلام اصلها من سنة ونضج من ثمانية عشر **وان تعدد**
 الكسر **وتداخل** بعض الاعداد في البعض بان
 يعدد اقلها الاكثر اي بقية **فالاكثر** اي ضرب اكثر
 الاعداد في اصل المسئلة كاربعة زوجات وثلاث جدات
 واثني عشر اصلها من اثني عشر ونضج من مائة



واربعة واربعين وان تعد الكسور ووافق بعض اعداد
 الروس بعضها بان لا يعدوا قبلها الاكثر ولكن يعدوها
 عدد ثالثا كالسبانية مع العشرين يعدوها اربعة فالو
 اي ضرب وفق الاعداد في جميع الثاني ثم ما بلغ في
 وفق الثالث ان وافق المبلغ الثالث والاف المبلغ
 في الثالث ثم في الرابع كذلك المبلغ في اصل المسئلة
 كاربعة زوجات وثمانية عشر بنتا وخمس عشرة جددة وستة
 اعوام اصلها من اربعة وعشرين للزوجات الثمان ثلاثة
 لم يستقم عليهم فيما اخذ عدد رؤسهم اربعة ولبنات
 الثلاثان ستة عشر ولم يستقم عليهم ولكن بين
 العددين موافقة بالنصف فاخذنا نصف عددهن
 لتسعة وللجدات التسعة اربعة ولم يستقم عليهم
 ولا موافقة بين العددين فاخذنا عدد رؤسهم خمسة
 عشر وللاعام الباقي سهم واحد لم يستقم عليهم
 ولا موافقة بينه وبين السنة فاخذنا جميع
 عدد رؤسهم ستة فحصل معنا اربعة سنة تسعة
 خمسة عشر فطلبنا الفرق بين اربعة وستة فوجدنا
 بسببها موافقة بالنصف فضربنا نصف احدى في
 الاخر فبلغ اثني عشر وبين الاثني عشر والتسعة
 موافقة بالثلث فضربنا ثلث احدى في جميع الاخر
 صار المبلغ ستة وثلاثين ثم طلبنا الوفاق بينه وبين

ثم المبلغ في السبعة ثم المبلغ وهو ما بينك وعشرة
 في اصل المسئلة وذلك اربعة وعشرون تبلغ خمسة
 الاف واربعين ومنها نضع المسئلة ويضرب
في عولها ان كانت عايلة كزوج ولستع حداث
 وحسن اخوان فان اصلها من سنة وتقول الثانية
 ونضع من ثلثمائة وستين للزوج مائة وخمسة وثلاثون
 وللجدان خمسة واربعون لكل واحدة خمسة ولكل واحدة
 من الاخوات سنة وثلاثون ثم طرقي معرفة الموافقة
 والمباينة بين المقدارين المختلفين ان ينقص من الاكثر
 بمقدار الاقل من الجانبين مدار حتى انقفا في
 الدرجة فان انقفا في واحدة فلا فوق وان انقفا
 في عدد فمما متوافقا في الاثنين بال نصف وفي
 الثلاثة بالثلث هكذا الى العشرة وفيما ورا العشرة
 يتوافقا بخبر من ذلك العدد اي في احدى عشر بخبر
 من خمسة عشر فاعتبر هذا **وما فضل**
 عز ذوي الفروض ولا مستحق له **يرد على ذوي الفروض**
بقدر فرضهم الاعلى الزوجين عندنا وهو قول عامة
 الصحا بن رضوان الله عليهم اجمعين وقال
 زهير رضي الله عنه الفاضل لبيت المال ولا يرده عليهم
 وبه قال مالك والشافعي وفي الفتنية بنات المعتوق
 وذوو الرطام يردون في زماننا اذا لم يكن للمعتوق

وارث

وارث وكذا يرده على الزوج والزوجة في زماننا فان
 كان من يرده عليه **جنسا واحدا** مسائلا الرور اربعة
 اقسام احدها ان يكون جاسرا واحدا من يرده عليه
 عند عدم من لا يرده عليه **فالمسئلة من رؤسهم كبنين**
واختين او في جدتين فاصل المسئلة من اثنين
 والا اي وان لم تكن الورثة جنسا واحدا بل جنسين
 او اكثر **فمن سبها** اي تؤخذ المسئلة من سبها منهم
 فمن اثنين بذل من قوله من سبها منهم **ولو اجتمع مدك**
 كخدة واخت لام اصل المسئلة من سنة ونضع من
 اثنين للجدة سهم وللأخت سهم ومن **ثلاثة** لو اجتمع
ثلاث وسدس كخدة واختين لام اصلها من سنة ونضع
 من ثلاثة للجدة سهم وللأختين سهمان من اربعة
 لو اجتمع **نصف وسدس** كبنين وبنات ابن ومن
 خمسة لو اجتمع **ثلاث وسدس** كبنين وام **او خمسة**
 لو اجتمع **نصف وسدس** كاخت لابن وام واخت لام وجة
 او نصف وثلث كاخت لابن وام وهذا النوع الثاني
 من الاربعة ولما فخرج منها شرع في الثاني فقال
 ولو كان مع النوع **الاول** وهو ما اذا كانوا جنسا
 واحدا من لا يرده عليه **اعط فرضه** اي من لا يرده عليه
 من اقل بخارجة ثم اقيم الباقي من مخرج فرض من
 لا يرده عليه على رؤس من يرده عليه فاك استقام

فلا حظ في الضرب كن زوج وثلاث بنات فاقبل يخرج
 من لا يرد عليه اربعة فاعط للزوج ربعها سهم باقي
 ثلاثة يستقيم على زوج البنات فنصح المسئلة من
 اربعة وان لم يستقيم فان **واحد** **سهم** **الباقي** من
 فرض من لا يرد عليه كن زوج **وست** **بنات** فاضرب
 وفق **روسهم** **في** **خرج** **فرض** **من** **لا** **ي** **ر** **د** **ع** **ل** **ي** **ه** **ف** **ا** **ل** **م** **ن** **ب** **ل** **ع** **ل** **ي** **ه**
 تصحيح المسئلة فاقبل يخرج فرض من لا يرد عليه
 اربعة اعط للزوج ربعها سهم واحد يفضل ثلاثة
 على ستة لا تنقسم وفي لم تستقم على عدد زوج البنات
 ولكن يتيمها موافقة بالثلث فاضرب وفق عدد زوج
 وهو اثنان في يخرج فرض من لا يرد عليه وهو اربعة
 تبلغ ثمانية ثمنها نصيب المسئلة كان للزوج من يخرج
 فرضه سهم فاضربه في المضروب اثنان فصار اثنان
 فهو له والباقي ثلاثة اضرب باقي المضروب فصار ستة
 فهو نصيب البنات لكل بنت سهم والا اي وان لم يوجد
 بين الباقي من يخرج فرض من لا يرد عليه وبين زوج
 من يرد عليه موافقة **فاضرب** **كل** **عدد** **روسهم** **في** **خرج**
فرض **من** **لا** **ي** **ر** **د** **ع** **ل** **ي** **ه** **ف** **ا** **ل** **م** **ن** **ب** **ل** **ع** **ل** **ي** **ه**
وصن **بنات** **اعط** **فرض** **من** **لا** **ي** **ر** **د** **ع** **ل** **ي** **ه** **ف** **ا** **ل** **م** **ن** **ب** **ل** **ع** **ل** **ي** **ه**
 بخارجه وهو اربعة ربعها سهم والباقي وهو ثلاثة
 سهم ولم يستقم عليهم ولا موافقة بينهم فاضرب عدد

روسهم

روسهم خمسة في يخرج فرض من لا يرد عليه تبلغ
 عشر من ثلثه نصيب المسئلة كان للزوج سهم فاضربه
 في المضروب تبلغ خمسة فهي له والباقي ثلاثة
 اضرب باقي المضروب تبلغ خمسة عشر فاقسم
 عليهم لكل بنت ثلاثة لومع النوع الثاني من لا يرد
 عليه وهو النوع الرابع اعط فرض من لا يرد عليه
 واقتسم ما بقي من يخرج فرض لا يرد عليه على مسئلة
 من يرد عليه **ولومع** **الثاني** **من** **لا** **ي** **ر** **د** **ع** **ل** **ي** **ه** **ف** **ا** **ل** **م** **ن** **ب** **ل** **ع** **ل** **ي** **ه**
بقي **من** **ي** **خ** **ر** **ج** **فرض** **من** **لا** **ي** **ر** **د** **ع** **ل** **ي** **ه** **ف** **ا** **ل** **م** **ن** **ب** **ل** **ع** **ل** **ي** **ه**
عليه **فان** **استقام** **فيها** **ولا** **خارج** **لا** **الضرب** **كن** **زوج**
واربع **بنات** **وست** **اخوات** **لام** **فخرج** **فرض** **من** **لا** **ي** **ر** **د** **ع** **ل** **ي** **ه**
 عليه اربع اعط للزوج ربعها سهم باقي ثلاثة ومسئلة
 من يرد عليه من ثلاثة لان البنات الست من الاخوات
 لام الثلث اضل المسئلة من ستة سدسها واحد وثلاثها
 اثنان فيكون الكل ثلاثة فعلم ان مسئلة من يرد عليه
 من ثلاثة فالثلاثة الباقي من يخرج فرض من لا يرد
 عليه يستقيم على هذه الثلاثة فمنهم البنات وسهام
 للاخوات لام فان اردت تصحيح المسئلة فاعلم انه
 ما بيننا تصحيح المسائل بلا زيادة ولا نقصان
 وان لم يستقم الباقي من يخرج فرض من لا يرد عليه على
 مسئلة من يرد عليه فاضرب سهام جميع من يرد عليه

في يخرج فرض من لا يرد عليه فالمبلغ يخرج فرض الفريقين
 كارب زوجات وتسع بنات وست جدات ثم ان ضرب سهم
 من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه وسهام من
 يرد عليه فيما بقي من يخرج فرض من لا يرد عليه
 فاحصل فهو نصيب كل واحد من الفريقين اعط فرض
 من لا يرد عليه من اقل بخارجة وهو ثمانية عنهما واحد
 بقي سبعة ومسئلة من يرد عليه من خمسة لان الفرضان
 ثلثان وستة فيكون الكل خمسة والباقي من يخرج من
 لا يرد عليه فرض الزوجات وهو سبعة لا يستقيم
 على خمسة ولا موافقة بينهما فا ضرب الخمسة في الثمانية
 يخرج فرض الزوجات ببلغ اربعين فهو يخرج فرض الف
 ثم اضرب سهم من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه
 وهو خمسة لان المضروب مسئلة من يرد عليه بتبلغ
 خمسة وهاي نصيب الزوجات من الاربعين وسهام من
 يرد عليه فيما بقي من يخرج فرض من لا يرد عليه فالبنيات
 من مسئلة فرض من يرد عليه اربعة فاضرب الباقي الباقي
 من يخرج فرض من لا يرد عليه بتبلغ ثمانية وعشرين فيكون
 والمجدات سهم فاضرب في السبعة بتبلغ سبعة فيكون
 وان اكثر على البعض **فصل** المسئلة بالاصول المذكورة
 كما مر وما فرغ من مسائل الرد شرع في مسائل المنا
 فقال وان مات البعض من الورثة قبل القسمة **فصل**

بقيين

سبعة

مسئلة

مسئلة الميت الاول على ورثة واعط سهام كل وارث
 من التصحيح **فصل** مسئلة الميت الثاني على ورثة
 وانظر بين ما في يده اي يد الميت الثاني من التصحيح
 الاول وبين التصحيح الثاني بثلاثة احوال فالثاني
 ما في يده من التصحيح الاول على التصحيح الثاني
 فلا ضرب اي لاحاجة **فصل** اي المسيلتان من تصحيح
 الميت الاول ان لم يستقيم ما في يد الميت الثاني على
 التصحيح الثاني فانظر فان كان بينهما اي ما في يده
 وبين التصحيح الثاني موافقة فاضرب وفق التصحيح
 الثاني في كل التصحيح الاول ان كان بينهما مباينة
 فاضرب كل التصحيح الثاني في كل التصحيح الاول
 فالمبلغ يخرج المسيلتين متعلق بالجميع وان مات
 ثالث او رابع فاجعل المبلغ مقام التصحيح الاول واجعل
 تصحيح الميت الثالث مقام تصحيح الميت الثاني في العمل
 ثم الرابع والخامس كذلك الى غير النهاية وما فرغ من
 التصحيح شرع في تعريف نصيب كل واحد من المسيلتين
 واضرب سهم مسئلة ورثة الميت الاول في التصحيح
 الثاني اذا كان بين ما في يد الميت الثاني وبين التصحيح
 الثاني مباينة **فصل** وفيه ان كان بينهما موافقة واضرب
 سهام ورثة الميت الثاني في نصيب الميت الثاني ان كان
 بين ما في يد الميت الثاني وتصحيح الميت الثاني مباينة

نظر

الفرق وفقد عند الموافقة ويعرف خط كل فريق
التصحيح بضرب ما كان لكل فريق من اصل المسئلة
في المضروب في اصل المسئلة اي يضرب في الذي
سمينه المضروب فاحصل فهو نصيب كل فريق كما في سيلة
المباينة المذكورة فيما تقدم كان للرازيين من اصل المسئلة
ثلاثة اسهم فاضربها في المضروب وهي مائتان وعشرة
نبلغ ستة مائة وثلاثين فمما وكال للبنات ستة عشر
فاضربها في المضروب وذلك مائتان وعشرة فبلغ ثلاثة
الاف وثلاثمائة وستين فمما للبنات وكان للجدات اربعة
فاضربها في المضروب وذلك مائتان وعشرة تكون
ثمانية واربعين فمما للجدات وكان للاعمام سهم فاضربه
في المضروب وكان مائتين وعشرة يكون مائتين وعشرة
فمما ومنه ومناف ربع من تعريف نصيب كل فريق من
التصحيح شرع في تعريف كل فرد من اتحاد الفريقين
التصحيح وفانك ويعرف خط كل نفس من نسبة
كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم فمما
يعطى بمثل ذلك **النسبة من المضروب لكل فرد من اتحاد**
الفريق كما في هذه المسئلة فانسب سهام الرازيين
وهي ثلاثة اليها وكانت النسبة مثلاً ونصفاً فاعط
لكل منهما مثل المضروب مثل نصفه وذلك ثلاثمائة وخمسة
عشر ثم انسب سهام البنات وهي ستة عشر الى عدد

رؤسهم

رؤسهم وذلك عشرة فيكون مثلاً ومثل ثلاثة
اخمسها فاعط لكل بنت مثل المضروب ومثل ثلاثة
اخماسه وذلك ثلثائة وستة وثلاثون ثم انسب سهام
الجدات وهي اربعة على عدد رؤسهم وذلك ستة فيكون
مثل ثلثيها فاعط لكل واحدة مثل ثلثي المضروب
وذلك مائة واربعون ثم انسب سهام الاعمام الى عدد رؤسهم
وذلك سبعة فيكون مثل سبعها فاعط لكل عم سبع
المضروب وذلك ثلاثون ومثاف ربع من تعريف
التصحيح وتعريف نصيب كل فريق وتعريف نصيب كل
فرد من التصحيح شرع في تعريف نسبة التركة فقال
الورثة والغدا ففانك وان اردت نسبة التركة
بين الورثة او الغدا فاضرب سهام كل وارث او عيم
من التصحيح في كل التركة ثم اقسام المبلغ على التصحيح
اي صح المسئلة ثم اطلب الوفاق بين التصحيح وبين
التركة فان كان بينهما مباينة فاضرب سهام كل وارث
من التصحيح في كل التركة ثم اقسام المبلغ على التصحيح
فاحصل فهو نصيب كل واحد من الورثة من التركة كزوج
وابوين وابن وابنتين والتركة سبعة عشر ديناراً فقصر
المسئلة من اثني عشر للزوج الربع ثلاثة يستقيم عليه
وللابوين الستة ساك اربع يستقيم عليها وللاولاد الباقي
خمس لا يستقيم على عدد رؤسهم وذلك اربعة تقدر اولاد

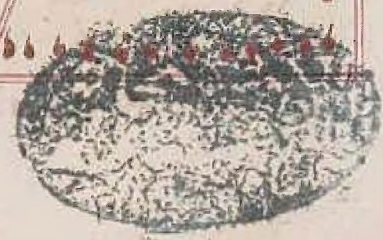
موافقة بينهما فاضرب الاربعة في اصل المسئلة تبلغ
 ثمانية واربعين فيصير للزوج اثني عشر ولكل واحد
 من الابوين ثمانية وللابن عشرة ولكل بنت خمسة
 ثم اطلب الوفق بين ثمانية واربعين وبين التركة وهي
 سبعة عشر لا موافقة بينهما فاضرب سهام الزوج
 وهي اثنا عشر في التركة وهي سبعة عشر واقسم الحاصل
 وهو مائة واربع على التصحيح وذلك ثمانية واربعون
 يخرج اربعة دنانير في الزوج من التركة ثم اضرب
 سهام الاب من التصحيح وذلك ثمانية في سبعة عشر
 واقسم الحاصل وهو مائة وستة وثلاثين على ثمانية
 واربعون يخرج ديناران وخمسة اشدر دينار وهي الاب
 من التركة وكذا الام ثم اضرب سهام الابن وهو سبعة
 في سبعة عشر واقسم الحاصل وهو مائة وستون
 على ثمانية واربعين يخرج ثلاثة دنانير ونصف دينار
 وطسوج وهي لابن من التركة ثم سهام كل بنت وهي
 خمسة في سبعة عشر واقسم الحاصل وهو خمسة وثلاثون
 على ثمانية واربعين يخرج دينار وثلاثة ارباع دينار
 وحبة وهي لكل بنت من التركة وان كان بين التصحيح
 وبين التركة موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح
 في وفق التركة ثم اقسم المبلغ على وفق التصحيح
 فالحاصل نصيب ذلك الوارث وفي قضا الديون دين

كل

كل غريم ينزله سهام كل وارث في القمل ومجموع الديون
 ينزله التصحيح اذ لم نفا التركة بالديون والغريم اكثر
 من واحد فانظر بين مجموع الديون وبين التركة فان
 كان بينهما مباينة فاضرب دين كل غريم في جميع الذر
 ثم اقسم الحاصل على مجموع الديون وان كان بينهما
 موافقة فاضرب دين كل غريم في وفق التركة ثم اقسم
 الحاصل على وفق مجموع الدين فخرج نصيب ذلك
 الغريم ومما فزع من القسمة شرع في الخارج
 وفات **ومن صلح من الورثة على شيء فاطرح سهام**
من التصحيح او من اصل المسئلة فاجعل كان يمكن
واقسم ما بقي من التركة على سهام من بقي من الورثة
اي صح المسئلة مع وجود المصالح ثم اطرح سهامه
من التصحيح او من اصل المسئلة واقسم سهام ما
بقي على سهام بقية الورثة كزوج وام وعم فصالح
 الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من بين الورثة
 فاطرح سهامه من التصحيح وهو ثلاثة واقسم باقي
 التركة بين الام والعم اثلاثا بقدر سهامها سهمان
 للام وسهم للعم لان اصل المسئلة من ستة للزوج
 النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان وللعم الباقي سهم
 فلما طرحت سهام الزوج بالخارج بقي سهمان للام
 وسهم للعم فيقسم باقي المال بينهما اثلاثا والله

اعلم تم الكتاب بحمد الله الملك الوهاب
في يوم الخميس المبارك الرابع من شهر شعبان
المبارك من شهر سنة الف و مائة و ثمان و عشرين
بعد الهجرة النبوية على صاحبها الفضل الصلاة
والسلام على يد اضعف العباد
واحرصهم الى رحمة ربهم الغني محمد
ابن احدين بها الدين الاشبه
بلد الحنفي مذهبها
ختم الله له بخير
ونفا فيه امن
وجميع
المسلمين
والهد
لله رب
الفا
لمين
م
م
م

يا ناظر فيه سال الله رحمة
على اولاده استغفر لضعفائه
واظلمت انفسكم في حيرة تدبر
من بعد ذلك عرف ان كماله



فايده اذا اردت ان تعرف حساب المريض
فاكتب اسمه واسم امه واسم اليوم الذي مرض
فيه واسم اليوم الذي مات عنه وتعرف
العدد كم يكون واسقطه اسم فان سبقت
يوم الاحد كتب كما قلت لك وتسقط له ٣
ثم فان بقي واحد يسلم وان بقي ٢ يطرد
وان بقي ٣ يموت وان سبقت يوم الاثنين
فاكتب كذلك فان بقي واحد يطرد مرقته